St. Martin's Press




اعرف عدوك

داخل أزمة الشرق الأوسط مع
رجل قاد جهاز الموساد

# رَجلٌ في الظِلال

إفرايم هالفي

المدير السابق للموساد



## قالوا في «رجل في الظلال»

«إن المذكرات التي كتبها إفرايم هالفي تجعل القراءة متعة. إنه كتاب يتحدّث عن الشرق الأوسط وعن الكثير من الموضوعات الأخرى. فهالفي يرى العالم من خلال عدسة الاستخبارات. وفي وقت كنّا نواجه طلبات غير مسبوقة للحصول على معلومات استخباراتية، نجد أن أفكاره واقتراحاته حول ما يلزم لمكافحة الإرهاب هامة وينبغي أن يطلع عليها صنّاع السياسة. كما أن ملاحظاته حول العلاقة المعقدة بين الاستخبارات وصناعة السياسة في عالمنا الحاضر هامّة أيضاً وتستحقّ التأمّل. وانطباعاته الخالية من أية مجاملة بشأن القادة الإسرائيليين، والمتأثرة بشدّة باستعدادهم لاستخدام المحترفين في صناعة السياسات، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالسلام، مستفزّة، ومن المحتّم أن تكون مثيرة للجدل».

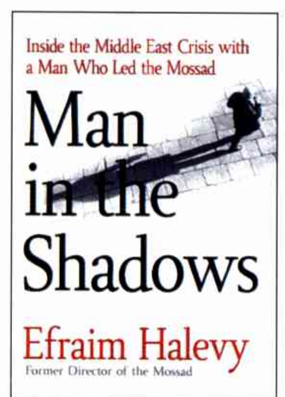
– دنيس روس، المبعوث الأميركي الأسبق إلى الشرق الأوسط، والمستشار لدى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ومؤلف كتاب «السلام المفقود».

«لقد وضع إفرايم هالفي، المدير الأسطوري لجهاز الموساد، كتاباً ممتعاً، وساحراً، وأخّاذاً، وضرورياً لكل من يرغب في فهم الدور الحساس الذي تلعبه الاستخبارات في صناعة القرارات السياسية والعسكرية التي تؤثّر في عالمنا ككلّ. وقد انتقل من كونه رجلاً في الظلال ليسلّط الأضواء في النهار المشرق على التحدّيات الجديدة في ما يسمّيه الحرب العالمية الثالثة، ويقدّم لنا طوال الوقت نظرات داخلية على اللاعبين الأساسيين في إسرائيل والولايات المتحدة الذين يحاربون هذا الخطر المزدوج».

– ستوارت إي إيزنستات، السفير الأميركي الأسبق لدى الاتحاد الأوروبي، ومسؤول دولي رفيع المستوى في إدارة كلينتون، وكبير مستشاري الرئيس كارتر في السياسات المحلّية.

«إنه كتاب هام صدر في الوقت المناسب، وينبغي أن يقرأه كل من لديه اهتمام بالتحدّيات الخطيرة التي نواجهها حالياً وكل من يسعى إلى استراتيجية وخطة عمل للتغلّب عليها. لم يكن هالفي، طوال مدّة عمله في الموساد، مشاركاً في العمليات الاستخباراتية وحسب، بل إنه شهد وتولّى دوراً نشطاً في المفاوضات المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط. وهو يكتب من واقع تجربته مع السلطة ولا يحجم عن تسجيل الأخطاء التي وقعت في بعض الأحيان. ربما تكون قراءة شيء مما كتبه مزعجة، ولكننا بحاجة إلى أن نفهم ما نواجهه، وإلى أخذ زمام المبادرة، وهي الفكرة التي يدافع عنها».

– تشارلز غوثري، الجنرال لورد غوثري، الرئيس السابق لهيئة الدفاع، المملكة المتحدة.




الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
ص. ب. 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb


ISBN 9953-87-078-0
9789953870786

# رَجـلٌ
# في الظِـلال



يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

MAN IN THE SHADOWS

حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر

ST. MARTIN'S PRESS

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم

إعرف عدوك

داخـــل أزمـــة الشـــرق الأوســـط مـع
رجـــل قـــاد جهـــاز الموســـاد

# رَجلٌ في الظِلال

تأليـف
إفـرايـم هـالـفي
المدير السابق للموساد



الدار العربية للعلوم - ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

**الطبعة الأولى**

**1428 هـ - 2007 م**

**ردمك 9953-87-078-0**





**الدار العربية للعلوم ـ ناشرون** ش.م.ل
**Arab Scientific Publishers, Inc.** SAL
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (961-1)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb



التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

# المحتويـــات

# كلمة النـــاشر

الهدف من ترجمة مادة هذا الكتاب إلى العربية هو مشاركة القارئ العربي بما يقدمه رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الأسبق إلى قراء العالم من أخبار وتفاصيل.

نحـــن نقـــدم هـــذا العمـــل للإحاطة بأخطارها ومحاولة استكشاف الماضي القـــريب ولمحاولـــة تبـــيان نسق المخاطر الحالية والمستقبلية مع عدم الموافقة على أفكارهم ومصطلحاتهم.



# مقدمة المترجـــم

تعيش منطقة الشرق الأوسط صراعاً بدأ منذ العشرينيات من القرن الماضي مع مجـــيء الاستعمار إليها. ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، لم يعد جائزاً لنا اســـتقاء المعلومات من مصدر واحد على اعتبار أنه بات من الضروري المقارنة بين المعلـــومات المتناقضة ومحاولة استنباط ما هو حقيقي منها كشرط مسبق لأي تحليل صـــادق وذي معنى. وبناء على ذلك، قمنا بترجمة كتاب "رجل في الظلال" الذي هو عبارة عن سرد للأحداث التي مرّت بالمنطقة منذ التسعينيات من القرن الماضي وحـــتى مطلع القرن الحالي من منظور إسرائيلي. وغايتنا من ذلك أن نوفّر للقارئ وجهـــة نظـــر *مقابلـــة* لوجهة النظر السائدة لدينا لكي تتسنّى له المقارنة بينهما واســـتخلاص ما يراه صحيحاً منهما. وقد حرصنا على الترجمة الحرفية لما جاء في الكـــتاب، لا لأنـــنا نـــتفق مع مؤلفه في ما قاله فيه، بل حرصاً منّا على دقّة النقل وإظهـــار حقيقة هوية عدوّنا ومآربه وأطماعه فينا. ولذلك التزمنا بالترجمة الحرفية للعـــبارات التي تعبّر عن مبادئه وإيديولوجياته، مثل "يهودا والسامرة" التي أشار بها الكاتـــب إلى الضفة الغربية، و"حرب يوم الغفران" التي أشار بها إلى حرب أكتوبر، و"معـــركة الاســـتقلال" عـــن بريطانيا التي هي في الواقع حرب العام 1948 التي احـــتلّ علـــى إثـــرها فلـــسطين، وإطلاقه صفة "الأراضي" أو "الأراضي المتنازَع علـــيها" علـــى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزّة، وما إلى ذلك من إلصاق صفة الإرهاب بالإسلام.

اعرف عدوّك! شعار ينبغي أن يتحقق فينا، ولكن ذلك لا يتم بالاقتصار على اســتقاء المعلومات من مصدر واحد ربما يكون متأثراً بالعواطف أو يرغب منّا أن نتأثــر بها. وهذا لا يتم إلاّ بدراسة واعية ومجرّدة، علماً بأن مبالغتنا في تقدير قوة عدونا لا تقلّ خطورة عن استهانتنا في تقديرها.

# كلمة شكـــر

لم يكـــن تأليف هذا الكتاب وذكر الكثير من الروايات التي جاءت فيه أمراً ممكـــناً لولا الدعم والإخلاص غير المحدود الذي خبرته طوال الخمسين سنة الماضية من هداسا - زوجتي، وشريكتي، وناقدي اليقظ والبنّاء. فأنا أدين لها بدين لا يمكن سداده من الامتنان لأنها مكّنتني من عيش مثل هذه الحياة.

كمـــا أن الدعم الذي لقيته من ابنتَي، ميشال وجيليد، وزوجَيهما ألكسندر وأرييل، كان مصدر قوة واعتزاز آزرني طوال سنين طويلة.

أرغب في التقدم بالشكر إلى أولئك الأصدقاء الذين كانوا في منتهى السخاء في مـــساعدتهم وتشجيعهم لي متى وجدت أني بحاجة إليهم. ولا يمكنني أن أنسى زملائي ونظرائي في العمل الذين تعاونوا معي في هذا الجهد وقلبوا الموازين الحساسة وانتزعوا النجاح من فم الفشل المخيف.

وأدين بالكثير للرؤساء الذين تعاقبوا على قيادة جهاز الموساد ولرؤساء وزارة إسرائيل، الذين عبّروا عن ثقتهم بي طوال فترة امتدت أربعين عاماً وعهدوا إليّ مرّة بعد أخرى بمناصب أتاحت لي تقديم إسهاماتي لشعبي وبلادي.

وأودّ أن أشـــكر وكيلي الأدبي، لاين رابينوف، الذي قادني بأمان عبر حقول ألغام صناعة الكتب، التي كانت بمثابة بحار مجهولة بالنسبة لي.

وأودّ التعـــبير عـــن تقديـــري العميق للمحرّر الحساس والمحترف، مايكل فلاميني، الذي صاغ بأنامله الماهرة المادّة النثرية لهذا الكتاب وتعامل معي بمزيج

أصيل من الحزم، والمرونة، والكياسة.

وأودّ التعـــبير عن شكري لكاثرين تيرنان، التي أشرفت على المخطوطة طوال مراحلها وعاملت كاتبها بصبر لا حدود له؛ ولسان مارتين برس وأوريون/ويدنْفيلد ونيكلـــسون، الذين منحوني الثقة لكي أعمل في فنّ وحرفة كانت جديدة بالكامل بالنسبة لي.

تبقـــى ملاحظة أخيرة وهي أن هذا الكتاب ليس سيرة ذاتية وليس سرداً لمآثر جهاز الموساد، وإن تكن توجد عناصر، آمل بأن تكون متناسبة، تعبّر عن الأمرين، أردت من ورائها تشجيع الأشخاص من أصحاب النوايا الطيبة، والرؤية، والطموح للعمـــل وخدمـــة بلادهـــم مـــن صميم قلوبهم، وعقولهم، وكامل قواهم في دنيا الاستخبارات. فمستقبل العالم الحرّ يعتمد عليهم.

## المقدمة

# البروز من الظلّ

أنا أُدعى إفرايم هالفي. وُلدت في لندن سنة 1934، وترعرعت خلال الحرب العالمية الثانية، وخبرت في نهايتها تجربة صواريخ في - 1 وفي - 2 التي انهالت على لندن، مما أدّى في أغلب الأحيان إلى مقتل المئات من السكان المدنيين.

سافرت برفقة والديّ إلى ما كان يُعرف حينها بفلسطين في أبريل/نيسان 1948. وبعد شهر من ذلك التاريخ، ظهرت دولة إسرائيل إلى حيّز الوجود، وعشت طوال حرب الاستقلال كمراهق *(وفقًا للوصف الإسرائيلي)*. وعندما أصبحت في العشرينيات من عمري، عملت كرئيس للاتحاد الوطني للطلاب الإسرائيليين، وقمت بالكثير من الرحلات إلى أوروبا الشرقية، وآسيا، وأفريقيا كممثل له. في العام 1956 أقمت في موسكو وفي براغ، ذلك العام كان بمثابة فترة عاصفة في تاريخ الكتلة الشيوعية. والتحقت بجهاز الموساد في العام 1961 وعملت كمحلل للشيفرة، ومحقق، ورئيس قسم لغاية العام 1967، عندما أصبحت نائب رئيس شعبة. وبهذه الصفة، كنت عضواً في قيادة جهاز الموساد طوال الأعوام الثمانية والعشرين التالية. وعملت في واشنطن العاصمة لمدة أربعة أعوام، كمعاون للسفير إسحاق رابين، والذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء إسرائيل مرّتين. كما عملت في باريس طوال ثلاث سنوات في منصب رفيع، وترأست شعبتين عملياتيتين لفترة خمس سنوات لكل منهما.

أمضيت سنواتي الخمس الأخيرة قبل أن أتقاعد كنائب لرئيس الموساد.

وسافرت في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول 1995، قبل أسبوع من اغتيال إسحاق رابين، إلى بروكسل كسفير لإسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي. وبعد سنتين وثلاثة شهور، جرى استدعائي على عجل من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لكي أصبح رئيساً لجهاز الموساد عندما حدثت أزمة. وبذلك أصبحت مديراً لواحدة من أقوى الوكالات الحكومية السرّية وأكثرها هيبة في العالم، وخدمت كرئيس للموساد لمدة أربع سنوات ونصف. بشكل عام، لقد عملت في المناصب التنفيذية الرفيعة طوال ثلاثة وثلاثين عاماً.

طوال كافة السنوات التي عملت فيها في الموساد، كنت أرى أزمة الشرق الأوسط من الداخل. كانت هناك أوقات أخذتني فيها أحداث معينة على حين غرّة، وكذلك أخذت الشعب ككل. وكانت هناك مناسبات عرفت فيها ما سوف يحدث بعد وقت قصير، أو طويل، وقبل أن تكشف تلك الأحداث عن مكنوناتها. كما كان من دواعي اعتزازي المشاركة في القليل من اللحظات التي صنعت التاريخ، والخدمة كأداة لتغيير المشهد العام في المنطقة. رأيت قادة في الأوقات العصيبة، وتعلّمت من خلال قيادتهم الكثير عن مواطن القوة والضعف البشري. ورأيت رؤساء يضعفون عندما أصبحت مصائر بلدانهم وحياتهم المهنية في الميزان، ولاحظت وشهدت مآثر تدلّ على الشجاعة والولاء. كما كان من سوء حظّي أني عايشت تصرفات اتسمت بالجبن والخيانة. لقد رأيت ومررت بلحظات من الأمل العظيم والحماس، كما مررت بلحظات من اليأس والاكتئاب.

كنت أحضر اجتماعاً في فترة ما بعد الظهر من يوم 11 سبتمبر/أيلول 2001 في إسرائيل برئاسة رئيس الوزراء أرييل شارون في قاعة مجلس الوزارة في القدس لبحث مسألة تتعلق بالأراضي الفلسطينية. وأذكر جيداً بأن المناقشات كانت تدور في أجواء هادئة ومنظمة عندما دخلت مجنّدة شابّة الغرفة، وسلّمت ورقة للسكرتير العسكري ولرئيس الوزراء. قرأ الورقة بصمت ثم خاطب جميع من كان في القاعة قائلاً بأنه حدث هجوم من الجوّ استهدف البرجين التوأمين في نيويورك. وعلى الفور، غادرت الغرفة للاتصال بمكتبي ومعرفة إن كان يوجد مزيد من التقارير من أي نوع كانت. وقيل لي بأننا لا نعرف شيئاً يزيد عما تتداوله وسائل الإعلام. لم

تتلكأ، وهرع كل واحد منّا إلى مكتبه لجمع أكبر قدر من المعلومات. وفي غضون فتـــرة وجيزة، بدا واضحاً لكل واحد منّا في قمّة الوسط الاستخباراتي بأن أحداث 11 سبتمبر/أيلول ستكون بمثابة نقاط تحوّل في تاريخ العالم.

مع توالي الساعات، ازداد قلقي على ولدي، الذي كان يعيش حينها في لندن، والذي غادرها صباح ذلك اليوم إلى نيويورك على متن طائرة تابعة للخطوط الجوّية البريطانية. كانت السلطات قد أغلقت مطار جون أف كينيدي، فانتابني القلق وأنا أفكـــر في المطار الذي حطّت طائرته فيه. ومرّت ساعات طويلة قبل أن أتمكن من تحديـــد مكانه في واحد من أكثر المطارات انعزالاً والذي تستخدمه الطائرات التي تتّجه إلى الولايات المتحدة. ظل معزولاً داخل الولايات المتحدة طوال عدة أيام قبل أن يعود إلى المملكة المتحدة.

من بين سائر الأحداث التي حصلت طوال مدة عملي كرئيس للموساد، كان هـــذا الحـــدث الوحيد الذي جعلني أشعر بالعجز التام. كانت المعلومات منعدمة، وكـــان من المستحيل في البداية تقييم الطبيعة الدقيقة للخطر ومداه، وكانت تبعاته على منطقة الشرق الأوسط أكبر وأكثر خطورة من أن يمكن تصوّرها. وأذكر بأنني قلت لأحد الزملاء المقرّبين، بعد يوم أو اثنين من وقوع الحادثة، بأن حرب الشرق الأوســـط اختـــرقت شواطئ القارّة الأميركية وأن الولايات المتحدة دخلت الآن الحرب في منطقة الشرق الأوسط. وهي لن تتمكن من الانتصار على ترابها في هذه الحرب ولذلك ستأتي الولايات المتحدة عاجلاً وليس آجلاً إلى المنطقة وتشتبك مع العـــدو لكي تفوز في هذه الحرب. لم أكن أعرف كيف سيتم ذلك، ولكنني كنت مقتـــنعاً بأن هذا التدخل سيحدث على الفور؛ بطريقة أو بأخرى. وكما يحدث في مثل هذه الأوقات، يعود المرء بذاكرته إلى المراحل الأولى للأزمة.

كـــان يوم الاحتفال في العام 1994 بعيد الاستقلال في إسرائيل، وكنت على وشـــك عبور جسر اللمبي فوق نهر الأردن في طريق عودتي إلى إسرائيل. أمضيت أربعـــة أيام في الأردن مع زوجتي كضيوف عند جلالة الملك حسين حيث عقدت مباحـــثات مكثفة معه ومع أخيه، وليّ العهد حسن. لم يعلّق رئيس الوزراء رابين، الـــذي أعطى موافقته على مهمتي، أهمية كبيرة على هذه الجولة من اللقاءات. فقد

كـــان ينظر إليها على أنها "عملية صيانة". وحقيقة المسألة هي أن صبره على الملك حـــسين كان قد نفد في تلك المرحلة. كان ميّالاً إلى التوصل إلى سلام مع سوريا وكانت جميع جهوده تصبّ في ذلك الاتجاه. أما الأردن فيمكنه الانتظار. وفي هذه الأثناء، ستستمرّ الاتصالات مع الملك الهاشمي بعيداً عن الأنظار.

غـــير أن المباحـــثات في الأردن اتّخذت منعطفاً جذرياً. وعندما وصلت إلى الضفة الإسرائيلية من النهر، بتّ مقتنعاً بأننا توصلنا إلى تحديد أطر اتفاق استراتيجي بـــين إسرائيل والأردن يمكن أن يخدم أيضاً كنقطة انطلاق لإعادة تأهيل التحالف الأردني الأميركي التقليدي. كادت هذه العلاقة التقليدية أن تنقطع نهائياً عندما بدا أن الأردن وقـــف مع صدام حسين في العام 1991 أثناء حملة عاصفة الصحراء التي قامت بها قوات التحالف بقيادة أميركا.

كـــنت مفعمـــاً بروح إنجاز تاريخي، ولكن زملائي الذين التقوا بي رحّبوا بي حاملين أخباراً كئيبة. ففي صباح ذلك اليوم، وقع هجومان إرهابيان كبيران داخل محطـــتين مركزيتين للحافلات الإسرائيلية في العفولة وهاديرا، أوقعا عدداً كبيراً من القتلـــى والجرحى. وفي اليوم التالي، كان مقدراً لإسرائيل أن تحتفل بعيد الاستقلال بعـــدد كبير من الجنائز. كان الجوّ كئيباً، وصدرت دعوات قوية للردّ. قررت بأن الوقت غير مناسب لرفع تقرير إلى رئيس الوزراء عن مبادرة سلمية، فهذا أمر يمكنه الانتظار.

في الـــيوم الـــتالي، عمّ غضب عارم في أوساط الرأي العام الإسرائيلي. وساد اعـــتقاد بأنـــه جرى التحضير لهذين الهجومين الإرهابيين في مقرّ حركة حماس في العاصـــمة الأردنية عمّان. فإذا كان الأردنيون عاجزين عن السيطرة على العناصر المعاديـــة في بلادهم، يتعيّن على إسرائيل القيام بهذا الأمر بنفسها. حتى أن العناوين الرئيـــسية في الـــصحف أثارت احتمال دخول إسرائيل في حرب مع الأردن. من الواضح أن التوترات بلغت مستويات مرتفعة.

ازداد الوضـــع ســـوءاً في إسرائيل مع مرور الساعات في ذلك اليوم. ذهبت لـــزيارة صديق لي، وتركت رقم هاتفه مع الضابط المناوب. وما إن وصلت حتى تلقـــيت اتـــصالاً هاتفياً. كان رئيس الوزراء يرغب في التحدث إليّ. وبعد ذلك

بدقيقة، سمعت صوت إسحاق رابين. قال لي إن وزير الخارجية شمعون بيريز قاد غادر للتو منزله، وأهما عازمان على اتخاذ موقف متشدّد جداً حيال الأردن. وأضاف بأن الوضع لا يطاق وأهما سيتهمان الأردن علناً فور الانتهاء من حفل الاستقبال في عيد الاستقلال في مبنى روز غاردن في وزارة الدفاع، في مؤتمر صحفي يعقدانه عند منتصف الليل. وبالنظر إلى العلاقة الصعبة بين الزعيمين الإسرائيليين، كان ظهورهما المشترك سيبدو حدثاً غير عادي في إسرائيل. كان عليَّ الاتصال بضابط الاتصال الأردني وتنبيهه إلى أنه ينبغي أن يتوقع الملك إدانة علنية قاسية. قلت لرئيس الوزراء إنني أعتقد بأن هذه الخطوة خاطئة. وأخبرته بأنني عدت في اليوم السابق، وأن لديَّ أخباراً هامّة لأنقلها إليه. ردّ رئيس الوزراء بغضب قائلاً بأن الوقت غير مناسب لذلك. قال لي بأن أفعل لمرّة واحدة فقط ما يُطلب مني. وأملى عليَّ النص الدقيق الذي ينبغي أن أقوله. وللمرّة الأولى - والأخيرة - قال لي إن السكرتير العسكري بالوكالة سيتصل بي بعد بضع دقائق لكي يتأكد من أنني قمت بإعداد الصياغة الصحيحة.

اتصلت بصديقي العقيد الأردني، وأخبرته بما سيحدث عما قريب فأصيب بالذهول. قال إنه لا يوجد ما يشير إلى أن الهجومين اللذين استهدفا محطتي الحافلات قامت بهما حماس، وأضاف بأنه منذ مغادرتي للأردن وحتى البارحة، والملك يعيش في عزلة من الناحية الفعلية بسبب وعكة صحّية ألّمت به، وأنه لن يفهم السبب الذي دعا القادة الإسرائيليين إلى استهدافه فجأة. وقال لي صديقي "يتعيّن عليك منع رابين من عقد المؤتمر الصحفي، لأنه ربما يفضي إلى كارثة". أجبته قائلاً "أنا لا أستطيع القيام بذلك ببساطة. وعليك أن تشرح الأمور لجلالته بأفضل طريقة ممكنة".

كان اليوم التالي نهار جمعة، وقد بدا هادئاً. وقد أعطت صحافة نهاية الأسبوع المؤتمر الصحفي المشترك عناوينها الرئيسية. وتنافس المعلّقون الرئيسيون فيما بينهم على شرح الوضع المتفجر. وبدا أن العلاقات الإسرائيلية الأردنية صارت في أدنى مستوياتها، وتساءلت إن كنا على وشك الدخول في حرب مفاجئة.

في وقت متأخر من ذلك الصباح، التقيت برئيس الوزراء، وشرحت له ما حدث في زيارتي بكثير من التفصيل. بدا مبتهجاً للغاية، ومتفاجئاً، وقلقاً. وبعد أن أنهيت

تقريـــري، نظـــر إلى وجهي مباشرة وقال بنبرة جادّة "لِمَ لم تخبرني بذلك من قبل؟" نظـــرت إلـــيه و لم أقل شيئاً. وما هي إلاّ لحظات حتى ارتسمت على وجهه ابتسامة عريـــضة. بعد ذلك، أصدر رابين تعليمات واضحة تحذّر من إخبار أي شخص عدا الأشـــخاص الموجودين في الغرفة عن تلك المباحثات والخطوات إلاّ بعد موافقته. كما أمـــرني بالـــبدء بإعـــداد لائحة بالمواضيع والقضايا التي ينبغي التصدّي لها للتأكد من اشـــتمالها علـــى كافة نواحي العلاقة المستقبلية. وأوضح بشكل خاص بأنه لا ينبغي إطـــلاع أي عضو آخر في الوزارة، وعلى وجه الخصوص وزير الخارجية، بيريز، على هذه التطورات بدون موافقته الشخصية. في الشهور التالية، غالباً ما كان يوجز بكثير مـــن التفصيل المعلومات التي ينبغي أو لا ينبغي عليَّ أن أبوح بها إلى أحد. كانت تلك القـــواعد الأساســـية التي ينبغي العمل وفقها والتقيد بها بدقّة منذ تلك اللحظة ولغاية الاحتفال الأخير الذي جرى في وادي عربة في 26 أكتوبر/تشرين أول 1994.

شـــكّل ذلـــك الصباح انطلاقة لمعاهدة السلام مع الأردن في مكتب رئيس الـــوزراء ووزيـــر الـــدفاع رابين في تل أبيب. بعد وقت قصير اتضح بأنه لم يكن للهجـــومين الإجراميَّين على محطتي الحافلات علاقة بحماس ولا بالأردن بالتأكيد. كانـــت تلك الواقعة مثالاً كلاسيكياً على الضرر الذي يمكن أن يحدث عندما يتم التوصـــل إلى اســـتنتاجات سريعة بناء على الظنّ وقبل جمع معلومات استخباراتية جيدة. لم يكن لديَّ أدنى شك في أن السيد بيريز هو الذي أقنع رئيس الوزراء بعقد المؤتمـــر الـــصحفي أثناء الاحتفال بيوم الاستقلال. وشعرت بأن لدى بيريز حساباً شخصياً يريد تصفيته مع الملك حسين وكان المؤتمر بمثابة فرصة ذهبية للقيام بذلك. أقـــدِّر أنـــه كـــان بالإمكـــان أن ندخل في حرب مع الأردن بسهولة بناء على استنتاجات خاطئة لو لم أقم بتلك الزيارة في ذلك الوقت بالذات. فالمصادفة ترسم أحداث التاريخ غالباً وتاريخ الشرق الأوسط يوفر براهين كثيرة على ذلك.

في ذلـــك الـــيوم مـــن شهر سبتمبر/أيلول 2001، كنت أفكّر أيضاً بزملائي الأميركـــيين، الـــسابقين والحاليين، الذين شاركوني القلق بشأن الشرق الأوسط، وعملـــوا مـــع حكومة إسرائيل على التوصل إلى سلام في المنطقة. وكان جيمس أنغلتون واحداً من هؤلاء.

المناسـبة الأخيرة التي جمعتني بجيمس أنغلتون كانت في 30 أبريل/نيسان 1987. فالـرئيس الأسـطوري السابق للاستخبارات المضادّة كان معتلّ الصحة إلى حدٍّ بعيد، وبعـث لي برسـالة قال لي فيها إنه يرغب في رؤيتي للمرّة أخيرة قبل أن يموت. لطالما تمتّعت بعلاقة شخصية طويلة مع هذه الشخصية *المرعبة* في وكالة الاستخبارات المركزية بما فيها أربع سنوات من العمل في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، حيث أمضينا، بالمعنى الحرفي للكلمة، مئات من الساعات معاً في اجتماعات اقتصرت علينا نحن الاثنين فقط، وأنجزنا الكثير من الأمور معاً. لا بدّ وأنه كان في غاية الحزن عندما دخلت إلى منـزله في أنغلـتون بولاية فرجينيا، ورأيته ممدداً بهدوء على الأريكة في غرفة الجلوس. وما هي إلاّ دقائـق حتى دخلنا في حديث جدّي، حيث عرض عليَّ وجهة نظره في العديد من القضايا. وكما هي العادة دائماً، كان هناك شرط واحد في هذه المباحثات: يتعيّن رفع التقارير مباشرة – وحصرياً – إلى القيادة العليا لدى عوْدتي إلى بلادي.

الـنقطة الأخيرة التي أثارها كانت على علاقة بمستقبل إسرائيل، ذلك البلد الذي أحـبّه كثيراً. قال لي "إياكم أن تنشدوا حلاً عن طريق مؤتمر دولي، لأنه سيؤدي إلى كارثة. سيؤدي إلى فرض حلول وستجدون أنفسكم مقيّدين. أنا أخشى من أن يكون شمعون بيريز شديد الثقة بنفسه، وسيسعى دائماً وراء حل سريع. وهو في هذه الناحية يخـتلف عن موشي دايان، الذي بالرغم من أنه كان كثير الاندفاع في الظاهر، ولكنه كـان حذراً للغاية. يعتقد شمعون أن بإمكانه التلاعب بأيٍّ كان، وهذا يشكّل خطراً مميتاً عليكم جميعاً. تمسكوا بمواقفكم ما أمكنكم ذلك. لا تفقدوا الإيمان".

انسالت الدموع من عينيه، وأشاح بوجهه وخلد إلى النوم بالتدريج. غادرت منـــزله، ولم أرَه بعد ذلك مجدداً. وفي اليوم التالي، تم نقله إلى المستشفى، حيث توفي فيها بعد بضعة أيام.

أرخى جيم بظلّه على الوكالة قرابة ربع قرن من الزمان. كان هناك أشخاص يحتـرمونه، وكان هناك آخرون يهابونه، وكان هناك أشخاص يكرهونه. لقد امتدّ تـأثيره إلى النواحـي القريبة والبعيدة، وكان هو من قام بتنظيم دورة في الحماية الشخـصية لمـن كـان حينها ملكاً شاباً ومعرّضاً لخطر كبير في الأردن في أوائل الخمـسينيات من القرن الماضي. كانت له نشاطات في أوروبا وفي مناطق أخرى،

ولكنه كان مولعاً دائماً بالاستخبارات السوفياتية، وعلى وجه الخصوص، نشاطات الكيه جي بي. لقد جرّب كل وسيلة ممكنة في تعقّب "قوى الشرّ"، وسعى دائماً إلى الكشف عن الصلة الخفية بين الإرهاب والاستخبارات المعادية السرّية.

بعد ثلاث سنوات من تقاعده من الوكالة، في رحيل قسري كان سببه مدير الوكالة في ذلك الوقت بيل كولبي، تلقّيت واحدة من العديد من الرسائل الشخصية الـتي كان يرسلها إليّ على نحو منتظم. كنت أعمل في باريس حينها. وفي بضعة أسطر، رسم مشهداً عاماً للصلات التي تربط بين اللاعبين على المسرح الدولي، وهو الأمر الوحيد الذي كان يجيده. كانت الرسالة مؤرخة بتاريخ 3 أكتوبر/تشرين الأول 1977، ركّز فيها على حادثة أطلق عليها جيم "المضامين المكدّرة" التي لم تُحل طوال مدّة عمله في وكالة الاستخبارات المركزية. وصف في رسالته زيارة قام بها عرفات لموسكو، وحظيت بالكثير من التغطية في وسائل الإعلام السوفياتية. تضمنت التغطية صورة فوتوغرافية تظهر عرفات وهو "يضع باقة من الزهور على ضريح الزعيم السوفياتي خروتشيف". ظهر في تلك الصورة ثلاث شخصيات: عرفات، وزاميّاتين من وزارة الخارجية السوفياتية، وعميل غير معروف "أصلع الرأس". وكشف أنغلتون عن أن "أحد عملائي القدامى في الكيه جي بي جاء إليّ مسرعاً عندما حصل على النشرة". كان متلهفاً للقول بأنه عمل عن قرب مع الرجل الأصلع. وصف عميله ذلك الرجل بأنه عميل محترف لدى الكيه جي بي خدم في كارلْهورتس في ألمانيا. لكن من الواضح أن هذا العميل كان يتقن الألمانية والروسية فقط. تابع أنغلتون كلامه فأشار إلى "أنني شرعت في بحث وتحقيق عاجل عن عرفات لمعرفة إن كان يتحدث الألمانية". لم يتم الكشف عن شيء في البداية للإجابة عن هذا السؤال، وبدا أن عرفات نفسه اختار إحاطة سنين شبابه وثقافته بالغموض عندما أجرت معه محطة تلفزيونية مقابلة حول هذا الموضوع، مشيراً إلى أن "الثوريين يعيشون حاضرهم ومستقبلهم، لا ماضيهم".

ومع ذلك، كتب أنغلتون قبل أن يغادر منصبه بأن لديه تقريراً يفيد بأن عرفات درس الهندسة في مطلع حياته في ميونخ، في ألمانيا، وهو يتقن اللغة الألمانية. وأضاف "لم أتمكّن من الحصول على تأكيد أو على معلومات إضافية حول هذه المسألة

وذهـــني مشغول في مضامينها. وما أرغب فيه هو التحقق من مسألة اللغة بشكل قاطـــع لكـــي أعرف إن كانت تتماشى مع وجهات نظري أم لا. اقتصرت على مناقـــشة الإطار الواسع للتحقيق، لكن من نافل القول إنه إذا أضفنا المعلومات التي أدلى بها صديقي في الكيه جي بي إلى ملف عرفات، ستتضح لنا حقيقة سياسية على قدر عظيم من الأهمية تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية والسوفيات...".

جـــيم أنغلـــتون، والملـــك حسين، وياسر عرفات، والكيه جي بي، ووكالة الاســـتخبارات المركـــزية، والطبقة السياسية الإسرائيلية، وقادة الولايات المتحدة، والـــدول الأوروبية، وقادة بلدان الشرق الأوسط: هذه ليست سوى بضعة خيوط تـــشابكت مع بعضها على مرّ العقود القليلة الماضية في ذلك اليوم الشنيع. بالطبع كـــان يـــوجد الكثير غيرها في ذلك اليوم، وتساءلت عن دور السياسة، والأفراد وأجهزة الدولة، في صياغة مصير القرن الحادي والعشرين الذي نعيش فيه.

كما قلت سابقاً، خدمت في الموساد قرابة أربعين عاماً. التقيت برؤساء دول، وعمـــلاء أجهـــزة استخباراتية، وأشخاص من أصحاب النفوذ، وفي نفس الوقت، شـــاركت في عدد لا يُحصى من العمليات، الكبيرة والصغيرة، طوال خمسين سنة تقـــريباً. وطـــوال هذه السنين، كنت ميّالاً إلى التمسك بالإيمان كما أوصاني جيم أنغلـــتون ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. وفيما يتعلق بالعالم المعقد والمستحيل عملياً الـــذي نعيش فيه، سأحاول أن أعرض عليك وجهة نظر مسؤول في الاستخبارات عمـــل مرّة في السلك الدبلوماسي. انتقلت إلى عالم الظلّ وعملت فيه قرابة أربعين عاماً. كان كل شيء يبدو مختلفاً من الداخل، لكن إذا أردنا معرفة الحقيقة، ما هو عالم الظلّ وما هو عالم النور؟ وما هو عالم الخيال وما هو عالم الحقيقة؟ وهل هناك عالم عبارة عن مزيج من الاثنين؟ في الحقيقة، أنا لست متأكداً من الإجابة.

لقـــد اختـــرت في هـــذا الكتاب أن أتحدث بإسهاب عن ثلاث عشرة سنة متواصـــلة تبدأ بالعام 1990 وتنتهي بالعام 2003، والتي غيّرت وجه العالم، ورمت بنا في عصر جديد ومرعب. كما سأتناول الأحداث التي تلت يوم الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وأبحث في الوضع الدولي الحالي، بما في ذلك التفجيرات التي حصلت في العام 2005 في لندن ومضامينها بالنسبة إلى زماننا.

كانت السنتان 1988 و1989 مثقلتين بالأحداث الدراماتيكية في كل من الشرق الأوسط وباقي أنحاء العالم. فقد توقفت الحرب العراقية الإيرانية بعد أن خلّفت مئات الآلاف من القتلى في ميادين المعارك. وصدّت بغداد المحاولات الإيرانية لإلحاق الهزيمة بنظام صدام حسين بفضل المبالغ المالية الطائلة التي تبرّع بها العالم العربي، والدعم الاستخباراتي الجوهري من جانب الولايات المتحدة. خرج صدام من الحرب كبطل حقيقي، على اعتبار أنه وقف في وجه القيادة المتشدّدة في طهران، وبالتالي خدم كحاجز لم ينقذ الدول العربية وحسب، بل والمجتمع الغربي من خطر انتشار الثورة الإيرانية. حظي صدام بشعبية غير مسبوقة في المنطقة بأكملها. فقد جسّد بسالة العالم العربي واعتزازه، وبثّ الرعب في نفوس القادة الآخرين مثل الملك حسين والرئيس حسني مبارك اللذين كانا يحترمانه ويهابانه في نفس الوقت، من الناحيتين المادّية والعسكرية.

راقبت إسرائيل هذا المشهد بقلق متنامٍ، عملت على تهدئته جرعة كبيرة من التفكير الحالم. ومنذ أن تمكن آية الله الخميني من خلع شاه إيران في العام 1979، وإنشاء نظام ديني راديكالي في طهران، وإسرائيل تتابع الأحداث التي تلت في البلاد بتركيز بالغ. كانت إيران حليفاً استراتيجياً لإسرائيل لقرابة العقدين، وكانت الدولتان، إلى جانب تركيا، قادرتين على إيجاد وزن مكافئ فعّال للعالم العربي. غير أن هذا الحلف تداعى في العام 1978. ومع تواصل الحرب العراقية الإيرانية، كانت إسرائيل المستفيد الأكبر من إهراق الدم المتواصل بين عدوّيها المحتملين. وبالتالي، عوّضت الحرب طوال عشر سنين تقريباً خسارة إسرائيل لإيران كدولة حليفة، ولكن الحرب توقفت الآن، وبرز نقاش في إسرائيل حول ما إذا كان ينبغي أن تسعى إلى التحالف مع العراق أو تفضل استئناف علاقاتها مع إيران. في الحقيقة، لم يكن لأي من هذين الخيارين وجود. فالعراق تتملّكه رغبة عارمة للأخذ بالثأر من إسرائيل لأنها دمّرت مفاعله النووي، أوزيراك، الذي ابتاعه من فرنسا في السبعينيات أيام حكومة جاك شيراك، الصديق والمعجب بصدام حسين. وأعلنت إيران، في ظل الخميني، بحزم بأنه ليس لإسرائيل حقّ في الوجود، وأظهرت نواياها الشرّيرة عبر امتلاك إمكانات إرهابية سرّية، عملت بفعالية قاتلة في الثمانينيات في

لبنان، وقُدِّر لها أن تنشط على الصعيد العالمي منذ مطلع التسعينيات. وإذا نظرنا من القدس باتجاه الشرق، كانت الأخطار المحدقة تبدو واضحة في الأفق، وضغط الأردن تحت حكم الملك حسين، الذي حافظ على اتصالات سرّية مع القادة الإسرائيليين المتعاقبين منذ مطلع السبعينيات، من أجل المحافظة على التوازن بين روابطه التقليدية بإسرائيل ووصلاته ومخاوفه المتنامية من صدام حسين.

وإذا نظرنا إلى البلدان الأخرى في الشرق الأوسط، نجد أن لدى إسرائيل أسبابها لكي تتحلّى بالتفاؤل الحذر. فقد يئست سوريا، في ظلّ حكم حافظ الأسد، من إمكانية تحقيق التكافؤ مع إسرائيل، والاتحاد السوفياتي بات على وشك الانهيار، ولم يعد قادراً ولا راغباً في إمداد وتمويل سوريا التي تدور في فلكه منذ زمن طويل بجيل جديد من العتاد الحربي. وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات تطلق إشارات على حدوث تغيّر استراتيجي أو تكتيكي في سياستها تجاه إسرائيل. فهل هو تغيّر مفاجئ أم اختلاف دقيق في المقاربة؟ كان من المبكر جداً في العام 1988 إجراء تقييم حقيقي لطبيعة هذه الخطوة. وكانت مصر، الدولة العربية الوحيدة التي وقّعت على معاهدة سلام مع إسرائيل، على وشك العودة إلى أحضان العالم العربي بعد مقاطعته لها بحيث لم تعد دولة منبوذة في المنطقة. وبوجه عام، بدت احتمالات إحداث خرق في الصراع أقوى من أي وقت مضى.

تـوجّب مرور عشر سنوات من العام 1988 ولغاية العام 1998 قبل حصول حادثة أشارت إلى بروز خطر جديد على الولايات المتحدة وعلى العالم الحرّ. فقد حدث تفجيران متزامنان في السفارتين الأميركيتين في نيروبي عاصمة كينيا ودار السلام عاصمة تنزانيا، نفذهما إرهابيون تابعون لأسامة بن لادن. وفي هذه الأثناء، كان العام 1988 - 1989 العام الذي اتضح فيه بأن العراق في طريقه إلى تطوير وإنتاج أسلحة نووية.

بالتالي، في الوقت الذي بدت فيه احتمالات السلام في الشرق الأوسط واعدة أكثر من ذي قبل، بدأت الغيوم تتجمّع وقُدِّر للعالم أجمع أن يشهد ويشارك في دورة امتدّت ثلاث عشرة سنة وانتهت باندلاع الحرب العالمية الثالثة.

في الإطـــار الـــزمني نفسه، كان على المنطقة أن تشهد حملتين استراتيجيتين اســـتهدفتا العـــراق. أبرزت الحملة الثانية دخول الولايات المتحدة المنطقة كدولة نشرت قواها في دولة عربية رئيسية كقوة تحرير من الاحتلال. وإذا توغّلنا أكثر في الـــشرق، كـــان على الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الدول الأخرى التي تحالفت معهـــا، أن تغزو أفغانستان لكي تسعى إلى التخلّص من الخطر الذي يشكّله تنظيم القاعدة أو احتوائه على الأقل، ولكي تحرّر ذلك البلد المتخلّف من حكم الملاّ عمر وحـــركة الطالـــبان. وما كان أخطاراً إقليمية في مستهل الحملة تحوّل بسرعة إلى أخطـــار دولية تهدّد وجود العالم الحرّ ورفاهيته. وبات مستقبل الحضارة المعاصرة متوقفاً على إحراز نصر على الخطرين اللذَين وُلدا في الشرق الأوسط وترعرعا فيه.

مـــن جملـــة النواحـــي العديدة لتسلسل الأحداث التي تتوالى بسرعة، لعبت الاســـتخبارات وقـــادة الأجهزة الاستخباراتية دوراً غير مسبوق. إن للنجاحات والإخفاقـــات في هـــذا الميدان الحيوي تأثيرات بعيدة المدى على مصائر الشعوب والقادة السياسيين. كان على عمليات التجسس التقليدية أن تخضع لتغييرات ثورية. فقد تبين فجأة بأن قواعد اللعبة التي التزمت بها واشنطن، ولندن، وموسكو لم تعد صالحة للتطبيق عندما يتعلّق الأمر بأسامة بن لادن، أو ببغداد، أو بكابل. وبات من الـــضروري التخلّي وبسرعة عن العقليات التقليدية ومواجهة قائمة مختلفة تماماً من الحقائق والقيم الجديدة. وبات على رؤساء الأجهزة الاستخباراتية وقادتها البروز لا كاستـــشارين مقـــرّبين وفـــاعلين لأسيادهم السياسيين وحسب، بل وكمبعوثين مفـــضلين لـــدى رؤساء الدول وقادة الحركات الوطنية. لم يكن طلب المعرفة – بوصـــفها الاختلاف النهائي بين الحياة والموت – أشدّ مما هو الآن، وأصبح تبادلها بين الحلفاء أحد الأوجه الجوهرية لمصيرهم المشترك. وغيابها، أو تفسيرها على نحو خاطـــئ، يمكن أن يؤدي إلى وقوع كارثة بالمعنى الحرفي للكلمة. وهذا ما أدّى إلى ظهور عالم مختلف في غضون بضع سنين.

ســـأحاول رســـم خريطة للمسار الذي تبنّيناه لكي أظهر كيفية وصولنا إلى الوضـــع الذي نحن فيه الآن. وآمل أنه بالقيام بذلك، ربما نكون قادرين على تحديد مسار انطلاقاً من هناك، يمكن أن يوصلنا إلى عالم أكثر أمناً.

# 1

# نهاية حرب الثماني سنوات

## (1988 - 1989)

اقتربت الحرب العراقية الإيرانية من نهايتها. وبدأ العراق باستخدام وسائل غير تقليدية لوقف المدّ الإيراني، وتخويف المقاومة الكردية في الداخل. وطوال ثماني سنوات تقريباً وإسرائيل تقف موقف المتفرّج وهي تراقب المواجهة السنّية الشيعية بارتياح كبير. فالإضعاف المتبادل للعراق وإيران، العدوّين اللدودَين لإسرائيل، يخدم المصالح الاستراتيجية لإسرائيل منذ وقت، ويسهم في تراجع خطر الجبهة الشرقية التي ظلّت الميزة المحورية للتخطيط الإسرائيلي لعدة عقود.

في تلك المرحلة، بدأت سوريا في الشمال، الواقعة تحت حكم حزب البعث، تدرك بأنه لا تتوفر أمامها أية فرصة حقيقية لإيجاد تكافؤ استراتيجي مع إسرائيل. ومصر التي وقّعت على معاهدة سلام مع إسرائيل قبل عقد من ذلك التاريخ وقاطعها العالم العربي عقب ذلك، عادت بعد فترة قصيرة إلى أحضان الدول العربية من خلال استعادتها لعضويتها في جامعة الدول العربية. وقد تحمّلت التوغّل (الاجتياح) الإسرائيلي في لبنان في العام 1982 من غير أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وتمكّنت من استعادة مكانتها في العالم العربي والمحافظة على السلام الاستراتيجي مع إسرائيل في الوقت نفسه. وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، دخل العصيان الفلسطيني، والذي بات يُعرف بالانتفاضة الأولى، عامه الأول، وكانت له تأثيرات طفيفة على قوة إسرائيل. وبالرغم من

حـــدوث بعض الحوادث البشعة، إلا أنها لم تؤثر على قدراتها الأساسية. وبمراقبتها للوضع في ذلك الوقت، استنتجت إسرائيل بحقّ بأنه نادراً ما كان وضعها في المنطقة أقوى مما هو الآن.

حدث تغيّر هام في ما كان سيعتبر صورة مشجعة. فقد تخلّى الملك حسين عن مصالح بلاده في الضفة الغربية، وأعلن بأنه آن الأوان الآن لكي يتولّى الفلسطينيون العـــناية بمستقبلهم. وقد أقدم على هذه الخطوة في العام 1988 بعد المحاولة الفاشلة لإطـــلاق مبادرة إسرائيلية أردنية مشتركة كانت تهدف إلى التوصل إلى حلّ عُرف باتفـــاق لـــندن. توصل إلى ذلك الاتفاق شمعون بيريز الذي كان وزيراً للخارجية حيـــنها والملك حسين في اجتماع سرّي عُقد في لندن في منـــزل اللورد ميشكون الصديق الشخصي للاثنين. كانت هناك مجموعة من الأسباب التي منعت من تجسيد هـــذا الـــتفاهم. فقد اتفق الرجلان اللذان كتبا تلك الوثيقة على تسليمها للإدارة الأميركـــية لتقوم الحكومة الأميركية بعرضها بعد ذلك على الأطراف ضمن مبادرة أميركية. وبما أن ذلك كان اتفاق شرف، فقد رفض السيد بيريز إعطاء نسخة عن الوثـــيقة لرئيس الوزراء إسحاق شامير وقال له بأنه سيحصل عليها في وقت لاحق مـــن السفير الأميركي. شعر السيد شامير بوجود *مؤامرة*، وتبنّى على الفور مقاربة عدائـــية للمخطـــط برمته. والمحاولة الأخيرة لاستمالة السيد شامير في صيف العام 1987 باءت بالفشل. فهو لم يقبل باتفاق لندن لأنه كان من المقرّر أن يطبَّق برعاية أميركية سوفياتية مشتركة، حيث تبنّت إسرائيل موقفاً تقليدياً بالإعراض عن وصاية الدول العظمى، التي تحمل بذور حلّ مفروض.

افتـــرض الملـــك حسين في صيف العام 1987 بأن السيد بيريز سيستقيل من الـــوزارة الإسرائيلية، ويحلّ التحالف الوطني بين الليكود وحزب العمل عقب فشله في الحـــصول على موافقة على اتفاق لندن. وبما أن السيد بيريز لم يفِ بالتزامه، لم يـــشعر الملـــك حسين بأنه تعرّض للخذلان وحسب، بل وأنه بات عرضة للاتهام بالخـــيانة في العالم العربي. شعر الملك بأن السيد بيريز أضعف موقفه. وبالنظر إلى الدعم المتلاشي بسرعة الذي كان يلقاه من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، قـــرّر بـــأن يوقـــف ســـيل خساراته. لذلك، قطع روابطه بالضفة الغربية، تاركاً

الفلسطينيين يواجهون مصيرهم، وساهم في خسارة حزب العمل - الذي دافع لسنين عديدة عن السياسة التي تدعو إلى تجديد التدخل الأردني في الضفة الغربية بوصفها الحل الأفضل للصراع الفلسطيني - في الانتخابات العامة التي جرت في إسرائيل سنة 1988.

جرى تقييم اتفاق لندن حينها كحدث ثانوي نسبياً في المشهد العام. وتصادف ذلك مع شعور إسرائيلي بتراجع سريع للتأثير الأردني في الضفة الغربية، عقب سقوطها في أيدي الإسرائيليين في العام 1967. خلال الثمانينيات، بذلت إسرائيل جهوداً متكرّرة لدعم المجموعات والأفراد الذين يحظون بتأييد من الأردن، ولكن دون طائل. من حيث الجوهر، كان للملك حسين والسيد شامير مصالح متشابهة. فهما لم يكونا يريدان التوصل إلى حلّ سريع للقضية الفلسطينية، وكلاهما لم يكن يثق بعرفات. فالملك كان يتذكر دائماً بأن عرفات هو الذي حاول الإطاحة بالنظام الهاشمي في صيف العام 1970 وحاول اغتياله. وبالتالي، لم يكن أي من القائدين على عجلة من أمره لتغيير الوضع الراهن. بالطبع، كان الملك يكنّ إعجاباً صادقاً بالسيد شامير الذي كان في الظاهر العدو الأكثر عدائية بالنظر إلى مواقفه *المتطرّفة* من القضية الفلسطينية.

كان لدى إسرائيل التي راقبت المشهد الدولي سبب للشعور بالأمن والثقة النسبية. فالاتحاد السوفياتي بزعامة ميخائيل غورباتشوف كان يخسر بسرعة قدراته الاقتصادية التي تمكّنه من تمويل وتجهيز عملائه المخضرمين في الشرق الأوسط بجيل جديد من الأسلحة. وظهرت مؤشرات على أن مواقف السوفيات من إسرائيل على وشك أن تتغيّر. في ذلك الوقت، لم يكن الاتحاد السوفياتي قد استأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، التي انقطعت في العام 1967، لكن من خلال سلسلة من الاتصالات، بدا واضحاً بأنه بات لدى موسكو مصلحة قوية في إعادة علاقاتها بإسرائيل إلى طبيعتها. كان لدى السيد شامير، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، فهم عميق للساحة الروسية، وأمل في أن ذوباناً يحدث في هذه الجبهة سوف يشرّع الأبواب لاستئناف الهجرة من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل. لكنه بالرغم من أحلامه الكبيرة لم يصدّق بأنه في غضون ثلاث أو أربع سنوات، سيهاجر مليون

إنـــسان إلى إسرائيل، مما زاد من عدد السكان اليهود بنسبة 25 في المئة. كان لهذا الارتفـــاع الدراماتيكي في حجم السكان تأثيرات هائلة على الاقتصاد وعلى أمن الدولة. فبين عشية وضحاها، أضحت إسرائيل دولة يمكن مقارنتها من حيث تعداد الـــسكان بالعديد من الدول الأوروبية الرئيسية مثل الدانمارك، والنرويج، وإيرلندا. وكـــان عـــدد الـــسكان في كل من النرويج وإيرلندا أقل بكثير من عدد سكان إسرائيل، كما كانت الدانمارك وإسرائيل متقاربتين من حيث عدد السكان.

دخلـــت الانتفاضة عامها الثاني دون أن تظهر أية إشارات واضحة على نجاح ملمـــوس. وبـــدا أن الفلسطينيين يخسرون بسرعة في صراعهم ضدّ إسرائيل، ومع ســـكن المـــزيد والمزيد من اليهود في يهودا والسامرة، وهي الأراضي "المحتلّة" أو "المتنازَع عليها"، سرت مخاوف حقيقية من احتمال خسارة شاملة وانهيار لشرائح واسعة من السكان في المجتمع الفلسطيني. في العام 1988، لّمح عرفات للمرّة الأولى إلى أنـــه ربما يغيّر مساره، ويفكر في عقد صلح مع إسرائيل. السؤال الرئيسي الذي كـــان يدور في ذهن كل شخص هو ما إذا كانت تلك خطوة تكتيكية تهدف إلى التغلب على ضعف مؤقت أم بداية تغيّر استراتيجي حقيقي. وقُدّر لهذه المسألة أن تـــصبح محـــور جـــدال مرير في إسرائيل امتدّ طوال الفترة التي يتحدّث عنها هذا الكتاب.

كخلفية لهذه التطورات الرئيسية، بدأت ملامح خطر منذر بالسوء على شكل انتشار محتمل للتكنولوجيا النووية في الشرق الأوسط. وأشارت الدلائل الأولى إلى أن العراق عازم على استئناف جهوده من أجل تطوير قدراته النووية التي عانت من نكسة قوية عندما قصفت إسرائيل في العام 1981 ودمّرت المفاعل النووي أوزيراك العراقـــي، وهو مفاعل بنته وباعته فرنسا في ظل حكومة جاك شيراك. كما سألنا أنفـــسنا، مرّة بعد أخرى، إن كان يوجد خطر حقيقي في أن تلعب باكستان دوراً فعـــالاً في صـــنع "القنبلة الإسلامية"، أم أنه خطر من نسج خيال حفنة من ضباط الاســـتخبارات فقـــدوا صوابهم وعلى استعداد للتفكير بما لا يمكن تصوّره؟ أخيراً، تـــساءلنا إن كانـــت الدول الإسلامية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط تفكر في الدخول إلى ميادين أسلحة الدمار الشامل.

نتيجة لذلك، مع خروج الشرق الأوسط من فترة حرب قائمة امتدّت عشر سنوات، وعشية بروز البشائر الأولى على صراع إسرائيلي باكستاني، بدأت احتمالات كبيرة لحدوث أعمال عنف وزعزعة للاستقرار في المنطقة تتجمع في الأفق. لم يكن في الأوساط الاستخباراتية حماس كبير لإعطاء هذه الأخطار أولوية على الأخطار الأكثر تقليدية. فالتجربة المرّة للفشل الاستخباراتي الذي أدّى إلى نشوب حرب الغفران (حرب أكتوبر) سنة 1973 حفّزت أولئك الأشخاص الذين اختاروا الاستمرار في مراقبة أخطار الحرب كما كانت تلوح يوماً بيوم، وعلى امتداد السنين. لكن بدلاً من إلقاء الشبكة على مسافة أبعد من أجل البحث عن أخطار جديدة ومجهولة وغير واضحة المعالم، فضّل ضباط الاستخبارات التقليديون التركيز على الخطر الذي كان أقرب إلى الوطن دائماً، والتفكير في أسئلة مثل ما إذا كانت سوريا على وشك القيام بهجوم مفاجئ داخل إسرائيل والاستيلاء على الأرض من أجل خلط الأوراق والشروع في خطوة تبعد شبح حقيقة سياسية جديدة. وهذا مجرّد مثال على الأسئلة التي تُطرح يومياً في قمّة 'العناصر الجوهرية للمعلومات'. بدت الأخطار غير التقليدية جدّية ولكن مستبعَدة، فجرى التعامل معها بشكل جدّي لكن من دون إعطائها وزناً أو قيمة حقيقية. وبالتالي، شكّلت السنتان 1988 - 1989 فترة كان من الممكن أن يحدث فيها فشل استخباراتي خطير.

كانت إسرائيل تنظر نحو الغرب، وتفكر في الأحجية الليبية بكافة تعقيداتها. لم تكن ليبيا مجرّد دولة مضيفة تقليدية للحركات الإرهابية العربية والجماعات الإجرامية. وتطويرها و/أو شراؤها لصواريخ أرض - جو وضع الممرات الجوّية للطائرات الإسرائيلية المدنية فوق البحر الأبيض المتوسط ضمن نطاق القدرات الليبية. لم يكن لدى إسرائيل أي ردّ مناسب على هذا الخطر، إذ ليس في مقدورها تسيير دوريات في المجال الجوّي بسبب طول المسافة التي تفصلها عن الشواطئ الليبية، كما أنه لم يكن في مقدورها الاتكال على القدرات والنوايا الطيّبة للبلدان الأوروبية الجنوبية المطلّة على الشواطئ الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

في ما عدا قلق إسرائيل من الخطر المحتمل الذي يشكّله معمر القذافي، نجد أن تحرّكات إسرائيل في أفريقيا بلغت بوجه عام ذروتها. وهي نجحت طوال عدة سنين في المحافظة على علاقاتها الاستراتيجية التقليدية مع القادة المحنّكين، مثل فليكس هوفويت بيوني رئيس ساحل العاج. وقد استثمرت إسرائيل في كل من هذه العلاقات الاستراتيجية في مجال الدفاع بشكل رئيسي، وفي التدريب وتقديم المشورة للجنود الموالين للأنظمة التي تُعتبر ديكتاتورية بوجه عام، وقمعية في بعض الحالات. وإذا تعمقنا جنوب ساحل العاج، نجد أن إسرائيل تحالفت مع النظام الأبيض في جنوب أفريقيا، وأبرمت اتفاقات بعيدة المدى مع بريتوريا، في المجال الدفاعي أيضاً. اعتمدت سياسات إسرائيل بشكل رئيسي على قراءاتها للمصالح الاستراتيجية، مع إيلاء أدنى اهتمام لحقوق الإنسان وما يتعلق بها في ما يختص بالأنظمة التي دعمتها.

كانت السياسات الإسرائيلية في أفريقيا عرضة لمراجعة مستمرّة. فقد أقامت إسرائيل ورعت علاقات مع أنظمة تقدمية ومحترمة دولياً مثل نظام كنياتا في كينيا، ونيريري في تنزانيا، ولكنها أبقت على صلات استراتيجية مع حكام مثل موبوتو سيسي سيكو الذي كان يعتبر حاكماً لا يعرف الرحمة. نمت هذه العلاقات في الستينيات من القرن الماضي، في ذروة اندفاع الغرب بقيادة الولايات المتحدة، والكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية. فمن ناحية، كان موبوتو "المدلّل" لدى الغرب لأنه نجح في منع المدّ السوفياتي من السيطرة على دولة أفريقيا الوسطى وثرواتها المعدنية الاستراتيجية الحيوية. ولعبت إسرائيل دوراً فاعلاً جداً في تحقيق أهدافها المتمثلة في تقليص مناطق التأثير المصري في أفريقيا. والسياسات الأفريقية سمحت لنا بإفساد الجهود التي بذلها العالم العربي بقيادة الزعيم الساحر لمصر حينها والموالي للسوفيات، جمال عبد الناصر، الذي كان يعمل في ذلك الوقت على عزل دولة اليهود المولودة حديثاً على الصعيد الدولي وتطبيق مقاطعة شاملة لها. وفي الوقت نفسه، بدا واضحاً أن الدور البارز الذي لعبته إسرائيل في أفريقيا يخدم المصالح الغربية وخصوصاً مصالح الولايات المتحدة التي كانت السباقة في الاعتراف بهذا الإسهام وكيل الثناء له.

في الـوقت نفـسه، تبنّت إسرائيل، بعيداً عن الأعين الدبلوماسية، نشاطات وسياسات خلال عامي 1988 - 1989 كانت لها نتائج مؤثرة على الصعيد المحلّي، وعلـى العديـد من اللاعبين الآخرين على المسرح الدولي. ففي القارّة الأفريقية، نفّـذت عملـية إنقاذ ضخمة صُممت لكي تعيد إلى شواطئها يهود إثيوبيا. وفي مـواجهة رفض النظام في أديس أبابا السماح لهؤلاء اليهود بمغادرة البلاد، أطلقت إسـرائيل عملـية إنقاذ في السودان، حيث جرى تشجيع يهود إثيوبيا على عبور الحـدود إلى الـسودان والوصول إلى مخيمات اللاجئين الواقعة على مسافة تقارب الخمسمائة كيلومتر بعيداً عن الخرطوم، عاصمة هذا البلد الخاضع للإفقار. ونجحت هـذه العملية البطولية، التي خطط لها الموساد، في إنقاذ حياة قرابة عشرين ألفاً في فتـرة عشر سنوات تقريباً. ومع اقتراب العام 1989 من نهايته، دخلت تلك العملية مـرحلتها النهائـية حيث جرى تنفيذها في بلد كان عدوّاً لدوداً لإسرائيل، وكان يخـضع حيـنها لتأثير مباشر من الزعيم الليبي المتطرّف، القذافي. لقد قاس عملاء الموساد مقدار نجاحهم ليس بدلالة عدد الأرواح التي تم إنقاذها وحسب، بل وبعدد الإصابات التي تكبّدها القوات على الأرض. كان ذلك العدد يساوي صفراً.

اعتـبرت تلك العملية في العديد من النواحي خارج المنطقة الطبيعية لمسؤولية أجهـزة الاستخبارات. ففي حين يكافح ضباط الاستخبارات عادة من أجل الحدّ من انكشاف جهازهم، واتصاله بمحيطه ضمن الحدود الدنيا، والاقتصار عند البوح عـن هويـته الحقيقـية على قلّة مختارة، نجد في هذه الحالة أنه كان على العملاء الاحتكاك بآلاف من الأشخاص الذين لم يرَوهم سابقاً وكان من الممكن زرع فرد معادٍ فيهم بدون معرفة الباقين. وبالتالي، جاءت طريقة تنفيذ هذه العملية من حيث المـبدأ مناقضة للعمليات الاستخباراتية التقليدية. ومن ناحية أخرى، توقف نجاح العملـية بدرجـة كبيرة على إتقان العديد من أدوات عمل ضابط الاستخبارات؛ قدرتـه أو قدرتها على انتحال هويات وأسماء مستعارة، وقدرته على تجنيد عناصر محلّـية داعمـة من أجل تنفيذ مهامّ غير خطرة في ظاهرها، وشجاعته الفولاذية في عـدم الكشف عن نفسه في الظروف التي غالباً ما كانت حرجة. تضمنت العملية تنفـيذ نـشاطات على الأرض على مسافة تبعد خمسمائة كيلومتر، والتغلّب على

نقاط التفتيش التي أقامتها الأجهزة الأمنية المحلّية على كافة الطرقات الرئيسية في هذا البلد الشاسع، والعمل لفترة زادت على عشر سنوات من دون خسارة عميل واحد كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وتم إنجاز كل ما تقدّم عبر تخصيص الموساد أقل من 5 في المئة من قدراته الكلّية لهذه المهمة الفريدة.

كما تميّزت سنة 1989 بالتواجد الإسرائيلي المتواصل على التراب المغربي، وبالعلاقة الفريدة التي حظيت برعاية الملك الحسن الثاني والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. بدأت العلاقة بين العاهل المغربي وجهاز الموساد في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي. في تلك الفترة، دخلت الجزائر المولودة حديثاً في حرب مع جارها المغرب، وكانت الوحدات المصرية تقاتل إلى جانب الجزائريين. وسرعان ما أصبحت العلاقة بين إسرائيل والمغرب الذي يعتبر عضواً في جامعة الدول العربية علاقة استراتيجية ومكّنت الملك في النهاية من الجمع بين مبعوثين رفيعي المستوى من كل من إسرائيل ومصر في اجتماعات قُدّر لها في السبعينيات أن تثمر عن معاهدة السلام الأولى بين إسرائيل ودولة عربية. نتيجة لذلك، عانت مصر من عزلة فعلية داخل العالم العربي لمدة قاربت العشر سنوات. وشهد العام 1989 بداية خروج مصر من هذه المرحلة الصعبة في تاريخها. فمع قبول القاهرة مجدداً في جامعة الدول العربية، حوّل الملك الحسن جهوده نحو إقناع إسرائيل بالقبول بمنظمة التحرير الفلسطينية وبقائدها، ياسر عرفات، شريكاً مفاوضاً معترفاً به. ودخل الملك الحسن في حوار مكثف مع رئيس الوزراء إسحاق شامير حول هذه القضية، ولكن بدون جدوى. فقد رفض شامير بعناد فتح حوار مع عرفات الذي كان يقيم في المنفى في تونس، ورفض كل عرض بالسماح لأي كان بالتعامل مع القائد الفلسطيني. كان السيد شامير شديد اللهفة للاجتماع بالعاهل المغربي، واعتقد بأن مثل هذا اللقاء يصبّ في مصلحة البلدين. ولكنّ ذلك لم يُترجم إلى حقيقة أبداً. وبدلاً من ذلك، قُدّر بأن يجري التبادل المستمرّ لوجهات النظر بين مبعوث خاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي والملك.

كما كان العام 1989 العام الذي سقط فيه جدار برلين وبدأ فيه الاتحاد السوفياتي مسيرته نحو التفكك النهائي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

فالأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الاتحاد السوفياتي باتت صعبة للغاية، وواجه ميخائيل غورباتشوف العقبة تلو العقبة في جهوده لوقف المدّ الذي طال في النهاية إمبراطوريته وعجّل في انهيارها الدراماتيكي. وفي ذروة الحاجة، تقارب غورباتشوف مع إسرائيل في العام 1989 وناشدها سرّاً لكي تقنع الولايات المتحدة بدعم نظامه وحمايته من السقوط. وبدا أنه يعتقد بأنه يمكن للتأثير الإسرائيلي في واشنطن أن يكون أداة فعّالة في إقناع الإدارة ومجلس الكونغرس بتقديم مساعدة مالية واقتصادية ضخمة للاتحاد السوفياتي. وبعد أن درس الطلب الروسي، قرّر السيد شامير عدم القيام بأي إجراء حياله. وأنا أشكّ في أنه كان سيتمكن من إقناع أصحاب النفوذ في العاصمة الأميركية بالتحرّك وإنقاذ الإمبراطورية السوفياتية لو قرّر خلاف ذلك.

أصبحت إسرائيل، تلك الدولة التي بلغ عدد سكانها قرابة الأربعة ملايين نسمة في العام 1989، لاعباً رئيسياً على الساحة الإقليمية، وعاملاً ماهراً وفاعلاً في القضايا التي تتعدّى حدود منطقة الشرق الأوسط. فقد يئست عدوّتها الأقوى في المنطقة، مصر، من إلحاق الهزيمة بالدولة اليهودية طوال العقد السابق لهذا التاريخ وقررت التوقيع على معاهدة سلام مع عدوّتها السابقة. وتمت تسوية كافة المسائل باستثناء مسألة واحدة؛ ترسيم الحدود بين البلدين في منطقة طابا الواقعة جنوبي إيلات، المدينة المطلة على البحر في أقصى الجنوب. وفي 30 يناير/كانون الثاني 1989، رُفع العلم المصري فوق المعلم الحدودي رقم 91 الذي يبرز الحدود الفاصلة بين إسرائيل ومصر. وتمكنت الدولتان من تسوية نزاعهما بواسطة التحكيم، وخسرت إسرائيل القضية.

سيبقى العام 1989 في الذاكرة العام الذي انسحبت فيه القوات السوفياتية أخيراً من أفغانستان. في تلك الفترة، كان ذلك بمثابة واحد من أعظم انتصارات "العالم الحرّ" على الإمبراطورية الشيوعية. كما كان بمثابة نجاح باهر لوكالة الاستخبارات المركزية التي قادت المعركة المعقدة ضدّ السوفيات، ونفذت واحدة من أكثر العمليات الاستخباراتية نجاحاً على الصعيد العالمي في الأزمنة الحديثة. ولم يدرك الضباط الذين تميّزوا بالكفاءة والاحترافية العالية في الوكالة بأن المجنّدين الذين

دعموهم في المعركة ضدّ الروس سيحوّلون ميادين المعارك في أفغانستان إلى قواعد لنشر التعاليم المذهبية وتدريب الإرهابيين الأصوليين المتطرّفين، الذين قلبوا تحالفاتهم بعد وقت قصير، و لم يتنكّروا لليد التي قدمت الدعم لهم وحسب، بل وأشعلوا حرباً عالمية فتاكة ضدّها في غضون عشر سنوات. ففي العام 1989، تعرّضت سفارتا الولايات المتحدة في نيروبي عاصمة كينيا، وفي دار السلام عاصمة كينيا لتفجيرين لم تفصل بينهما سوى بضع دقائق مما أدّى إلى تدميرهما، وهو ما بشّر بعصر جديد في التاريخ العالمي. و لم يطل الأمر بالبذور التي زُرعت في العام 1989 قبل أن تزهر وتثمر عن نتائجها القاتلة. واحتاجت في ذلك إلى فترة تقل عن عشر سنوات. ولو تم سؤال أسامة بن لادن، فعلى الأرجح أن يقول بأن عدّه التنازلي بدأ خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير/كانون الثاني 1989، مع استكمال القوات السوفياتية انسحابها من كابل عاصمة أفغانستان.

لم تشارك إسرائيل في الحملة الأفغانية، ولكنّ وجودها كان ملموساً حتى وإن لم تكن هناك. صحيح أنه لم تكن توجد علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وكل من الهند وباكستان، لكن كان هناك سيل من الشائعات الصحفية التي تقول إن إسرائيل تساعد أحد الطرفين على الطرف الآخر. غير أنه كان لإسرائيل قنصلية في ما كان يُعرف بمدينة بومباي (التي أصبحت الآن مومباي)، و لم ترتقِ العلاقات حينها عن هذا المستوى. وبالرغم من ذلك، ألقت التقارير التي تحدثت عن تورّط إسرائيلي الضوء على وجه آخر للمدى العالمي لإسرائيل. كان لتدخّلها في القضايا العالمية وضعه الخاص، وهو ما جعل منها قوة إقليمية وحدا بها إلى التصرّف كقوة إقليمية وجني ثمار *وضعيتها الفريدة* بالرغم من كافة الصعوبات. وبلغت سمعتها مستوى سمح لها بجني الفوائد بناء على أسطورتها المتنامية.

بالتالي تمت تهيئة المسرح، على الصعيدين الدولي والإقليمي، من أجل حرب وشيكة في الخليج. وفي غضون سنتين، أصبح بطل المواجهة العراقية الإيرانية الدموية الشرير الأكثر عرضة للشتائم في كافة الأزمان.

# 2

## العدّ التنازلي للحرب

مــع الدخول في سنة 1990، ساد جوّ من التوقعات الكبيرة في البداية مختلف أرجــاء العــالم. كانت الأحداث الدولية واعدة، فمع إعادة توحيد ألمانيا والانهيار الوشــيك للكــتلة الأوروبــية الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي، باتت التوازنات التقلــيدية في العالم معرّضة لتغييرات دراماتيكية. في الشرق الأوسط، فقدت دول مــثل سوريا والعراق، اللتين ظلتا طوال سنوات تدوران في فلك الاتحاد السوفياتي، دعــم قوتهما العظمى، وتراجعتا بين ليلة وضحاها، وبدا أن تحالفات جديدة على وشك الظهور على المسرح.

في إسرائيل، دخلت الانتفاضة الفلسطينية عامها الثالث، غير أن الفلسطينيين عمــدوا إلى دعم سياسة جديدة مصممة لإدخال إسرائيل في مفاوضات سياسية. وبالرغم من هذه الجهود، بما في ذلك الجهود التي بذلتها إدارة الرئيس جورج أتش بــوش ووزيــر خارجيته جيمس بيكر، من أجل إقناع إسرائيل بالبدء بشكل من أشكال الاتصالات أو المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، بقي السيد شامير متمسكاً بمواقفه. فقد شعر بالأمان وهو ينظر إلى المشهد الدولي، ويرى بداية انهيار الإمــبراطورية الــسوفياتية وبدايات موجة هائلة من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. احتمال حدوث هذا التدفق الجماعي لليهود إلى إسرائيل دفع الدول العربية إلى بذل جهــود فائقة من أجل إقناع الدولة العظمى التي كانت ترعاهم بالتوقف عن هذه الــسياسة وإغــلاق الأبواب مجدداً، لكن بدون جدوى. والتصريحات العلنية التي

شجب فيها القادة العرب تدفق المهاجرين لم تلقَ آذاناً صاغية.

شهدت العلاقة بين الملك حسين ومراكز القوى في القدس أياماً أفضل بكثير. فمنذ مطلع الستينيات، تطورت علاقة استراتيجية بين إسرائيل والأردن. وفي العام 1970، أقنعت التحرّكاتُ العسكرية الإسرائيلية سوريا بعدم التدخل في المواجهة التي اندلعت في شهر سبتمبر/أيلول بين العاهل الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات. وفي السنوات اللاحقة، أراني كل من الملك حسين ووليّ العهد الأمير حسن الثقوب التي أحدثتها في منزليهما قذائف المدفعية التي أطلقتها القوات الفلسطينية على عمّان عاصمة الأردن. وكانت هذه العلاقة وثيقة طالما كان حزب العمل في السلطة. وعندما وصل مناحيم بيغن إلى السلطة في مايو/أيار 1977، أمل العاهل الأردني بأن تستمرّ هذه العلاقة الخاصة، ولكن للأسف، لم يتحقق ذلك الأمل. فالسيد بيغن لم يظهر أي ميل إلى بناء علاقة شخصية، ووزير خارجيته الجنرال موشي دايان التقى بالملك مرّة واحدة فقط، وهو لقاء خلّف لديه ذكريات مقلقة جداً.

في الثمانينيات، تشكّل ائتلاف وطني بين الليكود وحزب العمل وأبقى جناح حزب العمل في الحكومة على اتصالات وثيقة بالملك، حتى إنه سعى إلى التوصل إلى اتفاق تاريخي معه حول مستقبل الصراع الفلسطيني. وكما رأينا، باءت هذه الجهود بالفشل.

وفي مسعى مناقض لخلفية الأحداث في العام 1990، كان لا بدّ من محاولة لبناء علاقة متينة وجديرة بالثقة بين الحكومة التي شكّلها الليكود برئاسة رئيس الوزراء شامير والملك الأردني.

كانت هناك سلسلة من العوامل التي زادت من تأزّم وضع الملك حسين وسببت له قلقاً متزايداً. فقد بدأ تدفق منتظم وباعث على القلق لفلسطينيّي الضفة الغربية إلى الأردن بعد أن أثرت الانتفاضة الفلسطينية على حياة كل فرد في الضفة الغربية. وشعر الأردن بقلق كبير من تنامي الخلل في التوازن بين السكان الأصليين واللاجئين الفلسطينيين الذين ارتفعت أعدادهم مجدداً. وبعد أن تصاعدت حدّة التوتر في دول الخليج، خشي الملك حسين من تدفق مزيد من الفلسطينيين من تلك الدول الواقعة في الشرق. وفي شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان من ذلك العام،

كـــان في غاية القلق من أن اختلال التوازن الدقيق ربما يصل إلى درجة يصبح فيها وجود المملكة نفسها في خطر.

إذا نظـــرنا إلى الأوضاع من منظور العاهل الأردني في ربيع العام 1990، نجد أنها كانت مليئة بالأخطار والفرص الفريدة. فقد انتصر العراق في حربه مع إيران، ولكـــنه عـــانى من خسائر مخيفة، سواء على صعيد الخسائر في الأرواح – قيل إن خـــسائره قاربت المليون قتيل – أو على الصعيد الاقتصادي: فقد اضطُرّ العراق إلى اقتـــراض عشرات المليارات من الدولارات من الدول العربية الشقيقة وكان على شـــفير الإفـــلاس. وإذا نظرنا إلى الوضع من زاوية الملك، شنّ صدام حرباً شرسة ومطـــولة ضدّ العدو المقيت في طهران، وأنقذ العالم العربي من دمار محتمل. لكن بعض القادة في العالم العربي لم يردّوا على ذلك بالامتنان والإعفاء من الديون كما كـــان متوقعاً. كانت الكويت أكثر الدول نكراناً للمجهود العراقي، وهي الدولة الـــتي كانت ستستسلم لو أن حكام طهران فازوا في تلك الحرب. كان الملك على علـــم بالمساعدة الجوهرية التي قدمتها الولايات المتحدة على الصعيد الاستخباراتي لـــصدام حسين من أجل ضمان بقائه وإلحاق خسائر فادحة بعدوّه. وقال لي الملك في أكثـــر مـــن مناسبة بأنه فوجئ من التغيّر في سياسة الولايات المتحدة بين ليلة وضـــحاها. ولكنه شعر بأن غزو الكويت كان خطأً، ومحا كل ما قام به صدام في خدمـــة المعتدلين في الشرق الأوسط بصموده أمام ضغط الآتي من الشرق بعد أن هاجم أسوار المعتدلين نسبياً في الغرب. في نفس الوقت، كان في حيرة من أمره في ســـبر غور سياسة التنافر الجديدة وغير المبرَّرة من وجهة نظره التي تبنّتها واشنطن مؤخراً في تعاملها مع طموحات صدام حسين. في هذا الصدد، يتعيّن ألاّ يغيب عن الأذهان أن الملك حسين لم يكن غير متعاطف بالمطلق مع العراق وطموحاته. ففي يوليو/حزيران 1958، التقى نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي حينها، بالملك في عمّان وقال له إن المطالب العراقية في موضوع الكويت تخضع للدراسة في لندن وأنه ينتظر ردّاً في نهاية ذلك الشهر. وفي غضون أسبوع من ذلك اللقاء، اجتاحت ثورة دموية شوارع بغداد، وتم سحب جثة السعيد إلى جانب جثة الملك فيصل، ابن عم الملك حسين في شوارع المدينة أمام صيحات الجماهير.

كمـــا يتعيّن على المرء دراسة تاريخ الشرق الأوسط عند هذه النقطة. فقد تم تحديـــد مـــصير الأراضي التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، عقب انتهاء الحـــرب العالمـــية الأولى، على يد القوى التي انتصرت في الحرب، بريطانيا وفرنسا تحديـــداً، فـــيما كانـــت الولايات المتحدة تعمل في الخلف. تم منح بعض المناطق الاســـتقلال، في حين مُنحت مناطق أخرى، مثل فلسطين، وسوريا، ولبنان وضعية الانـــتداب بحيث أشرفت عليها القوى الاستعمارية قرابة ربع قرن. وتم منح الدول مـــثل العـــراق وما وراء نهر الأردن ملوكاً وحكاماً. وحددت القوى الاستعمارية الحدود الدقيقة التي تفصل بين هذه الدول بما يخدم مصالحها الخاصة. وتم إيلاء عناية خاصـــة لضمان التأثير أو السيطرة المستمرّة على مصادر النفط الحيوية في الشرق الأوســـط، بما يصبّ في مصلحة العالم الغربي الحرّ. في مثل هذه الظروف، لم يكن مفاجئاً أن يلجأ الملك فيصل في العراق، ورئيس وزرائه نوري السعيد إلى بريطانيا، ذلك البلد الذي كان لا يزال يتمتع بالنفوذ الأقوى في الخليج إبّان الخمسينيات من القرن الماضي، ويتوقّع دراسة جدّية لمطالبه في الكويت.

بعـــد ثلاثين عاماً على ذلك التاريخ، أصبحت الكويت دولة مستقلة بالكامل لها طموحاتها الخاصة الموجَّهة نحو المناطق الغنية بالنفط والقريبة من الحدود العراقية. وفيما كان يراقب المشهد، حوّل الملك المجرّب انتباهه نحو الداخل إلى وضع محلّي يحمل بذور انعـــدام اســـتقرار مخيف. فقد استمرّ التدفق المنتظم للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن خـــلال الـــسنة الفائتة مع تواصل الانتفاضة وتسببها بالمعاناة والضيق للسكان ككـــل في الأراضـــي *المحتلّة*. وعانى الأردن من نوبات أعمال شغب حادّة في السنة الفائتة، ولم تكن الجراح التي تسببت بها المواجهة البشعة بين الحشود الجائعة والوحدات الأمنية، قد التأمت بعد. وعبّر الملك سرّاً عن مخاوفه من أنه في حال تدهورت الأوضاع في دول الخليج نتيجة للتوتر المتصاعد مع العراق، ستحدث رحلة جماعية لعشرات وربما مئات الآلاف من الفلسطينيين القادمين من الخليج، حيث يُرجّح أن ينتقل معظمهم إلى الأردن مما يزيد من اختلال التوازن غير المستقرّ أصلاً داخل المملكة.

في تلـــك المرحلة، برز تساؤل في إسرائيل: هل ينبغي اتخاذ خطوات منطقية لمـــساعدة الأردن، وبالـــتالي، زيادة صلابة وضعه الخاص؟ بالعودة إلى ربيع العام

1990، اقتـــرح الملك حسين بأن تدخل إسرائيل في حوار سياسي مع الفلسطينيين وتستطلع الأجواء في العراق. كان تهديد صدام بأنه يمكنه، بل إنه، "سيحرق نصف إســـرائيل" صحيحاً، غير أن الملك رأى في ذلك التصريح إدّعاءً محضاً بالشجاعة، أطلقـــه مـــن أجـــل الاســـتهلاك المحلّي. وعندما قيل إنه توجد مجموعة قوية من الأشخاص في إسرائيل تفضل السعي إلى فتح حوار مع العراق بدلاً من إيران، وأنه كان يتم إسقاط كل طائرة ورقية تسير في ذلك الاتجاه، أجاب حسين ببساطة بأن المسألة تتعلّق باختيار القناة الصحيحة وحسب.

لكـــن تلك لم تكن نهاية القصة. فقد كان العاهل الأردني يكنّ احتراماً بالغاً لحـــاكم بغداد. وكان على دراية بالتعاطف الواسع مع العراق داخل المملكة، وبدأ بـــتدريب طياريه الحربيين في برنامج مشترك مع سلاح الجوّ العراقي، وفي السماء العـــراقية. وعندما جوبه بهذه المعلومات، لم ينكرها الملك، ولكنه اختار التقليل من أهميـــتها بكـــل بـــساطة. وكما جاء على لسانه، كانت تلك مجرّد وسيلة لخفض التكالـــيف المـــرتفعة لـــتدريب الطيارين، وليست إشارة إلى تغيّر في السياسة تجاه إسرائيل. وقد سلّط هذا البند بالذات الضوء على مصاعب القائدين على ضفتي نهر الأردن. فقـــد تمتع الملك حسين لعدة سنوات بعلاقة سرّية وخاصة جداً مع جارته الغـــربية. وفي مناســـبة واحـــدة علـــى الأقـــل أقنعت التحرّكات الإسرائيلية في ســـبتمبر/أيلول 1970 سوريا بعدم دخول الأردن لمساعدة القوات الفلسطينية التي كانـــت تهـــدف إلى إســـقاط الملك وعائلته الحاكمة. بصرف النظر عن التغيّرات الحكومـــية داخـــل إســـرائيل، حافظ الأردن بشكل ثابت على الأمن على امتداد حدوده الطويلة مع الدولة اليهودية، وعمل سرّاً من أجل مزيد من الترسيخ لمصالح الاســـتراتيجية للبلدين. فهل كان من الممكن أن يتغيّر هذا المناخ من التعاون على ضوء اعتقاد الأردن بأنه ينبغي أن يميل نحو العراق عند تصفية الحساب الوشيكة؟

في ربيع العام 1990، كانت لا تزال هناك فسحة للمناورة. في ذلك الوقت، كان الملك مشغولاً في السعي إلى التوصل إلى تسوية بين العراق وباقي العالم العربي. وربـــط هـــذا النـــزاع الواسع بقضية الصراع الفلسطيني الأضيق والأكثر تحديداً. واعتقد بأن الفلسطينيين أدخلوا تغييرات صادقة في سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل

وأنهم على استعداد للتوصل إلى تسوية حقيقية. وعلاوة على ذلك، شعر الملك بقلق شـديد من الاتجاه المتصاعد للمتطرّفين في العالم العربي، بما في ذلك الأردن. وزعم بأنه على علم بالروابط القائمة بين المتطرّفين الإسلاميين في الأردن وبين مجموعات داخل أوساط المواطنين العرب في إسرائيل. وفي مطلع العام 1990، رأى بأنه يتعيّن علـى إسـرائيل أن تمدّ يدها للفلسطينيين قبل أن يكتسب المتطرفون القوة لدرجة التـسبب بانفجار داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. ويمكن لهذا الاحتمال أن ينشر الدمار في الشرق الأوسط. واليوم، وإذا عدنا بالذاكرة إلى الوراء، نجد أن الاحتمال الذي أشار إليه كان مصيباً.

لم تقبل إسرائيل باقتراح الملك القائل بأن تمدّ يدها إلى الفلسطينيين، معتبرة إيّاه بأنـه فكرة غير واقعية. وبدلاً من ذلك، قرّرت التركيز على الحقائق الجلية المتوفرة أمامهـا والمـراقبة عن كثب لوضعٍ في طريقه إلى أن يصبح أكثر تفجراً مع توالي الأيـام. لم يكن ذلك الأمر بعيد الوقوع، فقد فاجأ العراقُ العالم باحتلاله للكويت في أغسطس/آب من ذلك العام. وقبل يوم واحد فقط، استقبل صدام حسين سفيرة الـولايات المـتحدة أبـريل غلاسـبي، ولم تخرج بأدنى اعتقاد بأن هذه الخطوة الدراماتيكية على وشك أن تحدث.

بعد ذلك بوقت قصير، عرفت إسرائيل بأن طائرة عراقية تحمل إشارة سلاح الجو الملكي الأردني تجوب في سماء الحدود الإسرائيلية الأردنية جنوب البحر الميت، وعلى مسافة قريبة من مفاعل ديمونا الذرّي الإسرائيلي. لم يكن يُتصوَّر تنفيذ تلك الطلعات بدون معرفة ملك الأردن وموافقته. وعلت أصوات في القدس تدافع عن فكـرة إنهاء شهر العسل الطويل والسرّي بين الأردن وإسرائيل. ورأى الأشخاص الذين طالما دافعوا عن مبدأ حل المشكلة الفلسطينية على الضفة الشرقية من النهر في الحـرب الوشـيكة فرصة ذهبية لضرب عصفورين بحجر واحد: الردّ على هجوم صاروخي عراقي محتمل على إسرائيل بنقل الحرب إلى الأراضي العراقية، واختراق المجـال الجـوّي الأردني في نفس الوقت والدخول في معركة مع القوات المسلّحة الأردنـية. ولـو تم تنفيذ مثل هذا السيناريو إلى حين التوصل إلى نتيجته النهائية، فسوف يسقط النظام الملكي.

قبل التشجيع على حصول مثل هذا التسلسل للأحداث والنشاطات، اتخذ قرار بمواجهة القائد الأردني وتحذيره من العواقب المحتملة لهذا التطور الأخير. في أحد أيام سبتمبر/أيلول، سافر إلى لندن حيث التقى برئيسة الوزراء اللاذعة والغاضبة جداً مارغريت تاتشر. وفي اليوم نفسه، تسلّم تحذيراً صارماً وشديد اللهجة يطلب وقف الطلعات العراقية على الفور. وفي المحادثات التالية، قال الملك إنه في حين كانت نبرة وطريقة حديث السيدة تاتشر أكثر مرارة وإزعاجاً من حيث الشكل، كانت الرسالة الإسرائيلية أكثر تهذيباً من حيث الشكل، ولكنها أكثر جدّية وتهديداً من حيث المضمون. واستُغلّت الفرصة التي أوجدتها ضرورة تمرير الرسالة أيضاً في شرح وتفصيل الطريقة التي يرى فيها الملك العواقب الرئيسية.

تحمّل الملك مشقّة تفسير موقفه بالقول بأن الجماهير العربية في الشوارع تنظر إلى صدام حسين على أنه بطل حقيقي. فقد أنقذ العالم السنّي من هجمة الشيعة الإيرانيين وأظهر الشجاعة، والقدرة على القيادة، والقوة. وعلى حدّ تعبير الملك، كل عربي يريد أن يرى قائداً مثل نبوخذ نصّر. في بعض الأحيان، يكون القائد بطلاً عسكرياً. وربما يكون.... مثل هذه الصفات القيادية تجذب الرجل الذي يعيش في الصحراء، وتجذب شيخ القبيلة؛ وعليه أن يمارس دور القائد لا من خلال الاحترام وحسب، بل ومن خلال الرعب والخوف. وينبغي أن يكون بمثابة حلم تحقق، حلم بالمجد، والتضحية، والنجاح. وصدام جسّد، في أعين الكثير من الناس، هذه الصفات وغيرها. وما يعتبره الرجل في إحدى المدن الغربية بأنه قسوة ووحشية هو في الواقع شجاعة وقوة واعتزاز. ويتعيّن عدم نسيان صفة العزّة، هذا ما دأب على قوله المرّة تلو المرّة.

أحسّ الملك بالمرارة من الطريقة التي كان الرئيس جورج أتش بوش يعامله بها بشكل خاص. فقد تعرّف وتعامل مع كل رئيس أميركي منذ الرئيس دوايت إيزنهاور وعمل مع بوش عندما كان الأخير مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية لفترة قصيرة من الزمن في منتصف السبعينيات. واستمرّ في الاتصال معه بعد أن ترك منصبه بل حتى عندما نُصح بالابتعاد عن الرجل لأنه يعتبر منبوذاً في واشنطن. والآن، حشره بوش في الزاوية، ولم يكن في استطاعته الخضوع ببساطة لمثل هذا

الضغط المكشوف حول المسألة العراقية. وتبين الآن بأن سنوات من الصبر والرعاية الموفقة لروابطه مع الولايات المتحدة ذهبت سدى. كما بدأت علاقاته الشخصية مع حليفه القديم تتدهور. بالنسبة إلى الأردن وإليه شخصياً، أدّى ذلك إلى كارثة هي الأسوأ من نوعها، ولكنه كان عاجزاً عن وقف الانزلاق نحو الهاوية غداة الحرب. خلال تلك الشهور، كان يقول لي في كل مرة التقيته فيها بأنه مقتنع بأنه تصرّف بطريقة مشرّفة ومحترمة، وأنه على استعداد لمواجهة مصيره تماماً كما كان مستعداً لذلك في الماضي عندما تعرّضت حياته ومستقبل المملكة لأخطار محدقة. ومع تبلور تحالف الدول بقيادة الرئيس بوش، كنت أرى قائداً في مزاج جبري مكتئب، مختلياً بنفسه، ومستسلماً لقضاء الله وقدره.

بدا واضحاً في مرحلة مبكّرة بأن الولايات المتحدة تناضل من أجل إشراك أكبر عدد ممكن من الدول العربية في مسعاها لمواجهة العراق. وبالإضافة إلى حلفائها التقليديين، مثل المملكة العربية السعودية وبعض الدول التي تتمتع بمواقع استراتيجية، مثل سلطنة عُمان الواقعة في جنوب الخليج، كانت هناك رغبة مميزة في إشراك مصر وحتى سوريا. ومن بين كافة الدول في المنطقة، جرى استبعاد إسرائيل بوجه خاص. بالطبع، كان سيُحكم على أي تدخل إسرائيلي، في أي شكل أو صيغة، على أنه مضرّ باستمرار التحالف. والفكرة التي تقول بأنه يمكن لإسرائيل وأية دولة عربية أن تقاتلا جنباً إلى جنب ضدّ دولة عربية أخرى ليست مقيتة وحسب، بل وخيانة في عقول وقلوب الجماهير العربية. ولم يعد هناك بدّ بالتالي من إبقاء إسرائيل خارج الصراع. وتعيّن حمايتها من الهجمات الصاروخية المحتملة التي ربما تشنّها بغداد بوسائل أخرى. وستعطي الولايات المتحدة تعهدات معينة لإسرائيل بإعطاء الأولوية لممارسة أقصى درجات السيطرة على المنطقة الصحراوية الواقعة في غرب العراق التي يمكن أن تطلق منها منصات الصواريخ المتحرّكة صواريخها ثم تختفي بسرعة. ومن أجل طمأنة إسرائيل، نشرت الولايات المتحدة في الشهور اللاحقة مجموعة من بطاريات باتريوت المضادّة للصواريخ. من الناحية العملية، تبين أنها لم تكن فعّالة بوجه عام. وبالمثل، تبين أن القوات الجوّية التابعة للتحالف عاجزة عن توفير ما يكفي من الموارد لكي تعمل في سماء الصحراء الواقعة

في غـــرب العـــراق. وبالتالي، قُدّر لإسرائيل أن تُستهدَف بتسعة وثلاثين صاروخاً عراقياً أثناء حرب الخليج الأولى.

غـــير أن كافة هذه الأحداث لم تكن قد تكشفت بعد، وفي هذه الأثناء، ســـرعان مـــا أصبحت الحاجة إلى التوصل إلى درجة من التفاهم والتعاون مع الأردن قضية ملحّة بالنسبة إلى إسرائيل. وبعد تسليم الملك حسين تحذيراً صارماً بشأن الطائرة العراقية التي تحلق في الأجواء القريبة من الحدود الجنوبية لإسرائيل مـــع الأردن، سرى اعتقاد بأنه من المناسب التطرّق إلى احتمال عقد لقاء يجمع الملـــك برئيس الوزراء شامير. سيكون الغرض من مثل هذه القمّة منع استخدام أية موارد أو منشآت أردنية من قِبل العراق، والحصول ربما على تفهم صريح أو ضـــمني لحاجـــات إسرائيل في ظروف صعبة معينة. وعندما سُئل إن كان لديه اســـتعداد للاجـــتماع بشامير، ردّ الملك بالإيجاب، ولكنه عبّر عن شكوكه في احتمال ألاّ ينتهز السيد شامير الفرصة، بالنظر إلى الاختلاف الكلّي في وجهات نظـــر الاثنين عندما التقيا في المرّة السابقة والوحيدة. وسألته بعد ذلك إن كان علـــى اســـتعداد للمشاركة في لقاء سيحضره السيد شامير، فأجاب على الفور "أجـــل". وعقـــب عودتي إلى الوطن، اجتمعت برئيس الوزراء وسألته إن كان يرغب في الاجتماع شخصياً بالملك، فردّ رئيس الوزراء على الفور بأنه سيرحب بمـــثل هـــذه الفرصة، ولكنه أضاف بأن لديه شكوكاً عميقة حول ما إذا كان الملـــك على استعداد للمجازفة باحتمال تسرّب الخبر وتحمّل تأثيرات ذلك على كـــل من الغالبية العظمى لشعبه وعلى علاقاته الحساسة مع العراق، ومع صدام حـــسين بـــوجه خاص. وعندها، قلت لرئيس الوزراء بأنه سبق أن أبدى الملك موافقته وأن الاجتماع يمكن أن يُعقد فعلاً.

كانـــت هناك مخاطر كبيرة في الفترة التي سبقت هذه القمّة المصيرية. فالثمن المتـــرتب علـــى فشلها يمكن أن يكون باهظاً جداً لأن مثل هذا الفشل ربما يعطي اللـــوبي المعـــادي لـــلأردن في إسرائيل دعماً إضافياً وربما يوفر لهم مبرراً منطقياً لمعتقداهم وسياساهم. وكان قد أعقب اللقاءَ الذي جمعهما سابقاً إعجاب مميّز لكل مـــن الطرفين بالآخر، ولكن في ما يتعلّق بالمقاربات الأساسية، بدا واضحاً بأهما

علـــى طـــرفي نقيض. وفي حال اجتمعا ثم افترقا من غير اتفاق، فقد تسدل تلك الأمـــسية غطاء نعش سميك على مستقبل العلاقات الأردنية الإسرائيلية. وفي حال تبين مع اقتراب موعد لقائهما أن تلك هي الحصيلة المتوقعة، ألن يكون من الحكمة إلغاء هذا اللقاء بدلاً من أن يفضي إلى فشل ذريع؟

وصـــل رئيس الوزراء ومساعدوه إلى لندن قبل بضعة أيام من شنّ قوات التحالف غاراتها الأولى. كان ذلك في وقت متأخر من يوم الجمعة، وكان اثنان من أقرب مساعديه يهوديين أورثوذوكسيين ملتزمين لا يريدان أن يشاهدا وهما ينـــتهكان حـــرمة يوم السبت. ولذلك، كان على المجموعة أن تصل إلى أرض المطـــار قـــبل غروب الشمس لأن السفر محرّم في هذا اليوم المقدس. وفيما عدا هـــذين الـــرجلين، أُمـــر نائب رئيس أركان سلاح الجوّ الإسرائيلي بالالتحاق بالمجمـــوعة. كان هذا الرجل إيهود باراك، الذي أصبح في ما بعد رئيساً لوزراء إســـرائيل. ومـــن ناحية أخرى، كان برفقة الملك رئيس البلاط، المشير زيد بن شـــاكر، وهو رئيس سابق لهيئة الأركان، وكاتم أسرار الملك وقريبه، إضافة إلى كونه أحد أكثر الشخصيات احتراماً في المملكة. كما حضر عدنان أبو عودة؛ أحد المستـــشارين السياسيين لدى الملك، وهو أردني من أصل فلسطيني، ومحنّك شغل عدة مناصب في النظام. كما حضر الاجتماع، كما هو الحال دائماً، العقيد علي شكري، المساعد المؤتمن لدى الملك.

ســـبق أن نـــاقش القائـــدان اللذان التقيا غداة الحرب مسائل تهمّ مصالحهما المـــشتركة مـــرة واحدة في السابق، قبل حوالى ثلاث سنوات، وافترقا من غير أن يتوصـــلا إلى اتفـــاق، لكنهما عندما نظرا في عيني بعضهما مرّة أخرى، لم يكن في اســـتطاعة المتفرّج عدم تكوين انطباع بأنهما يكنّان الكثير من الإعجاب والتقدير لبعضهما وأن لدى كل منهما شعوراً عميقاً بالثقة بالآخر. بدأ الاجتماع بمشاركة مساعدي الطرفين، ولكن سرعان ما فضلا أن يجلسا لوحدهما، في حضور شخص واحد آخر فقط.

تعيّن حلّ المشكلة العويصة المتعلّقة بالشريعة اليهودية – شريعة التلمود – قبل بدء وقائع الجلسة. واستشعاراً من رئيس الوزراء بأنها ستكون جلسة تُناقَش

فـــيها أخطر المسائل، حرص على ألاّ يحدث سوء فهم في المستقبل بشأن ما قيل أو اتُّفـــق عليه. وبالتالي، جرى التأكيد على الطلب العادي بإعداد محضر لوقائع الجلـــسة. وهذا ما عارضه بشدّه كل من إلياكيم روبنشتاين، سكرتير الوزارة، ويوسي بن أهارون، المدير العام لمكتب رئيس الوزراء. وجادل الاثنان بقوة بأن الكتابة تعدّ انتهاكاً لحرمة يوم السبت وبالتالي لا يمكن السماح بها. كما اعترضا علـــى قيام أي شخص آخر بالكتابة في حضورهما ووعدا بأنهما سيحفظان عن ظهـــر قلـــب وقائـــع الجلسة التي من المتوقع أن تدوم أكثر من خمس ساعات. وعندما التفت إليّ رئيس الوزراء، قلت له بأنه حسب اعتقادي، بأن الذي على المحـــكّ مسائل تتعلق بالحياة والموت، وأنه وفقاً لشريعة التلمود، تحتلّ مثل هذه المواضـــيع الأسبقية على الالتزام الحرفي بالشريعة. بالطبع، في أوضاع مثل هذه، تـــسمح الـــشريعة بمخالفتها. كم كان الأمر غريباً بالنسبة إلى متفرّج من غير الـــيهود يشهد مناقشة من هذا النوع، في مثل هذه الظروف. كان *الحلّ* تقليدياً أيـــضاً، فحكـــم رئيس الوزراء لمصلحة مساعدَيه المتدينَين، ولكنه طلب إليّ في الوقت نفسه كتابة الملاحظات بطريقة خفية.

مـــنذ البداية، كانت القضايا التي على المحكّ واضحة كالشمس: ينبغي أن تحصل إسرائيل على تطمينات بأن الأراضي والأجواء الخاضعة للسيادة الأردنية لن تكون تحت تصرّف القوات العراقية أثناء القيام بالعمليات العدائية الوشيكة. لكـــن بالنظر إلى الأحداث التي جرت في الشهور السابقة، لم يكن في الإمكان اعتـــبار ذلـــك من المسلّمات. وعلى الفور، بدا الملك متجاوباً في هذه المسألة وتعهّـــد بمنع الاستخدام العسكري للأردن في أي شكل أو صيغة ضدّ إسرائيل. أمـــا المـــسألة الثانـــية فكانت أعقد بكثير: وبما أنه ليس في إمكان الأردن منع اســـتخدام مجاله الجوّي بواسطة الصواريخ البالستية العراقية، سعت إسرائيل إلى تفهـــم مـــن الأردنـــيين وقبولهم غير المباشر لاستخدام محدود وخارجي لمجالهم الجوّي، في حال مُنعت إسرائيل من الردّ على الهجمات العراقية ضدّها. أما أهمية هذا الأمر ففي غاية الوضوح، ففي حال اشتبك سلاح الجوّ الأردني والمنظومات الأرضـــية المـــضادّة للطائرات مع سلاح الجوّ الإسرائيلي، لن يكون هناك خيار

سوى تدمير القدرات الأردنية. ويمكن لحرب تلي ذلك، حتى وإن كانت محدودة جداً، بين إسرائيل والأردن أن تفضي إلى كارثة، في حال اندلعت بالتزامن مع حملة التحالف ضدّ صدام حسين. كان الملك متشدداً في هذه المسألة، ورفض تلبية طلب رئيس الوزراء. وشرح بشكل مسهب بأنه لا يرضى بأن يُنظر إليه على أنه متواطئ مع إسرائيل، في حال شعرت إسرائيل بأنها مضطرّة إلى مهاجمة العراق. وصرّح بعبارات لا لَبْس فيها بأنه في حال خرقت إسرائيل المجال الجوّي الأردني، فسوف يصدر أوامره بالدفاع عن سيادة البلاد وحمايتها. من دواعي الأسف أنه بدا واضحاً جداً مقدار عجز الأردن عن منع القوات العراقية من إطلاق صواريخها عبر مجاله الجوّي، وأنه في هذه الناحية غير قادر على حماية *سيادته*. غير أن هذا الوضع لم يحمل الملك على تليين موقفه المتشدد المتعلق بطلب إسرائيل الحصول على حرّية محدودة في الحركة.

وبالرغم من انشغال القائدين الذي يمكن تفهّمه بالأزمة الوشيكة، تم تخصيص بعض الوقت للبحث من خلف الستار والتفكير بما سيحمله المستقبل غداة انتهاء العمليات الوشيكة. وحتى مع دنوّ الحرب بسرعة، تحمّل السيد شامير مشقّة التعبير عن اعتقاده بأنه سيتمكن يوماً ما من مبادلة كرم الضيافة الذي تمتع به باستضافة الملك في زيارة علنية يقوم بها لإسرائيل. ومن جانبه، عبّر الملك عن رغبته القوية في أن يرى السلام يعمّ في المنطقة، وعلى وجه الخصوص بين الأردن وإسرائيل. ومرّة أخرى، افترق القائدان من غير أن يتوصلا إلى اتفاق. وفي حين اختلف الرجلان في المناسبة الأولى حول الآليات والبنود التي كان ينبغي مناقشتها في مفاوضات السلام، فقد كانت المسألة التي تم بحثها في هذه المرّة مسألة "حياة أو موت". والخلاصة هي أنه تم رفض طلب إسرائيل وتوقعاتها.

من بين كافة التعليقات التي تم الإدلاء بها أثناء اللقاء، كان لأحد التعليقات أهمية خاصة. كان الجنرال باراك الذي قال إن الحرب القادمة ستكون العمل الحربي الأول منذ انتهاء الحرب الباردة. وكان يرى بأنه من الضروري أن يخرج صدام من الحرب، بصرف النظر عن النتيجة، بوصفه الطرف الخاسر فيها.

في غضون أيام، اندلعت الحرب واستعدّ الشعب الإسرائيلي عبر تهيئة الملاجئ وتهيئة أقنعة الغاز. فالخطر الوشيك كان في إطلاق صواريخ تحمل رؤوساً كيميائية ضد أهداف عسكرية وضدّ السكان المدنيين. بوجه عام، سقط تسعة وثلاثون صاروخ سكود على الأراضي الإسرائيلية. لم يُصب أي هدف عسكري أو استراتيجي، لكن أصيب عدد من المباني السكنية بأضرار بالغة أو دُمر بفعل أحد هذه الصواريخ. وسقط العديد من هذه الصواريخ في الحقول المكشوفة. وما من شكّ في أنها كانت عديمة الدقّة إلى حدٍّ بعيد. وأثبتت بطاريات الباتريوت المضادّة للصواريخ التي وصلت إلى إسرائيل مع أطقمها الأميركية بأنها عديمة الفاعلية بالكامل تقريباً، واعتُبرت مسؤولة عن بعض الأضرار التي لحقت بالممتلكات. في الظاهر، خرجت إسرائيل من الحرب من غير أن تُصاب بخدوش.

لكن للأسف، لم يكن ذلك سوى أحد جوانب القصة، فقد ألحق سقوط الصواريخ، بالرغم من عددها المحدود، أضراراً كبيرة بمعنويات السكان. وقد مكّنت منظومة إنذار مبكّر جرى تركيبها على عجل أجهزةَ المراقبة الأميركية من ترحيل رسائل إلى مركز قيادة إسرائيلي بأنه تم إطلاق صواريخ. وهذا ما أعطى إسرائيل القدرة على تحذير السكان الذين اندفعوا إلى ملاجئهم وارتدوا أقنعة الغاز. ومع اتباع هذه الإجراءات مرّة بعد مرّة، انخفضت معنويات الشعب إلى الحضيض. وجرى إخلاء عشرات الآلاف من سكان منطقة تل أبيب الكبيرة، التي تعدّ أكبر تجمّع للسكان الإسرائيليين، على عجل من أجل الترويح عنهم في المناطق البعيدة التي اعتُبرت إما خارج نطاق الصواريخ أو هدفاً أقل جاذبية لها. كما حدثت موجات رحيل جماعية لأشخاص غادروا البلاد طوال فترة الحرب. وهذه تجربة لم يسبق أن مرّت بها إسرائيل في تاريخها. كانت تل أبيب في المساء تشبه مدينة أشباح هُجرت شوارعها، وكثرت أماكن ركون السيارات فيها.

على صعيد طبقات السلطة، دار جدال حادّ بين أولئك الذين ضغطوا من أجل ردٍّ عسكري إسرائيلي فوري والذين دافعوا عن ضبط النفس. ومن أجل

تدعـــيم موقـــف أولئك الذين أرادوا الامتناع عن الردّ، أرسلت الولايات المتحدة نائب وزير خارجيتها لورنس إيغلبيرغر إلى القدس في مهمة للعمل على ضمان غلبة الطرف الذي يريد الامتناع عن الردّ. من الواضح أن الغرض من الهجمات العراقية كان استفزاز إسرائيل لكي تردّ. وافترض صدام حسين بأنه عندما تضرب إسرائيلُ بغـــداد، ستُضطرّ المكونة العربية الجوهرية في التحالف إلى الانسحاب. فقيام دول عـــربية بالقتال إلى جانب إسرائيل ضدّ دولة عربية شقيقة أخرى مشهد لن يمكنهم تحمّلـــه، وكان بمثابة تطور عزمت الولايات المتحدة على تجنّبه، وبدا وكأن الرئيس بـــوش على استعداد للاستثمار بقوة لكي يرى عدم حصوله. وكان على إيغلبيرغر أن يلتقي برئيس الوزراء بشكل يومي وأن يؤكّد له بأن الولايات المتحدة وحلفاءها يعطون الأولوية للمهمات الجوّية المصممة من أجل تحديد مواقع منصات الصواريخ المتحـــرّكة التي يستخدمها العراق في توجيه صواريخه من طراز سكود إلى إسرائيل. ومن أجل منع إسرائيل من الانفجار من شدّة الغضب، تعيّن إقناعها بأن الولايات المـــتحدة تـــبذل بالفعل قصارى جهدها، حتى وإن كان هذا الجهد الثانوي على حـــساب الهدف الرئيسي الذي يجري العمل على تحقيقه في المناطق الأخرى على امـــتداد خطوط القتال الرئيسية بين العراق وقوات التحالف. بوجه عام، لم تقتنع المؤســـسة العـــسكرية في تـــل أبيب، والتي تمركزت في محيط المقرّ العام للجيش الإســـرائيلي بـــأن الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها لتدمير منصات إطلاق الـــصواريخ. وكانـــت تلك نقطة مؤلمة في أي تقييم مستقبلي لما ستبذله الولايات المـــتحدة في أي وضع معين. وترددت أصداء تلك التجربة في كافة شرائح النظام الإســـرائيلي وبقـــيت اعتباراً قوياً عندما كان يتم إدراج مسألة بقاء دولة إسرائيل كبند في أية أجندة.

لكـــن، مـــن الواضح أنه كان يوجد طرف آخر صعب في المعادلة. فمنذ إنشاء دولة إسرائيل، وأحد المبادئ الأساسية لسياستها الدفاعية هو المحافظة على قـــوة ردع في مـــواجهة خـــصومها. واعتُبرت تلك نقطة الانطلاق بالنسبة إلى وضـــعها الأمني العام. والحجة المعاكسة التي كانت تُعرض دائماً تقول بأنه في حـــال امتـــنعت إسرائيل عن القيام بعمل عندما تتعرّض لهجوم مباشر، فسوف

تصاب قوتها الردعية بضعف لا يمكن إصلاحه، مما سيلحق ضرراً دائماً بالقواعد الأكثر أهمية للتركيبة الدفاعية والأمنية لإسرائيل. وقد حظيت هذه الحجة القوية بدعم وزير الدفاع موشي أرينز، ورئيس هيئة أركان الحرب المشتركة، الجنرال شومرون، وقائد سلاح الجوّ وآخرين. وكانت هناك نقطة أخرى؛ وهي أن الامتناع عن الردّ يتعارض مع عقيدة الجيش الإسرائيلي وأن الأمر سيحتاج إلى عدة سنوات لاستعادة الثقة بالنفس داخل القوات المسلّحة. ثالثاً، قال البعض بأن صورة إسرائيل وهي تعتمد على الولايات المتحدة في حماية أمنها المادّي - إما بواسطة سلاح الجوّ الأميركي الذي ينشط في الأجواء العراقية ضدّ منصات إطلاق الصواريخ الثابتة والمتحرّكة، أو بواسطة بطاريات الباتريوت المضادّة للصواريخ المنتشرة على شواطئ تل أبيب - لا يمكن للمواطنين الإسرائيليين هضمها، وخصوصاً أنه تبين أن الذراع الواقية للولايات المتحدة غير فعّالة إلى حدٍّ بعيد.

بالتالي، كانت الضغوط المتعارضة على رئيس الوزراء شامير غير مسبوقة، بحيث إنه أسرّ إليّ بعد عدة سنوات قائلاً إنه بالتزامه مبدأ الامتناع عن الردّ، لم يكن يعمل بموجب التزاماته للولايات المتحدة (وهي التزامات لم يكن في مقدور واشنطن من الناحية العملياتية مبادلتها كما كان متصوراً أصلاً) وحسب، بل وبثقته بالنوايا الطيبة للملك حسين واعتقاده بأن صنيعه مع العائلة الحاكمة في الأردن سيُكافأ بطريقة ما.

إحدى المزايا الهامة للقاء الذي انعقد عشية اندلاع الحرب بين السيد شامير والملك حسين هي أنه مثّل حدثاً محلّياً محضاً جاء نتيجة للمصالح الفورية المتبادلة بين البلدين. وبالنظر إلى حقيقة أنه انعقد في بريطانيا بمعرفة السلطات المحلّية، يمكن للمرء الافتراض بأن الولايات المتحدة كانت على علم بما تمخّض عنه. كانت الولايات المتحدة ستستفيد من هذه المبادرة، ولكن لم تكن هي من أطلقها، ولم تكن طرفاً في تحديد حصيلتها. وفي رأيي، لم يكن لقاء جمع بين العقول، بل كان لقاء جمع بين القلوب. فالقائدان رجلا دولة محنّكان وعلى دراية بما ينتظرهما، وبدا أنهما يستمدّان القوة والثقة من بعضهما.

في الأيـــام التي سبقت حرب الخليج، بلغت حمّى تأييد صدام في العالم العربي ذروتهـــا. فقـــد ملأ مئات الآلاف من المتظاهرين الشوارع الرئيسية لمدن القاهرة، وعمّان، والرباط، وكانوا يهتفون للديكتاتور العراقي ويمتدحون وقفته الشجاعة في مـــواجهة الـــولايات المتحدة والعالم ككل. في المغرب، ظهر عاهل المغرب الملك الحـــسن الـــثاني علـــى شاشة التلفاز في الصباح بلباسه العسكري وحذّر جموع المتظاهـــرين من مغبّة الاستمرار في أعمال التحدّي، ولكنه عاد وظهر على شاشة الـــتلفاز في مـــساء اليوم نفسه مرتدياً عباءته التقليدية مناشداً التفهم والمصالحة. في تلـــك المرحلة، بلغت الضغوط على الأنظمة التقليدية والمعتدلة في المنطقة بأكملها ذروتهـــا، وكانـــت هـــناك مخاوف حقيقية من اندلاع ثورات. وفي تلك المرحلة بالذات، استخدمت إسرائيل عدة مقاربات في تقييم الوضع الحالي وطلب التشجيع والدعم. وإذا كانت إسرائيل بحاجة يوماً إلى برهان على أنها أصبحت قوة إقليمية، فقـــد حصلت الآن على الكثير من هذه البراهين. فنادراً ما تركّزت أعين القادة في المـــنطقة بهذا القدر على إسرائيل وقيادتها، وطلبت مشورتها. وإذا نظرنا من زاوية مـــصالحها الاستراتيجية على المدى البعيد، نجد أن صورة إسرائيل في أعين الشعب بـــوجه عام والطبقات الحاكمة بوجه خاص رسمت صورتها الإقليمية في السنوات القادمة.

كـــان القـــرار النهائي لإسحاق شامير بالامتناع عن الردّ وعدم القيام بعملية عـــسكرية إسرائيلية مستقلة في غرب العراق أهم قرار اتخذه طوال حياته السياسية. فقـــد حال دون انهيار التحالف وعزل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأدّى إلى تجـــنّب حـــدوث مـــواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى وقوع إســـرائيل في عـــزلة محـــتملة على الساحة الدولية. كما سنرى، فقد هيّأ الظروف التمهيدية لحدوث تغيّر مفاجئ وكامل في مكانة إسرائيل على المسرح الدولي، على نحـــو لم تعهـــده مـــن قبل. لكن كان هناك ثمن لكل ذلك: فقد تضرّرت الصورة الـــرادعة لإسرائيل بدون أدنى شكّ. وضبط النفس غير العادي الذي أظهرته كان الأول في سلـــسلة مـــن الأفعال، وعدم القيام بأفعال قُدّر لها بأن تُحدث على نحو بطـــيء وقاسٍ تغيّراً في طريقة تقييم إسرائيل وطريقة النظر إليها في السنوات التالية.

وكان ذلك ثمناً باهظاً بالطبع دفعته دولة لا يزال وجودها غير مرحب به من جانب كافة الدول في المنطقة حتى يومنا هذا.

جاءت الحرب على العراق قصيرة ورشيقة من الناحية العسكرية. فقد أُجبر العراق على الخروج من الكويت، واستُعيدت حرّية ذلك البلد، وسيادته، ونظامه. وتعرّضت القوات العراقية لهزيمة مدوّية وعانت من خسائر ثقيلة. وبانتهاء الحرب، بدا العراق بلداً محطماً وشعبه مدمراً من الناحية الاقتصادية. وحالت تركيبة التحالف دون تمكّن الولايات المتحدة من الاستيلاء على البلد وإسقاط نظامه. ففكرة دخول قوات أجنبية إلى عاصمة وعربية والاستيلاء عليها بدت بغيضة في أعين الشركاء العرب في التحالف. وبالتالي، جرى الإعداد لوقف سريع لإطلاق النار، وتوقفت الأعمال العدائية من دون أن يتم إسقاط نظام صدام. واعتُقد بأن فداحة الخسارة والشعور بالخجل والإذلال سيُحدثان ردّة فعل داخلية تؤدي إلى إسقاط النظام. وكما نعرف جميعاً، لم تتحوّل تلك الافتراضات إلى أمر واقع.

وبالتالي، من الذي فاز في الحرب؟ لا يوجد أدنى شكّ في ظاهر الأمر، فقد تم تحرير الكويت، وأُجبر الجيش العراقي على القبول بوقف لإطلاق النار، وكان على العراق أن يخضع في السنوات التي تلت لنظام تفتيش غير مسبوق ومراقبة لقدراته غير التقليدية. وتم الكشف على منشآته النووية، والكيميائية، والجرثومية وتدميرها. وبالمثل، تم تدمير منصاته الخاصة بإطلاق الصواريخ وتدمير الصواريخ نفسها. وكان على العراق أن يقبل بنظام للعقوبات، وباتت صادراته النفطية خاضعة لسلطات خارجية، وتم تخصيص عائداتها لمشتريات العراق من الغذاء والأدوية. وبدا العراق مغلوباً على أمره ومفلساً من الناحية السياسية. هكذا بدت الأمور بالنسبة إلى معظم العواصم في العالم.

لكن كان يوجد جانب آخر لهذه القصة. فقد صمد صدام حسين في مواجهة العالم أجمع وعجزت قوات التحالف عن إسقاطه. ألم يكن هو أشجع القادة العرب عندما واجه القوة العظمى الوحيدة، الولايات المتحدة؟ ألم يخرج منتصراً من الحرب من الناحية العملية؟ في مفهوم الجماهير الإسلامية، كانت تلك طريقة النظر إلى

نتيجة حرب الخليج الأولى. من الناحية العملية، كان صدام أول من أثبت بأن الولايات المتحدة ليست دولة لا تُقهر، وأن توليفة من الصبر والخداع يمكن أن تحبط مرامي القوة العظمة الوحيدة على وجه الأرض. شخصياً، أعتقد بأن صدام أبان الطريق لأسامة بن لادن وسمح له بالاعتقاد بنجاح مساعيه المستقبلية. وفي غضون بضع سنوات، كان على الولايات المتحدة أن تشنّ غارة سريعة في الصومال، لتنسحب بعد ذلك بسرعة بعد أن تم تشويه جثث القتلى من الجنود الأميركيين وسحبهم في شوارع مقاديشو. فلا عجب من أن الصومال أصبح بعد عقد من ذلك التاريخ أرضاً خصبة وملاذاً آمناً للناشطين في تنظيم القاعدة الذين تشجّعوا مما بدا في أعينهم ضعفاً اعترى أميركا.

في سياق هذا الحديث، أرغب في العودة إلى الفكرة التي عبّر عنها الجنرال باراك في اللقاء الذي جمع بين الملك حسين وشامير عشية اندلاع الحرب: "بصرف النظر عن النتيجة، يتعيّن ألاّ يخرج صدام منتصراً. ويتعيّن أن يُنظر إليه على أنه الطرف الذي خسر في الحرب". ولكن ذلك لم يحصل.

كان الفلسطينيون أكبر الخاسرين في الحرب، فقد علقّوا آمالاً كبيرة على صدام حسين، ونتيجة لذلك، زادوا من توتر العلاقات مع الرؤساء العرب المعتدلين الذين دافعوا عن قضيتهم لعدة أجيال. في الظاهر، كان لديهم تأثير ضعيف جداً على الولايات المتحدة، في هذه المسألة، وعلى أية قوة في المنطقة أو في العالم. ولكن في انعطاف غريب وساخر للتاريخ، تمكنوا من الخروج من حالة الضعف الشديد والظهور بمظهر القوي على الأرض بعد الحرب، واستفاقت الولايات المتحدة لتجد بأن نصرها المدوّي على الديكتاتور العراقي وضعها ووضع شركاءها العرب في وضع ضعيف للغاية. فقد بدا فجأة بأنه من الضروري والملحّ أن تتصرف واشنطن بحزم وتحرّك القضية الفلسطينية. وسرعان ما أصبح ذلك ورقة اختبار للولايات المتحدة لكي تبرهن بأنها ليست عدو الدول العربية. وهكذا، تمكن الخاسرون في الظاهر، العراق من جانب والفلسطينيون من الجانب الآخر، من الحصول على مكاسب كبيرة من وضعهم الضعيف. وبدا أن إسرائيل والأردن هما الوحيدان اللذان لم يكسبا الكثير. فقد تعرّض الأردن للتشهير من قبل دولتين عربيتين

معتدلــتين، .... وحُــرم من المساهمات المالية الضرورية التي اعتاد على الحصول عليها. وأصبح في الواقع خاضعاً للحصار والحظر، وباتت السفن الحربية الأميركية تحرس منافذ خليج العقبة وتُخضع كل قارب في طريقه إلى ميناء العقبة للتفتيش لأن الأردن أصبح المنفذ البحري الوحيد للعراق. وتراجعت العلاقات الأردنية الأميركية إلى حـــدٍّ خطير، وفيما كان الملك يراقب المشهد، وصلت علاقاته مع إسرائيل إلى مستوى لم يسبق أن وصلت إليه من قبل.

في ما يتعلّق بإسرائيل، جاءت النتائج مختلطة إلى حدٍّ بعيد. فقد أضعفت هزيمة العــراق بــشكل كبير الخطر التقليدي القادم من الجبهة الشرقية، التي تضم العراق وســوريا ودولاً أخــرى. في الظاهر، كان في إمكان إسرائيل توقع الحصول على بعــض الاعتــراف إن لم يكــن تعويضات على سياسة ضبط النفس الفردية التي مارســتها أثــناء حرب الخليج. وتسبّبت العمليات العدائية بخسائر ثقيلة للاقتصاد الإســرائيلي، فقــد ضُربت صناعة السياحة الرئيسية على وجه الخصوص، وبالمثل عانت الصناعات المرتبطة بها من خسائر مالية. وللأسف، فإنه بدلاً من الاستمتاع بــشمس المديح والتعويض المادّي، تعرّضت إسرائيل لضغوط شبه فورية من أجل العمــل علــى التوصــل إلى اتفاقيات مع الفلسطينيين، ومع السوريين، وحتى مع الأردنيين. لكن لماذا وكيف حدث ذلك؟

# 3

# المسارات الخفية والعلنية بعد الحرب

بعد أن سكتت طبول الحرب، استفاقت بلدان الشرق الأوسط، وبدأت تنظر من حولها، وتقيّم الوضع الجديد الذي برز من حطام الموت والدمار الذي تسببت بـه القـوى المـسلحة المتنازعة. كان الرئيس بوش، الذي قاد التحالف الذي بدا منتـصراً، سريعاً في التبشير بمجيء **نظام عالمي جديد** وبروح المصالحة التي صُممت لكـي تهـيمن علـى الساحة في السنوات القادمة. تم الافتراض بأن قوى الشرّ في الشرق الأوسط تعرّضت لهزيمة منكرة، وأن كل ما تبقّى بالنسبة إلى القوى العالمية هو دعم العصر الذهبي الجديد من أجل الأجيال القادمة.

في غـضون فتـرة وجيزة من الزمن نسبياً، تمكنت الأمم المتحدة بدعم من الـتحالف المنتصر الذي تزعّمته الولايات المتحدة من تأسيس نظام جرّد العراق من قدراته غير التقليدية، وراقب نشاطاته المستقبلية في النواحي المتعلقة بتلك القدرات. تم فـرض نظـام عقـوبات من أجل إخضاع العراق، وبات الوصول إليه مقيداً، وخـضعت السفن التي تحمل بضائع تتجه إلى العراق لعمليات تفتيش بحْرية دقيقة علـى يـد السفن الأميركية التي تجوب مضيق العقبة. وأغلقت المرافئ العراقية من الناحـية العملـية، وتم تعلـيق الرحلات الجوّية الدولية، بحيث بات يتوجب على الأجانـب الـراغبين في الـسفر إلى ذلك البلد المحاصَر الذهاب براً عبر الأردن أو

سـوريا. وتم الإعلان عن أن معظم المجال الجوّي العراقي بات خارجاً عن السيطرة العراقية، بحيث أصبحت أجزاء كبيرة منه، سواء في الشمال أم في الجنوب، خاضعة لمراقبة الطائرات الأميركية والبريطانية التي انتهزت تلك الفرصة وصارت تستهدف مواقع الصواريخ أرض - جو العراقية والمنشآت الرادارية بين الحين والآخر. وأضحت الطرقات الرئيسية في جنوب الأردن مزدحمة بمئات الشاحنات الثقيلة التي تنقل البضائع الضرورية إلى الحدود العراقية.

يمكن للمرء سماع صوت التنهّد من أولئك الذين اعتقدوا بأنه بات للخطر العراقي أبعاد دولية. في رأيهم، باتت الأولوية القصوى للنزاعات التي لا تزال قائمة وإطلاق الجهود من أجل إصدار الأحكام بشأنها وحلّها. سارع الشركاء العرب في التحالف إلى تصوير الحاجة المطلقة للولايات المتحدة لكي تسعى إلى حل للقضية الفلسطينية. لاقى هذا الطلب آذاناً صاغية في واشنطن، وتلا ذلك مبادرة أميركية لدعوة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وكان الضغط على إسرائيل لحملها على الموافقة على صيغة لمؤتمر دولي حيث ستتم مناقشة القضايا العالقة واتخاذ قرارات بشأنها بمثابة لعنة على منطق رئيس الوزراء شامير وحزبه الليكود؛ الذي يرأس الحكومة. رفض شامير الاعتراف بمنظمة التحرير التي يقودها عرفات، وبالتالي رفض التفاوض معها. وفي النهاية، وبعد الكثير من الأخذ والردّ، تم التوصل إلى اتفاق نهائي، وانعقد المؤتمر في مدريد في نوفمبر/تشرين الثاني 1991 برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وكانت تلك آخر فرصة للاتحاد السوفياتي بقيادة ميخائيل غورباتشوف من أجل الظهور بموازاة الولايات المتحدة. وبعد وقت قصير، تداعت الإمبراطورية السوفياتية، وأزيح غورباتشوف عن السلطة، وبات من الواضح أن الولايات المتحدة أصبحت الشرطي الوحيد الذي يدير دفة العالم.

انعقد المؤتمر في 30 أكتوبر/تشرين الأول واستمرّ لبضعة أيام، وحضره الراعيان الرئيسيان، الرئيس جورج بوش والرئيس ميخائيل غورباتشوف. منذ البداية، جرى تصوّر طريقين للمفاوضات بكثير من التفصيل كنتيجة عملية للمؤتمر. الطريق الأول هو المسار ثنائي الأطراف بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين، بحيث يعمل الأردن "كواجهة" لوفد أردني فلسطيني

مـــشترك. وكـــان ذلك أمراً ضرورياً لأن إسرائيل لم تكن قد اعترفت حينها بحق الفلـــسطينيين في إنشاءِ دولة لهم. والطريق الثاني كان المسار متعدد الأطراف الذي صُـــمم مـــن أجـــل معالجة القضايا الإقليمية مثل مراقبة انتشار الأسلحة، والأمن الإقليمي، والمياه، والقضايا المتعلّقة باللاجئين، والبيئة، والإنماء الاقتصادي، وغيرها مـــن المواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ولا تزال الأطر الزمنية للمفاوضات المتعلقة بالفلسطينيين تحتل الأهمية والاهتمام نفسه اليوم، بعد مضي خمسة عشر عاماً على موافقة جميع الأطراف عليها كمقدمة للمؤتمر. وأنا أقتبس من دعوة المؤتمر:

> بالنـــسبة إلى المفاوضـــات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين يشكلون جزءاً من الـــوفد الأردني الفلـــسطيني المشترك، ستُجرى المفاوضات على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وستُجرى هذه المباحثات بهدف التوصـــل إلى اتفـــاق في غضون سنة واحدة. وبعد التوصل إلى اتفاق، تستمرّ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لمدة خمس سنوات. وبدءاً من السنة الثالثة من فترة تـــرتيبات الحكم الذاتي، تبدأ مفاوضات الوضع النهائي. وستُجرى مفاوضات الوضـــع النهائي، والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، بناء على القرارين 242 و338.

تميـــز الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر مدريد بأنه متعدد الأوجه، فلقد تصور إجراء مفاوضات ثنائية على ثلاثة مسارات بين إسرائيل ووفد سوري، ووفد أردني، ووفـــد أردني فلـــسطيني مشترك. بدأت المنتديات الثنائية بشكل متزامن في واشـــنطن. ويكفي القول إنه بانتهاء اليوم، لم يتم التوصل إلى أية نتائج ملموسة في أي مـــن هـــذه اللقـــاءات أو الحوارات. بدأ عقد المنتديات متعددة الأطراف التي صُـــممت لمناقشة كافة القضايا بناء على الدعوة الأصلية للمؤتمر في عواصم مختلفة مـــن العالم. وشيئاً فشيئاً، تضاءل الحماس لهذه اللقاءات بعد أن تبين بأن المحادثات ثنائية الأطراف لم تفضِ إلى نتائج ملموسة.

لمـــاذا حـــدث ذلـــك؟ أولاً، جرت المفاوضات تحت الأعين المحدّقة لوسائل الإعـــلام. وبالرغم من أنها لم تشارك فعلياً في هذه اللقاءات، فقد كانت الأطراف تـــدلي بتعلـــيقات مفصلة عما جرى فيها. ثانياً، أدّى التزامن في المفاوضات على

المسارات الثلاثة إلى نشوء وضع جعل كل شريك في المفاوضات مع إسرائيل ينظر إلى الشريكين الآخرين للتأكد من أنه لم يقدّم أي تنازل لإسرائيل. والنتيجة الواضحة هي أنه لم يعد أحد يجرؤ على التنازل في أي مسألة ذات شأن مخافة أن يدينه الشريكان الآخران علناً بوصفه مستعداً للمساومة *وليّناً* في القضايا المتعلّقة بالمصالح الحيوية للعالم العربي. خسر شامير في الانتخابات التي أُجريت في إسرائيل في العام 1992 وجاء إلى السلطة حزب العمل المعارض بقيادة إسحاق رابين. واستمرّت مسارات التفاوض العلني لفترة من الوقت. وحرّر الفلسطينيون أنفسهم من الوصاية الأردنية التي فرضها عليهم الجانب الإسرائيلي (من أجل إراحة الأردنيين)، لكن في ما عدا ذلك، لم يتغيّر شيء. وتبين أن المفاوضات وفقاً لصيغة مدريد وقعت في مأزق.

كانت الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلها وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر أثناء حرب الخليج وبعدها إلى حدّ بعيد واجهة خارجية لحوار أكثر دفئاً وصراحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبين الإسرائيليين والأردنيين، عبر القنوات السرّية. في حين أن *المسار* الفلسطيني كان مساراً غير رسمي، فقد كان المسار الأردني رسمياً عملت فيه شخصيات رفيعة المستوى من كلا الطرفين. تميّزت القنوات الفلسطينية بكثرتها، وغالباً ما كان يتعذّر التأكد إن كان لدى المشاركين فيها صلاحية تمثيل الجانب الفلسطيني. وفيما يتعلق بالإسرائيليين الذين شاركوا في تلك المباحثات، لم يكن من حقهم التحدث باسم رؤسائهم السياسيين، والنتيجة هي أنه حدث ارتباك كبير وبرزت منافسة بين الإسرائيليين الذين شاركوا في هذه اللقاءات. ولم يتم فتح قناة حقيقية إلاّ في مرحلة متأخرة في ما بات يُعرف بقصة أوسلو (لم أكن في عداد المشاركين في هذه القناة أو في تلك المفاوضات. فقد كانت مفاوضات سرّية قادها وزير الخارجية شمعون بيريز أثمرت عن أول اتفاق إسرائيلي فلسطيني سمح لياسر عرفات بالعودة إلى التراب الفلسطيني وإنشاء السلطة الفلسطينية على جزء من الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب الأيام الستة سنة 1967. وباتت الحكمة والفائدة من هذه المبادرة محور نقاش داخلي في إسرائيل منذ استهلالها).

بــرزت خلافـــات أخرى اكتست أهمية في ذلك الوقت بحيث يجدر ذكرها. فعلى اعتبار أن الفلسطينيين كانوا في المراحل التكوينية لبناء الدولة، فقد باتوا أكثر انشغالاً بالقضايا الأخرى، و لم يعد لديهم اهتمام كبير بالنواحي الأكثر شمولاً أو بما يجــري في الــشرق الأوسط أو بالعلاقات الدولية. وفي حال أولوا عناية لمثل هذه المسائل، كان ذلك يأتي أساساً في سياق المساعي لتسخير القوى الخارجية من أجل دعمهم في سعيهم لنيل الاستقلال. لكن الأردن تصرّف بطريقة مختلفة تماماً عندما نظـــر إلى مـــصالحه ومصيره في سياق اهتماماته الدولية الأوسع بكثير. وقد وفرت القنوات الخاصة والمنعزلة لهذا الحوار فرصة فريدة ومذهلة لتحليل المواضيع الرئيسية بعمـــق والنظر إلى المضاعفات بعيدة المدى للتحركات والسياسات بعيداً عن أعين الـــرأي العـــام. ومن دواعي الأسف أنه على الرغم من أن القنوات السرّية كانت ناجحـــة في إطلاق المبادرات السلمية، فقد فشلت في إشعار السياسيين بالأخطار الرئيسية التي باتت واضحة والتي قُدّر للعالم أن يواجهها بعد أقل من عقد من ذلك التاريخ.

طـــوال الشهور المتبقية من العام 1991 بعد حرب الخليج، قاد النجاح الذي حققـــه التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأعضاءَ العرب في التحالف إلى الاعتقاد بأنه في مقدورهم بذل مزيد من المساعي لبحث مسألة إنشاء دولة فلسطينية بموازاة سياسة التهدئة والتسامح مع الأصوليين المسلمين.

سعت الولايات المتحدة إلى ضمان الدعم السعودي للجهود الوشيكة الهادفة إلى عقـــد مؤتمـــر للسلام لحل القضية الفلسطينية. ونجح وزير الخارجية في ضمان حـــضور ســـفير السعودية لدى واشنطن، الأمير بندر بن سلطان، مؤتمر السلام في مدريد.

لم تكـــن الولايات المتحدة الطرف الوحيد الذي تجاهل إمكانات الراديكالية الإســـلامية. في الواقع، يتعيّن الاعتراف بأنه حتى داخل إسرائيل، القريبة جداً من العـــالم الإســـلامي والـــتي تراقب كل تغيير وميل في الدول المجاورة لها، لم تظهر المضامينُ الدقيقة لما كان يجري على شاشات المحلّلين وصنّاع القرار في ذلك الوقت. فالـــدين، بوصفه عاملاً حاسماً في تاريخ شعوب المنطقة بأكملها، لم يكن قد حظي

بالقبول بعد كعنصر أساسي في الأزمنة الحديثة في ما كان يُعتقد بأن القومية تهيمن على الساحة الرئيسية. وبوجه عام، جرى إسكات الأخبار التي تحدثت عن لقاءات سرّية جرت في ذلك الوقت، وأعني طوال التسعينيات والتي كان المتحدثون العرب يشيرون إليها بالخطر المتنامي بين الحين والآخر، بأدب بواسطة نظرائهم من غير العرب. وكان شبح حرب متجذّرة في الدين تطوراً لم يكن ليلقى تشجيعاً لدى أصحاب العقليات الحديثة.

عارضت حكومة الليكود بقيادة رئيس الوزراء شامير إجراء أي اتصال يحمل طابعاً رسمياً مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات. ورفضت بالمثل الموافقة على أية قناة حوار غير رسمية أو سرّية مع المنظمة واعتبرتها مجموعة إرهابية تستحق معاملة على هذا النحو. ومع ذلك، سيكون دقيقاً القول إنه لم يكن لدى شامير الوسائل غير المباشرة للمحافظة على خط مفتوح مع هذه القطعة الهامة من الأحجية. كان يقرأ بنهم التقارير التي ترده وسمح بأن *تقدَّم* له معلومات لم يكن الحصول عليها يتم بالضرورة عبر الطريقة التقليدية للعملاء الناشطين بالمعنى المهني للعبارة. وبدلاً من ذلك، كانت المعلومات ترده من خلال *المعارف*، إذا جاز لنا القول، الذين يمكن وصفهم بالعملاء، باستثناء أنهم كانوا أشخاصاً شرفاء ينتمون إلى كافة طبقات المجتمع والذين تطوّعوا بخدماتهم من أجل قضية السلام.

بعكس كافة رؤساء الوزارة الآخرين، لم يجتمع شامير بهؤلاء الأفراد. وبالنظر إلى خبرته السابقة كقائد لمجموعة ليهي (المقاتلون من أجل حرّية إسرائيل) التي نشطت قبل الإعلان عن الدولة في محاربة الانتداب البريطاني، وكرئيس في ما بعد لأحد أقسام الموساد، كان يتمتع بإدراك غير عادي لطريقة عمل أجهزة الاستخبارات والطرق التي تتبعها هذه الأجهزة. وتجربتي معه كانت فريدة من نوعها، فمن ناحية، أعتقد بأنني حظيت بثقته، فلقد أرسلني في الكثير من المهمات الحساسة كنائب عنه. ومن ناحية أخرى، نادراً ما كان يطلعني على التفاصيل، وغالباً ما كان يفضل دعوتي لكي أقترح عليه ما ينبغي قوله في اجتماع قادم. وبما أن الجلسات التي يتم فيها تلخيص الوقائع تُسجَّل كتابة وعلى شريط تسجيل، فقد كان يركّز، على غرار الآخرين، على التاريخ بقدر ما كان يركّز على متابعة

شؤون الدولة الحالية. والنتيجة هي أنه بالرغم من حقيقة أن رئيس الوزراء على دراية تامة بأنه يوجز الوقائع لمبعوث، بدلالة المحضر المكتوب، فمن النادر أن يسمعه أحد وهو يدلي بتصريح سياسي ذي شأن. وعندما يرده تقرير عن مجريات لقاء صرّح بعقده، فكان إمّا يمتنع عن إبداء أية ردّة فعل، أو يقول لي في بعض الأحيان، في حال وافق النص هواه، "حسناً فعلت. لقد عرضتَ موقفنا بدقّة على الوجه الذي كنت أتمنّاه". وأنا لا أستطيع تذكّر أية مناسبة لاقى فيها تقريري اعتراضاً من جانب رئيس الوزراء. ولو حصل ذلك، لبدا واضحاً بالنسبة لي بأن الطريقة التي تبنّاها في إطلاعي على التفاصيل سمحت له في ظرف حاسم باختيار النأي بنفسه عما قلتُ. والمحضر الذي يتحدث عن التقرير الذي أرفعه إلى رئيس الوزراء يمكن أن يكشف القليل عن طريقة رئيس الوزراء في التفكير. فقد كان يحافظ على حرّية مطلقة، ليس في العمل وحسب، بل وفي كتابة تاريخ مؤكد تحت مراقبته.

بهذه الطريقة، كان رئيس الوزراء من حزب الليكود قادراً على متابعة ما كان يرشح من القنوات العديدة والاتصالات التي يقوم بها أفراد غير مصرّح لهم بتمثيل وجهة نظره، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على إنكار ما يتم التوصل إليه. كما كان رئيس الوزراء قادراً، من خلال تلك الوسائل، على التأكد من أن الفلسطينيين في حالة من الضعف النسبي عقب وقوفهم إلى جانب صدام حسين إبّان حرب الخليج، بحيث لم يعد أمامهم خيار سوى الإذعان للشرط الإسرائيلي الذي لا يسمح لهم بالتفاوض على مستقبلهم في ظل *علمهم* الخاص، وإنما تحت وصاية الأردن الاسمية. واستطاع السيد شامير المحافظة على التظاهر برفض القبول بالمطلب الفلسطيني بالاعتراف المطلق، مع استمراره في التعامل معهم في الوقت نفسه على مستوى عملي.

المشكلة الأساسية في القنوات السرّية، هي أن الفلسطينيين حافظوا على مستوى من الندّية مع الإسرائيليين، وأن ممثليهم كانوا من الكثرة، بحيث أثاروا الشكوك بشأن قيمتهم وصحة تمثيلهم. فهل هؤلاء المبعوثون يمثلون القيادة فعلاً؟ ولماذا يرسل رئيس منظمة التحرير هذا العدد الكبير من المحاورين؟ هل مردّ ذلك أنه يسعى إلى فتح قناة حوار جدّي مع أكبر عدد ممكن من الاتجاهات السائدة في

المجتمع الإسرائيلي، أم أن هدفه الحقيقي هو إيجاد حالة من الارتباك وضمان قدرته على الإنكار؟

أتاح هذا العدد الكبير من القنوات للسيد شامير طوال المدة التي قضاها في السلطة متابعة سياسته المتمثلة في رفض الاعتراف برغبة الفلسطينيين في الاستقلال والسيادة على جزء مما كان في الأصل فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني. وكما هو الحال غالباً مع السياسيين ورجال الدولة الإسرائيليين، يتعيّن دراسة الجذور الحقيقية لمواقفهم الحالية كما تشكّلت في ماضيهم البعيد. وحتى وإن بدا في بعض الأحيان أنهم غيّروا سياساقم أو تحوّلوا إلى مواقف تتعارض تماماً مع مواقفهم السابقة، ففي التحليل النهائي، غالباً ما يتضح بأن تلك لم تكن أكثر من خطوات تكتيكية أمْلتها اعتبارات قصيرة المدى وليس تغيّرات حقيقية من الصميم. وبالتالي، يتعيّن دراسة مواقف السيد شامير من خلال الرجوع إلى موقفه أثناء التصويت على معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية في الكنيست، وهو البرلمان الإسرائيلي. فقد صوّت السيد شامير ضدّ الموافقة على المعاهدة، وبذلك يكون قد صوّت ضدّ موقف رئيس وزرائه آنذاك، مناحيم بيغن. في ذلك الوقت، كان رئيساً للبرلمان، ولم يكن له أي دور تنفيذي في تلك الحكومة. ولكن في غضون أقلّ من سنتين، أصبح وزيراً للخارجية في وزارة السيد بيغن، وخلفه بعد ذلك ببضع سنين في منصب رئاسة الوزراء لفترتين متواليتين زادتا عن الست سنوات.

بالنظر إلى هذه التفاصيل الدقيقة، كان لمقاربة السيد شامير لناحية القنوات السرّية من السياسة الخارجية والدفاعية أهمية أكبر بكثير من أهمية السياسة التي ارتبطت باسمه وبمدّة رئاسته للوزراء. وقبل كل شيء، ينبغي القول بعبارات لا لَبْس فيها بأنه على غرار زملائه في السلطة، كان على قناعة مطلقة بمسؤوليته الشخصية النهائية عن مصير الشعب اليهودي. وهو بذلك كان يشعر بحس *تاريخي* في كل مرّة دخل فيها هذه الناحية من مسؤولياته، وكان شديد الرغبة ليس في اتخاذ القرارات الصحيحة وحسب، بل وفي التأكد من أن التاريخ سيحكم عليه بإنصاف وبطريقة إيجابية. وهو بذلك ملك خاصية تميّز بها معظم أو كافة الذين شغلوا منصب رئيس الوزراء في التاريخ القصير لإسرائيل حتى الآن. في نظر شامير، كانت القنوات

السرّية التي وافق عليها واستمتع بها مصممة - حسب اعتقادي - لكي تخدم عنصراً هاماً في إثبات أنه قائد ديناميكي وإبداعي، وإبراز صورته كسياسي عابس، ولا يقبل المساومة، وشديد التمسك بمبادئه. ومن خلال القنوات السرّية التي أيد فتحها مع الملوك والقادة العرب والمسلمين، استطاع شامير استكشاف آفاق جديدة وأفكار حديثة، من غير المساومة على مواقفه العلنية التقليدية. فلقد التقى بالملك حسين ثلاث مرّات فقط، وما تبقّى من تعاملاته مع العائلة الهاشمية فكان يتم أساساً عبر قناة سرّية، ولكن عندما جرى التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في احتفال مهيب في وادي عربة، جنوب البحر الميت وشمال المدينتين التوأمين إيلات الإسرائيلية والعقبة الأردنية، طلب الملك حسين الاجتماع بالسيد شامير هناك، قبل أكثر من سنتين من تقاعد الأخير، وعانقه بحرارة وعلى الملأ. كما كانت هناك اتصالات أخرى حافظ عليها شامير، وخصوصاً مع الملك الحسن الثاني عاهل المغرب. وبالرغم من حقيقة أن الاثنين لم يلتقيا، فقد تكوّن لدى الملك الحسن احترام وثقة بشامير. وعندما بدأ العدّ التنازلي الجدّي لحرب الخليج الأولى، طلب الحسن النصيحة والتطمينات من رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن إسرائيل لن تتراجع عن التزامها في حال تعرّضت لهجوم عراقي وشيك. وكما قلت سابقاً، كانت حمّى تأييد صدام تجتاح العالم الإسلامي آنذاك، وكانت الشوارع في مدن المغرب الرئيسية مسرحاً لمظاهرات الاحتجاج، والتي نادراً ما كانت تحدث في المملكة. وخدمت التطمينات التي حصل عليها الملك الحسن من شامير في تهدئة أعصابه في لحظة حرجة من تاريخ المملكة.

لقد خدمت هذه الشبكة المعقدة من القنوات السرّية التي حظيت بالرعاية على مرّ السنين القادةَ السياسيين المتعاقبين إلى أقصى حدّ في صياغة ودعم الأرصدة والقدرات الاستراتيجية للبلاد. فليس بالأمر المفاجئ إذاً أنه عندما حان الوقت للبدء بمفاوضات جدّية وتشجيعها، فضّل القادة الإسرائيليون القنوات السرّية على القنوات العلنية. وبهذه الطريقة أمكن لإسرائيل أن تزن وتقيّم مضامين كل خطوة يمكن أن تقدم عليها على طريق السلام في سياق اعتباراتها ومصالحها الاستراتيجية العامة.

لم تكـن طبيعة هذه القنوات وخصائصها الناحية الوحيدة التي ينبغي دراستها عـند تقييم وقع وأهمية القنوات السرّية وتأثيراتها على الأحداث في المنطقة والتأمّل فـيها. فالعنـصر الآخر الذي يكتسي أهمية بالغة هو شخصية المبعوث أو المبعوثين الـذين تختارهم الطبقة السياسية لتمثيل إسرائيل في هذه القنوات السرّية. فالأنواع المخـتلفة من الممثلين يمكن أن يكون لها تأثير عظيم على حصيلة المشاورات التي لا تنتهي.

وما ميّز القناة الفلسطينية، طوال المدة التي قضاها السيد شامير في منصب رئـيس الـوزراء، هو أن المحاورين الإسرائيليين كانوا في معظمهم شخصيات منـسجمة مـع مبادئه من الناحية السياسية. صحيح أنه كانت توجد قلّة من الإسرائيليين الذين عُرفوا *بالموظفين الحكوميين*، ولكن في هذه الحالة، سرعان ما أصـبح هؤلاء الموظفون الحكوميون مصطفّين مع زعيمهم السياسي، الذي كان حيـنها وزيـر الخارجـية شمعون بيريز. النتيجة المباشرة هي أنه تكوّنت لدى المفاوضـين الإسرائيليين رغبة جامحة في النجاح. وسرعان ما أصبح التوصل إلى اتفـاق بأسـرع مـا يمكـن ضرورة ملحّة. ومن أجل القيام بذلك، بات من الـضروري اسـتبعاد الأذرع المحتـرفة للحكومة ليس من المفاوضات نفسها وحـسب، بـل ومن معرفة إن كانت هناك مفاوضات أصلاً. وبذلك، خضع الغـرض مـن القناة السرّية ورسالتها لتغيّر أساسي. فبدلاً من أن تكون طريقة خفـيّة وموثـوقة لإجراء محادثات صريحة حول القضايا المرتبطة بالمصير النهائي للـبلد، تطوّرت إلى استراتيجية مصممة لتمكين المفاوضين المخلصين من العيش في أحـلام الـسلام بدلاً من مواجهة الوقائع الفعلية للحياة ومقارعتها. وهذا الاسـتبعاد *للمحترفين* لم تُملهِ الضرورة من أجل المحافظة على السرّية وحسب، بـل وبمطلب مطلق مفاده أن الطريق نحو التوصل إلى تسوية لا ينبغي أن تحكمه الاعتبارات الدفاعية والأمنية العملية والعوامل الأخرى المرتبطة بها.

مـن بـين مسارات التفاوض الثلاثة في التسعينيات، كان العنصر المحترف يعمل عبر القنوات السرّية السورية والأردنية فقط. ومن ناحية أخرى، لم يكن في القناة الفلسطينية أي وجود لشخصية محترفة. وبالنظر إلى أن القضايا المتعلقة

بالجانب الأمني كانت مهيمنة وشديدة التعقيد، فقد كانت عصيّة على الفهم. لكن كيف سمح خليفة السيد شامير، الذي هو الرئيس السابق لهيئة أركان الحرب المشتركة الجنرال إسحاق رابين، بحدوث ذلك؟ فقد كان معروفاً عنه أنه شديد التدقيق متى تعلّق الأمر بالمصالح الأمنية الإسرائيلية. كان يعتبر مثالاً على التحليل الاستخباراتي، وخبيراً استراتيجياً أمضى عدة سنوات كسفير لإسرائيل لدى الولايات المتحدة بين عامي 1969 و1973، وتعامل مع هنري كيسنجر وبنى معه علاقة مميزة. وإذا كان هناك شخص من المفترض أن يعرف بشأن الهفوات المصاحبة لمسار المفاوضات الخطرة مع الفلسطينيين بدون مراجعة كل ناحية من النواحي الأمنية، فهو رابين. ويتعجب المرء كيف حدث ذلك كله باستخدام القناة السرّية لا غير.

خلال الشهور التي سبقت الإعلان المفاجئ عن اتفاقية أوسلو، كنتُ على اطلاع على التقارير العديدة التي تتحدث عن اجتماعات ومفاوضات تجري بين شخصيات إسرائيلية وفلسطينية، اكتست جميعها طابع السرّية. كما أن بعضاً من هذه التقارير أو الشائعات وصلت إلى الملك حسين. وكان يسألني باستمرار عنها بما أنه كان قلقاً من احتمال أن يُفاجأ باتفاق إسرائيلي فلسطيني يمكن أن يؤثر سلباً على بلاده التي يرجع أكثر من نصف سكانها إلى أصول فلسطينية. وبما أنه كان يتحاور سرّاً مع إسرائيل حول إمكانية التوصل إلى اتفاقية سلام، فقد اعتقد بأن من حقّه الإطلاع على التطورات التي لها تأثير مباشر على مصالحه الحيوية. ومن نافل القول إنني نقلت تلك المخاوف إلى السيد رابين، والذي استبعدها بطريقته المعهودة بالتلويح بيده، وطلب مني طمأنة الملك حسين وتهدئة مخاوفه وشكوكه. وبما أنني شخص محترف، فقد تجنّبوا إطلاعي على قناة أوسلو التي كانت بالطبع معروفة لدى السيد رابين. وفي الوقت الذي بدأت أعمل فيه مع رابين حول هذا الموضوع، كان قد مضى على معرفتي به عشرون سنة على الأقل، عملت خلالها معه عن قرب طوال مدّة تولّيه منصب السفير لدى واشنطن، وأصبحت كاتم أسراره في السفارة. وكنت قناته الخاصة في المراسلات ومناقشة الشؤون الأكثر حساسية المتعلّقة بالدولة مع رئيسة الوزراء

في ذلك الوقت السيدة غولدا مائير. كما أن هذه العلاقة الخاصة التي استمتعت بها معه كانت معروفة جيداً في واشنطن. وعلى مرّ السنين، حافظت على اتصالاتي مع رابين. وعندما تولّى منصب رئاسة الوزراء للمرّة الثانية في العام 1992، كنت قد أصبحت الشخصية الثانية في الموساد وكنت أراه مرات كثيرة، إما برفقة رئيسي، شابتي شافيت، أو لوحدي عندما عملت كرئيس للموساد أثناء غياب شافيت.

لم يكن يوجد أي سبب يحملني على الاعتقاد بأن رابين قد يكذب عليَّ أو يخدعني في المسائل التي تتعلق بالدولة. فهذا ليس من طبيعته، ولا ينسجم مع طبيعة علاقتنا الشخصية. وبالنظر إلى علاقته المعقدة مع وزير خارجيته شمعون بيريز، لا أصدق بأنه كان سيعطي الأولوية لتلك القناة على علاقته معي ويحترم رابط السرّية الذي يجمعه ببيريز، حتى وإن كان ذلك سيحمله على الكذب عليَّ. لم أكن أتوقع منه أن يطلعني على كافة أسراره، ولكنني لم أتوقع منه تضليلي بشكل مباشر.

في يوم الإعلان عن اتفاقية أوسلو، تم استدعائي إلى مكتب وزير الدفاع في تل أبيب من أجل تلقّي التعليمات المتعلقة بكيفية متابعة المباحثات عبر القناة السرّية الأردنية. وقبل أن أدخل إلى مكتب رابين، التقيت بمدير الاستخبارات العسكرية الجنرال يوري ساغي. تحدثنا لفترة وجيزة في الممرّ وقال لي بأنه لا يصدّق بأن رابين اعتقد بأنه يمكن الخروج بشيء من مسار أوسلو. فقد افترض بأنه سيبقى مجرّد قناة سرّية أخرى لحوار غير حاسم وغير هام، على غرار الكثيرين الذين عملوا في هذا المسار طوال السنة الماضية. فقد فوجئ نفسه بهذه النتيجة، ولكنه لم يكن قادراً من الناحية السياسية على تخليص نفسه من الشبكة التي حاكها غير المحترفين الذين دافعوا وأنتجوا ما وصفه رابين في وقت لاحق بقطعة الجبن السويسرية، حيث يفوق ما فيها من ثقوب محتواها من الجبن.

لم أسأل رابين أبداً، بالرغم من أنني اجتمعت به على انفراد مرّات عديدة، إن كان فهمي صحيحاً. فهذا ليس سؤالاً يطرحه مرؤوس على رئيسه السياسي. ولكن عندما حان الوقت للدخول في الجولة الأخيرة التي سبقت المفاوضات على

معاهدة السلام الأردنية، تلقّيت تأكيداً غير مباشر أكّد لي بأن افتراض ساغي وبالتالي افتراضي كان صحيحاً. فقد أمرني رابين بعبارات واضحة بعدم رفع تقرير إلى بيريز واتخاذ كافة التدابير الضرورية لمنعه من معرفة ما كان يجري بالفعل. ومن التعليقات التي سمعتها من هنا وهناك، توصلت إلى أن رابين افترض بأنه سيكون قادراً على إصلاح الضرر الذي وقع في المراحل الأولية لمفاوضات أوسلو، عبر الإفصاح عن التفاصيل التالية التي تراعي المتطلبات الأمنية والاستراتيجية لإسرائيل. وبما أن الشيطان يكمن دائماً في التفاصيل، فلا بدّ وأنه اعتقد بأنه سيتمكن من الاعتناء بالمتطلبات الأساسية.

في ما عدا المصالح والتأثيرات العديدة التي كانت تكتنف المفاوضات الفلسطينية، كان يوجد عاملان، حسب اعتقادي، على قدر من الأهمية بحيث تجدر الإشارة إليهما. فقد سرى في الجانب الفلسطيني قلق متزايد على مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية غداة حرب الخليج الأولى، على اعتبار أن عرفات وقف في جانب صدام حسين وعُدّ بالتالي في عداد *الأشخاص الأشرار* في الشرق الأوسط. وبات من الضروري إنقاذ صورة القضية وإحداث الضجيج اللازم من أجل المصالحة مع عدم تقديم شيء مهم بالمقابل. ومن ناحية أخرى، كانت إسرائيل ترزح تحت ضغوط دولية من أجل فعل شيء للتخفيف من محنة الفلسطينيين، لأن الإخوة العرب حاربوا في صف التحالف في حرب الخليج. لكن كان يوجد عنصر واحد آخر غير مرئي في الجانب الإسرائيلي؛ الطموح الشخصي لشخصيات سياسية معينة لتحقيق النجاح، مهما تكن التكاليف. وما من طريقة أفضل لشرح الأمر من مقارنة رئيس الوزراء شامير من حزب الليكود برئيس الوزراء بيريز من حزب العمل. ففي حين كانت عين الأول على التاريخ في المعنى الأوسع للعبارة، فقد فضل توكيل المهام اليومية الفعلية إلى المرؤوسين والمحترفين وانتظار الفرصة المناسبة. وهو بكل تأكيد كان متحسساً لدوره ومكانه في تاريخ شعبه وبلده، ولكن بما أنه شخص حذر وكثير الارتياب، فقد تحاشى الاندفاع نحو تحقيق نجاح فوري، كما أنه لم يكن يبحث عن الشهرة أو المجد السريع، كما كان شديد الاختلاف عن غريمه السياسي. فقد كان بيريز يبحث دائماً عن هتاف الجماهير،

ولـــذلك كـــان يتخلّى عن حذره دائماً في سعيه إلى تحقيق النتائج. لقد أتاحت له القـــناة السرّية التحرّر من شكوك المحترفين وإيجاد أمر واقع لم يكن حتى في مقدور رابين الحذر تأخيره أو حتى رفضه بشكل قاطع.

أكملت القناة السرّية دورة كاملة. وكانت قد صُممت في الأصل من قبل الـــساسة الإسرائيليين من أجل صياغة المصالح الاستراتيجية لإسرائيل والمحافظة عليها والاستفادة منها من قبل العديد من الشركاء الذين لم يكونوا قادرين على المفاوضة علناً من ناحية، ومن أجل تسهيل إجراء مفاوضات هادئة وموضوعية وخالية من الأحداث الدرامية من ناحية أخرى. وبالتالي، أصبحت القناة السرّية الآن مـــركبة لـــبلوغ الـــشهرة والمجد. وبهدف إعطاء العملية مظهراً احترافياً خارجـــياً، فقد أضيفت مكوّنة أخرى، وذلك بالاستعانة بمستشار قانوني يعمل علـــى صياغة النص النهائي للاتفاقيات التي يتوصل إليها الطرفان. وقد ولّدت هـــذه الإضـــافة انطباعاً مزدوجاً خاطئاً، حيث أعطت الطرفين، وبالتالي عامة الناس، إحساساً بأن يداً محترفة أدّت إلى التوصل إلى التفاهم النهائي وأصبحت بذلك عذراً لتبرير غياب العناصر المحترفة الأخرى باعتبار أنه لا ضرورة لها. وفي النهاية، بعد أن يكون محاميك معك، لا حاجة إلى أن يكون هناك شخص آخر في الجـــوار. بالطـــبع، كان تواجد محامٍ منذ بداية المفاوضات غريباً عن طبيعة المفاوضـــات السرّية، التي صُممت في الأصل من أجل إعفاء الطرفين من الحاجة إلى اللجـــوء إلى الحيل القانونية. ربما كان المرء سيعتقد بأن المحامي سيحذّر من أمر ما أو يعرب عن تردّده في المباحثات. في الواقع، أصبح المحامي والمحامون من بعـــده مصابين بعلّة صناعة التاريخ، وأكثر سعياً من زملائهم في المفاوضات إلى تحقيق مجد سريع. وأصبح المحامون حملة الحلول السريعة لقضايا ما كانوا يفهمون مـــنها شيئاً، وسعوا إلى الشهرة أو رفعة الشأن اعتماداً على قدرهم على تلفيق الـــصيغ القانونية التي تتناغم مع المستلزمات السياسية لرؤسائهم. ولسوء الحظ، مثّل ذلك نمطاً لسلسلة من البلايا التي ستقع في المستقبل.

أما القنوات السرّية الأخرى (إلى جانب تلك التي تضمنت الفلسطينيين)، فقد كانت قصة مختلفة تماماً. فالقناة الأردنية ظلت نشطة وإن بشكل متقطع على مدى

عـــدة عقود، وحافظ العديد إن لم يكن أغلب المشاركين فيها على السرّية المطلقة. وهم لم يتطلّعوا أو يتوقعوا أن يتم الكشف عن هوياتهم أو أدوارهم، ونتيجة لذلك، كانـــوا متحـــرّرين من عبء التقييم والقلق مما يسمى موقعهم في التاريخ. وكان رؤساؤهم يشاركون بين الحين والآخر في اللقاءات ويطلقون المبادرات. أنا شخصياً بنيت علاقات حميمة مع بعضهم. وشعرت بأنهم لم يتصوّروا، في أعماق نفوسهم، إمكانـــية إحـــداث اختراق حقيقي. فهم اعتبروا الملف الأردني ملفاً يراد منه حماية ضـــروريات البقاء الأساسية للبلدين بدلاً من دفعهما نحو التوصل إلى سلام رسمي وعلني. وهذا هو السبب الذي جعل غالبية الرؤساء يشعرون بالارتياح لترك الحوار بـــين أيدي المحترفين. لكن كان هناك استثناء واحد - شمعون بيريز - الذي أقصى المحترفين، بعد أن أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية بين عامي 1984 و1988، وأوكـــل الأدوار التقنية إليهم واستثناهم من المشاركة الفاعلة في المناقشات الجادّة الـــتي كـــان يجريها. وسرعان ما اكتشف المحاورون الأردنيون ولعه بإيجاد قنوات ســـرّية، ثم الكشف عنها في الوقت الذي يختاره في مسعى لتعزيز صورته. والنتيجة الواضحة هي تحوّل اللقاءات إلى مفاوضات بدون هدف في الغالب وبدون جدوى في نهاية الأمر.

لا تكمـــن ميزة القناة السرّية مع الأردن قبل التوقيع على معاهدة السلام في الـــدور الذي لعبته في المحافظة على المصالح المتبادلة للقائدين والبلدين وحسب، بل وكانـــت إســـرائيل قادرة طوال السنوات المضطربة والمشوبة بعدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي، على اكتساب معرفة فريدة بالعالم العربي الذي يحيط بها، وتكوين صـــورة أفـــضل عن الدوافع والأمزجة التي أثّرت في الكثير من الأحداث في تلك الفتـــرة. وغالباً ما كان ضباط الاستخبارات أنفسهم، الذين كانوا على علم بتلك الاتـــصالات والرسائل المتبادلة، يتأثرون بالأخبار التي يسمعونها وبالأشخاص الذين يلـــتقونهم. وكانت هذه اللقاءات غير العادية فعّالة في صياغة السياسات طوال مدة تزيد على ربع قرن.

إذا قارنّا بين القناتين الفلسطينية والأردنية والقناة السورية، نجد أن المحاور السوري كان مختلفاً للغاية. فعقب انتهاء حرب الخليج، توصل الرئيس السوري

حـــافظ الأســـد إلى قرار سياسي يربط مصير بلاده ونظامه بالولايات المتحدة الأميركية. فقد اعتقد بأن الطريق إلى واشنطن هو الطريق الذي يرغب في السير فـــيه، وعـــندما بدا واضحاً بالنسبة إليه بأنه لكي يبلغ هدفه، عليه أن يمرّ عبر القدس، على شكل تسوية مع إسرائيل، كان مستعداً لسلوك هذا المسار. وحدد الثمن المقابل لذلك: استعادة السيادة السورية الكاملة على مرتفعات الجولان بما في ذلـــك بحـــر الجلـــيل. وهذا ما حدّد أيضاً المقاربة التي تبنّاها بشأن القنوات السرّية. فهو لم يُبدِ اعتراضاً عليها طالما أنها تعمل بموافقته وتحت إشرافه الكامل مع رغبة في مشاركة الولايات المتحدة فيها. والجدير بالذكر أنه بالرغم من أن موقـــف الرئيس السوري قلّل من أهمية هذه القناة كوسيلة للحوار، فقد لجأت إسرائيل إلى استخدامها طوال العقد الأخير من القرن الماضي، لكن باستثناء أمر واحـــد، وهو أن الطبقة السياسية في إسرائيل حرصت على إبقاء المحترفين على اطـــلاع بالـــتطورات المتعلقة بكافة القضايا الحساسة التي كانت تُثار وتُناقَش. بالطـــبع، عـــندما كان السيد رابين رئيساً للوزراء في السنة التي سبقت اغتياله، أرســـل رئيس هيئة الأركان، الجنرال إيهود باراك، إلى واشنطن من أجل عقد محادثات سرّية مع نظيره السوري. وهو لم يفكر للحظة بأنه في مسألة مثل هذه، ينبغـــي إقصاء المحترفين أو يمكن إقصاؤهم. وربما كان يستخلص العبر من عملية أوســـلو، عـــندما جرى استبعاد المحترفين، وما تلا ذلك من فوضى ومشكلات أحاطت بتطبيق تلك الاتفاقية.

الاســـتثناء، في حالة المسار السوري، هو فترة الستة شهور الوجيزة التي عمل فيها بيريز كرئيس للوزراء، عقب حادثة الاغتيال المأساوية التي راح ضحيتها رابين. فقـــد دخل في نشاط محموم من أجل التوصل إلى اتفاق مع سوريا. وفي سبيل هذا الغـــرض، تخلّـــى عن المفاوضين المتمرسين بقيادة الخبير في الشؤون السورية إيتامار رابينوفيـــتش، الذي كان حينها سفيراً لإسرائيل لدى واشنطن، وأرسل فريقه الذي توصل إلى اتفاقية أوسلو لإنجاز المهمة بأقصى سرعة. لكنّ استراتيجيته فشلت هذه المرّة، فقد نفّذ إرهابيون(*) فلسطينيون سلسلة من الهجمات الإرهابية المميتة مما أدّى

(*) وفقاً للوصف الإسرائيلي للذين ينفّذون عمليات تجاههم.

إلى تعلـيق المباحـثات التي كانت تشرف عليها أميركا. وفي نفس الوقت، خلص الرئيس السوري حافظ الأسد إلى أنه من الأفضل انتظار نتيجة الانتخابات القادمة في إسـرائيل بدلاً من التوقيع على اتفاق مع قائد إسرائيلي ربما لا يكون في السلطة في الـشهور القادمـة. وثـبت أن تقييم الأسد للوضع الداخلي الإسرائيلي كان صـحيحاً، فعلى العكس من معظم التوقعات، خسر بيريز في الانتخابات وأضحت مبادرته السورية ورقة ميتة.

لم تكـن الـسرّية في حـدّ ذاتها وصفة مضمونة للتوصل إلى النجاح وإبرام اتفاقيات قابلة للتنفيذ. فالفاعلية الحقيقية لتلك القنوات كانت تكمن في دوافع من استحدثوها وفي دوافع ومعتقدات الأشخاص الفعليين الذين عملوا من خلالها. وفي حين أن الدبلوماسية المفتوحة وحدها لم تكن قادرة أبداً على التوصل إلى تسويات دائمـة في الـشرق الأوسط، فالدبلوماسية السرّية، كما مرّ معنا، لم تكن طريقة مضمونة للتوصل إلى النتيجة المرجوّة.



# 4

# التركيز الدولي على الصراعات المحلّية في الشرق الأوسط

مع تزايد الجهود الهادفة إلى إدارة صراعات الشرق الأوسط أو حتى حلّها في فترة التسعينيات، زادت معها كثافة تحرّكات المجتمع الدولي وممثليه في المنطقة. أول هؤلاء اللاعبين الذين كانوا على الجبهة الأمامية وأهمهم كانت دول غرب ووسط أوروبا، ولكن هذه الدول بذلت قصارى جهدها في تحاشي مواجهة القضايا الحقيقية التي كانت لا تزال تشكّل النقط البؤرية للمآزق الأساسية لأوروبا. وأول مسرح للاضطرابات العنيفة في أوروبا كان يوغوسلافيا بالطبع، حيث برزت الاختلافات الدينية والإثنية إلى السطح وأدّت إلى سلسلة طويلة من المعارك الوحشية والدموية. وشهد العالم عمليات التطهير العرقي الوبائية، ورأينا عمليات الترحيل الجماعي لمئات الآلاف من الأشخاص الذين تم اقتلاعهم من منازلهم وقراهم وبلداتهم، ثم أُجبروا على الخروج إلى المنفى والعيش في ظل ظروف شديدة القساوة. وإذا نظرنا إلى تلك الأحداث من الشرق الأوسط، نجد أن المأساة اليوغوسلافية اتخذت بسرعة طابع المواجهة الثقافية والدينية. لكن ولجملة من الأسباب، اصطفّت غالبية الدول في جانب الضحايا المسلمين، وحتى الولايات المتحدة دخلت في النهاية إلى المعمعة، وشكّلت القوة المهيمنة التي ألحقت الهزيمة بالصرب في يوغوسلافيا مما أدى إلى تفكك تلك الدولة إلى مجموعة دول منفصلة وأصغر حجماً بناء على هوية الغالبية الدينية والإثنية.

بات من المعلوم أثناء تلك الحرب التي اندلعت في قلب أوروبا في التسعينيات بأنه يوجد حضور عسكري واستخباراتي فاعل ينشط في جانب العناصر المسلمة في يوغوسلافيا. كما اتضح أن فظاعة جرائم الحرب التي ارتكبتها القيادة الصربية في ظل ميلوسوفيتش، سواء من حيث الكمّ أم النوع، لا يمكن أن تضاهيها ردات الفعل التي ارتكبها المسلمون الأضعف تدريباً وتسليحاً. وكان المرء سيعتقد بأن الدعم الذي قدّمته الولايات المتحدة وأوروبا للمسلمين في كوسوفو والبوسنة، في ما اعتُبر تدخلاً من حلف الناتو نفسه، كان سيوفر للغرب كلاً من القدرة والفرصة للتعامل مع التوغل الإيراني في أوروبا الوسطى. وللأسف، لم يحصل شيء من ذلك.

ما هو السند المنطقي الذي يقف خلف السياسة التي اتبعها التحالف في قصف بلغراد إلى حين خضوعها، وماذا كانت تعني تلك السياسة بالنسبة إلى شعوب الشرق الأوسط؟ من بين كافة القادة في إسرائيل، عبّر شخص واحد فقط عن تحفظاته على سياسات التحالف المعادية للصرب؛ إنه وزير الخارجية من حزب الليكود في نهاية ذلك العقد، أرييل شارون. وبالرغم من صياغته لتصريحه بعبارات دقيقة، فقد جوبه رأيه بانتقاد شديد سواء داخل إسرائيل أم على الصعيد الدولي، وذلك لجملة من الأسباب. أولاً، كان من المعتقد بأنه من غير المناسب لرجل دولة إسرائيلي بارز أن يقف إلى جانب الطرف المحارب الذي لجأ إلى التطهير العرقي، وارتكاب فظاعات هزّت العالم كلّه. فبعد كل ما قيل وفُعل، أليس الشعب اليهودي، من بين سائر الشعوب، الذي يُتوقع منه أن يكون أول من يدين بشكل قاطع الأفعال المشابهة لتلك التي عانى منها خلال الحرب العالمية الثانية؟ تعجّب الناس كيف أن ضحايا المحرقة النازية كانوا الصوت الوحيد الذي عبّر عن تفهّمه لنظام سلوبودان ميلوسوفيتش. و لم يكن الانتقاد الثاني أقلّ إقناعاً. فبالنظر إلى حقيقة أن الولايات المتحدة هي التي تقود الحرب ضدّ بلغراد، ألم يكن من غير الحكمة السياسية أو الصواب بالنسبة إلى إسرائيل، التي تعتمد بشدّة على الولايات المتحدة، أن تعبّر - برغم تحفّظها وصمتها - عن شكوكها في سياسات مساعدتها وحليفتها؟ بالرغم من أنه كان لإسرائيل مصلحة في الصراع الجاري في البلقان، فقد كان - بعد كل شيء - مسرحاً لعمليات تقع خارج الشرق الأوسط، وبالتالي ربما يكون من الحكمة عدم التدخل في شؤون الآخرين.

كانت تلك حججاً مقنعة ولاقت قبولاً لدى الغالبية العظمى من أفراد الطبقة السياسية في إسرائيل. ومع ذلك، جاءت تعليقات وزير الخارجية شارون منسجمة مـــع المقاربـــات الاستراتيجية التي ميّزت التفكير والسياسات الإسرائيلية قبل وقت طـــويل من إدلائه بذلك التصريح، والتي ستميّز بالتأكيد السياسات الإسرائيلية في العقد التالي. غير أن مقاربة شارون، وإن تكن مقيتة وغير شعبية، إلا أنها استمدّت إلهامهـــا من أحد المفاهيم الأساسية لاستراتيجية إسرائيل الدولية، وأعني رغبتها في متابعة ورعاية التفاهمات والتحالفات مع البلدان والثقافات غير الإسلامية أو التي في مواجهة أو تعارض مع جيرانها الذين لديهم روابط مع الدول الإسلامية العسكرية، والمجمـــوعات غـــير الحكومية. لذلك، سعت إسرائيل في السبعينيات، والثمانينيات ومطلع التسعينيات إلى تأسيس شراكة عميقة وصادقة مع دولة جنوب أفريقيا. فقد كانـــت مـــن بـــين أولى الدول التي ظهرت على الساحة في الستينيات على غرار ســـنغافورة الـــتي انفصلت عن ماليزيا. وفي غضون أسابيع من انفصال سنغافورة وإعلانهـــا الاســـتقلال، ظهر المستشارون الأمنيون والعسكريون الإسرائيليون على مسرح الأحداث من أجل مساعدة الدولة التي تكونت حديثاً في بناء قدراتها الأمنية والدفاعـــية. إن المخططات التفصيلية لمخيم تدريب ضباط الجيش الإسرائيلي الذي كـــان من المزمع بناؤه في جنوب إسرائيل نُقلت على وجه السرعة إلى سنغافورة، وفي غـــضون فتـــرة زمنـــية قصيرة جداً، أصبح المخيم الجديد جاهزاً للاستخدام والتدريب قبل وقت طويل من ظهور شقيقه الإسرائيلي إلى حيّز الوجود. وكانت تلك بالطبع الخطوات الاستراتيجية التي صُممت من أجل بناء شراكات عميقة مع كافة الدول التي تنطبق عليها تلك الاعتبارات.

مـــا يميّـــز الخطوة التي أقدم عليها شارون هو أنه في الماضي، كانت إسرائيل تحـــرص دائماً على الابتعاد عن التعدّي على السياسات والمصالح الأميركية، لكن المسألة الصربية تجاوزت مسار الولايات المتحدة في ناحيتين أساسيتين. فقد بدا أنها تـــضع إســـرائيل في مـــصافّ المواقف التي تبنّتها روسيا التي كانت تحاول جاهدة المحافظة على أكبر قدر ممكن من مصالح السلاف في البلقان، وهذا ما أظهر إسرائيل في موقـــف معارض للولايات المتحدة التي كانت تخوض حرباً مفتوحة مع الصرب

وقيادهم المستبدّة. فمن غير المفاجئ إذن أن يتخلّى شارون بهدوء عن موقفه المستقل من الصراع في البلقان بعد وقت قصير من تبنّيه له.

الحالة الأخرى المثيرة للاهتمام هي كوريا الشمالية. فمع مجيء عقد التسعينيات، برزت كوريا الشمالية بسرعة كإحدى أهم الدول المصدّرة للمعدات غير التقليدية إلى بلدان الشرق الأوسط. فقد استمرّت مصر، وهي حليف هام للولايات المتحدة في المنطقة منذ حرب الخليج ودولة استبدلت الدروع والطائرات سوفياتية الصنع بالدبابات والطائرات الحربية الأميركية الحديثة، في شراء صواريخ سكود الكورية الشمالية حتى نهاية القرن الماضي. وتضمنت لائحة عملاء بيونغ يانغ كلاً من إيران، والعراق، وسوريا، وسرعان ما أصبحت مورّداً رئيسياً للأسلحة، وخصوصاً في ميدان الصواريخ البالستية متوسطة المدى وبعيدة المدى.

قبيل انتهاء العام 1992، أبرزت الصحافة الإسرائيلية قصة مفادها أني ذهبت إلى بيونغ يانغ من أجل التفاوض مع الكوريين الشماليين في مسعى لوقف تدفّق صواريخهم إلى الشرق الأوسط. وأشارت التقارير إلى أنني شُوهدت في طائرة غادرت من بيونغ يانغ إلى بكين. الناحية التي تثير الاهتمام في التقرير في هذه القصة هي أن فريقاً موازياً من العاملين في الخارجية الإسرائيلية كان على متن الطائرة وانفصلت مجموعتي عن مجموعة العاملين في الخارجية دون أن تعرف أي من المجموعتين شيئاً عن الأخرى. كانت تلك ناحية ثانوية وغير مهمة من القضية. ومنذ ذلك الحين، كتب المسؤولون في الخارجية رواياتهم الخاصة في الكتب والمقالات الصحفية، ولم أعد أرى أية فائدة في إنكار الحقيقة الأساسية بأن مثل هذه الزيارات الموازية حدثت فعلاً. وتم نقل تفاصيل كافة المناقشات التي أجراها الفريقان إلى واشنطن بعد ذلك. كانت الروايات مختلفة من حيث المضمون، وبالتالي كانت مختلفة في تفسير المواقف الكورية ودرجة مصداقيتها.

في رأيي، كان هناك تباعد أساسي في المقاربات ووجهات النظر بين المحترفين في وزارة الخارجية وموقف ضباط الاستخبارات في قضية من هذا النوع. كانت العقدة الكورية قد أُدرجت في الأجندة الدولية منذ أكثر من خمسين عاماً. والحرب الكورية هي التي أدخلت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وحلفاءهما في

صراع جعل الأمن العالمي على المحكّ. ومع انتهاء تلك الحرب، تمركزت القوات الأميركية بشكل دائم في أراضي كوريا الجنوبية، وانتشرت قوات كل من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية على جانبي خط وقف إطلاق نار هزيل لعدة عقود. لكن هل كان من الأيسر والأحكم بالنسبة إلى إسرائيل محاولة التوصل إلى صفقة منفصلة لنفسها في مسألة تخصها بدون استشارة الولايات المتحدة أو مراعاة سياساتها ومصالحها؟ إذا افترضنا بأن كوريا الشمالية ترغب في التفاوض على تفاهم منفصل مع إسرائيل، ألن يكون مشروعاً الافتراض بأنه سيتعيّن على إسرائيل إعطاء محاورها بالمقابل شيئاً لا ترغب الولايات المتحدة في منحه لبيونغ يانغ؟ وجهة نظري كانت تقول إن إسرائيل دولة ذات سيادة ولها حرّية التصرّف في إطلاق استراتيجيات وتطويرها بما يخدم مصالحها، وأنه كلما كانت أكثر قدرة على القيام بذلك، كلما كانت أقدر لا على خدمة مصالحها الخاصة وحسب، بل وعلى خدمة مصالح العالم الحرّ أيضاً؛ والذي كانت إسرائيل، وستبقى، جزءاً مكمّلاً له. لكن عندما تعلّق الأمر بالمبادرات على الصعيد الدولي الأكثر شمولاً، لم يكن في مستطاع إسرائيل القيام بذلك من تلقاء نفسها وإبرام صفقاتها الخاصة. فالمسألة لا تتعلق باللياقة وحسب، بل وبنتائجها العملية أيضاً. ففي النهاية، تعتمد إسرائيل بشدّة على الدعم والمساعدات الأميركية على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وكان من غير الوارد أن تتصرف بشكل مستقل في مسألة تتعلّق بالمصالح الحيوية العالمية للولايات المتحدة. ويتساءل المرء إن كانت قدرات إسرائيل تمكّنها من إبرام صفقة مستقلّة من عدمه. وإذا كان الحال كذلك، ألن تعتقد كوريا الشمالية بأن إسرائيل ستمضي وتنسحب من الجبهة المشتركة التي أوجدتها بعناية الولايات المتحدة في تعاملاتها مع بيونغ يانغ؟

بالتالي، ما هو التعليل المنطقي الذي كان سيقف خلف الشروع في مبادرة مع كوريا الشمالية؟ وكيف ستختلف مقاربة وزارة الخارجية عن مقاربة ما باتت وسائل الإعلام الإسرائيلية تصفه بوزارة خارجية الظل؟ أعتقد بأن ذلك أثار على مدى عدّة سنوات خلافاً في المقاربة التي ربما كانت ناتجة عن الثقافات المختلفة والهيكليات البيروقراطية للطرفين. فوزارة الخارجية *العادية* رأت أن دورها الأساسي

يتمـثّل في دعـم الـسياسات الخارجية والدبلوماسية التي ستزيد من أفق أهداف إسرائيل المباشرة ومتطلباتها عند كل مرحلة معينة. كانت تلك مقاربة قصيرة المدى أريد من ورائها الحصول على أفضل النتائج الفورية في طيف اعتبارات ضيّق نسبياً. وتحدثت التقارير العلنية عن منجم للذهب في كوريا الشمالية بحاجة إلى استغلال، لكي يوفر للنظام الأموال اللازمة لشراء النفط الذي تعاني كوريا الشمالية من نقص حـادّ فيه. والفكرة القائلة بأنه في مقابل إمداد بيونغ يانغ بالخبرة اللازمة ستجمّد مبيعاتها من صواريخ سكود إلى الشرق الأوسط سخيفة على أقل تقدير. ولكن ما هـو البديل؟ في حين أن الدبلوماسية الممتازة كانت ستميل إلى النظر إلى الأحداث والـتطورات الدولـية كسلسلة لا تنتهي من الحوادث التي يمكن احتواؤها ذاتياً، والضعيفة الترابط ولكنها غير متداخلة بالتأكيد، كان ضباط الاستخبارات ينظرون دائماً إلى ما وراء الحاضر الفوري، ويركّزون على العمليات متوسطة المدى وبعيدة المدى التي تجري على مسار لا يعرف النهاية.

كانـت هناك خاتمة شبه دراماتيكية لهذه الواقعة. لم تكن التقارير التي تحدثت عـن محادثات بيونغ يانغ مختلفة وحسب، بل إن الحكومة في القدس حصلت بالمثل علـى تقاريـر متـضاربة حول ردّة فعل أميركا حيال التقارير الاستخباراتية التي وصلتها عن المغامرة الكورية. وأشار المسؤولون في وزارة الخارجية إلى أن الولايات المـتحدة لم تعبّـر عـن أية معارضة لإسرائيل في مساعيها، في حين أشار ضباط الاسـتخبارات إلى أن الـولايات المتحدة تعارض أي انحراف عن المقاطعة الشاملة لكوريا الشمالية التي نجحت واشنطن في فرضها عليها. أُرسل نائب وزير الخارجية الإسـرائيلي إلى واشنطن للتأكد من حقيقة الموقف الأميركي، فأكد في حينه رواية ضـباط الاسـتخبارات. لكنّ مناصري وزارة الخارجية ما كانوا ليستسلموا بهذه السرعة، فطلبوا عقد جلسة خاصة برئاسة وزير الخارجية شخصياً. ادّعوا في ذلك اللقاء بأن مؤامرة حيكت بين جهاز الموساد ووكالة الاستخبارات المركزية لنسف المـبادرة الكورية الشمالية. وحثّوا السيد بيريز، وزير الخارجية، على الاستفادة من الاجتماع القادم مع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في فيينا، وادّعوا بأنه سـيتم الكـشف بطـريقة رسمية عن السياسة الفعلية للولايات المتحدة حول هذا

الموضوع. وللأسف، عاد بيريز وأكّد على صحة ما جاء على لسان الاستخبارات؛ واستمرّت بذلك المهزلة حتى النهاية المرّة. وكل ما تبقّى هو التأكد من أن التاريخ سيسجّل بأن رئيس الوزراء رابين أجبر السيد بيريز على القبول بسياسة الموساد - الأميركية - الكارثية في مقابل دعم رابين لمبادرة أوسلو الفلسطينية التي أطلقها بيريز. وأية كارثة مستقبلية تنزل بإسرائيل على يد الصواريخ الكورية الشمالية التي تمتلكها الدول المعادية في المنطقة ستُعزى بالتالي إلى رفض رئيس الوزراء للمبادرة الذكية للعديد من الشخصيات في وزارة الخارجية، الذين كانوا، وحدهم، المخلصين الحقيقيين لوطنهم. في ذلك الوقت، تساءلت إن كان من الممكن أن نكون أكثر سخافة بأدائنا مسرحية هزلية أمام جمهورنا الدولي.

تقدّم لنا الوقائع الصربية والكورية الشمالية وانعكاساتها على نواحي الصراع في الشرق الأوسط أمثلة تخدم في تسليط الضوء على الأبعاد الدولية الأوسع نطاقاً للنزاعات الدائرة في الشرق الأوسط، وأدوارها في صياغة تاريخ المنطقة وتوجيهه في الفترة التي امتدّت طوال ثلاثة عشر عاماً ما بين عامي 1990 و2003. في الظاهر، لم يكن لأي من الكيانين اللذَين تقدمت الإشارة إليهما حصة مباشرة في الشرق الأوسط. فيوغوسلافيا الصربية تقع خارج نطاق المنطقة. لكن ما إن انفجرت التوترات الداخلية التي كانت تتصاعد منذ وقت طويل في بلغراد بعد انتهاء حقبة تيتو وأدخلت البلاد بأسرها في سلسلة من المواجهات الدموية، والوحشية وغير الإنسانية، حتى أصبحت نواحي الوضع في الشرق الأوسط على الفور على علاقة بالحوادث اليومية. وفي الجانب الآخر، تعتبر كوريا الشمالية أبعد من يوغوسلافيا بالنسبة إلى الجزء الذي نحن فيه من العالم، ولكنه سرعان ما أصبح هذا الجزء سوقاً رئيسية للصواريخ الكورية الشمالية والأسلحة الأخرى. بالطبع، جذب الصراع الذي لا ينتهي في المنطقة، والمتشابك مع الحروب الرئيسية المتكرّرة، كلاً من شركات تصنيع الأسلحة العامة والخاصة والعملاء إلى محاولة إبرام الصفقات مع الدول والمجموعات غير الحكومية في المنطقة منذ عدة عقود. فجمهورية الصين الشعبية، والأرجنتين، والبرازيل، والهند، وباكستان، والاتحاد السوفياتي ليست سوى حفنة من أعضاء المجتمع الدولي الذين سعوا إلى التدخل في

المنطقة وجني الأرباح فيها. وبالتالي، وجّه اشتراك الأرجنتين مع مصر، على سبيل المـــثال، في مشروع لإنتاج صواريخ بالستية بعيدة المدى، إسرائيل نحو التركيز لا على القاهرة وحسب، بل وعلى بيونس آيرس أيضاً.

لطالمـــا كان الأردن حاذقاً وخلاّقاً في تحويل وضعه المتردّي إلى رصيد قوي. فضعفه الواضح، وهو الذي عمل في الأصل *كدولة عازلة*، جعله فريسة لجيرانه في الشمال والشرق. والتعدّيات السورية في الشمال أصبحت جزءاً من المشهد الذي يتعيّن على أي حاكم في عمّان، عاصمة الأردن، أن يتعامل معه. وبالتدريج، حملت الاختراقات السورية، التي تراوحت بين عمليات تهريب الأسلحة، والخلايا السرّية الـــتي تعمـــل ضدّ النظام، والمجموعات التي توجّه أنظارها إلى إسرائيل، السلطات الأردنـــية على تطوير نظام أمني شديد الفعالية أصبح محور تركيز الحكومة. أما في الشرق، فقد كان العراق في الأصل دولة شقيقة يحكمها أحد أفراد العائلة الهاشمية. وأصـــبح العراق، عند العام 1958 عندما أُطيح بالملك وسُفك دمه، دولة لها مصالح مـــتعددة في الأردن، وكـــان الـــتأثير العراقـــي في المملكة يقوى أو يضعف تبعاً للمـــنعطفات الـــتي كانت تسلكها الأحداث الإقليمية في هذا الاتجاه أو ذاك. لقد عانت إسرائيل - التي تقع إلى الغرب من المملكة - من عقود من العدائية الظاهرية مع المملكة الهاشمية، بدءاً بالمواجهة الدموية أثناء حرب إسرائيل لنيل الاستقلال سنة 1948(*) والـــتي تُـــوّجت بحرب العام 1967 عندما أجبرت مصرُ (التي كانت لها ســـيطرة حينها على القوات المسلّحة الأردنية) الأردن على مهاجمة جارته الغربية. والنتـــيجة كانـــت خسارة الضفة الغربية التي استولت عليها إسرائيل، وبروز نهر الأردن كجزء رئيسي من الحدود التي تفصل بين إسرائيل والأردن.

تمكن الأردن، المحاط بكافة هذه الدول والمصالح المتعارضة، من تكوين رصيد اســـتراتيجي دولي بالرغم من مشاكله اليومية. كان من صالح معظم الأطراف في المـــنطقة المحافظـــة على هذه المنطقة العازلة في قلب الشرق الأوسط ومنع الذين لا يـــتقاسمون هـــذه النظرة من مواصلة السعي نحو تحقيق مآربهم. إن وجود الأردن

---

(*) وفقاً للوصف الإسرائيلي.

كدعامة دائمة للمنطقة حاز على قيمة إضافية في السنوات المنصرمة. فقد أصبح مركز الانتباه العالمي مع بروز التطرّف الإسلامي العنيف، المتجذّر في الشرق الأوسط، على المسرح الدولي. وما من شك في أنه لو لم يكن الأردن كياناً مستقلاً، لجاءت حصيلة حربي الخليج مختلفة كلياً. وهذا ما بدا واضحاً في حرب العام 2003. فبدون المنشآت التي حصلت عليها قوات التحالف على التراب الأردني، كان من المشكوك فيه أن تتكلّل المراحل الأولى من الحرب بالنجاح؛ والذي تحقق على يد القوات الخاصة التي عملت انطلاقاً من الأردن. في الحقيقة، من الصعب تثمين الدعم الذي قدّمه الأردن بالدولارات والسنتات. فلا عجب إذاً من أن الولايات المتحدة استثمرت استراتيجياً في الأردن في حين أن دول أوروبا دعمت المملكة طوال عدة عقود. غير أن الموقع الاستراتيجي للأردن لم يمنحه مساعدات مالية ضخمة. وبالمقابل، تدفقت المساعدات بكميات محدودة وتضاءلت مع مرور الوقت بالمقارنة مع الاستثمارات التي وُظفت في إسرائيل ومصر من أجل ذلك الغرض.

غالباً ما يتم التغاضي عن البعد الدولي للدول الصغيرة مثل الأردن. وكنت أتساءل دائماً إن كان التأكيد الذي أضعه على هذه الدولة التي يتراوح عدد سكانها بين ثلاثة ملايين وأربعة، والتي تشكّلت في قلب منطقة الشرق الأوسط متأثراً أكثر مما يجب باهتماماتي ومشاركاتي الشخصية في الأحداث التي تلامس العلاقات الإسرائيلية الأردنية. وبعد أن تأمّلت كثيراً في المسألة، أعتقد بأن الأمر ليس كذلك. وبصرف النظر عما يقال، كانت مصائر شعوب منطقة الشرق الأوسط ولا تزال تحددها منذ قرون القوى العظمى التي تقع خارجها، أو عامل إقليمي مهيمن واحد، مثل الإمبراطورية العثمانية كمثال حديث. وبالرغم من أن ظهور دولة مستقلة على الضفة الشرقية لنهر الأردن لم يكن محدداً أو مخططاً له سلفاً، فلو عدنا إلى الماضي، سنجد أنها خدمت كأداة لتحقيق توازن ضروري بين القوى المتصارعة التي تنافست على الهيمنة طوال عقود. وبالتالي، فقد أثبت التدخل الخارجي، في هذه الحالة، حكمته وفعاليته.

لم يكن الجانب الآخر من المرآة، أي إسرائيل، جزءاً في الأصل من التركيبة السياسية للشرق الأوسط التي أوجدتها من قبل القوى العالمية لكي تكون مكوّنة

قومية في المنطقة. وعندما بدأ اليهود بالاستيطان في "أرض إسرائيل" القاحلة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، لم يكن الاستقلال الوطني على الأجندة. والحلم الصهيوني الذي انطلق رسمياً في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عُقد في بازل، في سويسرا سنة 1897، لم يتم قبوله أو تبنّيه عالمياً. وإعلان بلفور الشهير، الذي تضمن رسالة من اللورد بلفور باسم الحكومة البريطانية إلى اللورد روثشايلد سنة 1917، تحدث عن التزام بمنح الشعب اليهودي وطناً قومياً في فلسطين. لقد أصبح المعنى الدقيق لهذه العبارة محل خلاف منذ مدة طويلة، ولم يكن يعكس الإجماع الدولي - بصرف النظر عن تفسيره الرسمي في بريطانيا - على هذه المسألة، ناهيك عن أن يعكس أي قبول من جانب الشعوب الإسلامية في المنطقة بهذه الفكرة.

عندما ظهرت إسرائيل إلى حيّز الوجود في العام 1948، أصبحت على الفور محطّ الانتباه الدولي، وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، القوتين العظميين في ذلك الوقت. أدّى هذا الاهتمام الدولي إلى تلوّن سياسات إسرائيل الإقليمية بدلالة مصالحها الدولية، في هذه الناحية، لعب الوسط الاستخباراتي، والموساد بوجه خاص، دوراً في غاية الأهمية. وينبغي أن يقال إن الولايات المتحدة لم تأخذ في البداية زمام المبادرة في محاولة تشجيع إسرائيل على لعب دور في المنطقة يمكن أن يخدم المصالح الاستراتيجية الأميركية. وعشية حربها لنيل الاستقلال(*)، اندفعت إسرائيل إلى الساحة المحلّية كدولة ناشئة لا خبرة لها في ممارسة سياسات الشؤون الاستراتيجية والخارجية. وسرعان ما استلم الاتحاد السوفياتي زمام المبادرة ليس في إطلاق جهوده المتعددة في التجسس الموجهة نحو الدولة التي تأسست حديثاً ونظامها السياسي وحسب، بل كانت توجد مجموعات وأحزاب سياسية داخل إسرائيل أعلنت وقوفها إلى جانب ستالين، الديكتاتور السوفياتي. لم تكن تلك أحزاباً هامشية، بل شكّلت طبقات النخبة في المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك شخصيات هامة في المؤسسة الدفاعية.

كانت مسألة اصطفاف إسرائيل إلى جانب العالم الغربي الحرّ في صراعه مع كتلة الدول الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي أو تفضيل اتباع مسار حيادي لا

(*) وفقاً للتعبير للوصف الإسرائيلي.

يدلّ على اتجاه معيّن إحدى أولى القضايا الرئيسية التي كان على القيادة الإسرائيلية أن تحلّهـا. وفي غـضون فتـرة زمنية قصيرة نسبياً تراوحت ما بين ثلاث وأربع سـنوات، اتخـذ رئـيس الوزراء، ديفيد بن غوريون، قراراً بالوقوف إلى جانب الـولايات المتحدة، والتخلّص من الأفراد والمجموعات في المؤسسة الدفاعية الذين كانـت لـديهم ميول خفية وعلنية تجاه موسكو. كان هذا القرار الرئيسي العامل المهـيمن في السياسات الاستراتيجية منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا. وبعد اتخاذ هـذا القـرار الرئيسي، تبعته قائمة طويلة من الملحقات العملياتية الثانوية. ولكي تحـافظ إسرائيل على تفوّقها النوعي، كان عليها أن تصوغ سياسة، أو سلسلة من الـسياسات، المـتعلقة بـذلك الخصوص، تعطي الدولة قيمة إضافية على المسرح الـدولي. وبالرغم من أنها دولة قليلة العدد من حيث السكان، حيث بالكاد كان عدد سكانها يبلغ مليون نسمة، ومثقلة، من بين أشياء أخرى، بمهمة ضخمة تتمثل في اسـتيعاب الملايـين من المهاجرين الجدد المعوزين بالمعنى الحرفي للكلمة بأعداد تفـوق إلى حـدٍّ كـبير سكانها الأصليين، كان لا بدّ من تخصيص جزء هام من مـواردها للـدفاع، والاستخبارات، والأمن. وفي تقدير إسرائيل، كان على هذه الناحية من مساعيها ألاّ تشمل الحدود المباشرة للشرق الأوسط وحسب، بل والعالم أجمع. وقد سارعت إسرائيل إلى تطوير مقاربة اعتبرت معظم أنحاء العالم عبارة عن *مـسارح قتالية*. وإذا كانت هناك دولة أو شعب أقحم نفسه في الشرق الأوسط، وخـصوصاً إذا اتخـذ مـوقفاً أو ساهم بطريقة أو بأخرى في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فلن تقوى إسرائيل على تحقيق مطالبها ببساطة عبر التعامل مع الخطر أو الـتدخل مـن داخل حدود المنطقة. لذلك كان على إسرائيل أن تتصرف بسرعة وتـبرز على الساحة الدولية. وسرعان ما اتخذت إسرائيل صفة دولية تجاوزت إلى حدّ بعيد الأبعاد البشرية والمادّية لمواطني الدولة. وأصبحت أوروبا، وآسيا، وأفريقيا جزءاً من مسرح النشاط الموسّع للسياسات الخارجية والدفاعية لإسرائيل.

مـن بـين كافة هذه الحلبات، كانت الحلبة الأفريقية الأقل أهمية من حيث الظاهـر. ففي النهاية، إذا استثنينا مصر، كانت القارّة بعيدة عن إسرائيل من عدّة نـواحٍ. فلـو نظرنا من زاوية أمنية ودفاعية صرفة، لا نجد أي مشاركة جوهرية

لوحدات عسكرية أفريقية في الصراع العربي الإسرائيلي باستثناء وحدات قليلة من القوات السودانية التي حاربت إلى جانب الوحدات المصرية في حرب الاستقلال(*) سنة 1948، ووحدة مدرّعة أرسلها الملك الحسن الثاني عاهل المغرب للقتال إلى جانب السوريين في حرب الغفران (أكتوبر) سنة 1973. ولم يكن لأي من هذين التدخلين أهمية في المجرى الحقيقي لهاتين الحربين. فالدول الحديثة في هذه القارّة كانت أضعف بكثير من أن تسهم سياسياً أو عسكرياً في صراعات الشرق الأوسط. والاستثناء الوحيد هو دولة جنوب أفريقيا أيام حكم البيض حيث تمتعت إسرائيل بعلاقة فريدة تعود جذورها إلى اعتبارات خاصة منفصلة تماماً عن القارّة ككلّ.

إذاً لماذا أقحمت إسرائيل نفسها في الساحة الأفريقية في الستينيات من القرن الماضي؟ ولماذا أُرسل ضباط كبار من الجيش والاستخبارات إلى عدة بلدان في شرق، وغرب، وجنوب، وشمال أفريقيا؟ كان ذلك استثماراً ضخماً بالنسبة إلى دولة صغيرة مثل إسرائيل، سواء على صعيد القدرة البشرية أم الموارد المالية. وفيما نعيد النظر إلى تلك الأيام ونقارن ذلك الاستثمار بالنتائج التي تمخضت عنه، نجد أن هناك القليل مما يمكن أن يوفر حتى دليلاً واهياً على ما تم تحقيقه في السنوات الأربعين الماضية. الاختبار الأكثر عمقاً للأحداث التي جرت في تلك الأيام يروي لنا قصة ما كان يُعرف حينها بالصراع المستمرّ بين الغرب والكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي الذي اختفى من الوجود حديثاً. كان السوفيات يتلقّون المساعدة من المصريين في ظل زعيمهم الكاريزمي والمثير جمال عبد الناصر الذي سخّر "فلسفته" السياسية الخاصة القائمة على "الدوائر الثلاث" (الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الإسلامية) لمصلحة موسكو في صراعها ضدّ الغرب. وسرعان ما أصبحت أفريقيا مسرحاً لاقتتال شديد ومنافسة حامية بين كافة القوى تقريباً التي اندفعت من أجل كسب تأثير وميزة سياسية. وعبر ممرات القوى في دار السلام في الشرق، وفي قصور الشخصيات الحاكمة في أكرا، إلى منروفيا، أو أبيدجان في الغرب، وفي شوارع كينشاسا، أو لاغوس في وسط القارّة، اندلع صراع مرير حول

(*) وفقاً للتعبير والوصف الإسرائيلي.

مستقبل دول القارّة التي نالت استقلالها للتوّ، ولكنها لم تكن مهيّأة لعدة أسباب لتثبيت دعائم حرّيتها المكتسَبة حديثاً أو المحافظة عليها. كانت تلك اللحظة التي تدخلت فيها إسرائيل بمقاربتها الفتيّة الفريدة، ومرونتها، وفي تجرّدها الكامل من أي تاريخ استعماري. وفي غضون برهة وجيزة من الزمن - في فترة ثلاث أو أربع سنوات - نجحت إسرائيل في إيجاد موطئ قدم لها داخل القارّة بوصفها عاملاً حيوياً في تشكيل وتدريب، وإعانة المؤسسات الأمنية والدفاعية التي ارتكزت عليها النظم الناشئة في العديد من المناطق الرئيسية في القارّة.

لكن ما الذي جنته إسرائيل من هذا الاستثمار؟ أولاً، كانت قادرة على لجم التأثير الناصري المصري في *فناء* وادي النيل، ففي تلك الأيام، كان ضباط الاستخبارات المصرية يجوبون القارّة الأفريقية في مسعى لزيادة التأثير السياسي المصري تحت الشعار التوأم القائم على الإسلام والسياسات المناوئة للغرب والديموقراطية. وسرعان ما امتزجت السياسات الأفريقية لجمال عبد الناصر مع المصالح الإجمالية للاتحاد السوفياتي، وتحوّل المحور موسكو - القاهرة بسرعة إلى مركبة مصممة لضم دول أفريقيا المستقلة الناشئة إلى فلك الاتحاد السوفياتي. وبذلك، أصبحت أفريقيا أرضاً خصبة للعمليات الاستخباراتية والاستخباراتية المضادّة، وميداناً تدريبياً للعديد من صغار الضباط في الأجهزة الاستخباراتية الذين كانوا في بداية حياتهم المهنية. اندفعت إسرائيل، التي بالكاد بلغت من العمر عشر سنين، إلى العالم الناشئ والنامي في أفريقيا وآسيا، وأوجدت موطئ قدم لها بسرعة، وتمكنت من صياغة سياسات وطرق مبتكرة ومفيدة للغاية. استطاعت حكومة الولايات المتحدة أن تكتشف ميلاد شريك - بالرغم من صغره وحداثة سنّه - يمكنه، في ظل ظروف معيّنة، أن يؤدي المهام بنجاح ويتوصل إلى نتائج لا تقدر على التوصل إليها دولة عظمى. وبالتالي، مع اقتراب الشرق الأوسط من الانقلاب الجذري الذي أعقب حرب الأيام الستة بين إسرائيل والعرب في العام 1967، كانت إسرائيل والولايات المتحدة ترعيان منذ مدة حواراً مستمراً حول المسائل الدولية التي تشمل ما هو أوسع بكثير من الأحداث المحلية في المنطقة. كانت هذه الخبرات التي جُمعت في الستينيات هي التي أسست الأرضية لتحوّل جذري في

العلاقـــات الأميركـــية الإسرائيلية التي انبثقت من حرب الأيام الستة. وبعد الحظر الـــذي فرضته واشنطن على تصدير السلاح إلى إسرائيل منذ إنشائها وحتى ذلك الـــتاريخ، قُـــدّر للـــولايات المتحدة أن تصبح مصدر التسليح الرئيسي لإسرائيل وركيزتها السياسية الرئيسية على المسرح الدولي. وأثبتت إسرائيل أنها ليست عميلاً في أوقـــات الحاجة إلى المساعدة والدعم وحسب، بل وشريكاً، بالرغم من حداثة سنّه، يمكنه تسليم البضائع بالعملة الاستراتيجية الصعبة.

كانت هناك ناحية أخرى للمشهد العالمي دفعت إسرائيل إلى مستويات أعلى مـــن العلاقـــات الدولية، ألا وهي قضية اليهود السوفيات. فبعد أن أُسدل الستار الحديـــدي على كتلة الدول الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي، انقطع الملايين من المواطـــنين اليهود السوفيات عن عائلاتهم وأقربائهم الذين يعيشون في العالم الحرّ، ومُنعوا من الاتصال بهم. وسرعان ما تحوّل الجهد المبذول لإقامة اتصال مع اليهود الـــسوفيات والمحافظـــة علـــيه إلى نقطة ارتكاز للسياسات الإسرائيلية منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي. كان الأفراد والمسؤولون الإسرائيليون يدخلون إلى الاتحاد الـــسوفياتي حـــاملين موادّ مكتوبة، وكتب الصلوات، وأوراقاً تتحدث عن دولة إســـرائيل الناشـــئة حديثاً وعن موضوعات أخرى، ويوزعونها على جماهير اليهود الـــذين يرغبون في الإبقاء على صلاتهم بالشعب اليهودي خارج الاتحاد السوفياتي مهمـــا تكن التكاليف. بالنظر إلى تواجد الجاليات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، وفي الـــولايات المـــتحدة بوجه خاص، اتخذت حملة إنقاذ اليهود السوفيات طابعاً عدائياً عالمياً موجهاً نحو قيادة الاتحاد السوفياتي. وبالرغم من أن إسرائيل استثمرت كـــل جهد في محاولة فصل هذه القضية عن باقي أوجه الحرب الباردة، لم يكن في مقدور أحد إلقاء اللوم على السلطات الروسية لتعاملها مع هذه الحملة كجزء من الصراع العام الذي يشنّه الغرب على الشيوعية ونظمها.

بالـــتالي، فإن معركة إنقاذ اليهود السوفيات التي قُدّر لها أن تكون جزءاً من المشهد الدولي لأكثر من أربعين عاماً كانت بمثابة وجه آخر لاستيعاب إسرائيل في الصراعات الرئيسية في العالم. لقد حقّقت هذه المبادرة السياسية، في ذلك السياق، أغـــنى العوائد وربما أكثرها أهمية، عندما هاجر أكثر من مليون يهودي من الاتحاد

السوفياتي السابق إلى إسرائيل في التسعينيات، مما رفع من نسبة السكان اليهود بمقدار 25 في المئة في غضون فترة وجيزة من الزمن لا تزيد على بضع سنين.

وجدت تفسيراً لطريقة عمل إسرائيل في تلك الأيام، وللترابط بين القضايا المختلفة في منتصف الخمسينيات. كنت حينها رئيس الاتحاد الوطني للطلاب في إسرائيل، وبناء على ذلك، مثّلت بلادي في الهيئات التابعة للمنظمات الدولية المختلفة. في صيف العام 1956، سافرت إلى موسكو من أجل المشاركة في اللقاء التحضيري الذي عقده الروس لتنظيم مهرجان ضخم للشباب كان من المقرّر عقده في السنة التالية. غادرت إسرائيل إلى براغ، حيث استقلّيت قطاراً في رحلة استغرقت ثلاثة أيام إلى موسكو. توقف القطار عند محطات كثيرة على الطريق على فترات تفصل بينها خمس عشرة دقيقة، كنت أترجل في أثنائها وأسجّل مشاهداتي للريف في الاتحاد السوفياتي. وعقب وصولي إلى العاصمة الروسية، جرى اصطحابي إلى مبنى شاهق لسكن الطلاب في جامعة موسكو حيث أمضيت الأيام القليلة التالية في اجتماعات للتباحث بشأن المهرجان القادم. تبنّيت مواقف شديدة التمايز في العديد من المسائل المتعلقة بالمهرجان. وفي إحدى المراحل، غادرت المبنى خلسة والتقيت بأحد أقربائي، وعدت إلى مسكن الطلاب في وقت متأخر عن المعتاد. وردّاً على ذلك، أنزلني الروس من الطائرة التي كانت ستقلّني إلى براغ من أجل حضور مؤتمر دولي للطلاب، وأجبروني على السفر بالقطار مرّة أخرى، في رحلة طويلة تمتدّ ثلاثة أيام. ولدى وصولي إلى الحدود التشيكية الروسية، احتجزتني السلطات التشيكية بسبب ما سمّته مخالفات في تأشيرة الدخول ووضعتني قيد الإحتجاز في كوخ خشبي لمدة أربع وعشرين ساعة. كانت تلك طريقة بسيطة جداً لمعاقبتي على سيئاتي. وعندما وصلت في النهاية إلى المؤتمر، أصبحت محطّ اهتمام كبير، وكنت قادراً على الاتصال بمعارفي الكثر في العديد من اللقاءات التي حضرتها.

مرّت أيام صعبة في منتصف العام 1956، عشية الثورة الهنغارية ضدّ الروس وعمليات العصيان الدموية في بوزْنان في بولندا ضدّ الاحتلال السوفياتي أيضاً. كما كانت مؤشرات تلوح في الأجواء تشير إلى توتر العلاقات بين الاتحاد السوفياتي

والصين الشيوعية. واحتلّت تغطيتي لكافة هذه المواضيع صدر الصفحات، حيث بذلت كل ما في وسعي لتسجيل كل ما رأيته أو سمعته، من غير أن تكون لديَّ أية فكرة عن السبب الذي يدعوني إلى القيام بذلك، أو الغرض الذي يمكن أن يخدمه. وبعد ذلك ببضع سنين، علمت بأن تقاريري وصلت إلى واشنطن حيث جرى تقييمها كإسهام في التوصل إلى طريقة واقعية لفهم تلك القضايا التي كانت في الواجهة في ذلك الوقت. أردت من هذا الاستطراد أن أعطي مثالاً بسيطاً على المقاربة التي اتبعتها إسرائيل والإسرائيليون في التعامل مع المسائل ذات الاهتمام الدولي. فقد كنا ولا نزال مواطنين من هذا العالم لا مجرّد قوميين متعصبين لبلادهم. وبالتالي فإن أي حدث أو حالة تنشأ في أي وقت وفي أي مكان وإن كانت تؤثر علينا من بعيد تصبح على الفور موضوعاً ينبغي متابعته.

أعتقد بأن هذه الملاحظات الخلفية ضرورية بالنسبة إلى أي شخص يرغب في فهم طبيعة أداء إسرائيل على المسرح الدولي في السنوات الثلاث عشرة التي شملت الفترة الممتدة بين حربي الخليج اللتين استهدفتا العراق. وفي الوقت الذي دُمّر فيه الهيكل الثاني لليهود على جبل الهيكل في المدينة المقدسة في القدس، سجلت الروايات المنقولة والتاريخ بأن الشعب اليهودي تشتت في أصقاع الأرض الأربع. وعندما جاء وقت استرجاع الوطن القومي اليهودي في "أرض التوراة"، عاد من بقوا في المنفى في أكثر من سبعين بلداً في مختلف أنحاء العالم، وانبثقوا من جديد وبالتدريج من البوتقة، وشكّلوا محتوى الأمّة المتجددة وطابعها. كان هذا التاريخ عاملاً حاسماً في دعم مقاربة دولة إسرائيل الجديدة في إيجاد مكان لها بين الأمم. وهكذا، مزجت هذه الدولة بين عناصر تاريخ الأمة الذي يرقى إلى ألفي عام، والضروريات الملحّة لمصالحها الاستراتيجية الحالية. ويمكن أن يقال وبمقدار كبير من الثقة بأن مشاركة إسرائيل في النواحي الكثيرة للمسرح الدولي جاءت نتيجة لطابعها، وأرصدتها، وقدراتها الفريدة، ومتطلباتها الكثيرة في هذه المرحلة من تاريخ العالم.

# 5

# طبقة المحترفين -
# عنصر ثالث في المحافظة على السلام

كـــان مـــن نتائج حرب الخليج الأولى - عملية عاصفة الصحراء - أن جعلت بلدان المنطقة تلهث من أجل الحصول على نفس سياسي؛ فهزيمة العراق، وإذلاله على يــد دول الــتحالف بقيادة الولايات المتحدة بما في ذلك الدول العربية الأساسية مثل مــصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، مكّنا إدارة الرئيس جورج أتش بوش من عــرض عــضلاتها وإخراج العراق من الكويت التي كان قد اجتاحها صدام حسين واســتولى علــيها. غير أنه كلفة النجاح الأميركي كانت مرتفعة؛ موجة من المشاعر المعاديــة للأميركــيين وجدت واشنطن صعوبة في قبولها وهضمها مهما طال الزمن. وإحــدى طرق تخفيف هذا التأثير المعاكس للحرب كانت في بذل الولايات المتحدة مجهــوداً حازمــاً لــبدء عملية سلمية بين إسرائيل والدول العربية. كان رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، إسحاق شامير، قائداً مخلصاً لحركة دافعت عن فكرة "الأرض الكاملــة لإسرائيل"، ولم يكن يرغب في الدخول في عملية يمكن أن ينتج عنها تقسيم نهائي للأرض المقدسة. ونتيجة للضغوط الشديدة التي تعرّض لها من قبل وزير الخارجية جــيمس بايكــر، أذعــن للمطالب بعقد مؤتمر دولي في مدريد في نهاية العام 1991، وتشكيل ثلاثة مسارات للتفاوض بين إسرائيل من ناحية، وسوريا والأردن ووفد أردني فلسطيني مشترك من ناحية أخرى. لم يفضِ المسار السوري إلى شيء، وجرى التعامل مع القضايا الأردنية والفلسطينية من خلال قنوات خاصة خارج تركيبة مؤتمر مدريد.

قيل الكثير في الماضي عن إسحاق شامير وعن سياساته المعوِّقة. وغالباً ما كان يُنقل عنه القول بأنه يأمل بأن تدوم المفاوضات عشر سنين أو أكثر، وأنه على استعداد للكذب "من أجل أرض إسرائيل الكاملة". غير أنني وجدته شخصاً واقعياً، وحرّية الحركة التي منحني إيّاها في اللقاءات التي أجريتها بالنيابة عنه مع قادة المنطقة جعلتني أعتقد بأنه على دراية كاملة بحقيقة أن لتلك الحوارات حياة خاصة بها وأنها أثمرت في العديد من الحالات عن التوصل إلى تفاهمات أو حتى اتفاقيات تجاوزت إلى حدٍّ بعيد ما رسمته تلك المبادئ بعد أن أقرّت في البداية شروط التفاوض على هذا المسار أو ذاك.

وقبل أن أخوض في تعقيدات إحدى مجموعات التفاوض التي عملت معها عن قرب مما جعلني على اطلاع بكافة جوانبها بوجه خاص، أودّ الإشارة إلى القليل من الأفكار العريضة التي تتعلق بالصورة الإجمالية للصراع والمفاوضات في المنطقة.

غالباً ما يتبنّى القادة، والملوك، ورؤساء الوزارات، سياسات في ما يختص بالشؤون الدولية بناء على تصوّر بأنهم سيبقون في مراكزهم طوال المدة اللازمة للإشراف على تنفيذ رؤيتهم ونواياهم الخاصة قلباً وقالباً. لكنّ الذي يحصل هو أن خلفاءهم يتبنّون السياسات الأصلية ثم يحوّلونها إلى شيء مختلف تماماً عن الرغبة الأصلية لواضعيها. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، حدثت خمسة تغييرات في رئاسة الوزراء في إسرائيل، حيث تبنّى كل رئيس وزراء جديد ما بدأه سلفه ثم قام بتحويله إلى سياسة منفصلة بل مخالفة بطريقة جذرية في بعض الأحيان لسياسته. وقد صوّت الشعب ضدّ أربعة رؤساء وزارة بعد أن خدموا أقلّ من المدة القانونية المحددة. وحده أرييل شارون أعيد انتخابه في انتخابات عامّة، وجدد ولايته في العقد التالي.

عندما قبل شامير بالقواعد الأساسية لمؤتمر مدريد الذي انعقد برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، افترض بأنه سيبقى في منصبه مدّة كافية لكي يحول دون تآكل خطير لسياساته الأساسية المتعلقة بالفلسطينيين. وكانت الولايات المتحدة على دراية تامة بنواياه، ولذلك بذلت إدارة جورج أتش بوش ضغوطاً اقتصادية

ذكية على إسرائيل في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة التي جرت في البلاد في مطلع صيف العام 1992. كان ذلك عاملاً أسهم بقوة في هزيمة شامير وفوز إسحاق رابين. وعندما تولّى رابين مقاليد الحكم، لجأ إلى استخدام الاختراق النفسي الذي سمح به شامير في المضي قدماً بسياسات صُممت من أجل التوصل إلى تسوية حقيقية مع الفلسطينيين، الأردنيين، وحتى السوريين. بالطبع، كان في تصوّره التوصل إلى تسوية تمهيدية مع خصم إسرائيل الأكثر راديكالية – سوريا – بناء على اعتقاد مفاده أنه في حال تم التوصل إلى اتفاق مع السوريين، فسوف يتخلّص من دعم رئيسي يتمتع به الفلسطينيون في العالم العربي، مما سيضعف من قدرتهم على المساومة بدرجة كبيرة، ولكن ذلك لم يحصل. وبدلاً من ذلك، تمكن رابين من صياغة اتفاق تمهيدي هشّ للغاية مع الفلسطينيين – وأعني اتفاقية أوسلو – الذي كان سيبشّر، أو هكذا اعتقد الموقعون عليه، بفترة انتقالية من الحكم الذاتي الفلسطيني مدّتها خمس سنين تخدم كنقطة انطلاق لمفاوضات الحلّ النهائي بين الطرفين، تُتوَّج بالإعلان عن دولة فلسطينية.

كان اغتيال رابين على يد متعصب إسرائيلي بمثابة أكثر المؤشرات إثارة للأسى لدرجة أن مزاج إسرائيل تغيّر في مواجهة موجة من الهجمات الإرهابية الفلسطينية الوحشية، التي استهدفت أساساً المدنيين في إسرائيل. وفي غضون شهور، سقط في الانتخابات العامة شمعون بيريز، الذي خلف رابين لمدة قصيرة، وجاء بنيامين نتنياهو من حزب الليكود، الذي هو حزب شامير، إلى السلطة.

بدوره، سعى نتنياهو إلى السير باتفاق أوسلو، الذي عارضه سياسياً – ولكنه كان ملزماً به رسمياً بصفته رئيساً لوزراء إسرائيل – في اتجاه مختلف عن الاتجاه الذي تصوّره رابين، فكافح من أجل صياغة نسخة معدلة نوعاً ما تفرض التزاماً على الفلسطينيين بالقضاء على الإرهاب في مقابل تنازلات على صعيد الأراضي. وصاغ العبارة "إذا هم أعطوا، فسوف يحصلون. وإن هم لم يعطوا، فسوف لن يحصلوا!" لم تثمر هذه السياسة عن النتائج المرجوّة، وبعد ثلاث سنوات قضاها في السلطة، خرج من الحكم، ويرجع ذلك أساساً إلى قاعدته الانتخابية التي اعتقدت بأنه بدأ يقدم الكثير من التنازلات "للعدو".

بعـــد نتنياهو، جاء إيهود باراك، من حزب العمل، حزب رابين، وشرع في سياسة جديدة بالكامل هدفت على ما يبدو إلى القفز بالمفاوضات المرحلية التي لا تنتهي إلى مفاوضات الحل النهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتي بلغت ذروتها في عملية المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد سنة 2000، والتي ترأسها الرئيس كلينـــتون بمشاركة ممثلين من كِلا طرفي الصراع. لم يقدّر لتلك القمة أن تصل إلى الهدف المنشود منها. وفي غضون أقل من سنتين، تآكلت قاعدته السياسية ليسقط في انتخابات العام 2001 التي جاءت بأرييل شارون إلى السلطة.

جاءت هذه السلسلة السريعة من الأحداث في وقت كان العالم بأكمله يمرّ في عملية تطوّر. من حيث الجوهر، سعى رؤساء الوزارة في إسرائيل إلى تثبيت استقرار وضـــع متفجر للغاية، فيما كان لكل منهم أجندة منفصلة تماماً ومتعارضة غالباً مع أجـــندة من سبقه. وفي ظل هذه الظروف الآخذة بالتغيّر بسرعة، قُدّر بأن تتجاوز أدوار المـــسؤولين الدائمين الكبار في ميدان الدفاع والأمن وظائفهم العادية. ففي مجـــال الأمـــن الداخلي، باتت القاعدة بأن الخطوات والإجراءات التي يوافق عليها المـــسؤولون هـــي الوحيدة التي لها صبغة الشرعية؛ وبالتالي تستحق التنفيذ. كان الجيش الإسرائيلي ووكالة الأمن الإسرائيلية، التي كانت تسمّى سابقاً جهاز الأمن العام، تحدد الاتجاه العام. فعندما كانت الطبقة السياسية - رئيس الوزراء حينها - تخالـــف نـــصيحة المحتـــرفين، غالباً ما كان ينتج عن المواجهة التالية حول التنفيذ، خضوع رجُل الدولة لمرؤوسيه. في تلك الحالات المعدودة، عندما يقرّر رجل الدولة المضي وحده، مخالفاً نصيحة المحترفين، أو إبعادهم عن الصورة كان ينتج عن ذلك ظـــروف معيّـــنة تجبر الطبقة السياسية على العودة إلى رأي أولئك المسؤولين عن المحصلة العملية.

بالـــتالي، كـــان هـــناك في رأيي ثلاثة لاعبين بدلاً من اللاعبَين التقليديَّين في المـــسرح القـــديم للحرب والسلام. كان يوجد على الدوام قادة أو حكام، على المسرح، وكان يوجد بالطبع أشخاص لديهم تأثير متفاوت على تسلسل الأحداث، وذلك اعتماداً على أسلوب النظام أو النظم المهيمنة في تلك الأوقات. وحجتي، في هـــذا الـــوقت على الأقل، هي أنه وجد على مرّ التاريخ عنصر ثالث، عنصر قوي

على نحو غير عادي أحياناً ألا وهو طبقة المحترفين الذين يتحملون المسؤولية اليومية عن السلام في البلاد. وغالباً ما كان التأثير النسبي لرؤساء هيئة الأركان العامة، والرؤساء الأمنيين، والأجهزة الاستخباراتية، يساوي تأثير كافة اللاعبين الآخرين في الميدان.

في سحابة ثلاثة عشر عاماً ما بين العام 1990 والعام 2003، أشرف أربعة رؤساء لوكالة الأمن الإسرائيلية - وهي الجهاز الأمني المحلّي - وأربعة رؤساء للموساد، على إدارة جهازيهما الأمنيين المتناظرين. وكان أحد هؤلاء الأربعة في كلا الطرفين حاضراً لفترة زمنية محدودة جداً، واستقال من منصبه بعد فشله في عمله، ولذلك كان يوجد في الواقع ثلاثة أشخاص في كل طرف أداروا شؤونهم خلال تلك الفترة المليئة بالأحداث من حياة البلاد وتاريخ الشرق الأوسط. وخلال الفترة الزمنية ذاتها، ترأس خمسة رؤساء لهيئة الأركان قيادةَ الجيش الإسرائيلي، ودخل ثلاثة منهم المعترك السياسي حالما غادروا السلك العسكري، وشغل أحدهم منصب رئيس الوزراء لفترة قصيرة نسبياً.

خلال تلك السنوات، وضعت المؤسسة العسكرية الشروط على الأرض، والتي تحكمت في تطبيق المبادرات السياسية المتوالية التي أطلقها القادة السياسيون. وبما أن الاعتبارات الأمنية ظلت تحكم الساحة المحلّية والدولية التي رسمت مصير إسرائيل منذ نشأتها، فقد هيمنت طبقة رؤساء الأجهزة العسكرية المحترفين في المؤسسة العسكرية على الساحة، وقرّرت ما هو ممكن والذي لم يكن مستحسَناً بالضرورة. وفي الحالات النادرة التي *تفرّدت* فيها الطبقة السياسية و لم تستعن بمدخلات المحترفين قبل اتخاذ القرارات السياسية، كانت النتيجة الفشل بوجه عام. من الأمثلة على ذلك عملية أوسلو، حيث صاغ السياسيون الاتفاقية، وهي الاتفاقية الأولى التي تُعقَد مع الفلسطينيين، ومنحوهم مقداراً كبيراً من الحكم الذاتي في المرحلة التي ستسبق مفاوضات الحلّ الدائم، وهي عبارة تهوينية استُخدمت في البداية من أجل تحاشي استخدام عبارة *الدولة الفلسطينية*. تميّزت بنود الاتفاقية بدرجة من عدم الدقّة لدرجة أنها استحقّت تلقيبها باتفاقية الجبنة السويسرية التي فيها من الثقوب ما يزيد عن محتواها من الجبن. وفي أعين الكثيرين، بمن فيهم أنا،

كانـــت تلـــك طريقة كارثية في صناعة القرار، فلم يكن هدفها النهائي بعيد المنال وحـــسب، بل إن الاتفاقية نفسها أشعلت نــزاعاً دام أكثر من عقد وخلّف آلافاً من القتلى في الجانبين.

كانـــت الطـــبقات المحتـــرفة، في كـــثير من الأحيان، هي من أجرى أكثر الاتصالات والمفاوضات نجاحاً مع خصوم إسرائيل. فلم يتمكن ثلاثة رؤساء لجهاز الأمـــن الإسرائيلي من المحافظة على علاقة نشطة مع نظرائهم في السلطة الفلسطينية وحسب، بل وتمتعوا بثقة ياسر عرفات، قائد الحركة الوطنية الفلسطينية ورمزها. في نفـــس الـــوقت، أثبت رؤساء الموساد فعاليتهم في خدمة حلقات الوصل الرئيسية للعديد من علاقات إسرائيل بالعالم العربي. وأشهر حلقات الوصل هذه والتي دامت عـــدة عقود تلك التي كانت بين الملك حسين عاهل الأردن والقيادة الإسرائيلية، ولكـــنها لم تكن الحلقة الوحيدة بالتأكيد. لقد أدّى هذا *النظام* السياسي الذي شمل دولاً رئيسية في الشرق الأوسط مثل إيران قبل الإمام الخميني، وتركيا، إلى جانب دول إسلامية بعيدة مثل المغرب الذي لم يلعب دوراً محورياً في تسهيل التوصل إلى أول معاهـــدة ســـلام بـــين إسرائيل ودولة عربية – مصر – وحسب، بل ووفّر لإسرائيل مسرحاً فريداً في المسألة الفلسطينية، إلى الاختراق المتمثل في التوقيع على اتفاقية أوسلو سنة 1993.

أضـــفت طبـــيعة هذه العلاقات الدائمة نكهة خاصة على سياسات إسرائيل وروابطها مع خصومها وشركائها في آن. والمعرفة الوطيدة التي اكتسبها كل طرف بالطـــرف الآخر أفادت في العديد من المراحل في تمكين هؤلاء الأطراف من تجنّب الوقـــوع في أخطـــاء كـــبيرة وســـوء الفهـــم. لكـــن نتج عن وفرة المعلومات والاســـتخبارات، بين الحين والآخر، تغاضي الأطراف عن بذل أي مجهود حقيقي لتهيـــئة الـــرأي العـــام للتفكّـــر في التغييرات الجوهرية في المقاربات والمواقف من الـــصراعات المختلفة. في الحقيقة، قادت هذه الإلفة المستويات المحترفة إلى إهمال أو الاســـتخفاف بـــضرورة مراعاة احتياجات وضروريات الشعوب ككل. في حالة وكالة الأمن الإسرائيلية، أمضى الكثير من الشخصيات السياسية البارزة في المعسكر الفلـــسطيني ســـنوات في الـــسجون الإسرائيلية، وكان من المستحيل تقريباً على

الإسرائيليين من الناحية النفسية أن ينظروا إليهم ويتعاملوا معهم كنظراء بدلاً من أن ينظروا إليهم كسجناء سابقين. وهذه المواقف التي حطّت من مستوى المحترفين أثرت سلباً على المبادئ. وفي حين أنه غالباً ما كان الإسرائيليون يشتكون من أن نظراءهم لم ينجحوا في الانتقال من مرحلة الصراع المسلّح إلى مرحلة بناء الدولة - وكانت تلك حجة صحيحة تدعمها الوقائع - فقد كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل عليهم إغفال تحدّيات الإرهاب اليومية وما تنـزله من خسائر كبيرة في الأرواح، والتفاوض مع الفلسطينيين كما لو أنهم أصبحوا نظراءهم، أو شيئاً قريباً من ذلك. كان ذلك مستحيلاً من وجهة نظر بشرية بكل تأكيد.

في مثل هذه الظروف، كان من المستحيل من الناحية الفعلية التفكير في محاولة حقيقية من جانب القوى المختلفة لبذل جهد متواصل لإقناع السكان في كلا الجانبين بتغيير مواقفهم والدخول في عملية تؤدي إلى القبول والاعتراف المتبادل. كما أن الاستخدام المستمرّ للإرهاب والعنف لا من جانب الفلسطينيين وحسب، بل ومن جانب مؤيديهم وموجّهيهم الناشطين في العالَمين العربي والإسلامي، لفت الانتباه بطبيعة الحال إلى ضرورة مواجهة هذه التحديات المباشرة بدلاً من الالتفات إلى النواحي الأخرى. كانت الأولوية تُعطى بين الحين والآخر للعوامل والضرورات الاقتصادية، لكن بالمقارنة مع هذا الهاجس الرئيسي، كانت الاستثمارات في هذه المناطق متدنية في أحسن الحالات. بالطبع، إذا عدنا إلى البنود التفصيلية في اتفاقيات أوسلو الأصلية مع الفلسطينيين، نجد أن هناك قسماً مخصصاً للنشاطات *بين الشعبين*. لكن من الناحية العملية، لم يتم القيام بشيء، ناهيك عن إنجاز أي شيء في هذا الصدد، واللاعبون الرئيسيون في كلا الطرفين نظروا إلى هذا العنصر كما لو كان زينة، وصاغوا الفقرة بسرعة كما لو كانت تمريناً آخر في *العلاقات العامة*.

الخلاصة من هذا كلّه كانت ولا تزال في أنه لم يبرز في الجانب العربي أساساً أية محاولة جدّية من أي نوع لتغيير مناخ التحريض العنيف والكراهية المطلقة لإسرائيل الذي ميّز العالم العربي والإسلامي منذ نشأة دولة إسرائيل. ففي العديد من الحالات، كانت النظم العربية التي أبرمت معاهدات سلام (وخصوصاً مصر والأردن) أو توصلت إلى تفاهمات عملية مع إسرائيل، مثل المغرب، وتونس،

وسلطنة عُمان، وقطر، هي التي أفسحت المجال أمام حملات التحريض ضدّ إسرائيل في وســـائل الإعـــلام، إلى جانب أشياء أخرى، كإجراء كان الغرض منه السماح *للجماهير* بالتنفيس عن غضبها؛ وبالتالي التخفيف من الضغوط الداخلية التي تولّدت ونمـــت لأسباب لا علاقة لها بالصراع العربي الإسرائيلي. من الأمثلة الصارخة على هذه المقاربة الجدلية المزدوجة ما نجده في إمارة قطر، التي أطلقت وطبّقت سياسات متعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولّدت سوابق وحقائق جديدة على الأرض. تعتـــبر قطـــر في مقدمة الدول العربية في المنطقة التي أبقت على حوار مستمرّ مع إســـرائيل، فاستـــضافت ممـــثلاً دبلوماسياً رسمياً إسرائيلياً في الدوحة، ولعبت دور المـــضيف لوزراء في الحكومة الإسرائيلية زاروا البلاد لحضور مؤتمرات دولية. وفي نفـــس الوقت، لعبت قطر دور المضيف للشيخ يوسف القرضاوي، وهو شيخ دافع عـــن الـــتفجيرات الانتحارية، وحرّض الفلسطينيين وغيرهم على اللجوء إلى هذه الاستراتيجية التي كانت لها نتائج مميتة. وهذه هي دولة قطر نفسها التي تلعب دور المـــضيف لقناة الجزيرة التي استُغلّت بشكل مكثّف من جانب القاعدة والمنظمات الإرهابـــية الأخـــرى في نـــشر تعاليمها التي تؤمن بالعنف في مختلف أرجاء العالم الإسلامي. المحصلة النهائية لذلك كلّه هي أنه في حين شهدت المستويات العليا على صـــعيد الحكـــومة والمـــسؤولين في العالم العربي قبولاً متنامياً ومتواصلاً لإسرائيل كحقـــيقة واقعة –بل وكشريك حيوي بالنسبة إلى البعض في الحرب ضدّ العنف والكـــراهية – فقـــد رعـــت تلك الأنظمة نفسها بل وشجّعت في بعض الحالات النـــشاطات الـــشعبية التي سارت في اتجاه يتعارض مع ما سُمّي سياسات ومصالح استراتيجية.

تـــشكّل قطـــر مثالاً شديد الخصوصية على علاقة بالأوجه الإضافية للمسار الحـــالي للأحـــداث في المـــنطقة. فهي تأتي في طليعة اهتمامات الولايات المتحدة وتحرّكاتها منذ أكثر من عقد، كما أنها لعبت دوراً محورياً في توفير المنشآت للجيش الأميركـــي الذي لا يزال يعمل داخل العراق منذ أن شنّ الرئيس بوش الحرب التي أدّت إلى ســـقوط نظـــام صدام حسين. وللقيادة القطرية ولع شديد بالشروع في خطـــوات يمكن تصنيفها على أنها *علنية*، ولذلك فقد لعبت دوراً مزدوجاً كحليف

يمكن الاعتماد عليه وكشريك متقلّب يحدث المفاجآت باستمرار ويهدد بقلب الطاولة. في حين لعب القطريون دور المضيف لقائد الحركة الفلسطينية، أبو مازن، الخليفة الأول لياسر عرفات، فقد بسطوا تأثيرهم على طريقة الرئيس الفلسطيني في التفكير والنظر إلى الأمور إلى ما هو أبعد من مدخلاها النسبية، بالنظر إلى صغر حجم الإمارة وعدد سكانها الذي يقارب نصف مليون نسمة. وسعوا إلى بسط نفوذهم على الفلسطينيين من أجل تليين مواقفهم والسعي إلى التوصل إلى تسويات عملية مع إسرائيل. وفي الوقت نفسه، وفرت قطر الملاذ الآمن لشخصيات مهمة في حركة حماس بعد أن أبعدهم الأردن بعد وقت قصير من اعتلاء الملك عبد الله الثاني عرش أبيه المتوفّى والموقّر، الملك حسين. كما أن تواجد شخصيات قيادية كبيرة من فتح وحماس على التراب القطري منح القطريين القدرة على الحركة في مسعى إلى صياغة تسويات بين الفصيلين الفلسطينيين المتخاصمَين، وتسهيل التوصل حتى إلى تفاهمات ضمنية مع إسرائيل. في العام 2005، اعترفت الولايات المتحدة بأبو مازن كقائد للفلسطينيين يمكن التعويل عليه، والتزمت بدعم هذا القائد الفلسطيني لموازنة دعمها القديم لأرييل شارون ومعظم أسلافه. وهذا ما لم يكن ممكناً لو لم تكن هناك دول مثل قطر، التي رعت شخصيات مثل أبو مازن خلال السنوات الطويلة العجاف التي سبقت وفاة عرفات. وفي معرض هذا الحديث، يتعيّن عليَّ القول بأنه من المدهش، وأنا أكتب ولم تمضِ سنة على وفاته، كيف أن الفلسطينيين طووا الصفحة، وتابعوا حياهم، وجدّدوا أجهزة حكومتهم، وأودعوا عرفات وميراثه في ذمّة التاريخ، وتخلّوا عن كافة نواياهم وأهدافهم الحالية، وبدأوا بالتخطيط لمستقبلهم.

في أكتوبر/تشرين الأول 2002، نشرت الصحافة الإسرائيلية تسريبات مفادها أنني ذهبت في زيارة لقطر حيث التقيت بأبو مازن في مسعى لتعميق التفاهم أكثر بين رئيس الوزراء شارون والمرشح المحتمل لرئاسة السلطة الفلسطينية. لم يتم نفي هذه التقارير بالجملة. كان الغرض من نشر تلك التقارير في ذلك الوقت التقليل من مصداقيتي كمبعوث سرّي يعمل في خدمة رئيس الوزراء. لكن بصرف النظر عن نوايا كبار المسرّبين، لم تتحقق نواياهم وظلّ متاحاً لي العمل لبضعة شهور إضافية

قبل أن آخذ بنفسي المبادرة وأستقيل من منصب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء. وطوال هذه الفترة، بذل القطريون إلى جانب الأصوات المؤثرة في العالم العربي ضغوطاً متزايدة على ياسر عرفات لكي يسحب اعتراضه المطلق على تعيين رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات. والتأثير الحاسم لهذا الموقف كان عاملاً في إقناع عرفات بالرضوخ بعد أن بقي مصمماً على الرفض حتى حينه. وفي نهاية الأمر، نجحت الجهود المنسّقة التي بُذلت من أجل حمل القائد الفلسطيني المحنّك على تليين موقفه والموافقة على تعيين "رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات" يعمل جنباً إلى جنب معه نتيجة لتحالف قوى فريد بذل ضغوطاً عليه. وقد ضمّ هذا التحالف الدول العربية المعتدلة، مصر، والأردن، والمغرب، والدول الخليجية - مثل قطر، عُمان، وغيرهما - هذا بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، ودول أخرى. وبذلك انتصرت الدبلوماسية الصامتة في الدفاع عن هذه الفكرة وتم وضع خطة إجرائية تفصيلية.

سنأتي على ذكر المزيد عن هذه المبادرة الناجحة في وقت لاحق، لكن في سياق التحليل الحالي، من المهم التأكيد على أن إيجاد هذه الهيكلية *ثنائية القطبية* في السلطة الفلسطينية هيّأ الظروف *للسكان* في الجانب الفلسطيني لكي يعبّروا عن مشاعرهم الحرّة وسهّل بدء التعامل بين الشعبين.

# 6

# معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن سنة 1994

يبدو التوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن عند الوهلة الأولى حدثاً ثانوياً نسبياً في العالم. فالبلَدان يتمتعان بعلاقة سرّية منذ عدة عقود، والجميع تقريباً على علم بهذه العلاقة. فالأردن لم يكن خصماً رئيسياً لإسرائيل في يوم من الأيام، وقواته المسلّحة لم تشكّل تهديداً استراتيجياً خطيراً على الدولة اليهودية، وهو خسر في حرب الأيام الستّة التي اندلعت في يونيو/حزيران 1967 الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية بأكملها، فيما استولت إسرائيل على المنطقة بأسرها، واستوطنت في أجزاء من الأراضي الجديدة من غير أن تقيم اعتباراً *لحقوق السيادة* الأردنية في الأراضي *المحتلة*. فلماذا تكلّفُ هذا العناء مع الأردن؟

الأردن لاعب رئيسي في المنطقة بالرغم من ضعفه النسبي، وقد شكّل دولة *حاجزة* للعراق من الشرق، وسوريا من الشمال. وفي نفس الوقت، يمكن أن يتحوّل بسرعة إلى قاعدة انطلاق إما لشنّ هجمات إرهابية فتّاكة، أو اجتياح واسع النطاق من قبل قوات خارجية متطرّفة. كما أنه من الممكن أن يشكّل هذا البلد عمقاً لدولة فلسطينية معادية، أو يشكل سوية مع إسرائيل جزيرة للأمن والاستقرار. ومن شأن التوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل أن يضع المملكة على مسار يمكّنها من لعب دور إقليمي يتجاوز إمكاناتها العادية بدرجة كبيرة. ولهذا السبب، وجدت، كما وجد العديد ممن سبقوني، أن التوصل إلى تسوية مع المملكة

الأردنية الهاشمية يشكل جزءاً حيوياً من التركيبة الإقليمية الاستراتيجية التي ينبغي أن تسعى إسرائيل إلى تحقيقها.

في واحدة من أمسيات الربيع، في القسم الأخير من شهر أبريل/نيسان 1994، وصل وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر إلى إسرائيل قادماً من دمشق لكي يطلع رئيس الوزراء رابين على آخر جولة من المحادثات التي أجراها مع الرئيس السوري حافظ الأسد. وكان وزير الخارجية يُكمل بذلك جولة أخرى من الدبلوماسية المكّوكية ويتناول العشاء على مائدة رابين في مقرّه الرسمي في القدس. في نهاية ذلك الاجتماع، سأل رئيس الوزراء وزير الخارجية إن كان على استعداد للاجتماع بشخص عاد مؤخراً من العاصمة الأردنية عمّان ولديه معلومات من المهم أن يطّلع عليها. وافق وزير الخارجية على الفور. وأثناء عودته إلى فندق الملك داوود حيث كان ينزل وحيث كان من المقرّر عقد اللقاء الوشيك، أحسّ بالتعب وأمر مساعدَيه دنيس روس، منسّق عملية السلام في الشرق الأوسط من وزارة الخارجية، ومارتن إنديك، رئيس قسم الشرق الأوسط في البيت الأبيض، بالاجتماع بالإسرائيلي المجهول وسماع ما يودّ قوله.

التقينا في وقت متأخر من ذلك المساء في الفندق وعرّفتهما بنفسي. كان ذلك لقائي الأول مع روس وإنديك، وعملاً بتعليمات رئيس الوزراء، كان عليَّ أن أوجز للمحاورَين الأميركيَّين تفاصيل مهمّة أكملتها حديثاً في العاصمة الأردنية. كانت المهمة قد تأخرت عن موعدها المقرّر وقتاً طويلاً، حيث أرجأت رحلتي مرّتين، الأولى لأنني كنت مضطراً للخضوع لعملية تقويم جراحي للأوعية كانت نتيجتها أن تم فتح ثمانين في المئة من انسداد في شرياني الرئيسي قبل ثلاثة شهور. وعندما سمع الملك حسين منّي أنني سأخضع لهذه العملية، عرض عليَّ نقلي بالطائرة إلى الولايات المتحدة لتلقّي العلاج هناك، ولكني رفضت بلباقة، فالجهاز الطبّي الإسرائيلي يملك القدرة الكاملة على تقديم العلاج لي. وفي مناسبة أخرى، وصلت إلى لندن من أجل الاجتماع بالملك، ولكنني أُخبرت بأن الملك غادر في صباح ذلك اليوم نفسه إلى سويسرا، حيث تُوفيت للتوّ والدته الملكة زين الشرف. وبالتالي، تأخرت انطلاقة ما كان سيعتبر الجولة الأخيرة والمفيدة من الاتصالات والمفاوضات مدّة أربعة شهور.

بدأتُ اللقاء مع روس وإنديك الذي حضره القائم بالأعمال الدبلوماسية لاروكو بشرح للمواقف الجديدة التي اتخذها الملك حسين خلال الاجتماعات العديدة التي أجريتها معه ومع وليّ العهد الأمير حسن. خلاصة المسألة أن الملك على النقيض من السياسة السابقة التي أحبّ فيها الانتقال من مرحلة إلى أخرى وتنفيذ كل مرحلة بشكل منفصل ومؤقت، بات على استعداد الآن للمضي قدماً والدخول في مفاوضات سلام شاملة تتم فيها معالجة كافة القضايا التي على جدول الأعمال، بما في ذلك الحدود، والمياه، والإجراءات العسكرية والأمنية، إلخ... إلى هذا الحدّ رغب في الابتعاد عن جولات المفاوضات التي كانت تجري في واشنطن في إطار مؤتمر مدريد، فكانت المباحثات ستُعقد في المنطقة، ويفضل في مكان على الحدود الإسرائيلية الأردنية، وستكون مباحثات مباشرة بكل ما في الكلمة من معنى. كان الدافع إلى اتباع الملك لهذه المقاربة توجّسه من حدوث خرق على المسار الفلسطيني الذي أخذه على حين غرّة، مما قد يفضي إلى سلسلة من التنازلات الإسرائيلية للفلسطينيين ولقائدهم ياسر عرفات الذي برز *كشريك استراتيجي* لإسرائيل عقب الاحتفال الذي جرى في فناء البيت الأبيض، ووقّع فيه كل من رئيس الوزراء رابين وعرفات على *إعلان مبادئ* مشترك وتصافحا بالأيدي علناً. كان الملك قلقاً بوجه خاص من الشائعات التي بلغته، والتي تقول بأن إسرائيل تفكّر في الإذعان لطلب عرفات بالسماح له بزيارة القدس. فقد كان ذلك أمراً لا يمكنه فهمه. فهل إسرائيل على أعتاب التوصل إلى تسوية بشأن القدس؟

لطالما كانت مسألة القدس في بال الملك حسين منذ أن ألحقت إسرائيل الهزيمة بالأردن في حرب الأيام الستّة سنة 1967 وخسر الضفة الغربية، بما في ذلك الجزء القديم من القدس وجبل الهيكل والمساجد المقدسة هناك. في الماضي، كان يعتبر نفسه الحامي الحقيقي للأماكن المقدسة، ولذلك فقد استثمر أموالاً طائلة من أجل كسب ولاء رجال الدين المسلمين ودائرة الأوقاف التي تدير الشؤون اليومية في جبل الهيكل. كما ساد جوّ من المنافسة والمضاهاة بين الأسر الملكية المختلفة في العالم العربي والتي تدّعي بأنها من سلالة النبي محمد، وبالتالي فهي المكلّفة بالمسؤولية عن صيانة الأماكن المقدسة والمحافظة عليها. وكثيراً ما أشار الملك إلى التزامه العميق

هـــذه المهمة التي كُلّف بها في المحادثات التي أجراها معي، كما كان الملك وأخوه الأمـــير حـــسن يراقبان عن كثب النشاطات اليومية في جبل الهيكل. وفي إحدى المناســبات، قرّر الملك بأن مسجد قبّة الصخرة بحاجة إلى ترميم وأعيد طلاء القبّة بالذهب مرّة أخرى. وبغرض تغطية تكاليف تلك العملية، باع الملك منـــزلاً له في لـــندن يقع في شارع اسمه بالاس غرين، والذي يبعد مسافة أربعة مبان عن السفارة الإســـرائيلية في لندن. ويتعيّن عليَّ الاعتراف بأني أسفت شخصياً لذلك القرار لأنه كـــان المكان الذي التقيت فيه بالملك حسين لأول مرة، والمكان الذي استقبلني فيه في مناسبات كثيرة تلت ذلك. فقد كان من الأمور المسلّية دائماً الاستعداد للتسلل إلى المنـــزل مـــسافة بضعة أمتار من السفارة، التي تخضع لحراسة مشدّدة ومراقبة مستمرّة، من غير أن يلاحظني أو يعرفني أحد.

غير أن مسألة القدس لم تكن جزءاً من الموجز الذي حملته معي، لكن ما بدا واضحاً هو أنه حسبما فهمت، فقد غيّر الملك رأيه وبات الآن مستعداً بل ومتشوّقاً للتحرّك بسرعة لاستكمال اتفاقية سلام مع إسرائيل. فقد كان متلهفاً لمعالجة كافة هـــذه القضايا الرئيسية —الحدود، الماء، والأمن - والأهم من ذلك أنه ألمح إليَّ بأنه أحاط الرئيس السوري حافظ الأسد علماً بالاتصالات التي يجريها مع إسرائيل وبما هـــو عازم عليه، وأكّد على أنه لم يجد اعتراضاً من جانب زميله السوري وصديقه الوحيد في العالم العربي في تلك الفترة، على نواياه. كان ذلك كشفاً في غاية الأهمية لأن الاعـــتقاد الـــسائد حينها هو أن سوريا تعارض بشدّة أي ميل للدول العربية للتوصـــل إلى اتفاقـــيات فـــردية مع إسرائيل، مما سيعزل سوريا ويضعف موقعها التفاوضي مع القدس.

فيما كان المحاوران الأميركيان يصغيان إليَّ ويتلقّيان تقريري المفصل، لاحظت بأنهما أبعد ما يكونان عن الحماسة. صحيح أنني أضفت بنداً مكمّلاً في غاية الأهمية بالنـــسبة إلـــيهما؛ إن الخطوة برمّتها يمكن أن تبدأ فقط في حال غيّرت الولايات المـــتحدة سياســـتها العدائـــية تجاه الأردن، ورفعت الحصار الذي فرضته البحرية الأميركية على خليج العقبة، واستأنفت مساعداتها للقوات المسلّحة الأردنية، ذلك الـــدعم الذي توقف غداة انتهاء حرب الخليج سنة 1991 عندما تبنّى الملك حسين

موقف الحياد، مع ميل نحو العراق، لكنّ ذلك لوحده لم يكن سبباً للتحفّظ الذي أبداه المبعوثان الأميركيان.

ردّة الفعل الأولى كانت في أنه سبق للملك حسين أن تبنّى هذا الموقف، وأنه كان يفضل الشروع في مفاوضات سلام مع إسرائيل، ولكنه تراجع في اللحظة الأخيرة. إذاً، وعلى حدّ تعبير الأميركيَّين، للملك ماضٍ مُجرِّب من عدم المصداقية وأنه لا فائدة تُرتجى من بذل محاولة مرّة أخرى والمخاطرة بجولة أخرى من الوقت والجهد الضائع.

لكن كان يوجد اعتبار أكثر عمقاً وراء ردّة الفعل الأميركية الأولية. فقد كنت أتحدث إلى اثنين من الموظفين الحكوميين شديدي الإخلاص وصلا إلى إسرائيل قبل بضع ساعات قادمَين من دمشق حيث كانا يتابعان مسار السلام المضني بين إسرائيل وسوريا. كان ذلك استثماراً أمريكياً رئيسياً لدرجة أن وزير الخارجية شارك بنفسه في الجهود الدبلوماسية المكّوكية بين القدس ودمشق طوال عدة شهور، على اعتبار أن جائزة اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل هي الأكبر في المنطقة. وكان الافتراض بأنه ما إن تقبل سوريا السلام بشجاعة، وهي التي تعتبر أكثر الخصوم العرب تطرّفاً وعناداً، حتى يلحق في إثرها العالمان العربي والإسلامي. وفي حال أعيد تنشيط المسار الأردني في هذه المرحلة بالذات، فهناك احتمال كبير بأن يطرأ جمود على الجهود السورية إلى أن يتم الفراغ من المسار الأردني. شعر الأميركيون بأن الجائزة السورية في متناول أيديهم، والاستثمارات التي بُذلت في هذا الاتجاه حتى ذلك الحين كانت كبيرة؛ فلماذا المخاطرة بها بالشروع في مفاوضات على المسار الأردني تحوم الشكوك حولها منذ البداية؟ كما كانت هناك بقايا امتعاض بسبب عداء واشنطن للأردن بوجه عام، وللعائلة الأردنية المالكة بوجه خاص عقب موقفها في حرب الخليج الأولى. حتى أن البعض تحدث عن حسّ بالخيانة، بالخيانة الشخصية بالنظر إلى العلاقة القديمة التي تجمع بين الرئيس جورج أتش بوش والملك حسين والتي تعود إلى الأيام التي شغل بوش فيها منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية لفترة وجيزة في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. فلماذا إذن يتوجب على

الـــولايات المتحدة، في غمرة هذه الاعتبارات العديدة، إعطاء الأسبقية للخيار الأردني في هذه المرحلة بالذات؟

جـــرى التعبير عن بعض هذه الحجج بصراحة، في حين تم التعبير عن البعض الآخـــر بطريقة ضمنية، وإن كان صداها يتردّد في الأجواء. أحسست طوال تلك المحادثة بأنني أخسر في مناقشتي وبدأت أفقد الأمل في تحوّل ذلك التحرّك إلى حقيقة ملموسة. وفيما كنت على وشك ختام عرضي ووداع المبعوثَين الأميركيَّين المتعبَين والسماح لهما بأخذ قسط يستحقّانه من الراحة تلك الليلة، التفت إليَّ دنيس روس وسألني إن كانت توجد أية طريقة مستقلة يمكنه استخدامها للتأكد من أن ما قلتُه لهما حقيقة واقعة. وعندها انتهزت الفرصة واقترحت عليه بأن يجري وزير الخارجية بنفـــسه اتصالاً هاتفياً مع الملك ويوجّه إليه ثلاثة أسئلة مباشرة تتعلق بالمفاوضات: مكـــان إجـــراء المفاوضات، واستعداده للتفاوض على مسألة الحدود، واستعداده للمـــضي وحـــده بصرف النظر عما يمكن أن يقوله أي بلد أو عنصر عربي حيال ذلـــك. وفي حـــال تطابقت الإجابات التي حصل عليها مع النقاط التي ناقشتها، فينبغي الشروع في ذلك لأن التوقيع على اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن سيكون بمـــثابة تقدم جوهري على صعيد تأمين *الجبهة الشرقية*، وسيوفّر للولايات المتحدة الفرصة لكي تقبل بالأردن كحليف مجدداً تحسباً للمجهول الذي ينتظر واشنطن في ما يختص بالمسألة العراقية التي ظلت بدون حلّ بعد انتهاء حرب الخليج الأولى.

كـــم كانـــت مفاجأتي وارتياحي وامتناني عندما قبل روس باقتراحي. انتهى اللقـــاء بعد ذلك ببضع دقائق. وفي اليوم التالي، رفعت تقريري إلى رئيس الوزراء. شـــعرت بـــالحيرة حينها إن كان ينبغي عليَّ إحاطة الجانب الأردني علماً بفحوى المناقشات، وبالتالي تهيئة الملك للمقاربة الوشيكة لوزير الخارجية، فالمشكلة كانت واضـــحة جـــداً، لأنـــه في حال جرى تحذير الأردنيين سلفاً – إذا جاز القول – ستـــصبح فـــرص إعطائهم الردود الصحيحة أكبر بكثير. لكن في حال تبيّن أنني تـــصرّفت على ذلك النحو، فسوف تضعف مصداقية الردود، ناهيك عن موقعي كمـــبعوث استخباراتي وسرّي، بدرجة كبيرة. ولذلك اتخذت موقفاً وسطاً، فقلت للجانـــب الأردني بأننا أوجزنا للولايات المتحدة بعبارات عامة فحوى مهمتي، وأن

الأميركيين سيتصلون بالجانب الأردني للتباحث في هذا الخصوص. وأكدت للأردنيين بأننا، على النقيض مما كان يجري سابقاً عندما كان الإسرائيليون يذهبون إلى الولايات المتحدة ويأخذون الحرّية بتجاوز ما تم التباحث بشأنه والاتفاق عليه، تحرّينا الدقّة والالتزام بالموجز. وفيما عدا ذلك، لم أقل شيئاً عن طريقة إجراء مباحثاتنا مع الأميركيين أو عن ردّة الفعل التي بدرت فيها. وتركت ذلك كلّه لمبادرة القوى الفاعلة في واشنطن وحكمتها.

في غضون أيام، تلقيت خبراً مفاده أن محادثة هاتفية جرت فعلاً، وأن إجابة الملك تطابقت تماماً مع ما جاء في تقريري. ومنذ تلك اللحظة، عرفت بأننا بدأنا *العمل* وأننا على طريق التوصل إلى تسوية سلمية دائمة.

لماذا كان التوصل إلى تسوية سلمية مع الأردن على هذا القدر من الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل؟ ولماذا يجدر بنا الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستولي هذا القدر من الأهمية لإبرام اتفاق بين إسرائيل وما يبدو أنه طرف أقل شأناً في المنطقة بالمقارنة مع سوريا أو العراق، في هذا الخصوص؟ سبق أن شرحت الوضع الاستراتيجي لهذه المملكة الصغيرة التي تعمل كمنطقة عازلة في قلب الشرق الأوسط: بين سوريا (في الشمال) والمملكة العربية السعودية (في الجنوب)، وبين إسرائيل (في الغرب) والعراق وإيران (في الشرق). فاحتمال أن يتحوّل الأردن إلى أرضية حيوية يمكن استخدامها، في الحالة المتطرّفة، كمنطقة للحشود العسكرية أو كقاعدة انطلاق أمامية آمنة، وارد جداً. كما أن تجمّع مئات الآلاف من الفلسطينيين سابقاً والذين لا يزالون يعيشون في مخيمات اللاجئين الموزعة في مختلف أرجاء المملكة عنصر رئيسي من الصورة الأشمل التي ترتبط بالحلّ الدائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. والحدود الطويلة المشتركة بين الأردن وإسرائيل جعلت هذه القضية شديدة الحساسية لدرجة أنه يمكن وصفها بالمتفجرة. فإذا استطاعت إسرائيل الحصول على اتفاقية سلام مع الأردن حتى مع إبقاء مشكلة اللاجئين مفتوحة رسمياً (بما في ذلك المسألة الأكثر تفجراً والمتعلقة *بحقهم في العودة*)، نكون قد أحرزنا تقدماً على صعيد التئام أحد الجروح الرئيسية المتقيحة الذي لا يزال مفتوحاً منذ خمسين عاماً؛ أي منذ أن ظهرت دولة إسرائيل إلى حيّز الوجود. كان هناك إسرائيليون، ومن

بيـــنهم شخـــصيات بـــارزة، بقوا يدافعون طوال عدة سنوات عن فكرة استبدال المملكة الهاشمية بدولة فلسطينية. وأحد الذين تبنّوا الشعار "الأردن هو فلسطين"، في إحـــدى المراحل، كان رئيس الوزراء أرييل شارون، واعتقدتُ، كما اعتقد رئيسي الـــسياسي إســـحاق رابين، بأن معاهدة سلام ستزيل هذا الخيار الزائف. فالأردن مكـــوّنة جوهرية في ضمان أمن إسرائيل، وكلما سارعنا إلى وضع مفاوضات الحل الـــدائم في سياق سياسي على شكل معاهدة سلام، كلما كان ذلك أفضل. ولهذا السبب، احتل ما بدا أنه بند ثانوي في أجندة الشرق الأوسط هذا القدر العظيم من الأهمية.

في غضون أسابيع، وتحديداً في 19 مايو/أيار 1994، التقى رئيس الوزراء رابين بالملك في لندن من أجل الاتفاق على أطر المفاوضات وطرق إجرائها. وتم الاتفاق على عقد المباحثات في نقطة على الحدود الأردنية الإسرائيلية، على مسافة خمسين كيلومتـــراً تقـــريباً شمـــال إيلات والعقبة، وعلى أن تكون ثنائية ومباشرة، بدون مشاركة أي طرف ثالث، ومحاولة جدّية للتوصل إلى معاهدة سلام نهائية. وسيقوم الطـــرفان بإطلاع الولايات المتحدة على تفاصيل المباحثات، وتم الاتفاق على آلية تقنـــية لـــنقل هذه المفاوضات من الإطار الأصلي لمؤتمر مدريد إلى النموذج الثنائي الجديـــد. كمـــا تم الاتفاق على أن تبرز إسرائيل أهمية أن تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الأردن اقتصادياً وعسكرياً، وبالتالي استعادة شكل ومضمون العلاقة التي كانت قد تسمّمت جرّاء حرب الخليج.

أطلقت الإشارات الإيجابية التي صدرت عن واشنطن سلسلة من التصريحات في كـــل من القدس وعمّان، تعلن عن أن مباحثات مباشرة بين إسرائيل والأردن ســـتبدأ في منتـــصف يونيو/حزيران 1994 في مكان يقع شمال إيلات والعقبة. وقد تـــزامن التاريخ مع الزيارة المزمعَة لوزير الخارجية وارن كريستوفر للمنطقة، وكان من المقرر أن يجري مباحثات في إسرائيل والأردن. ومع توالي الأيام، اتفق الطرفان علـــى أول زيارة علنية لزعيم إسرائيلي – وزير الخارجية شمعون بيريز – للأردن. فقـــد كـــان المراد أن يكون حدثاً عاماً، يحظى بتغطية مكثفة من وسائل الإعلام، وانكـــبّ بيريز بحماسة على إجراء التحضيرات اللازمة لذلك الحدث، وأخفى عن

رئيس الوزراء، كما كان الحال غالباً، خططه ومبادراته التي كان على وشك إطلاقها. لكن كان يتعيّن التغلب على عقبة أخرى إضافية قبل أن تتم هذه الزيارة.

بدا أن كل شيء يسير كما هو مخطط له: فقد تم الاتفاق على مكان إجراء المفاوضات المباشرة، والقبول بجدول أعمال اتفق عليه الطرفان، وبدا أن واشنطن تطلق إشارات فحواها أن سياستها تجاه الأردن على وشك أن تتغيّر، وتعود العلاقة إلى ما كانت عليه طوال عدة عقود. غير أنها لم تكن أكثر من كلمات وأقوال، وكان الملك حسين بحاجة إلى دليل ملموس على أن خطوته الشجاعة بالتصريح بإجراء مباحثات مباشرة مع إسرائيل ستؤتي ثمارها، وكان بحاجة على وجه الخصوص إلى الحصول على مساعدة عاجلة للقوات المسلّحة الأردنية التي كانت في أمسّ الحاجة للمعدات وقطع الغيار منذ حرب الخليج. ففي النهاية، تعتبر الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، من نواح عديدة، العمود الفقري للنظام، وفي حال تمرّدت عليه، فسوف يحدث ذلك مشكلة كبيرة في المملكة. وبالتالي، طلب الملك حسين وتلقّى دعوة لزيارة واشنطن في يونيو/حزيران 1994، واقترح أن يتم الترحاب به بحرارة ويكافأ كما ينبغي على الخطوة الشجاعة التي أقدم عليها.

بناء على طلبه، ذهبت إلى واشنطن للمساعدة من وراء الكواليس إذا دعت الضرورة. ومع بدئه جولة المباحثات في واشنطن، تلقّى خبراً في غاية الوقاحة. فقد أثنى المسؤولون الأميركيون على قراراته الجريئة المتعلقة بإسرائيل، ولكنهم قالوا له إن الأردن لن يحصل على أية مساعدات، اقتصادية كانت أم عسكرية، إلى أن يوقع على معاهدة سلام مع إسرائيل. فحوى هذا الكلام أن الملك سيعود إلى الأردن خالي الوفاض ويواجه الجيش، ويقول له إن جعبته فارغة، وهو ما قد يفضي إلى كارثة تحلّ بالنظام وبه شخصياً. وخلال الأيام الأولى لزيارة الملك لواشنطن، التقيت به أكثر من مرّة وألمح إليّ بأنه ربما جرى تضليلي عمداً لكي أطمئنه إلى أن زيارته ستكون ناجحة أو أنني خُدعت بحملي على الاعتقاد بأنها ستكون كذلك. وصدف أن سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، البروفيسور إيتامار رابينوفيتش، عاد إلى البلاد لحضور حفل زفاف ابنته، ولذلك تم استدعائي ومنحي صلاحية التوجه مباشرة إلى وزارة الخارجية ومعالجة تلك القضايا معها. وفي لقاء مع منسّق

عملـــية السلام دنيس روس، ناقشت بقوة دفاعاً عن القضية الأردنية، ودافعت عن طلـــب الأردن بالحصول - بالإضافة إلى أشياء أخرى - على سرب من مقاتلات أف - 16، ممـــا يـــرفع من قدرات سلاح الجو الأردني بدرجة كبيرة. وفي غمرة المناقـــشات، التفت روس إليّ وقال "قل لي، إفرايم، من تكون الجهة التي تمثلها هنا؟ إسرائيل أم الأردن؟"وبدون أي تردّد أجبته قائلاً "الاثنان!"

لم تثمـــر الجولة التالية من اللقاءات عن نتائج أفضل. وعشية اللقاء الأخير مع الرئيس كلينتون نفسه، رأيت روس مرّة أخرى حيث أكّد لي بأنه سيبذل كل ما في وســـعه لتعديل الموقف. واقترح أن يعرض الأردنيون احتياجاقم في مذكرة قصيرة مـــن صفحة واحدة أو صفحتين لتقديمها للرئيس. وبدوري، نقلت هذا الطلب إلى الأردنـــيين، ولكـــني عـــرفت في صباح اليوم التالي أهم أرسلوا وثيقة تحتوي على عشرات الصفحات! لم يكن في وسعي القيام بشيء حيال ذلك. وفي وقت متأخر مـــن بعـــد ظهر ذلك اليوم، تلقيت اتصالاً وذهبت لرؤية جلالته. استقبلني الملك بابتـــسامة وحـــدثني عن اللقاء غير العادي الذي عقده للتوّ مع الرئيس كلينتون. اجتمع الرئيس بالملك، من غير أن يحمل ولو ورقة واحدة، وما إن بدأت المحادثات حـــتى بدا واضحاً أنه قرأ الوثيقة الأردنية من أولها لآخرها واستوعب كل صغيرة وكبيرة فيها. أعطى الرئيسُ ضيفَه ردوداً مرْضية على غالبية الطلبات، وفي غضون فترة زمنية قصيرة جداً، انتهى القسم المخصص للعمل من ذلك اليوم، لتنضمّ إليهما الملكـــة والـــسيدة الأولى بعد ذلك على مائدة الغداء في البيت الأبيض. كان الجوّ رائعـــاً، وأمضى الرئيس ما يزيد على الساعة في محاولة لإقناع الملك بشراء طائرات بوينغ لشركة الطيران المدني الأردنية لكي تحل محل طائرات إيرباص التي تملكها!

قبل المتابعة، كان من الضروري توضيح بعض أوجه العلاقة المتعثّرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير خارجيته كما يراها موظف حكومي رفيع المستوى. كان رئـــيس الـــوزراء علـــى دراية تامة بالطريقة التي يعمل فيها زميله مما جعله يأمرني بالامتناع عن رفع تقاريري إلى السيد بيريز قبل أن يتم إطلاعي بكثير من التفاصيل عن الأشياء التي ينبغي إطلاعه عليها. من الواضح أن رئيس الوزراء كان على دراية كاملـــة برأي الملك في بيريز منذ المحاولة الفاشلة التي قام بها في العام 1987 لإطلاق

مبادرة سلمية في لندن في لقاء سرّي مع الملك حسين. كان لكل طرف رواية مختلفة لما دار في تلك المناقشات، وقُدّر لتلك الحادثة أن تتكرر في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 عندما قام بيريز بزيارة سرّية لعمّان ليكشف بعد ذلك عما جرى في تلك الرحلة في مقابلة تلفزيونية في إسرائيل بعد يوم من عودته. وهذا ما جعل الملك يوضح وجهة نظره في ذلك الشخص عندما أشار لرابين في مناسبات عدة بأنه في حال اطلع بيريز على المناقشات الخاصة بين الرجلين، فسوف يصبح المسعى بأكمله في خطر.

من وجهة نظر الملك حسين، كانت كل مناسبة يشارك فيها السيد بيريز عبارة عن تمرين في العلاقات العامة، وخالية من أي مضمون. غير أنه كان لتلك المناسبات فائدة إذ إنها خدمت في تهيئة الرأي العام الأردني للتقارب المحتمل مع إسرائيل، وكان من الممكن أن تجري بدون مشاركة أو تدخل من الملك أو العائلة المالكة. وبالتالي، قُدّر للقاء الذي جمع بين بيريز وكريستوفر أن يكون خالياً من أية مفاجآت سياسية.

من نافل القول إن تلك لم تكن الطريقة التي ينظر فيها بيريز إلى الأحداث. فبالنسبة إليه، كانت تلك فرصة ذهبية لاستعادة السيطرة مجدداً على العملية ومتابعتها حتى النهاية السعيدة، وبذلك لا يحقق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز السلام بين البلدين وحسب، بل ويزيل شوائب أخطائه الفاحشة في هذه القضية الجوهرية.

سبق مجيء كريستوفر إلى إسرائيل بعدة أيام، رسالة وصلت من واشنطن، فحواها أن الملك حسين مستعدّ للاجتماع برئيس الوزراء رابين علناً للمرّة الأولى، وأن الاجتماع سيُعقد في واشنطن في 25 يوليو/تموز 1994. عزم رابين على تحويل المناسبة القادمة إلى فرصة لترميم العلاقات بين البلدين قبل التوقيع على معاهدة سلام رسمية، ولذلك أمرني بالاستعداد لصياغة مسودة وثيقة تتضمن عبارة تفيد بأن حالة الحرب بين الدولتين قد انتهت، وإعداد التفاصيل الخاصة بسلسلة من الخطوات العملية التي سيصار إلى اتخاذها من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين. إحدى هذه الخطوات كانت تحديد المعابر الحدودية التي سيتم فتحها للسواح

ولحـــركة المـــرور الأخرى، والخطوة الأخرى هي تدشين الاتصالات الهاتفية، مع التفكير في خطوات أخرى مشابهة.

كـــنت في عمّان قبل يوم من الاجتماع الذي جرى بين بيريز ورئيس الوزراء الأردني المجـــالي وحـــضره وزير الخارجية وارن كريستوفر على الشواطئ الشرقية للبحـــر المـــيت، حاملاً مسودّة في يدي حيث راجعتها كلمة كلمة مع ولي العهد الأمير حسن، ثم راجعتها مع جلالته شخصياً. وفيما عدا بعض التغييرات البسيطة، ظلّـــت الوثيقة كما هي، ويجب عليَّ الاعتراف بأنني شعرت بالفخر عندما بدا أن العمـــل أفضى إلى نتائج ناجحة. حلّ المساء وكنت أستعدّ لرفع تقريري إلى رئيس الـــوزراء قبل أن أخلد إلى النوم لفترة قصيرة عندما أتى مساعد الملك المؤتمن فجأة لـــيقول لي بأنـــه بعد إعادة النظر في الوثيقة، قرّر جلالته إضافة فقرة تتعلّق بدور الأردن في مدينة القدس. كاد قلبي أن يتوقف، وقلت لمحاوري، العقيد علي شكري، بأنني لا أملك أي تفويض بالتفاوض على القدس أو على أية ناحية فيها، وألمحت إلى أنـــه ربمـــا يـــتم "شنقي، وإغراقي، وتقطيعي" إذا عدت إلى إسرائيل حاملاً هذه الرسالة. لكن الردّ جاء حاسماً وغير قابل للمساومة؛ إما أن يُضاف هذا القسم إلى الوثيقة أو تتوقف المساعي السلمية.

جاء النص الأردني على الشكل التالي:

> يـــؤكد الـــبلدان على المسؤوليات التاريخية للمملكة الأردنية الهاشمية في القسم الإســـلامي من القدس، وهما يؤكدان على التزامهما بتحويل المدينة إلى مدينة للسلام والأمل لكافة المؤمنين.

وفيما كنا نتفاوض على النصوص، كان الممثلون عن وزير الخارجية بيريز في اجتماع مع نظرائهم الأردنيين غير مدركين بالاجتماع الوشيك، والذي لم يكن قد تم الإعـــلان عـــنه بعـــد بين الملك ورئيس الوزراء. ألحّ الإسرائيليون الذين كانوا يتفاوضـــون علـــى أطر لقاء كريستوفر - بيريز - المجالي على عقد جلسة خاصة لاســـتكمال لائحـــة التدابير العملية التي وافق عليها الطرفان. كانت تردني تقارير فـــورية عـــن هـــذه المباحثات الموازية، وبناء على التعليمات، طلبت إلى المحاورين الإســـرائيليين تـــرك كافة تلك القضايا لممثلي البلدين على اعتبار أنه لم تكن هناك

حاجة إلى إقناعهم برفض الاقتراحات التي قُدّمت عبر القناة الثانية. كانت هذه المقاربة شبيهة بموقفهم الخاص ورغبوا في ترك معالجة المسألة لجلالته شخصياً.

حدث ذلك يوم الثلاثاء، 19 يوليو/تموز. وفي اليوم التالي عدت أدراجي إلى إسرائيل وقد تملّكني الخوف من غضب رئيس الوزراء رابين بسبب الفقرة المتعلقة بالقدس. التقيت به بحضور رئيسي شابتاي شافيت - كما هو معتاد - والذي أبدى دعمه للجهود التي بُذلت طوال تلك الفترة، كما أنه قرأ الوثيقة وأثنى عليَّ بسبب العمل الذي تم إنجازه. وعندما وصل إلى الفقرة المتعلقة بالقدس، أعاد قراءتها مرّتين ثم قال بأن صياغتها غير مرْضية، وقال لنا إنه سيستشير بعض الأشخاص بشأنها من غير أن يذكر أسماء، وأنه سيعود إلينا في غضون بضع ساعات. وبعد ساعات قليلة، استدعانا رئيس الوزراء، وقدّم لنا صياغة مختلفة قال بأنها تنسجم مع ما قيل للفلسطينيين بشأن مسألة القدس. قلت لرئيس الوزراء بأنني سأرسل النص المصحَّح عبر القناة الموجودة. ردّ عليَّ رئيس الوزراء قائلاً "هذا محال، فأنت تتعامل مع أكثر القضايا حساسية. ولذلك يتعيّن عليك العودة إلى الأردن غداً، وطلب الاجتماع بالملك شخصياً، وإعطاؤه النص الذي أقترحه". انتهى اجتماعنا فيما كانت وسائل الإعلام تتحدث عن اللقاء التاريخي الذي جمع بين وزير الخارجية بيريز ورئيس الوزراء المجالي على الأراضي الأردنية. كان وزير الخارجية الأميركية حاضراً من أجل تدشين الاحتفال. ولم يكن أي من الحاضرين على علم بأنه سيتم الإعلان في غضون ساعات قليلة عن الاجتماع العلني الأول بين ممثلَي البلدين.

سافرت إلى الأردن مرّة أخرى يوم الثلاثاء الواقع في 21 يوليو/تموز، وفيما كنت أهمّ بالمغادرة، تلقيت اتصالاً من رئيس الوزراء اقترح فيه أن يكون مكان اللقاء الذي سيجمعه بالملك في مكان ما وسط الصحراء على الحدود الإسرائيلية الأردنية. وبحلول ذلك الوقت، علم رئيس الوزراء بأن *الراعي* الأميركي دعا القائدين إلى واشنطن. اعتقد رئيس الوزراء بأنه سيكون غريباً اجتياز كل تلك المسافة للذهاب إلى الولايات المتحدة لكي يلتقيا علناً في حين أنه يمكنهما القيام بذلك بسهولة في مكان "يبعد مسافة يمكن قطعها مشياً على الأقدام". اجتمعت بالملك عند وقت الغداء. كان يرتدي بزّة عسكرية ويعتمر قبّعة عسكرية سوداء

اللـــون، وعلى وجهه ابتسامة الفرح والرضى. أعطيته النص الذي وافق عليه رئيس الوزراء والذي جاء فيه:

> تحتـــرم إســـرائيل الـــدور الحـــالي المميّز للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإســـلامية المقدســـة في القدس. وعندما تبدأ مفاوضات الحلّ الدائم، ستعطي إسرائيل الأولوية القصوى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

وأضاف ولي العهد الأمير الحسن جملة واحدة جاء فيها:

> وبالإضافة إلى ما تقدم، اتفق الطرفان على العمل معاً من أجل تعزيز العلاقات بين المؤمنين بالأديان التوحيدية الثلاثة.

عـــندها، اقترحت على جلالته نقل مكان الاجتماع المنتظر من واشنطن إلى المنطقة فوافق على الفور. وأصرّ جلالته ووليّ العهد على أن يبقى النص المتفق عليه ســـرّاً إلى أن يلتقي الرجلان. تم إعداد قائمة قصيرة جداً بالأشخاص الذين "ينبغي إطلاعهم"، وأي اسم يضاف إليها يتعيّن أن يوافق عليه أحدهما. واتفقنا على أن يتم الاحـــتفاظ بالنسخة الأصلية في عهدة الأردنيين، معتقدين عن حق وبكل أسف، بأهم أكثر قدرة على المحافظة على سرّية محتوياها.

فـــيما كـــنت أستعدّ للمغادرة، علمت بأنه تم الاتفاق في اليوم السابق عقب اجـــتماع بيريز – المجالي، على أن ينفصل مسؤول أميركي رفيع المستوى عن فريق وزيـــر الخارجـية الأميركي ويذهب إلى عمّان حيث سيطلب الاجتماع بالقيادة الأردنية لكي يقترح عليها نصاً لوثيقة مشتركة يعلن عنها القائدان عندما يلتقيان.

جـــاءت المـــسودة الأميركية شبيهة في العديد من النواحي بالوثيقة التي صغتها بالتعاون مع زملائي الأردنيين. وكم كانت مفاجأة الدبلوماسيين الأميركيين عندما قيل لهـــم بأنه لن يكون ممكناً إطلاعهم عليها، ناهيك عن الحصول على نسخة عنها، لأن هـــذا ما اتفق عليه الطرفان. وفي الأيام التي تلت ذلك، أصبحت لعبة التخفّي والبحث مصدراً لتبرّم متنامٍ من جانب العديد ممن سيصبحون ممثلين في الدراما المقبلة.

كانت هناك جملة من العناصر في الاقتراح الأميركي اختلفت بشكل جوهري عمـــا تم الاتفـــاق علـــيه. فقد اقترح الأميركيون أن يتضمن التصريح العلني التزام

الأطـراف بالقـيام بخطـوات وأعمال متبادلة لمجابهة مخاطر الإرهاب والتقليل من الأخطـار التي تشكّلها "الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على أمن الطرفين". كان ذلك نصاً لا يمكننا قبوله بحال من الأحوال، لكن لم يكن هناك داعٍ للجدال بشأنه لأن النص الذي تم الاتفاق عليه كان نهائياً. والعنصر الآخر هو أن الأميركيين رغبوا في إدخـال بـند في الإعلان من أجل التشجيع على تبادل الزيارات التي يقوم بها الخـبراء العـسكريون والأمنيون، وتشارك المعلومات العسكرية. كما كان هناك اقتـراح بتطويـر "مركـز إقليمي فرعي للصراع"، حيث يمكن تقاسم المعلومات للمـساعدة في خفـض الأخطار التي تهدد الأمن. وتم الاقتراح أيضاً بالتوقيع على بـروتوكول عسكري وأمني يُعقد بين الطرفين كبند علني في الوثيقة. ومن حسن الحظ أيضاً أنه لم تكن هناك ضرورة لإجراء مشاورات حول هذه الاقتراحات، ولم يكـن لـدي أدنى شك في أننا والأردنيين لم نكن نعتقد بأنه سيكون من الحكمة المجاهرة بتلك القضايا في وثائق علنية.

عدت إلى البلاد، وقدّمت تقريري يوم الثلاثاء التالي والذي ذكرت فيه أنه تم إنجـاز المهمـة بـنجاح، وأن كافة النقاط التي أثارها رئيس الوزراء و/أو أدخل تعـديلات عليها قد حُلَّت بطريقة مرْضية. في المساء، انفتحت نار جهنم، فقد تم استدعاؤنا على عجل للاجتماع برئيس الوزراء الذي صدف أنه كان ماراً بالقرب مـن مبنانا وهو في طريقه إلى اللقاء المنتظر. من الواضح أن واشنطن كانت غاضبة بـسبب قرارنا بنقل مكان الاجتماع بعيداً عن الولايات المتحدة، حيث قيل "هذا أمر لم نسمع به. أنتم تتوقعون منّا أن ندفع كامل تكاليف حفلة الزفاف، ولكنكم لا تفهمـون بـأن أقل ما يمكنكم القيام به هو دعوة المضيف إلى الحفلة!" لم يكن هناك شيء يمكن لأي كان فعله في تلك الظروف، فاتفقنا على أن نعود إلى الخطة الأصـلية. وعندما اتصلتُ بأصدقائي الأردنيين، قالوا لي بأنهم قبلوا بالأمر المحتوم. وهكذا قررنا جميعاً أن نسافر إلى واشنطن.

قـرّر وزيـر الخارجية كريستوفر أن ينهي جولته القصيرة في المنطقة بالتوقف لفتـرة قـصيرة في إسرائيل حيث التقى برئيس الوزراء رابين، وطلب رؤية الوثيقة المـشتركة الـتي تم إعـدادها. عرف السيد رابين بأن طلباً مماثلاً رفضه الأردنيون

بأدب. لكن هل أطلع رابين وزيرَ الخارجية على الوثيقة أم لم يطلعه عليها في تلك الجلسة؟ هذا ما لن يمكنني معرفته. وكل ما يمكنني قوله هو أنه في تلك المرحلة بالذات، لم يتم إعطاء الولايات المتحدة نسخة عن الإعلان.

سافرت إلى واشنطن يوم عطلة نهاية الأسبوع، وكان على متن الطائرة العديد من الصحافيين الإسرائيليين البارزين وقلّة منهم كانوا يعرفونني. وعندما سألوني إن كنت أعرف شيئاً عن إعلان مشترك قلت لهم بأنني ذاهب من أجل القيام بأعمال أخرى. فلم يكن أحد منهم يعرف حتى ذلك الحين بأنني على علاقة *بالحقيبة الأردنية*. ولدى وصولي إلى واشنطن، طلب السفير الإسرائيلي رؤيتي على عجل. فهو لم يكن على اطلاع بكل ما رشح عن تلك اللقاءات وكان على اتصال بأحد الأمراء الأردنيين في البلاط الملكي، وكان الاثنان يسعيان إلى *التفاوض* على ترتيبات وفحوى اللقاء المنتظر. حاولت تجنّبه بقدر استطاعتي، وعندما التقيت به في نهاية المطاف، كان على علم بأنه تم الاتفاق على نص وأراد الحصول عليه. قلت له إن النص ليس في حوزتي وإنما هو "في أيدٍ أردنية"، وأنه علينا جميعاً انتظار وصول ممثّلي البلدين.

حطت طائرة البوينغ 707 التابعة لسلاح الجوّ الإسرائيلي يوم الأحد، 24 يوليو/تموز في صباح مشرق في قاعدة أندروز الجوّية بالقرب من واشنطن العاصمة، وكان على متنها رئيس الوزراء رابين وحاشيته. وبعد كثير من التردّد، دعا وزير الخارجية بيريز إلى الانضمام إليه في هذه المهمة، لكن ليس قبل أن تتناول وسائل الإعلام بإسهاب مسألة مرافقة بيريز لرئيس الوزراء. كان السفير رابينوفيتش حاضراً بالطبع للترحيب بالزوار، كما كان حاضراً كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية. بحلول ذلك الوقت، بات الجميع على علم *بإعلان واشنطن* وكان هناك إلحاح من كافة الجهات من أجل الحصول على نسخة عن الوثيقة. وفي القاعدة الجوّية، قال لي رابينوفيتش بأن مسؤولاً في وزارة الخارجية الأميركية قدم للحصول على نسخة لكي يصنع منها عدة مئات من النسخ ويوزعها على أنها بنود محظورة، ليصار إلى نشرها من أجل الاقتباس عنها بعد أن تقرّر إجراء الاحتفال في فناء البيت الأبيض في اليوم التالي. وبعد وقت قصير على هبوط الطائرة، تحدث السفير إلى

رئيس الوزراء وطلب منه أن يصدر تعليماته إليّ لكي أعطيه نسخة. رفض رابين ذلك الطلب، وانقضى ذلك الصباح من غير أن يحصل أحد على نسخة.

دعا رئيس الوزراء إلى اجتماع يحضره المقرّبون منه، بمن فيهم رئيس الوفد الإسرائيلي للمفاوضات مع الأردن، إلياكيم روبنشتاين. كانت تلك المرّة الأولى التي رأى فيها الوثيقة التي قمت بصياغتها مع الأردنيين، وبدا عليه انزعاج يمكن تفهّمه. وفيما كان يقرأ الوثيقة، وصل إلى فقرة جاء فيها:

> لقد انتهى الآن الصراع الطويل الذي كان دائراً بين الدولتين. وانتهت حالة العدائية بين الأردن وإسرائيل.

عبّر روبنشتاين عن انزعاجه الشديد من استخدام عبارة *العدائية*. وبما أنه محام، وسيصبح مدّعياً عاماً وقاضياً في المحكمة في المستقبل، وأحد المشاركين المحنّكين في المفاوضات التمهيدية التي جرت في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سنة 1979، فقد كان لرأيه وزن كبير لدى رئيس الوزراء. سارع روبنشتاين إلى استشارة بعض الخبراء الإسرائيليين في القانون الدولي، والذين أيّدوا بالطبع موقفه. وعندها التفت إليّ رئيس الوزراء وأمرني بطلب عقد اجتماع عاجل مع الأردنيين من أجل تغيير النص. وبناء على طلب روبنشتاين، سيتم استبدال الكلمة *عدائية* بكلمة *الحرب*. إنها حالة الحرب التي انتهت، لا حالة العدائية. جادلت بقوة بأنه سبق أن اتفقنا على النص وعلى أن هذا النص نهائي، وفي حال أدخلنا تعديلات عليه فينبغي علينا توقّع أن يدخل الطرف الآخر تعديلات أيضاً وربما لن نصل إلى نهاية لذلك، ولكن بدون جدوى. كان روبنشتاين صديقاً شخصياً لي، وسبق أن عملت معه على الحقيبة الأردنية طوال عدة سنوات. وفي مقدوري تفهّم شعوره بالإهانة لأنه جرى إقصاؤه عن هذا الفصل من العملية.

كان عليّ الرضوخ للأمر. وسرعان ما ساد جوّ منذر بالشرّ بين الأشخاص المعدودين الذين كانوا في صورة ما حدث. اتصلت بأحد أعضاء الوفد الأردني وطلبت إليه المجيء للاجتماع بي على عجل. جاء منتحلاً صفة عضو في الوفد الإسرائيلي، وبالتالي تم تجنّب مجموعة من التدابير الأمنية. وعندما اجتمع بمجموعة منّا حصل على بحث مفصل للقضية التي بين أيدينا. كنت صامتاً ومكتئباً لأنني

كنت أخشى من حدوث الأسوأ: هل سينتهي الأمر إلى إخفاق ذريع وينهال البيض على وجه رئيس الوزراء؟ نظر إليّ صديقي الأردني مرّات عديدة أثناء الاجتماع، معبّراً عن استنكاره الصادق. ألم نتفق على سلسلة من التفاهمات حول هذه الوثيقة؟ ما الذي يحدث هنا؟ وهل هذه محاولة الدقيقة الأخيرة لانتزاع عنصر آخر من عملية السلام، علماً بأن الملك لن يمكنه تحمّل مشروع دبلوماسي سلمي فاشل؟

غادر صديقي الأردني ووعد بأنه سيعود للاجتماع بي في وقت لاحق من ذلك اليوم، بعد أن يستشير جلالته. جرى تحديد موعد للقاء يجمع بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية كريستوفر عند الساعة الخامسة من بعد الظهر. ومع دوران عقارب الساعة، سرت فيّ مخاوف من احتمال أن يضيع كل شيء. وحوالى الساعة 2:30 من بعد الظهر، تلقيت اتصالاً وطُلب إليّ المجيء إلى فندق كان ينزل فيه بعض أعضاء الوفد الأردني. كان صديقي الأردني هناك حيث قال لي بأنه استشار الأمير حسن وآخرين، وعلى وجه الخصوص عون حسّونة، رئيس البلاط الملكي ومحام دولي يتمتع بسمعة طيّبة والذي أصبح لاحقاً قاضياً في محكمة العدل الدولية في لاهاي. وعلى غرار روبنشتاين، نظيره القانوني، لم يكن على علم بوجود هذه الوثيقة، ولكن على العكس من روبنشتاين، لم تقتصر تحفظاته على بند واحد. فقد اشترط إدخال تعديلات شملت كل بند في النص تقريباً. وأثناء انتقالنا من فقرة إلى أخرى، وصلنا إلى التعديل الرئيسي، فحسّونة لم يقبل بالتغيير المقترَح لأنه رأى بأن كلمة *العدائية* تُستخدم في كافة المستندات القانونية التي لها علاقة بالشؤون بين الدول. ولكنه اقترح تعديلاً أراد إضافته إلى الفقرة. قال بأن النص ينبغي أن يكون على الشكل التالي "سيتم إنهاء حالة *العدائية* بين الأردن وإسرائيل" بدلاً من قول "وانتهت حالة العدائية بين الأردن وإسرائيل". لم يكن حسّونة شديد التحمس لمبادرة السلام بين الدولتين. وكانت تلك فرصة للتلطيف من النص وإطالة العملية، بما في ذلك تأخير العديد من الترتيبات العملية التي سبق أن تم الاتفاق عليها.

أدركت حينها بأنه في حال لم نتوقف عند هذا الحدّ، فسوف تفضي الجهود بأكملها إلى الفشل. كان حسّونة موجوداً في عمّان، وكان يقدّم استشاراته عبر الهاتف فيما كان صديقي يتحدث إليّ. في تلك اللحظة، ألقيت الأوراق التي كانت

في يدي على الطاولة وقلت لصديقي بأنه لم يعد في مقدوري المتابعة وأنه بدلاً من المضي في هذه المسألة، أفضّل أن أنهي اجتماعنا وأرفع تقريري إلى رئيس الوزراء أقول له فيه بأنني فشلت بكل صراحة وبساطة. طلبّ مني صديقي الانتظار، وغادر الغرفة من أجل استشارة جلالته ووليّ العهد الذي كان في عمّان. ثم عاد بعد ربع ساعة وقال بأن الملك اقترح الإبقاء على النص بدون تغيير، وقيل لي بأن كلمتَي Belligerency وWar الحرب والعدائية تُترجمان إلى العربية على أية حال باستخدام نفس الكلمة، الحرب، وأنه من الممكن أن يقول جلالته شيئاً في الخطاب الذي سيلقيه في الاحتفال من أجل تصويب الأمر. عدت إلى الفندق وأطلعت رئيس الوزراء على ما دار من حديث. استمرّ روبنشتاين في المجادلة بأن الترتيبات غير كافية من الناحية القانونية. قلت بأن الوثيقة التي يجري التوقيع عليها ليست معاهدة سلام في حدّ ذاتها، وأنه إذا كان يرغب في تغيير النص، ففي وسعه القيام بذلك بالتأكيد عندما يحين وقت الموافقة على تسوية سلمية شاملة مع الأردن. كان الوقت ينقضي بسرعة وكان من المقرّر أن يأتي وزير الخارجية كريستوفر لرؤية رئيس الوزراء في أقل من ثلاثين دقيقة. أمرني رابين بالحصول على تأكيدات قاطعة من الأردنيين على أن الملك سيدلي بتصريح علني كما قيل لي.

اتصلت بصديقي، الذي كان قد عاد إلى مقرّ إقامة الملك حسين في بوتوماك، وطلبت منه إعطائي تأكيداً رسمياً بأن جلالته سيشير علناً إلى انتهاء حالة الحرب كما هو مطلوب، فحصلت على ردّ إيجابي. ولكنني شعرت بأن ذلك ليس كافياً لإقناع رئيس الوزراء رابين بأن الأمور ستسير على ما يرام، ولذلك لم أقطع محادثتي الهاتفية بل واصلت شرحي قائلاً بأن مصداقيتنا على المحكّ، وأنه في حال تم حذف هذا البند، لا قدّر الله، فسوف ينزل ذلك كارثة بعلاقتنا. وبعد بضع ثوانٍ، فوجئت بسماع صوت جلالته على الهاتف. من الواضح أنه كان يصغي إلى المحادثة. قال بصوته العميق والواضح، "صديقي، يمكنك التأكيد لرئيس الوزراء بأنني سأوضح هذا البند بجلاء عندما أتحدث غداً وسأقول بكل وضوح بأن حالة الحرب قد انتهت". وصلت إلى الجناح الذي يقيم فيه رئيس الوزراء مسرعاً، قبل بضع دقائق من وصول وزير الخارجية كريستوفر، وأخبرته بما دار حرفياً في المحادثة. بدا

الآن أنه تمت تسوية كافة المسائل تمهيداً للاحتفال الذي سيقام في اليوم التالي.

قـدم وزير الخارجية وذهب، فقد كانت زيارة مجاملة وترحاب ليس أكثر. كـان نص إعلان واشنطن لا يزال سرّياً، حيث إن أحداً في الإدارة لم يطّلع عليه، وكـان يفصلنا أقل من أربع وعشرين ساعة على ظهور الرئيس كلينتون، ورئيس الوزراء رابين، والملك حسين، في فناء البيت الأبيض. بدا الوضع صعباً لغاية. فهناك المضيف، وهو رئيس الولايات المتحدة والذي على وشك أن يرأس حدثاً دبلوماسياً ودولـياً رئيـسياً —خرق في العلاقات بين الدولتين المتحاربتين - ولغاية الليلة التي تسبق الحدث، لم يطلعه أي من الفريقين على ما يودّ قوله!

لم يكن في المقدور الاستمرار على هذا النحو أكثر من ذلك، فتم الاتفاق على أن ألتقـي عند الساعة التاسعة من ذلك المساء بمارتن إنديك، رئيس قسم الشرق الأوسط في البيت الأبيض، وبزميلي الأردني في فندق هاي آدامز، الذي كان على مرمى حجر من البيت الأبيض. وفي ذلك اللقاء، سيتم تسليم نص إعلان واشنطن رسمياً، مما يمكّن البيت الأبيض من إطلاع الرئيس عليه لكي يتسنّى له كتابة خطابه، وإعطاء الوثيقة شكلها النهائي.

في ذلك المساء، أقام السفير حفل استقبال لرئيس الوزراء، وفريقه، ومدعوّين آخرين في مقرّ إقامته. لم أستطع مقاومة العودة بالذاكرة إلى المناسبات الكثيرة التي ذهـبت فيها إلى ذلك المنـزل منذ أن قدمت إلى واشنطن قبل حوالى ربع قرن من الآن، *كدبلوماسـي* صغير في السفارة عندما كان إسحاق رابين السفير حينها. في تلـك الفترة، أمضيت أربعاً من سنوات تكويني تحت إمرة رابين وخليفته سيمشا دينيتـز، وشعرت وأنا أعود إلى الماضي بأن الكثير مما تعلمته خلال تلك السنوات صاغ كلاً من وجهات نظري وطريقتي في العمل الدبلوماسي. لقد عدت إلى حيث بـدأت، إذا جاز التعبير، وأنا الآن بجانب رابين الذي أصبح رئيساً للوزراء، وأنا، نائـب رئيس الموساد، مؤلف وثيقة أُطلق عليها إعلان واشنطن. وتماشياً مع تقليد الخدمة ودولة إسرائيل، افترضتُ بأن دوري سيبقى سرّياً، ولكن ذلك لم يقلّل من إحـساسي بالفخر والإنجاز في تلك الأمسية. تميّزت الأمسية بالتوتر والقلق، ففي إحدى زوايا الغرفة، جلس السيد بيريز، وزير خارجية إسرائيل، وهو شخص ناضل

بشدّة على مدى عدة سنوات لكي يعقد اتفاقاً مع الأردن، ولم تكن لديه أدنى فكرة عما سيحدث أو يُقال في اليوم التالي. وفي قسم آخر من الغرفة كنت أجلس في انتظار الاجتماع الذي سيُعقد في فندق هاي آدامز ذلك المساء، محاولاً الاسترخاء وتمرير الوقت. حاول صحافي إسرائيلي بارز يدعى إيمانويل روزن أن يحملني على الكلام عن الحدث فأجبته بأنني شخص مملّ، ولديه القليل جداً من المعرفة من وجهة نظر صحافية.

عندما حان وقت مغادرتنا، غادر إيتان هابر، رئيس الأركان، الغرفة معي لحضور اللقاء مع إنديك. ولم أعلم إلاّ عقب عودتي بأن رابين كان يراقبني لحظة رحيلي فيما كان يتحدث إلى مجموعة من الصحافيين. أشار بإصبعه إليّ وقال شيئاً مفاده أنه ينبغي عليهم النظر إليّ لأن كل ما سوف يحدث كان من صنيعي وحدي، وأن الآخرين يرغبون في ادّعاء الفضل ولكن الإنجاز من صنيعي وحدي، انتهى. ومن نافل القول إن هذه العبارة تصدرت عناوين الأخبار في وسائل الإعلام الإسرائيلية في اليوم التالي، وبذلك سقط غطائي المهني وبتّ مكشوفاً أكثر من أي وقت مضى. ثم أدركت بأنه يتوجب عليَّ على الأرجح ترك منصبي قريباً وأن مستقبلي مع الموساد وصل على الأرجح إلى نهايته، وأن عليَّ التفكير في الاتجاه الذي سأختاره في المستقبل. لم أفكّر حينها أنه في غضون أقل من أربع سنين سأعود إلى الموساد، كرئيس للجهاز هذه المرّة، في ظروف ارتبطت - وكيف لا؟ - بأحداث جرت في الأردن.

بدأ نهار 25 يوليو/تموز كالمعتاد، وبدا أن كل شيء معدّ للاحتفال. وقبل ساعة من الاحتفال الأول، ذهبت مع إلياكيم روبنشتاين إلى الجناح التنفيذي في البيت الأبيض للتأكد مما هو وارد في الإعلان. وفيما كنا نقرأ النص، فوجئنا بوجود تغييرات في النص وأن أحد الأردنيين أدخل تعديلات جوهرية فيه. قلنا على الفور لديفيد ساترفيلد، الموظف في البيت الأبيض، بأنه ينبغي تصحيح الأمر، ولكنه رفض القيام بذلك بدون موافقة أردنية، وكان محقاً في ذلك. ولكن لم يكن يوجد أحد من الأردنيين في الجوار لأنهم جميعاً ذهبوا إلى الاحتفال. من حسن حظنا أنه تم التخطيط لإقامة احتفالين بدلاً من احتفال واحد، بحيث ستتم قراءة الإعلان في

الاحـتفال الـثاني. وخلال الفترة الفاصلة بين الاحتفالين، التقينا مجدداً في البيت الأبـيض، ووافق الأردنيون على العودة إلى النص الأصلي. وبما أنه لم يعد يتوفر ما يكفي من الوقت، فقد أضفت التغييرات بخط يدي ووقّعت وزميلي الأردني عليها بالأحـرف الأولى. ووقّـع ممثّلا البلدين على الإعلان من غير أن يلاحظا بأنه في إحدى الصفحات، أُدخلت تصحيحات بخط اليد.

جلـستُ بمحـض الصدفة في الصف الثاني في الاحتفال خلف السيد بيريز مباشرة. وقبل بدء الاحتفال، استدار نحوي بغضب وسألني إن كان يستطيع أخيراً الإطـلاع علـى نص الإعلان. أجبته بصدق بأنه لا توجد في حوزتي نسخة عنه. كانت ردّة فعله شديدة الغضب، وشعرت بأنه لم يصدقني. في ذلك الوقت، عرفت من وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن رئيس الوزراء رابين أشار إلى دوري في التوصل إلى الإعلان، وعلى ضوء ذلك، بدا لي أن حنق بيريز يمكن تفهّمه.

فـيما كـان الرئيس كلينتون يقرأ إعلان واشنطن، وصل إلى القسم المتعلّق بالقـدس. ولم يكد يُنهي قراءة ذلك المقطع حتى التفت السيد بيريز ونظر إليَّ وقال بـأن هذه الصياغة، على حدّ تعبيره، "خطأ كبير جداً". والأشدّ استفزازاً من ذلك كانـت ردّة فعل المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يوري سافير، وهو أحد أعـزّ أصدقائي، الذي قال فور انتهاء الاحتفال بأن الفقرة تتناقض مع الوعد الذي قطعناه للفلسطينيين حول موضوع القدس. سألته "تتناقض مع ماذا؟" ما هو الشيء الـذي وعدنا به الفلسطينيين والذي جاءت هذه الفقرة مناقضة له؟ لم أتلقَّ جواباً وهـذا ما جعلني أتساءل، لغاية اليوم، عن الشيء الذي وُعد به الفلسطينيون حول أكثر القضايا حساسية، قضية القدس، والذي بدا أن إعلان واشنطن يتناقض معه.

بـدت الخطابـات الثلاثة التي ألقاها الرؤساء في الاحتفال تحفاً فنّية. فقد قرأ رابين خطابه المعدّ ببطء ودقّة، لكن بدا واضحاً بالنسبة لي أنه مفعم بالعواطف فيما كان يخطب. وكان الرئيس كلينتون فصيحاً كالمعتاد، ولكن في نظري، كان الملك حسين الذي هو من *خطف المشهد*، بوقوفه وإلقائه كلمته من غير أن يستعين بورقة في يـده، كما لو كان يرتجلها. بدا أنه ملتزم بنص أعدّه في ذاكرته، ولست أعرف إن كان ظنّي صحيحاً أو لا، لكن بدا أن كل جملة خضعت لدراسة متأنّية مقدّماً.

وعندما وصل إلى موضوع حالة العلاقات بين الأردن وإسرائيل، **قال باللغة العربية، بصوت مسموع وواضح، بأن حالة الحرب قد انتهت.** وعندها، علا هتاف عفوي يصمّ الآذان لهذه العبارة البسيطة وأصبحت محور الحديث في التقارير الإخبارية طوال ذلك اليوم. لقد وفى الملك بوعده لنا، وقام بذلك بنبرة كريمة ومحتوى غالباً ما كان قادراً على استحضاره متى شاء ذلك.

بعد تناول الغداء، وانتهاء الاحتفال بروعته وفخامته، ذهبت إلى غرفتي لأخذ قسط من الراحة. عرفت بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه، فمعاهدة السلام لم يتم التوصل إليها بعد وهناك العديد من العقبات التي لا يزال يتعيّن التغلّب عليها. شعرت بشيء من الضياع لأن ولي العهد الأمير حسن، الذي عمل بكثير من الجدّ والكفاءة، لم يكن معنا في واشنطن، ولكن حضوره لم يكن ممكناً بسبب غياب الملك عن الأردن. اتصلت به وعبّرت عن تقديري لكل ما قام به لجعل هذا الحدث ممكناً. كان رمزاً ثابتاً في اعتداله وقوة بصيرته وشعرت بأننا بحاجة إلى حكمته وصلابة يده في الأيام القادمة. كنت على وشك أن أغفو عندما تلقيت اتصالاً من الجناح الذي ينزل فيه رئيس الوزراء. حاولت أن أتخيل المشكلة الجديدة التي طرأت وأنا في طريقي إليه. دخلت الغرفة ووجدت رئيس الوزراء بمفرده وفي يده كوب من الويسكي. عرض عليَّ كوباً فرفضت في البداية، ولكنني عدت وقبلت. قال إنه طلبّ مني القدوم لكي يشكرني على الجهود التي بذلتها في هذا الحدث. قال لي بأن هذا الحدث من صنيعي وأنه لم يكن ليتمّ بدوني. وقال إنه سيلتقي بالملك حسين في اجتماع خاص في وقت لاحق من اليوم لن يحضره سوى الملكة والسيدة رابين، وطلب مني الانضمام إليهم. وبالطبع حضرت الاجتماع الذي عقد بعد عدة ساعات، وكانت مناسبة سعيدة ومفعمة بالعواطف.

كنت أستعدّ للعودة إلى الديار مع رئيس الوزراء في طائرته الرسمية، ولكنني لم أفعل لأن أحد الترتيبات المتعلقة بالإعلان نصّ على تخفيض الولايات المتحدة لديون الأردن بحيث تصل إلى حوالى سبعمائة مليون دولار. وهذا ما استوجب الحصول على موافقة من الكونغرس فيما كانت العطلة الصيفية للمجلس ستبدأ في غضون أيام. ولذلك، تحرّكت السفارة الإسرائيلية في واشنطن يتقدمها السفير على الفور

من أجل حشد الدعم في الكونغرس من أجل الموافقة على تلك الخطوة. لكن الملك طلب من رئيس الوزراء استبقائي إلى أن يتم حلّ هذه القضية. ولذلك تأخرت عودتي إلى إسرائيل خمسة أيام، ورحلت على متن الطائرة الملكية الخاصة بالملك حسين الذي سافر إلى لندن لقضاء عطلة قصيرة.

لم يؤدِّ الإعلان في حدّ ذاته إلى تغيير المواقف والمشاعر التي على الأرض في الأردن. حصلت على شرح بليغ لهذا الأمر أثناء رحلتنا إلى لندن. كان الملك بارعاً ويتمتع بمعنويات مرتفعة وكان يحتفل بنجاح عظيم. فقد كان على وشك الحصول على تخفيض للديون، والولايات المتحدة أمرت برفع الحصار المفروض على مينائه الجنوبي، العقبة؛ وقواته المسلّحة على وشك الحصول لا على قطع الغيار وحسب، بل وعلى معدات حديثة تتضمن أول سرب من مقاتلات الأف – 16. والأهم من ذلك كلّه أن العلاقة مع القوة العظمى عادت إلى سابق عهدها قبل حرب الخليج الأولى. وقد تحقق ذلك كلّه في غضون ثلاثة شهور. وهو الآن يريد الاحتفال فبدأ يتصل بالأصدقاء من هاتفه الخليوي، وفي إحدى المراحل طلب التحدث إلى رئيس الوزراء. أجريت الترتيبات اللازمة، وعندما التقط رابين سماعة الهاتف، دارت بين القائدين محادثة ودّية للغاية. وبعد ذلك، سلّمني الملك الهاتف، وتوقعت أن أسمع بضع كلمات أخيرة من المجاملة. لكن، رابين كان غاضباً، فاستناداً إلى الاتفاق كما تم التوصل إليه في واشنطن، كنا سنقوم بتدشين معبرين حدوديين بين الأردن وإسرائيل، معبر في الجنوب والآخر في الشمال. والغرض من هذين المعبرين هو تسهيل حركة المرور المحلّية والسياحية. شرع الجانب الإسرائيلي في تنفيذ هذا البند على الفور ليجد أن الأردنيين اختاروا نقطة في مكان ما في الصحراء إلى الشمال من مدينتي العقبة وإيلات، لكي يكون المعبر بعيداً ومحجوباً بقدر الإمكان. قال لي رابين إن ذلك غير مقبول بالنسبة إلينا، فالغرض هو أن يكون الوصول إلى المعبرين سهلاً ومريحاً وخصوصاً بالنسبة إلى السيّاح. وطلب مني إثارة المسألة مع الملك، وحلّها في أسرع وقت ممكن. تحدثت إلى جلالته على الفور وبدا واضحاً بأنه لم تكن لديه فكرة عن هذا القرار ولم يكن يدعمه. لذلك أعطى تعليمات فورية من الطائرة وتمت تسوية تحديد مكاني المعبرين. تبيّن منذ البداية بأن تغيير عقلية الشعب

الأردني في ما يختص بالصراع الإسرائيلي العربي سيكون معركة صعبة للغاية، وأن الأمر سيحتاج إلى عدة سنين لحمل الناس على التفكير والشعور على خلاف ما ظلّوا يفعلونه لعدة أجيال.

بالرغم من كل ما حدث، كانت الطريق لا تزال طويلة قبل أن يتم إبرام معاهدة سلام نهائية. وسنتكلم المزيد عن هذا الموضوع بعد قليل، لكن هناك وصف أخير وموجز يرتبط بإعلان واشنطن أرى أنه يستحق الذكر. فكما قلت سابقاً، إحدى الخصائص الهامة للإعلان كانت اتفاق الولايات المتحدة ودول أخرى على إعفاء الأردن من أجزاء كبيرة من ديونه وهو ما سينعش الاقتصاد الأردني بعد سنوات عجاف زاد من حدّها السنوات التي أعقبت حرب الخليج الأولى. ففي واشنطن، بدأ العمل بالإجراءات في الأيام الأخيرة من شهر يوليو/تموز 1994، أي قبل بدء العطلة الصيفية للكونغرس. استأذنت الملك بالانصراف عندما وصلت إلى لندن على متن طائرته الملكية، وغادرت بعد وقت قصير بصحبة زوجتي لقضاء ما اعتقدت بأنه عطلة أستحقها في إيرلندا. كانت الهواتف الخليوية نادرة نسبياً في تلك الأيام، وكذلك استخدامها في الاتصالات الدولية. وبالتالي، عندما غادرت، حرصت على الاتصال كل بضعة أيام بمكتبي للتأكد من أن أحداً لا يحتاج إليّ في غيابي. وبعد بضعة أيام، لدى وصولنا إلى بلدة كيلْكيني، اتصلت بإسرائيل لأعرف بأن أزمة شديدة قد اندلعت بشأن قضية الإعفاء من الديون. فقد أقدم مواطن أردني يقيم في مدينة نيوجرسي على قتل زوجته الأميركية وفرّ بعد ذلك إلى الأردن مع طفليه. كان فرداً من عشيرة كبيرة في الأردن فلجأ إلى الموطن الذي تقيم فيه. غير أن عائلة الزوجة القتيلة أثارت القضية، وطالبت بتسليم القاتل المزعوم، وقبل كل شيء، إعادة الطفلين، وهما مواطنان أميركيان، إلى الولايات المتحدة. كان فرانك لوتنبورغ، وهو سيناتور بارز عن ولاية نيوجرسي يستعد لتنظيم حملة إعادة انتخابه في ذلك العام. وسرعان ما أصبحت المسألة قضية انتخابية، وطُلب من السيناتور استخدام نفوذه في إسرائيل من أجل الضغط على الأردنيين لكي يسلّموا الرجل والطفلين إلى الولايات المتحدة. بدأ لوتنبورغ، وهو شخصية يهودية بارزة، بالضغط على أصدقائه الإسرائيليين لكي يبذلوا كل ما في وسعهم، لكن بدون

جـــدوى. وســـرت أحاديـــث بأنـــه لا توجد اتفاقية لتسليم المجرمين بين الأردن والولايات المتحدة، ولذلك لا حلّ من الناحية القانونية للعائلة الأميركية.

تـــصاعد التوتـــر وأرسل السيناتور مساعده الخاص إلى عمّان للضغط على الـــسلطات المحلّـــية، ولكن ذلك لم يحقق النتيجة المطلوبة. وفي مسعى يائس، قال للـــسفير الإســـرائيلي ولآخرين بأنه إذا لم يتم تسليم الرجل وطفليه بطريقة ما إلى الولايات المتحدة في غضون مهلة زمنية قصيرة جداً، فسوف يقيّد نفسه أمام الناس بقـــضبان سور السفارة الأردنية في واشنطن العاصمة حيث سيعقد مؤتمراً صحافياً لشجب الإساءة إلى حقوق الإنسان في الأردن؛ وفي نفس الوقت، سيمارس حقه، مثل أي سيناتور آخر، من أجل تأخير تمرير القرار الخاص بإعفاء الديون لمدة زمنية غـــير محـــدودة. تم ســـرد كافة هذه التفاصيل عبر هاتف عمومي حيث أجريت الاتـــصال. وطُلـــب مني "حلّ القضية" أو ركوب الطائرة والعودة إلى الديار على الفور.

اتـــصلت بعمّان، وبعد إجراء محادثات مطوّلة مع ولي العهد وآخرين، توصلنا إلى صـــيغة يـــتم بموجـــبها إرســـال الأشخاص الثلاثة إلى أوروبا، وتسليمهم إلى السلطات الأميركية، ثم نقلهم إلى الولايات المتحدة. انتهت الأزمة، وتم تمرير قانون الإعفاء (تخفيض) من الديون بنجاح، وأُعيد انتخاب السيناتور لوتنبورغ.

# 7

# ثلاثة شهور تفصل عن التوقيع على معاهدة نهائية

كانـــت الأيام التي تلت المناسبة السعيدة في واشنطن بمثابة صيحة تنبيه دفعت كافة المعنيين بجهود السلام إلى التحرّك. غير أن الجلسات العامة والمجموعات العاملة في كـــلا الجانـــبين لم تحرز سوى القليل من التقدم على صعيد تحريك الجهود في الاتجـــاه الـــصحيح. فقد غرقت قضايا الحدود، والمياه، والدفاع، والأمن في متاهة التفاصـــيل التي لا تعرف الحل. فقد طالب الأردن بالعودة الكاملة إلى حدود العام 1967 بـــين الـــبلدين، وهو ما كان سيستتبع نقل أراضٍ من إسرائيل إلى الأردن جنوب البحر الميت تزيد مساحتها عن 380 كيلومتراً مربعاً - أي أكبر من مساحة قطـــاع غزّة بأكمله. وعلاوة على ذلك، نمت مجموعة من المستوطنات على امتداد وادي عـــربة الذي يمتد من الرأس الجنوبي للبحر الميت إلى مرفأي العقبة وإيلات، وأصبحت مركزاً زراعياً ومستنبتاً للأزهار؛ فخر الزراعة الإسرائيلية. وبغرض تأمين مـــصادر للمياه لبعض من هذه المستوطنات، حفرت إسرائيل آباراً للمياه في عمق الأراضـــي الأردنية، وكان صعباً على نحو استثنائي رؤية كيف يمكن للسلطات في عمّـــان أن تقـــبل باســـتمرار الاســـتغلال الإسرائيلي لهذا المصدر الحيوي للحياة والاقتصاد.

في الماضـــي، رفـــض الأردن الموافقة على أية ترتيبات تسمح *بتأجير* الأرض لإســـرائيل، فهي غير مقبولة بالمطلق من الناحية السياسية بالنسبة إلى جلالته لأنها

ستفسَّر من قبل المتطرّفين في الأردن على أنها خيانة وهدر للتراب العربي المقدس. وبعد أن التقى وزير الخارجية بيريز بالملك في نوفمبر/تشرين الثاني 1993، في ما كان يُفترض بأن يكون لقاء سرّياً، عاد ليقول لرئيس الوزراء رابين بأنه نجح في الحصول على موافقة العاهل الأردني على تأجير إسرائيل الأرضَ التي استولت عليها على مرّ السنين. وعقب ذلك، أنكر الملك حسين بشدّة تقديم مثل هذا التنازل. بالطبع، جاء في روايته لما دار بينه وبين محاوره الإسرائيلي أنه رفض الاقتراح على الفور، وهو ما لم يفسح المجال أمام التفاوض حول هذه القضية.

لم يتضمن إعلان واشنطن حلولاً لهذا النوع من القضايا، ولكنه ولّد مناخاً إيجابياً لمفاوضات السلام على اعتبار أنه أزال عن كاهل الأردن أعباء كبيرة كان يحملها منذ حرب الخليج. وكان من المنتظر عقد جولة صعبة جداً من المفاوضات وخشي رئيس الوزراء من أنه في حال طالت المناقشات، فقد تفقد العملية زخمها السياسي من دون أن تحقق في النهاية النتيجة المرغوبة، فالوقت - وليس المحتوى المفيد وحسب - بات مهماً.

مع استئناف فرق التفاوض محادثاتها عشية احتفالات إعلان واشنطن، شعرتُ بحالة من عدم الثقة والارتياب تتسلل إلى أذهان المسؤولين الأردنيين. فبالرغم من أن الجانب الإسرائيلي أثبت قدرته على إحداث انقلاب جذري في الموقف الاستراتيجي من المملكة الأردنية الهاشمية، وهو ما لا يمكن إنكاره، نجد أن الملك حسين شعر في السابق بأنه ضُلّل من قبل نظرائه فائقي الحماسة الذين عرّضوا موقفه للخطر، حسب رأيه، في فورة حماسهم للتوصل إلى نتائج سريعة.

لكي نقف على الطبيعة الحقيقية لانعدام الثقة المتجذّر في النفوس، من المفيد أن نعود إلى دراسة الأحداث التي جرت في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1993 عندما قام بيريز بزيارة سرّية إلى الأردن، وعاد ليقول لرئيس الوزراء بأنه نجح في انتزاع تلك التنازلات من جلالته والتي جعلت الجولة النهائية التي تسبق معاهدة السلام "بمنتهى السهولة". لطالما تساءلت إن كانت سلسلة الأحداث تلك لا تعدو عن كونها ثرثرة سياسية، أو أنها تدخل في صميم فنّ التفاوض. وبعد أن تأمّلت في المسألة، اخترت أن أعيد سرد الأحداث، لأنها في النهاية فصل صغير في تاريخ المنطقة، ولأنها كانت

في مرحلة معينة جزءاً من نمط سلوك يستحق تسجيله بدقّة. وفي هذا السياق سمحت لنفسي بهذا الاستنساب.

كما قلت سابقاً، كشف السيد بيريز بعد مرور يوم على اجتماعه السرّي مع الملك حسين في عمّان في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1993 عن ذلك الاجتماع في مقابلة تلفزيونية عامة أجرتها معه المحطة التلفزيونية التابعة للدولة. كيف حصل الاجتماع؟ بعد وقت قصير على اللقاء التاريخي بين رئيس الوزراء رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في فناء البيت الأبيض في سبتمبر/أيلول 1993، رشحت معلومات مفادها أن الملك حسين اعتبر الحدث قريباً من الخيانة السياسية من جانب أصدقائه الإسرائيليين السابقين في حزب العمل الإسرائيلي. فقد ظلوا يتحاورون على مدى سنوات ويبحثون عن طرق ووسائل لبناء علاقة علنية بين إسرائيل والأردن وهو الأمر الذي لم ينجحوا فيه، لكن بالرغم من النكسات العديدة، كان لدى الملك سبب للاعتقاد، أو هذا ما كان يحسبه، بأنهم لن يتخلّوا عنه. ففي الثمانينيات، أجرى عدة لقاءات مع السيد بيريز في بيت اللورد فيكتور ميشكون، وهو مسؤول في حزب العمل البريطاني وصديق للرجلين. لم تثمر تلك اللقاءات عن النتائج النهائية، وعندما تم الإعلان فجأة عن اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، لجأ الملك إلى ميشكون، الصديق والمحامي، طلباً للمشورة والسلوى. أما ميشكون، وهو رجل نبيل، فقد أبقى على قناة الاتصال مع بيريز مفتوحة، وعندما بُذلت جهود أولية فيما بعد لإقناع رابين والملك بالتوصل إلى اتفاقية سلام، تعثّرت الخطوة، واعترت العلاقة بينهما حالة من الجمود، وهنا اقترب بيريز من ميشكون، واقترح عليه بأن يطلب من جلالته إرسال دعوة إليه لزيارة عمّان والدعوة إلى مؤتمر اقتصادي إقليمي كبير تحضره غالبية البلدان الثرية والشركات الخاصة في العالم. والفكرة كانت في أن أجواء التقدم الاقتصادي والفرصة المتولّدة عن مثل هذه المبادرة ستؤثر على الوضع السياسي وتجعل معاهدة السلام نتيجة محتومة.

تلقّى الملك حسين هذا الطلب من اللورد ميشكون في غضون أقل من أسبوعين من اللقاء غير المرضي بالمطلق مع رئيس الوزراء رابين، والذي تسرّبت

أخــباره إلى وسائل الإعلام نتيجة لسلسلة من الوقائع الحقيقية السيئة التي أحاطت بتــرتيبات السفر الخاصة برابين. فقد خطط للسفر جواً من إيلات، الميناء الجنوبي لإســرائيل، تحت جنح الظلام، غير أن خطأً تقنياً أخّر الرحلة، ومع طلوع الفجر، شــاهد السكان طائرته على المدرج. وفي غضون دقائق، انتشر خبر اللقاء الليلي. وإيمــان الملك العميق "بنظرية المؤامرة" في تاريخ الشرق الأوسط قاده إلى الاعتقاد بــأن تسريب الخبر كان متعمّداً، ففي النهاية، كان لدى جلالته برهان قاطع على حدوث جولات متتالية من التآمر الفعلي كان هو ضحيتها.

بالتالي، عندما وصلت رسالة ميشكون إلى عمّان، قرّر الملك تأخير الردّ على صديقه في لندن، وبعث إليّ برسالة لكي أطلب نصيحة رئيس الوزراء بشأن كيفية الردّ. قمت بتمرير الطلب إلى رئيس الوزراء والذي تبيّن بأنه لم يكن في أجواء هذه الخطــوة. ولذلك آثر أن يطلب إلى وزير خارجيته إطلاعه على ملخص عن هذه الخطــوة الجديدة. وبلغني أن بيريز ردّ بغضب، متهماً الملك بانتهاك الثقة. فهو، أي بيريــز، من قام بمناورة دقيقة من خلال صديقه الشخصي والخاص، واختار الملك كــشف المخطــط بأكمله لشخص ليس سوى رابين الذي هو رئيس وزراء بيريز ومنافسه السياسي في آن.

اتخــذ قــرار بأن أرافق بيريز في رحلته السرّية وأعمل كمقرِّر في المباحثات. وفــيما عــدا مــا سبق أن قيل وكُتب عن المناقشات التي دارت في ذلك اليوم في عمّان، لا أرى أية فائدة في الإسهاب في الحديث عن هذا الموضوع. لكن ما يمكنني تأكيده هو أن اجتماع 2 نوفمبر/تشرين الثاني لم يثمر عن معاهدة سلام بما أن أحد البــنود في الــورقة الختامية المشتركة نصّ صراحة على أن تُجرى المفاوضات غير العلنية الهادفة إلى حل العديد من المسائل العالقة في مكان معين داخل الأردن.

بعد مرور ثلاثة أسابيع على ذلك الاجتماع، تلقّيت رسالة تطلب منّي القدوم في الــيوم نفسه للاجتماع بالملك حسين. في ذلك الوقت كان في الإسكندرية في زيارة له إلى مصر، وكان من المقرر أن تحطّ طائرته في العقبة في مساء ذلك اليوم. ذهبت إلى الأردن ثم استقلّيت طائرة تابعة للسرب الملكي نقلتني مباشرة إلى العقبة حيث استقبلني على الفور ملك ثائر وشديد الغضب. وهناك روى لي القصة التالية:

بعد مرور بضعة أيام على اجتماع 2 نوفمبر/تشرين الثاني، مرّر مسؤول أميركي إلى وزارة الخارجية الأردنية نسخة عن رسالة بعث بها الرئيس كلينتون إلى الملك حسين عبّر فيها عن سروره بأن إسرائيل والأردن وافقا على التوقيع على اتفاقية سلام. وبما أنه كان من المقرّر أن يسافر جلالته إلى الولايات المتحدة في يناير/كانون الثاني 1994 لإجراء فحوصات طبّية، فقد اقترح الرئيس بأن ينتهز الفرصة لإجراء احتفال بإبرام معاهدة السلام في البيت الأبيض؛ وكان من المقرّر أن تأتي الرسالة الأصلية الموقعة بالحقيبة الدبلوماسية. قال الملك إنه ذُهل مما جاء في الرسالة، فهو لم يوافق على معاهدة سلام وكان مضطراً للردّ على رسالة الرئيس ليشرح له بالتفصيل التسلسل الحقيقي للأحداث التي جرت. تميزت ردّة الفعل في واشنطن بالتشكيك والتكذيب، جزئياً على الأقل. والمحصلة النهائية هي أن مصداقيته باتت موضع شكّ، سواء بالنسبة إلى فريقه المحترف الذي لم يكن حتى على دراية بالمناقشات والاتصالات السرّية بيننا، أو بالنسبة إلى القيادة الأميركية والموظفين الحكوميين من كافة المستويات الذين باتت تساورهم الشكوك أكثر من أي وقت مضى في ما إذا كان الملك مفاوضاً جادّاً وجديراً بالثقة. تساءل جلالته عن سبب كل هذه الإساءات التي تعرّض لها، وعن الشيء الذي قام به لكي يظهر في هذا الموقف مراراً أمام موظفيه المؤتمنين وأمام القلّة التي لا تزال تؤمن به في واشنطن العاصمة؟ وقال أيضاً إنه تلقّى رسالة من ياسر عرفات تزعم أن إسرائيل منحت الفلسطينيين وضعية خاصة في القدس. فكيف يمكن لإسرائيل أن تفعل ذلك من وراء ظهره؟ ألا تعلم إسرائيل بالدور الخاص للعائلة الهاشمية في القدس؟

بقينا ساهرين معظم تلك الأمسية، وفي لحظة معينة قرّر جلالته إراحة الأجواء فدعاني لمشاهدة فيلم لتوم كلانسي في غرفته الخاصة بمشاهدة الأفلام السينمائية في قصر العقبة. كما أنه كان مستاء بسبب الأمور التي اعترضته في نوفمبر/تشرين الثاني. ثم سألني عما قاله لي السيد بيريز حول مسألة تأجير الأراضي الأردنية المحتلة لإسرائيل. وقد تقدمت مناقشة صريحة لهذه المسألة. أجبته بأنه بالنظر إلى الظروف الحالية، أعتقد بأنه سيكون من غير المناسب بالنسبة لي أن أخبره بما قاله لي بيريز، وإذا كان، أي الملك، يرغب في إخباري بما قاله، فسوف أنقل كلامه بأمانة إلى

رئـــيس الـــوزراء. وعقب ذلك، قيل لي بأن بيريز أثار الموضوع وطلب استئجار الأرض وأن طلبه قوبل بالرفض الصريح.

لا يوجد شيء أكثر إزعاجاً من أن يكون المرء في وضع يتم إقحامه فيه، إذا جاز التعبير، بين مسؤولَين إسرائيليَّين، لكن لم يكن لديَّ أي شك في كيفية التصرف. كان رئـــيس الـــوزراء مصدر السلطات الأخير وإليه أدين بالولاء التام. ومع مرور الوقت، بـــدأت أتأمّل في موقفي، وعندما عدت إلى إسرائيل، كان عليَّ أن أرفع تقريري إلى الـــسيد رابين، والذي بدوره ربما يواجه بيريز بما جاء في تقريري، وسينتهي الأمر إلى مـــواجهة بين كلامي وكلامه، وكنت في ذلك الوقت موظفاً حكومياً، نائب رئيس الموساد، ووفقاً لأي مقياس، كنت مبتدئاً أمام رجل الدولة الإسرائيلي المحنّك. فكيف الـــسبيل إلى عزل موقفي والتقليل من انكشافي؟ بعد التفكير ملياً، وجدت بأن الطريق الوحيدة المفتوحة أمامي هي بالطلب إلى الأردنيين إعطائي نسخاً عن رسائلهم المتبادلة مـــع واشـــنطن، ونسخة عن الرسالة التي بعث بها عرفات إلى جلالته حول القدس. ولذلك أثرتُ المسألة مع ولي العهد عندما عدت إلى عمّان، بعد بضع ساعات وأنا في طريق العودة إلى دياري، حصلت على النسخ التي طلبتها عن المستندات.

لـــدى عـــودتي إلى البلاد، اجتمعت برابين، وقبل دخول الغرفة، قيل لي إنه مـــتعب للغايـــة ولا يمكنه إعطائي أكثر من عشرين دقيقة من أجل مراجعة سريعة لمهمـــتي. لكن اللقاء دام أكثر من ساعة ونصف حيث أصغى إليَّ بانتباه شديد من غير أن يرف له جفن.

ربمـــا تُصنّف القصة، كما قلت سابقاً، على أنها بين الثرثرة والتاريخ، ولكني شـــعرت بأنه ينبغي سردها لأنها توضح هشاشة الطبيعة البشرية، والطموح الجامح للـــسياسيين ورجال الدولة، ومنافساتهم، وغيرتهم، وعطشهم الذي لا يُروى، إلى الاعتراف والتوقير من جماهير الناخبين. فهل تثبت الحصيلة النهائية أن التاريخ يسير إلى الأمام دائماً، بصرف النظر عن الضعف اللحظي الذي يعتري الشخصيات التي تتبختـــر على مسرحه، أم أن التاريخ، كما صرت أعتقد، ضحية إخفاقات الطبيعة البشرية؟ في النهاية، يتعيّن على كل مراقب مستقل أن يتوصل إلى حكمه الشخصي حول هذه المسألة الجوهرية في سجلاّت الحضارة.

بالعــودة إلى حديثنا السابق، توالت أيام الصيف في العام 1994، ولم تتمكن فرق التفاوض من التوصل إلى شيء. ولاح احتفال جديد في الأفق، وكان تدشين المعــبر الحــدودي الجنوبي الواقع إلى الشمال من إيلات والعقبة. حدث ذلك في سبتمبر/أيلول وكان احتفالاً جميلاً جداً حضره رئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية بيريــز وآخرون. ومن الجانب الأردني، حضر وليّ العهد الأمير حسن الذي كان الشخصية الأردنية الأرفع في الحفل. وما إن انتهى الحفل الصباحي حتى أقام الملك حــسين مأدبــة غداء للوفد الإسرائيلي في قصره في العقبة. جلس رابين وبيريز إلى الطاولة وإلى جانبهما ثلاث شخصيات أخرى. وفي أثناء ذلك، تلقّيت رسالة طُلب إليّ فيها الذهاب إلى مكان ما خلف القصر حيث وجدت ولي العهد الأمير حسن في حالــة مــن الاضطراب الشديد. من الواضح أن السيد بيريز تحدث إلى الملك حسين والأمير حسن وقال لهما إن المفاوضات لم تحرز أي تقدّم. وفي تلك اللحظة، اقتــرح بيريز أن يسافر والأمير حسن سرّاً إلى تركيا على متن اليخت الذي يملكه صــديق بيريز دان أبرامز. وهناك، وبعيداً عن الأضواء، يمكنهما التوصل إلى اتفاق للــسلام بــدون تــدخلات من أفراد ربما يكونون، في نظر بيريز، مشاركين غير مــرغوب فيهم. شعر الملك بالإحراج بسبب الاقتراح واحتار في كيفية الردّ عليه، وطلــب استشارة رئيس الوزراء للحصول على نصيحة منه. تمكّنت من الاختلاء بــرابين مع انتهاء المأدبة وسارعت إلى سرد ما سمعته عليه. جاءت ردّة فعله سريعة وحاسمــة. قــال "ألغِ الفكرة!" بنبرة قوة لم تترك لديَّ أي مجال للشك في رأيه في المغامرة الجديدة.

مع اقتراب سبتمبر/أيلول من نهايته، استقلّ رابين رحلته *المدنية* الأولى متوجهاً إلى العقــبة. فالمفاوضــات كانت لا تزال عالقة، وبغرض إيجاد مناخ أفضل، أراد الحــصول علــى موافقة أردنية من أجل إنشاء مطار مشترك يخدم كلاً من إيلات والعقــبة، وبحــيث يكون للمطار مدخلان ومخرجان يمكّنان المواطنين الإسرائيليين والأردنــيين من استخدامه من غير أن يحتاج كل طرف إلى الدخول إلى الأراضي الخاضــعة لــسيادة الطرف الآخر. والنموذج الذي تم اختياره للمطار كان نموذج مطــار جنيف الذي يخدم فرنسا وسويسرا في آن واحد. وفي هذا الصدد، ذهبت

مجموعة إلى هناك من أجل دراسة الترتيبات والمنشآت. وبالنظر إلى طبيعة الأرض، وُجد بأن المدارج الموجودة في العقبة أكثر أهلية لخدمة المنشأة الجديدة. كما اتضح بأن غالبية الموظفين في المطار سيكونون أردنيين، واعتقد رئيس الوزراء بأن ذلك يشكل ميزة إضافية من وجهة نظر سياسية. تردّد الأردنيون على الرغم من المزايا الواضحة التي سيتمتعون بها، ولذلك أمرني رئيس الوزراء بإثارة المسألة سرّاً مع جلالته خلال رحلة ليلية إلى العقبة. وبعد سماعه للتفاصيل، أعطى الملك حسين موافقته على هذا المشروع المبتكر الذي لم يكن عملياً وحسب - أو هكذا اعتقدنا - بل ويكتسي أهمية رمزية. غير أن شيئاً من ذلك لم يتحقق، فوزير النقل الإسرائيلي، السيد كيسار، اعترض على المخطط بأكمله لأنه سيؤدّي إلى تسريح خمسين موظفاً يعملون في مطار إيلات. كما رفض فكرة منحهم وظائف بديلة. وفي رأيي، حظي موقفه هذا بدعم بلدية إيلات ومجلس الاتحاد التجاري المحلّي. وبالتالي، تحطم هذا المشروع الحالم على صخور المنافع التقليدية الثابتة لحزب العمل. كان رابين رجل دولة عظيماً بقيادته أمة منقسمة نحو التوصل إلى سلام وإلى تسوية تاريخية، ولكنه كان عاجزاً عن التغلّب على المنافع الثابتة للنقابات التجارية التي كانت لا تزال في ذلك الحين واحدة من الركائز الأساسية لحزب العمل.

مع مرور الوقت، لم ينتج عن جلسات المفاوضات المتعبة واللجان الفرعية الكثيرة أية نتائج مما ولّد عزيمة لدى الطرفين على إيجاد طريق مختصرة من أجل التوصل إلى نهاية سريعة وناجحة للمفاوضات. لذلك، تم الاتفاق على أن تقوم مجموعة مختارة من أعضاء فريقي التفاوض بالاجتماع سرّاً في منزل الأمير حسن في العقبة بغرض التوصل في غضون عدة أيام إلى اتفاقية سلام تتصدى لكافة المسائل المطروحة على الطاولة. أرسل الوفد الأردني خبيراً في القانون الدولي، البروفيسور كراوفورد الأسترالي المولد الذي يدرّس في جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة. كان الأستاذ المشرف للخبير القانوني الدولي، عون حسّونة، رئيس البلاط الملكي، والذي أصبح في وقت لاحق عضواً في محكمة العدل الدولية في لاهاي. كان كراوفورد مجهزاً بحاسوبه الشخصي المحمول وسرعان ما أصبح مقرِّر المجموعة

بأكملــها وصــار يــستخدم حاسوبه في تسجيل النسخة الرسمية لمسودّة معاهدة الــسلام. تميّزت المناقشات التي تناولت مواضيع المياه، والحدود، وجملة من القضايا الأخــرى بالكثافة في تلك الأيام المعدودة، وفي النهاية، تمكنت المجموعة من تضييق الخلافات بدرجة كبيرة بما يمكّن المفاوضين من رفع تقاريرهم إلى رؤسائهم يقولون فيها إن الوقت قد حان لعقد قمّة يحلّون فيها النقاط العالقة المتبقية.

لكــن قــبل أن يتم كل ذلك، كان ينبغي حل مسألة الأراضي التي يطالب الأردن باســتعادة سيادته عليها أولاً. لم يستطع المحامون التوصل إلى صيغة مرْضية. بــدا واضحاً أنه ينبغي إعادة غالبية الأراضي التي تم الاستيلاء عليها جنوب البحر المــيت إلى الأردن. وكما ذكرنا سابقاً، كان حجم تلك الأراضي أكبر من قطاع غزّة. لكن كم تبلغ كثافة المستوطنات التي انتشرت على مرّ السنين في وادي عربة جــنوب البحــر الميت وعلى امتداد الحدود؟ كانت إحدى المستوطنات، واسمها تــسوفار، تــستغل مساحات شاسعة في الزراعة، والتي بدت من الجو أشبه بقبضة محكمة في عمق الأراضي الأردنية. وعلاوة على ذلك، لم تكن زراعة الحقول ممكنة لــولا اســتغلال المياه التي يتم الحصول عليها من الآبار الجديدة التي تم حفرها في الأراضي الأردنية في مناطق أبعد ناحية الشرق.

لم يكــن بالإمكان تحويل تلك الأراضي إلى أرض مستأجرة، ولذلك كان لا بدّ مــن التوصل إلى ترتيبات فريدة لم يسبق أن استُحدثت قبل ذلك، وهذا ما وفّر بالطبع تحــدّياً للمحــامين الذين يفضلون دائماً تطويع الحقائق بما يتوافق والقواعد والأعراف الراســخة بــدلاً من استحداث مسار جديد للفقه القانوني الافتراضي. ناقش الخبراء القانونيون من كلا الجانبين أسئلة مثل "من يحقّ له الدخول إلى الحقول المعنية؟" و"هل سيتعيّن على المزارعين حمل جوازات سفر طوال الوقت؟" و"في حال وقعت جريمة في الحقــول، مــا هي السلطة القانونية التي ستتولّى التحقيق، وبالتالي ما هي المحكمة التي ســتحاكم المدَّعى عليهم؟" بمنتهى الجدّية. وفي النهاية تم التوصل إلى الترتيبات الخاصة بهــذه المــنطقة وبمنطقة أخرى موازية لها في الشمال. ونصت تعليمات رئيس الوزراء رابــين علــى أنه بصرف النظر عن الصيغة النهائية، يتعيّن ضمان مواصلة المستوطنات لأعمالها الزراعية على كامل الأراضي التي كانت تزرعها حتى الساعة.

لكن إلى متى ستظل هذه البنود سارية التطبيق؟ ومتى سيحين موعد تجديدها، أو مراجعتها؟ لم يكن المفاوضون في الجانب الأردني يملكون تفويضاً بإلزام أنفسهم بإطار زمني معيّن، ولذلك طُلب إليّ الذهاب إلى عمّان وإثارة القضية مع الملك شخصياً. التقينا على مائدة الغداء في قصر الضيافة الخاص بالأمير حسن، حيث جلس إلى جانب المضيف جلالته وكان برفقته رئيس البلاط الملكي، عون حسّونة. كان الجوّ ودّياً وغير رسمي كالعادة، ولكن بدا واضحاً أن القضية المطروحة على جدول الأعمال واحدة من أصعب القضايا التي تم بحثها في المفاوضات. بعد حوالى الساعة من الحديث، أثرت الموضوع ووصفت بألفاظ مشرقة كيف أن المنطقة الاستيطانية في الجنوب أضحت معرضاً للحلم الصهيوني المتمثل بمستنبتات الأزهار الإسرائيلية ذائعة الصيت، وأن مزادات وأسواق بيع الأزهار في أوروبا اعترفت بالأزهار الإسرائيلية منذ سنين على أنها منتجات رائعة ومتقنة، ونحن لا نرغب في أن تلحق معاهدةُ السلام الوشيكة أضراراً بهذا الفرع من اقتصادنا، لأن مثل هذه النتيجة ستلقي عبئاً ثقيلاً على ما يوشك أن يتحقق. ولذلك ينبغي بذل جهود جدّية لتحاشي مثل هذا التطور غير السارّ. وقبل أن يجيب، التفت الملك إلى الأمير ودعاه إلى الإدلاء بتعليق. بدأ الأمير حسن بالقول بأن آخر شيء يرغب فيه هو اقتلاع بساتين الأزهار في الجنوب. وبعد أن أُثيرت القضية وأصبحت بالحجم الذي هي عليه الآن، سافر إلى الجنوب لمراقبة ما يجري، ولتفحّص طبيعة الأرض هناك. وبواسطة المنظار، كان قادراً على رؤية عدد كبير من "الأشخاص من أصحاب العيون المغولية" وهم يعملون في الحقول. وكان هناك القليل جداً من الأشخاص الآخرين الذين رآهم. سأل الأمير، هل هذا هو الحلم الصهيوني الذي كنتَ تتحدث عنه؟ في الواقع، شاهد الأمير عمالاً جرى توظيفهم في تايلاند وقدموا إلى العمل في إسرائيل. لقد سُمح لكل مزارع إسرائيلي بتوظيف أربعة من هؤلاء العمال. فهل هذا ما كنّا نتحدث عنه؟

أجبته بأفضل ما خطر على بالي من عبارات، وقلت بأن ذلك ترجمة بالتأكيد لحلمنا باستصلاح الأراضي الصحراوية. كان ذلك مشروعاً ومبادرة إسرائيلية، وهناك العديد من الروّاد الإسرائيليين الذين انتقلوا إلى الجنوب لتحدّي الشمس

الخارقة والظروف الصعبة في الصحراء من أجل بناء المزارع وإصلاح التربة التي ظلت مهمَلة طوال قرون. وحقيقة أن المستوطنين استقدموا عمالة أجنبية لا تنتقص من الطابع الريادي لأعمالهم. ولم أستطع أن ألمح عيني الأمير إلاّ بعد أن قدّمت شرحاً مسهباً، فقد كان يريد مضايقتي، وكالعادة وقعت في المصيدة فصار يستمتع بالاستماع إلى دفاعي عن مواقفي.

حان وقت التصدّي للمشكلة الرئيسية؛ الإطار الزمني للترتيبات المؤقتة التي أُشبعت بحثاً. التفت الملك إليّ وسألني إن كنت أرى في مدة الخمس سنوات فترة معقولة. حرّكت رأسي من اليسار إلى اليمين، ولذلك عرض عشر سنين. وفي هذه المرّة أجبت شفهياً، وقلت إنها ستكون فترة زمنية قصيرة جداً للسماح للناس الذين على الأرض بتعويد أنفسهم على حالة تشبه العلاقات بين بلجيكا وهولندا. زاد الملك المدّة إلى خمس عشرة سنة فأشرت برأسي مرّة أخرى، ثم اقترح عشرين سنة. وفي هذه الأثناء، بدأت ترتسم على وجه عون حسّونة علامات الحنق المتزايد. وعندما أشرت إلى أننا لم نصل بعد إلى العدد المطلوب، قال جلالته "خمس وعشرون سنة"، وهنا انفجر غضب حسّونة، وحثّ الملك على إنقاص العدد بدلاً من زيادته. أدركت على الفور بأننا لن نتمكن من المضي أكثر من ذلك، ولذلك ركّزت جهدي على تأمين مدّة مقدارها خمس وعشرون سنة. وفي لحظة معينة، قال جلالته إن المدة هي خمس وعشرون سنة لا أكثر. وبالتالي، حصلنا على مدة ربع قرن من الاستغلال المتواصل للأراضي الواقعة في الجنوب إضافة إلى استخدام المياه التي يتم الحصول عليها من الآبار، مقابل أن تمنح إسرائيل كميات إضافية من المياه للأردن في الشمال.

بات كل شيء معدّاً للجولة الأخيرة. في 18 أكتوبر/تشرين الأول، قدم رئيس الوزراء وعدد كبير من المسؤولين وكبار الضباط العسكريين إلى عمّان للمشاركة في المفاوضات النهائية. استمرّ العمل طوال الليل، وتم وضع الخطوط النهائية على الخرائط والموافقة عليها. وجرى حلّ القضايا المتعلّقة بالمياه إضافة إلى جملة من المواضيع الأخرى من قبل ممثلَي البلدين. وفي وقت مبكر من الصباح، اكتمل كل شيء وسأل جلالته "ماذا بعد؟" فردّ رابين بأنه يتعيّن التوقيع على مسودّة المعاهدة

ثم إعـداد الترتيبات للاحتفال العام. توقف جلالته لبرهة شعر خلالها بثقل وزن المسؤولية التي يحملها والمخاطرة التي يأخذها. ولم يكن في استطاعته سوى تذكر مقتل الرئيس المصري أنور السادات الذي اغتاله متطرّفون... بعد مرور بضع سنوات فقط على إطلاقه لمبادرته الجريئة ومدّ يده إلى إسرائيل والذهاب إلى القدس. لم أعرف بالضبط ما كان يجول في خاطره في تلك اللحظة، ولكنه طلب وقتاً للاستراحة. وما إن غادر الغرفة حتى استدعاني رابين وقال لي "إلحق به، ولا تدعه لوحده. يتعيّن ألاّ يتسنّى له الوقت للتفكير مجدداً، فذلك قد يفضي إلى كارثة!" قمت بتنفيذ ما طلب منّي فلحقت بجلالته إلى منشأة قريبة حيث بقينا لوحدنا لبضع دقائق. أخذ جلالته نفساً عميقاً وسألني عن رأيي. قلت له بأنها لحظة تاريخية، وأنه ارتفع إلى مصاف كبار رجال الدولة، وأنه بالرغم من المخاطر الجليّة فالقضية تتلخّص بعبارة "إما الآن وإلاّ فلا". وبعد برهة وجيزة، أشار جلالته إلى رغبته في المتابعة، وعدتُ لأخبر رابين بأن كل شيء يسير على ما يرام.

التقى القطبان مرّة أخرى، وتحدّثا إلى الرئيس كلينتون، وأخبراه بالاتفاق النهائي، وطلبا منه حضور احتفال التوقيع الذي تقرّر بعد أسبوع. ذهب المفاوضون المنهَكون للنوم بضع ساعات في غرف قصر الهاشمية حيث سهروا طوال الليل، وأُعدّت الترتيبات بعد ذلك لحفل التوقيع على المسودّة في المساء. كان من المقرّر قدوم مجموعة كبيرة من الإعلاميين الإسرائيليين جواً لتغطية الحدث. بالنسبة إلى العديد منهم، شكّل الحدث *سابقة*، وكانوا، كما قيل لي، متعطشين لحضور المناسبة. وأثناء مراجعتي للتحضيرات، شعرت بأن شيئاً ما ليس على ما يرام. لم أستطع تحديد ماهيّة هذا الشيء في البداية، ولكني عرفت بعد ذلك بأن الملك لم يكن ينوي التوقيع على الوثيقة، وأنه ينوي توكيل رئيس وزرائه بهذه المهمة. قمت بإخبار رئيس الوزراء على الفور فتملّكه الغضب. فبعد كل هذا، هل ينوي الملك التقليل من أهمية الإنجاز النهائي من خلال عدم مهره المعاهدة بتوقيعه الخاص؟

أرسلني على الفور لمناقشة تلك المسألة، وجاءني الردّ بأن الملك لن يوقّع على الاتفاقية المؤقتة، وحُملت على الاعتقاد بأنه سيقوم بذلك في احتفال عربة الذي بدأ الحديث عنه أصلاً كمناسبة دولية تقام في الهواء الطلق ويحضرها آلاف من المشاركين.

قبل رئيس الوزراء في النهاية بتسلسل الأحداث الذي تم التوصل إليه، وبناء على ذلك، سيقوم بالتوقيع على الوثيقة المؤقتة رئيسا الوزراء بحيث يقف جلالته خلفهما معبّراً بابتسامته عن رضاه التام.

كانت الأيام القليلة التي سبقت العمل النهائي حافلة بالنشاط. وفي لحظة معينة، أمرني رئيس الوزراء بالسفر إلى عمّان للتأكد من عدم وجود مفاجآت في الدقيقة الأخيرة. اعتقدت بأن المهمة ثقيلة وغير ضرورية، لكن الأوامر تبقى أوامر. سافرت إلى عمّان، واجتمعت بالأمير حسن، وقال لي بأن الملك لن يوقّع على المعاهدة. ومرةً أخرى سيقوم رئيس الوزراء الحالي بالتوقيع نيابة عن الملك. اتصلت بالقدس مستخدماً هاتفي الجوال، وفهم كل من في الغرفة المغزى من وراء ذلك. وأفهموني بأنني أفسدت المشروع بأكمله، وأنه يتوجب عليّ حل المسألة. وكان هناك تلميح بأن رئيس الوزراء ربما يلغي المبادرة أو يؤجلها إلى أن يتم حل المشكلة.

شرح لي المحاورون الأردنيون بأنه لا يحقّ لجلالته بموجب الدستور التوقيع على معاهدة سلام أو على أية معاهدة مع بلد أجنبي ما لم يناقش البرلمان الوثيقة ويوافق عليها. وقد استُشير البروفيسور كراوفورد، وكان أحد المفاوضين في جولة العقبة، في هذه المسألة فأكّدت على صحة تفسيرهم للدستور. وبالإضافة إلى ذلك، قال لي الأمير حسن، الذي كان يناقش المسألة معي، بأنه في حال أصرّينا على أن يوقّع جلالته على المعاهدة فإن نتيجة ذلك يعني أنه سيعقد شخصياً سلاماً مع إسرائيل ولكن المملكة الأردنية لن تكون ملزَمة به. وهذا ما سيكون له أثر سلبي على المبادرة بأكملها، فمن ناحية، لن يكون الشعب الأردني - بخلاف الملك نفسه - شريكاً في العملية، ومن ناحية أخرى، سيكون الملك نفسه مكشوفاً كفرد بتوقيعه على معاهدة سلام خاصة مع العدو اللدود؛ إسرائيل. طلبت رؤية جلالته، ولكنّ طلبي رُفض. فقد كان كثير الانشغال بحيث تعذّر عليه الاجتماع بي، وفهمت بأنه أراد بذلك الإشارة إلى أنه ما من شيء يمكن أن يغيّر موقفه.

بعد إجراء الكثير من المناقشات، توصلنا إلى رزمة من شأنها أن ترضي - أو هذا ما اعتقدته - الطرفين وتلبّي الاحتياجات الجوهرية لدى كل من إسرائيل

والأردن، وفيها يقام احتفال عربة كما هو مقرّر ويوقّع رئيسا الوزراء والرئيس كلينتون، كشاهد وضامن للسلام، على معاهدة السلام. بعد ذلك، يصار إلى مصادقة مجلسي البرلمان في إسرائيل والأردن على المعاهدة، ويعقب ذلك زيارة علنية يقوم بها جلالته لإسرائيل، بحيث تحط طائرته على الجانب الإسرائيلي من بحيرة الجليل، ويسلّم رئيسَ الوزراء رابين رسالة موقّعة تفيد بأنه تمت المصادقة على المعاهدة من قِبل السلطات المختصة في الأردن، وبهذه الطريقة يظهر توقيع الملك على وثيقة رسمية مرتبطة بمعاهدة السلام، ويكون كافة المعنيين في الحكومة مشاركين في إبرام المعاهدة، ويستضيف رئيسُ الوزراء علناً جلالته على التراب الإسرائيلي.

وافق رئيس الوزراء رابين على الصيغة، وبتنا جاهزين تماماً للتوقيع النهائي، فهل كنّا كذلك فعلاً؟ وافقنا ووافق الأردنيون على أنه في ما يتعلّق بالتوقيع على مسودّة الوثيقة، يجب عدم إدخال أية تغييرات على تفاصيل الاحتفال أو في أية قضية ذات صلة بدون موافقة مشتركة. وقبل أقل من أربع وعشرين ساعة على الاحتفال، تلقّيت اتصالاً من وزارة الخارجية الإسرائيلية قالت لي فيه بأنها وافقت على إدخال تغيير في الإجراءات وأنه بناء على طلب روسيا، سيكون هناك توقيع إضافي للشهود من جانب ممثل روسيا. قلت لأصدقائي في وزارة الخارجية بأنهم لا يملكون أية صلاحية للموافقة على إدخال تغييرات في الاحتفال بدون موافقتي وموافقة الأردنيين. وعبّرت لهم عن مفاجأتي واتصلت على الفور بزملائي الأردنيين. تحدث إليّ مروان القاسم، وهو مستشار مقرّب من جلالته، وقال إنهم قبلوا بالطلب الروسي. وأضاف "سوف تحتاجون إلى الروس في مفاوضاتكم مع السوريين". قلت له بألاّ يقلق علينا ولا على مفاوضاتنا مع السوريين. كان هناك شريك أميركي ولم يكن من الممكن إدخال تغييرات في طبيعة ذلك بدون الرجوع إلى واشنطن.

عندما أُخبر الأميركيون بتطورات الدقيقة الأخيرة، جاء ردّ البيت الأبيض سريعاً. سيقوم الرئيس كلينتون بالتوقيع على المعاهدة فقط إذا كان هو الشاهد الوحيد الذي يوقّع عليها. وفي حال وقّع عليها آخرون، فسيكون وزير الخارجية

كريستوفر الشخصية الأميركية الأرفع مستوى التي توقّع عليها، حتى إنه صدر تلميح خفيّ بأن الرئيس، الذي كان في طريقه لحضور الاحتفال، قد يعود أدراجه إلى واشنطن. وزاد من حدّة هذا الموقف أنه بات واضحاً أن الرئيس الروسي يلتسين لن يحضر الاحتفال، بل سيرسل وزير خارجيته كوزيريف لكي ينوب عنه. تمسّكت واشنطن بموقفها، وفي النهاية كان الرئيس كلينتون الشخص الوحيد الذي وقّع رسمياً بصفة شاهد. وبعد أن وقّع الأقطاب الثلاثة وهم رئيسا الوزراء والرئيس، دُعي الآخرون إلى التوقيع، فوقّع كوزيريف، ووزير الخارجية بيريز، ووزير الخارجية الأميركي كريستوفر، ووزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل الذي مثّل الاتحاد الأوروبي.

بقيتُ على اتصال بالقوى المؤثرة في الأردن لعدة سنين بعد التوقيع على المعاهدة وتمتعت بثقة الجانبين، بصرف النظر عن التغييرات التي كانت تحدث مع مرور السنين. بالرغم من ذلك، فاتتني "جائزة واحدة"، فقد رغب السيد رابين في أن أخدم كأول سفير إسرائيلي لدى الأردن، ولاقت رغبته هذه الترحاب من قمّة هرم المسؤولين في عمّان إلى أسفله. غير أن هذه الخطوة لم تتحقّق إذ إن وزير الخارجية السيد بيريز رفض بحزم تعييني، ورفض التراجع عن موقفه. ظلّ المركز شاغراً لعدة شهور، ووصلت تقارير إلى وسائل الإعلام في إسرائيل من السفارة التي افتُتحت حديثاً في عمّان وفحواها أنني لا أصلح لمنصب السفير في الأردن لأنني مسؤول في الموساد. كانت تلك أخباراً غير صحيحة بالمطلق، غير أن الحملة استمرّت، وكان يدعمها مسؤولون يحتلّون مناصب رفيعة جداً في الشؤون الخارجية في الوزارة في القدس. وفي مرحلة معينة، اقترحتُ على رابين أن أذهب لرؤية بيريز. في ذلك الاجتماع، كان بيريز فظاً وواضحاً: قال لي إنه في حال تم تعييني، فسوف أكون مبعوث رئيس الوزراء وأصبح خارج الدائرة تقريباً. كانت تلك مسألة تتعلق بالشؤون الخارجية، ولم يكن على استعداد للقبول بها. وعلى ضوء ذلك، سحبت ترشيحي للمنصب، وهيّأت للاستقالة من الموساد في أكتوبر/تشرين الأول 1995.

كان لدى بيريز أفكار أخرى، وبتحريض من رئيس الوزراء، عرض عليّ منصب سفير في واحدة من ست سفارات في بلدان مختلفة من العالم. وبعد قليل

من التفكير، طلبت الحصول على منصب السفير الإسرائيلي لدى الاتحاد الأوروبي. وبعد أن مُنحت هذا المنصب قمت بجولة لتوديع أصدقائي، وتقرّر تنظيم حفل استقبال ضخم في 8 نوفمبر/تشرين الثاني في مقرّ رئاسة الموساد وكان من المقرّر أن يحضره رئيس الوزراء رابين لتشريفي في هذه المناسبة. لكن قبل أربعة أيام من المناسبة، اغتيل رابين بوحشية، وحضرت بالطبع، جنازته في القدس. ومن نافل القول إن الحفل تم إلغاؤه. فلم يكن هناك أحد، وعلى الأقل أنا، في مزاج معتدل للاحتفال. أما بيريز فقد خلف رابين كرئيس للوزراء لمدة ستة شهور، ليخسر بعد ذلك في الانتخابات العامة أمام بنيامين نتنياهو. كم كنت سعيد الحظ لعدم حصولي على منصب السفير الإسرائيلي لدى عمّان، لأني لم أكن لأستطيع العمل كمبعوث شخصي لبيريز هناك، والأهم من ذلك أنني ما كنت لألعب دوراً مستقبلياً في إنقاذ معاهدة السلام في بضع سنين في ظروف سآتي على ذكرها.

في رأيي، هذا التفاعل بين الشخصيات كما صوّرتُه في هذا المشهد التشخيصي للملف الأردني، يمثّل الكثير مما حصل في هذا الجزء من العالم - هشاشة الطبيعة البشرية، والغيرة، والمنافسة، والاستحالة المتأصلة للبس شخصين تاجاً واحداً وفي وقت واحد - حيث إن الشخصيات تكون قد استنفدت طاقاتها على مسرح التاريخ بطرق تذكّرنا بالأيام والعصور الماضية. إنه انشغال بالي كضابط يعمل في الاستخبارات منذ أربعين عاماً، وافتتاني بالطبيعة البشرية والسلوك البشري الذي قادني إلى أفضل نجاحاتي وأسوأ إخفاقاتي. وسأخبرك عن المزيد بعد قليل.

# 8

## تذكّر القادة وبلدانهم

إن الوصـــف الذي تقدّم لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، يبرز المكوّنات الأساسية والضرورية لإحداث خرق في السياسة بين الدول، وهو يظهر الحاجة إلى رؤســـاء ملتزمين أساساً بالانفصال عن الماضي، ويملكون رؤية تجاوز الحاضر. كما أنـــه يظهـــر الحاجة إلى مجموعة صغيرة مختارة من كبار المسؤولين الحكوميين على المـــستوى التنفـــيذي لديهم العزم على رؤية مشروع أو مسعى يفضي إلى نتيجة، ويظهر أيضاً كيف أن هؤلاء المسؤولين الكبار يعملون كمفاوضين لديهم خيارات وأفكـــار، وكأدوات تمتصّ الصدمات وتحول دون الانهيار التام للحوار، وحدوث مواجهات كبيرة في بعض الحالات، بسبب الاختلافات.

تحـــتاج الحقيقة إلى من يصرّح بها بوضوح تام. وغالباً ما يجمع بين الرؤساء القلـــيل من الحبّ، وغالباً ما ينتقدون محاوريهم سرّاً، بل ويحتقروهم. والأنانية التي يتميـــز بها اللاعبون، والاحترام والتبجيل اللذان يظهروهما لبعضهم، والقيود التي تفرضـــها قواعدهم الانتخابية عليهم ليست سوى القليل من القضايا التي صاغت مسيرة التاريخ على مرّ العصور. إنه لمن المناسب والمفيد الإشارة إلى بعض من هذه الحالات قبل متابعة سردنا للأحداث.

كـــان ياســـر عـــرفات، والذي يُعرف أيضاً "بأبو عمّار"، بدون أدنى شكّ شخـــصية رئيـــسية في العقد الذي تحوّل فيه العالم وسار فيه في مسار جديد. عند مطلع التسعينيات، وصلت حركة التحرّر الفلسطيني إلى واحدة من أدنى مستوياها

على امتداد تاريخها. فقد مال عرفات أثناء حرب الخليج إلى جانب صدام حسين، وبعد أن انتهى به الأمر إلى الوقوف في الجانب الخاسر، لم يعد في موضع يؤهله لإطلاق حملة ناجحة ضدّ إسرائيل أو حليفتها الولايات المتحدة. لكن على الرغم من هذا العائق الأولي، كان يوجد خزان كبير من التعاطف مع قضية الفلسطينيين في واشنطن العاصمة. كانت توجد شخصيات داخل إدارة الرئيس جورج أتش بوش على دراية بردّة الفعل العنيفة الموجهة ضدّ الولايات المتحدة والتي اجتاحت العالمين العربي والإسلامي عقب انتصار قوات التحالف بقيادة أميركا والذي هزم نظام صدام حسين، وإن يكن أبقى على التركيبة السياسية في بغداد في وضع سليم. وبضغط من حلفاء الولايات المتحدة من العرب الذين شاركوا في التحالف، دعت الإدارة الأميركية إلى مؤتمر مدريد، وترأسته، ونجحت في تأسيس ثلاثة مسارات للتفاوض: المسار الأول بين إسرائيل وسوريا، والمسار الثاني بين إسرائيل والأردن، والمسار الثالث بين إسرائيل والفلسطينيين الذين شاركوا تحت مظلّة أردنية.

ولّدت الحالة والوضعية الضعيفة للحركة الفلسطينية فيضاً من الجهود الهادفة إلى إيجاد عملية سياسية جديدة. في أعقاب التغيير الحكومي في إسرائيل في صيف العام 1992، ووصول إسحاق رابين إلى منصب رئاسة الوزراء في إسرائيل، صار من الممكن استهلال بداية جديدة لتسوية إسرائيلية فلسطينية. بالنسبة إلى ياسر عرفات، مثّل ذلك فرصة ذهبية، إذ إنه كان قادراً على تخيّل خطوة يقوم بها انطلاقاً من تونس، والعودة إلى جزء من فلسطين وقع تحت الاحتلال خلال حرب الأيام الستة التي اندلعت في العام 1967. لم يشارك عرفات ولا منظمته في تلك الحرب، إذ إنها دارت بين إسرائيل وثلاث دول عربية هي مصر وسوريا والأردن، والأراضي التي *حرّرتها* إسرائيل (وفقاً للتعبير الإسرائيلي) أو *احتلّتها* (وفقاً للتعبير العربي) كانت تُدار حتى ذلك الحين من قبل الدول العربية لا من قبل الفلسطينيين. هذه الدول العربية لم تمنح الاستقلال للفلسطينيين الذين كانوا بالطبع في ذلك الحين في غاية الضعف وانعدام التنظيم لكي يتمكنوا حتى من التفكير في أي شكل أو شبيه لحكم ذاتي من أي نوع. والنتائج التي تمخضت عن حرب أكتوبر سنة 1973 لم توفر للفلسطينيين أي خيار على الإطلاق. وعندما بدأوا بتجميع قواهم في لبنان

في النـــصف الثاني من السبعينيات، وقاموا بتنفيذ سلسلة من العلميات الإرهابية(*) ضدّ إسرائيل، ردّت إسرائيل بدخول لبنان في العام 1982. والنتيجة العملية لذلك كانـــت نفـــي القيادة الفلسطينية إلى تونس، مما دفع بالقائد الفلسطيني بعيداً عن الدائرة الداخلية للشرق الأوسط. إن مجرّد تمكّن عرفات من قيادة شعبه طوال هذه الـــسنين وإجـــبار العالم العربي والقوى المسيطرة في العالم، بكل ما في الكلمة من معـــنى، علـــى الاعتراف بشرعية القضية التي يجسّدها كان بدون أدنى شكّ نجاحاً وحيداً يعادل القليل جداً من الإنجازات التي تم التوصل إليها في ظل ظروف مشابهة. لكن في التحليل النهائي، يتبيّن أنه كان قائداً فاشلاً. هناك العديد من المؤلفات التي كتـــبت عنه من زوايا استشرافية مختلفة. وأنا أودّ إجراء تقييمي لعرفات من وجهة نظر مسؤول في الاستخبارات.

جاء صعود عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يقودها إلى الواجهة فقط بعـــد حـــرب الأيـــام الستة سنة 1967 كعامل يحسب حسابه في معادلة الشرق الأوســـط. ولا نـــبعد عن الموضوع عندما نتذكر بأن حرب العام 1967 كانت، بالإضـــافة إلى أشـــياء أخـــرى، مواجهة بين القوى الكبرى في العالم. فقد كانت إســـرائيل تحظى في ذلك الحين بدعم العالم الحرّ الذي يتضمن الولايات المتحدة، في حـــين أن المـــصريين والسوريين، خصمي إسرائيل الرئيسيين، كانا مسلّحين حتى العظـــم، من قبل الاتحاد السوفياتي. كانت حرباً أشعلها وكلاء للاعبين دوليين، في وجه من الوجوه، والهزيمة النكراء التي لحقت بالجانب العربي كانت في الوقت نفسه نكـــسة كبرى للاتحاد السوفياتي. كان لروسيا، المكونة الرئيسية في الاتحاد، مصالح كـــثيرة في الـــشرق الأوسط ترجع إلى ما قبل الشيوعية، وبناء على ذلك، فإن أي انتكاســـة مـــثل انتكاســـة العام 1967 كان يُنظَر إليها، عن حقّ، على أنها نكسة استراتيجية.

لكن كيف كان أداء عرفات في العام 1967 على المسرح الدولي، وكيف أثّر ذلـــك الأداء على القضية الوطنية التي كان يدافع عنها؟ بعد فترة وجيزة من حرب

(*) وفقاً للوصف الإسرائيلي.

الأيام الستة، وافقت حكومة إسرائيل على قرار يعتبر الأراضي التي وقعت في أيدي الإسرائيليين في أعقاب الحرب بمثابة أوراق تُستخدم في مفاوضات مستقبلية، بحيث تتم مقايضتها من الناحية العملية مقابل السلام مع العالم العربي، بما في ذلك الفلسطينيين طبعاً. لكنّ الدول العربية والفلسطينيين بالتبعية رفضوا غصن الزيتون الممدود إليهم، لأنه تضمن القبول بدولة إسرائيل والاعتراف بها وبحقّها في الوجود. إن حقيقة وجود هذا القرار الإسرائيلي أمر يعرفه الجميع، وإن يكن نادراً ما كان يُستشهد به. لكنّ الأقل من ذلك شهرة هو أنه أثناء العام الذي تلا الحرب، بذلت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية جهوداً كبيرة لتعقّب عرفات واعتقاله، وهو الذي كان يختبئ داخل الأراضي، ويتنقّل باستمرار. في غضون فترة وجيزة بعيد انتهاء الحرب، انطلقت المقاومة المسلّحة داخل الأراضي، وخصوصاً في الضفة الغربية، التي كانت سابقاً تحت السلطة الأردنية، ودخلت المجموعات المسلّحة في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية. في النهاية، قُتل كافة أفراد هذه المجموعات أو أُسروا، غير أن إسرائيل كانت تعاني بين الحين والآخر من خسائر جسيمة، بما في ذلك مقتل بعض الضباط من أصحاب الرتب العالية. بذلك باتت أجزاء من الضفة الغربية تُعرف *بأرض المطاردة* لأنها أصبحت مسرحاً للعديد من المعارك والعديد من المواجهات.

على عكس ما هو شائع، لم تكن الحاجة إلى تأسيس قناة اتصال مع عرفات نابعة كلّياً من الحاجة إلى وضع نهاية للعنف الذي بدأ يرخي بثقله، فقد كانت هناك خطوة موازية أطلقت حواراً سياسياً جوهرياً بين الطرفين المتحاربَين. غير أن المبادرة التي حظيت بموافقة الطبقة السياسية العليا لم تصل إلى أية نتيجة، إذ إن عرفات سارع إلى رفضها لأنه كان لا يزال يتبنّى الصراع المسلّح. اقتضى ذلك السعي لاسترجاع فلسطين بالحديد والنار، وبدءاً من نهاية العام 1968، وعلى مدى عشرين عاماً، باتت تلك السياسة الوحيدة لعرفات في ما يتعلّق *بالقضية الفلسطينية*.

أضحت الفترة الممتدّة بين أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي سنوات تكوينية لعرفات. فقد تم نقله سرّاً بواسطة طائرة إلى القاهرة في العام 1968، واصطحبه الرئيس المصري جمال عبد الناصر الموالي للسوفيات إلى موسكو حيث التقى - إلى جانب قيامه بالعديد من النشاطات الأخرى - بكبار

الضباط السوفيات في جهاز الكيه جي بي والذين بقوا على اتصال معه منذ ذلك الحين. لم يتحوّل عرفات أبداً إلى عميل بالمعنى التقني والمهني للعبارة، ولكنه حظي بخدمة معاونين اكتسب من خلالهم حبّاً عميقاً، وهوساً، بالتجسس والاستخبارات. فقد تعلّم كيفية التلاعب بالمعلومات، وكيفية توظيف المعلومات الاستخباراتية الدقيقة في خدمة قضيته، وكيفية مقايضة المعلومات الاستخباراتية مع الأجهزة الأجنبية والحصول على عوائد بالمقابل، وكيفية المشاركة في الإعلام المضلّل، ونقله إلى أقصى حدود التفاهة.

على مرّ السنين، دأب القادة في المنطقة على تقييمه، وأجمعوا على وصفه بالكاذب القسري، وبأنه شخص لا يفي بالتزام ونادراً ما كان يكنّ شيئاً سوى الاحتقار لنظرائه. وسرعان ما أصبحت السمة الأخيرة متبادلة.

كان لديه هوس غريب بالمال وكيفية تحصيله. وهو نفسه عاش حياة تقشّف، ولكنه استمتع بالمسح على مبالغ ضخمة من المال، وتكديس الأرصدة في مختلف أنحاء العالم بحجة دعم الكفاح وتمويله.

مع مرور الوقت، كان يتحاشى كل محاولة للتوصل إلى حل حقيقي لمحنة الفلسطينيين، وعارض كل محاولة تقريباً لفتح قناة حوار يمكن الوثوق بها والتعويل عليها بينه وبين عدوّه الإسرائيلي. كان لديه بالطبع العديد من القنوات مع أجيال من الشخصيات السياسية الإسرائيلية ومعاونيها، وكان يستخدم هذه القنوات في المناسبات لإجراء اتصالات على فترات زمنية قصيرة نسبياً. لكن كان من المحتم أن يسيء استخدام هذه القنوات التي يفترض بأن تكون "آمنة وسالمة" متى اعتقد بأنها ستخدم غرضاً آنياً له. وكان يلجأ مرّة بعد أخرى إلى عالمه الخيالي لكي يحقق أهدافه. ومع أنه تبيّن في أكثر من مناسبة بأنه ينشر أكاذيب محضة، فهو لم يرتدع عن اللجوء إلى هذه الحيلة مراراً وتكراراً. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى حادثتين منفصلتين.

في مايو/أيار 2001، وقع هجوم إرهابي على ملهى ليلي في تل أبيب قريب من شاطئ المدينة. قُتل بنتيجة الحادث عشرون فتى إسرائيلياً في تلك الأمسية في نادي دولفيناريوم، في صباح اليوم التالي، ليوم السبت المقدس، اجتمع مجلس الوزراء

الإسرائيلي في جلسة طارئة لمناقشة الوضع وتحديد ردّة الفعل المناسبة. وصدف أنّ وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر كان يزور إسرائيل في ذلك الوقت، إلى جانب اثنين من القادة العالميين، في جهد دبلوماسي مشترك من أجل كبح جماح إسرائيل من ناحية، ومن أجل حثّ ياسر عرفات على اتخاذ إجراء مصمَّم من أجل خفض مستوى النشاط الإرهابي الموجّه ضدّ أهداف مدنية إسرائيلية والسكان المدنيين في البلاد. واجه عرفات الضغوط التي كانت تتراكم عليه بالزعم بأن هذا العمل الإرهابي لم يكن سوى عملية استفزازية دبّرها جهاز الموساد، الذي كنت أرأسه في ذلك الوقت. لم يكن الاتهام المقزّز زلّة لسان وحيدة. فقد كرّره عرفات المرّة تلو المرّة في كافة لقاءاته مع وسائل الإعلام ومع الشخصيات الأجنبية. ومن نافل القول إن التفاهة المطلقة لزعمه كانت مجرّدة من أي جزء من دليل، والذي لم يكن موجوداً على أية حال، ولم تكن التصريح الوحيد له من هذا النوع.

بعد تلك الحادثة بعدة شهور، قُتل وزير إسرائيلي اسمه ريهافام زئيفي، على يد مسلّحين فلسطينيين في فندق مشهور في القدس. حدث ذلك في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2001، وصدف أني كنت في مهمة خارج إسرائيل من أجل الاجتماع بأحد رجال الدولة العرب البارزين. وعلى الفور، أخبرني ذلك الشخص بأنه يعتقد بأن العمل من صنيع مجموعة إرهابية متطرّفة في الجانب الفلسطيني. فقد اشتُهر زئيفي بوجهات نظره اليمينية في إسرائيل، وكان يرأس الحركة النقابية الوطنية، المكوّنة الأكثر يمينية في الوزارة، ومجموعته التابعة للحركة كانت تروّج لفكرة نقل الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية إلى البلدان العربية حيث يتم توطينهم وإعادة تأهيلهم. وعلى الفور، أعلن عرفات بأن ذلك عمل استفزازي آخر قام به الموساد، في الفترة التي كنت رئيس الجهاز فيها أيضاً. لكن هذه المرّة، لم يقنع عرفات بتوجيه اتهام عام، بل إنه استخدم رحلة قام بها لأوروبا لكي يصف لمستمعيه بالتفصيل كيف تم تنفيذ العملية بأكملها. وفي مصادفة غريبة، حدث ذلك فيما كنت أتنقّل في ذلك الأسبوع عبر أوروبا، وألتقي بالعديد من المحاورين الذين اجتمع بهم عرفات. وفي كل محطة توقفت عندها، كان يتم سرد روايات مفصلة عن العملية التي يُزعم بأنني أشرفت على التخطيط لها. لم تكن هناك نهاية

للزخـــرفات الـــتي أضيفت إلى القصة مع كل محطة توقفت عندها، ووقعت عليَّ مسؤولية دحض كل جزئية من هذه التفاصيل والقصة الشنيعة المختلَقة ككلّ.

ممـــا فاقم من الطبيعة القسرية لهذا الاتهام حقيقة أن الوزير القتيل كان شخصاً أعـــرفه جـــيداً، وعملـــت معه في مناسبات عدّة عندما خدم كجنرال في الجيش الإسرائيلي في الوقت الذي كنت أشغل فيه مناصب عملياتية في الموساد. وقد رُقّي إلى رتـــبة جنـــرال بأربع نجوم في اليوم نفسه الذي حصل فيه أريئيل شارون على ترقيته. كان ضابطاً محترفاً كثير التدقيق، وكان شرفاً ومتعة لي أن أعمل بجانبه. وبما أنـــه عـــضو في الوزارة، فقد كنت أراه كثيراً، وعادة ما كنت أجد نفسي جالساً بجانـــبه عـــند نهايـــة الطاولة. كنا نتحدث كثيراً أثناء الجلسات الوزارية التي تمتدّ لساعات طويلة، وبالرغم من أنه كانت هناك أميال تفصل بين وجهتي نظرنا، فقد وجـــدت بعضاً من اقتراحاته العملية المتعلقة بمسائل عملياتية محضة مثيرة للاهتمام، بل ومبتكرة في بعض الأحيان. خدم زئيفي أو غاندي، وهو اللقب الذي اشتُهر به، لعـــدة ســـنوات كعضو في اللجنة الفرعية البرلمانية المعتبَرة الخاصة بالاستخبارات والأجهـــزة الاستخباراتية، وكان في مقدوري دائماً الاعتماد عليه في الحصول على الـــدعم عندما كنت ألتقي باللجنة، وأقدّم تقريري الخاص بنشاطات الموساد إليها. والـــربط من بعيد بيني وبين مقتل هذا الرجل، الصديق والزميل، كان بمثابة صورة ممسوخة للّياقة الإنسانية الأساسية.

لكـــن في ما عد تلك الناحية الشخصية للمسألة التي بين أيدينا، حاولت في تلـــك الأيـــام سبر غور الأفكار والتركيبة العاطفية لرجل بمثابة قائد سياسي اختير كرمز لحركة وطنية شاملة يمكنه اللجوء إلى حيل مثل الحيلة التي وصفتها للتوّ، والتي كانت سخيفة ولا أساس لها في الوقت نفسه. فهل كان عرفات يعتقد حقاً بوجود أي شـــيء حقيقي في ما يقوله؟ وإذا كان يعرف بأن ما يقوله خطأ مطلق، كيف كان في مقدوره توقّع القبول به كشريك صادق في أي حوار جدّي من أي نوع؟ غالـــباً ما كنت أثير هذا الموضوع مع محاوريّ العرب الذين كانوا يجيبون بصوت واحد بقول شيء مثل "هل تريد إخباري عن أكاذيب عرفات ومراوغاته؟ هذا لا يُقارَن بما أودّ أن أخبرك به!" بالطبع، وصل عرفات إلى درجة من سوء السمعة في

الدوائر القيادية في العالم العربي بحيث حقق رقماً قياسياً تجاوز كل من سبقه. يوجد بالطبع تفسير آخر لسلوك عرفات، وهو أنه كان يعتقد فعلاً بأن ما يقوله صحيح. ولهذا التفسير بالطبع نتائج مختلفة من حيث إنه عاش أساساً وعمل في عالم من الخيال، ولذلك لم يعد على صلة من الناحية العملية بالحياة كما هي حقيقة. والنتيجة العملية لهذا التحليل هي أنه لن يكون في مقدور المرء التفاوض مع شخص منفصل عن الواقع.

لكنّ عرفات كان من بعض الوجوه قائداً في غاية العملية والبراغماتية. فقد أدرك القيمة النسبية لكل شخصية تحيط به، وأظهر قدرة خارقة على الإيقاع بين الأفراد والمجموعات بما يضمن له البقاء في قمّة حركته. وكان يتمتع بقدرة عجيبة على جمع الأموال وصرفها على منافعه الخاصة من أجل كسب الولاء والدعم.

المرّة الوحيدة التي رأيت فيها عرفات وجهاً لوجه كانت عندما خدمت كسفير إسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي حيث توجد سفارتي في بروكسل. حدث ذلك في شتاء العام 1997، وكان وزير الخارجية الإسرائيلي حينها، ديفيد ليفي، على وشك الذهاب في زيارة دورية والاجتماع بمجلس وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي. في تلك المرحلة، كانت العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تمرّ بواحدة من نوباتها الحرجة المتكرّرة. قرّر الاتحاد الأوروبي التدخل ودعوة عرفات للقدوم إلى بروكسل، حيث سيعمل الأوروبيون على تدبير ظهور مشترك يجمع بينه وبين وزير الخارجية ليفي في لقاء المجلس. وتقرّر أن يجتمع ليفي بجميع وزراء الخارجية، وهنا كان من المقرر أن ينضم عرفات إلى المجموعة ويستمتع بالظهور برفقة رجل الدولة الإسرائيلي. وفيما كنت أعمل جاهداً للحؤول دون حدوث ذلك، اكتشفت، ولم يكن ذلك مفاجئاً لي تماماً، بأن الفكرة برمّتها من اقتراح المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية بدون معرفة الوزير نفسه أو موافقته. لم يكن ذلك بالأمر الجديد في سجلاّت الوزارة في تلك الأيام. ومن ناحيتي، قمت بما أستطيع لكي أتّبع تعليمات الوزير. وفي النهاية، تم التوصل إلى تسوية يظهر بموجبها كل من عرفات وليفي بشكل منفصل في مجلس الوزراء، واتفقنا على عقد اجتماع منفصل بين عرفات وليفي برعاية المسؤولين في الاتحاد ومشاركتهم.

في ذلــك اللقـــاء المنفصل التقيت بالرجل في ما كان بالنسبة إليّ اللقاء الأول والأخــير. بــدأ اللقاء بمقدمة من جانب المضيف، وزير خارجية اللوكسمبورغ، والذي كان في منصب الرئيس الدوري للاتحاد خلال فترة الستة شهور تلك. وبعد ذلــك، أُعطــي وزير الخارجية ليفي الكلمة فبدأ بشرح تفصيلي باللغة العبرية التي كانت تُترجَم على الفور إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. كان يوماً شديد البرودة، وكانت غرف الاتحاد زائدة السخونة، كما هو حالها غالباً، وبالتدريج، غفا العديد مــن الحاضرين ودخلوا في سبات ممتع وعميق. أبرز الذين سيطر عليهم النوم كان عــرفات، وعــندما أنهى ليفي بحثه الطويل على نحو استثنائي، ساد الغرفةَ صمت غريب. لم يأخذ أي شخص على عاتقه إيقاظ عرفات ودعوته إلى الحديث. وبعد فتــرة وجيزة من الصمت، أخذ نبيل شعث، وزير الخارجية في السلطة الفلسطينية، الكلمـــة وردّ علـــى كلام ليفي وأفكاره. وبعد ذلك بقليل، دارت مناقشة عامة تناولت عدداً من القضايا العملية التي أصبحت مثار الخلاف بين الطرفين المتنازعَين في الشرق الأوسط. إحدى هذه القضايا كانت رغبة الفلسطينيين في إعادة تشغيل مطـــارهم في قطـــاع غزّة والذي قامت إسرائيل بتعطيله بسبب استخدامه كقناة لتهـــريب الأسلحة إلى القطاع، ومطالبتهم ببناء مرفأ عميق القاع قبالة مدينة غزّة يمكن أن يخدم الفلسطينيين في استيراد البضائع وتصديرها، مما يُعفيهم من الحاجة إلى استخدام الموانئ الإسرائيلية بوصفها المنفذ الوحيد للقطاع. حظي هذان المشروعان باهتمام الاتحاد الأوروبي الذي بدأ بتمويل العناصر الرئيسية فيهما.

اســـتمرّت المناقـــشات حول هذين المشروعين في جوّ بدا أنه محاولة صادقة للـــتعاون، وكان من المحتم أن يحتل السؤال حول مراقبة البضائع القادمة إلى المرفأ المقتـــرح وفحصها لمنع دخول معدات عسكرية من أي نوع، محور المناقشات. في تلـــك اللحظة، أعلن ممثلو الاتحاد عن أن الحكومة الهولندية خصصت مبلغ خمسة وعشرين مليون دولار لتمويل شراء المعدات الضرورية لتأمين المراقبة الفعّالة. ومن دون تفكـــير، نهض عرفات، بالمعنى الحرفي للكلمة، عن كرسيه، وسُمع وهو يتمتم بكلمـــات سريعة باللغة الإنكليزية "خمسة وعشرون مليون دولار! أي مبلغ خمسة وعشرين مليون دولار؟ من أين مبلغ الخمسة والعشرين مليون دولار؟" من الواضح

أنــه لم تكــن لديه فكرة عن الموضوع الذي تجري مناقشته، لكن في اللحظة التي التقطتْ فيها أذناه النائمتان الإشارة إلى مبلغ من المال، أصبح متيقظاً بقدر ما يمكن أن يكون أي شخص.

مــا فاجأني في الاجتماع لم تكن تلك العبارة وحسب، بل وفاجأتني الطريقة التي تعامل بها المرؤوسون والمشاركون الفلسطينيون مع الحدث، فهو لم يسبب لهم إزعاجــاً على الإطلاق. فقد كان هذا الانشغال الفريد بالأموال والأرصدة العالمية سمة معروفة في القائد الفلسطيني. كان تحويل الأرصدة الأوروبية إلى حسابات غير رسمية أو شبه رسمية تابعة للسلطة الفلسطينية مصدرَ نــزاع غالباً ما أقلق العديد من المــسؤولين الأمــناء في الاتحاد. واعتاد عرفات على التقدّم إلى مسؤولي الاتحاد أو وزراء الخارجــية الأوروبيين المؤثرين بين الحين والآخر بطلبات *تمويل عاجل* بمبالغ تتــراوح ما بين عشرين وخمسة وعشرين مليون دولار من هنا أو هناك. وأذكر في إحــدى المناســبات أنني كنت في مكتب أحد كبار مفوّضي الاتحاد عندما تلقّيت اتصالاً من وزير خارجية إحدى البلدان الأوروبية البارزة. بدأ بإدانة عنيفة لطريقة تعامــل اللجــنة مع طلب حديث جداً لعرفات للحصول على تمويل *عاجل*. قال الوزير المحترم، "بالتأكيد، لا بدّ وأنك أدركتَ بأنه ينبغي عدم تحويل هذا النوع من الأموال إلى حسابات عادية. وقد اشتكى عرفات من هذا الأمر بمرارة ويتعيّن علينا التوصل إلى طريقة لترتيب الأمور". طلب المفوّض من الوزير الانتظار لبضع دقائق ثم التفت إليّ وطلب منّي بأدب الانصراف لكي يعالج المسألة التي بين يديه. غادرت المكــتب بالطبع، لكن ليس قبل إفضاء مضيفي بهمومه وتعبيره عن انــزعاجه من الحال الذي يجبره على التعاون في هذه المسائل.

مــا كــان يفتقر إليه عرفات في النهاية هو فهم قواعد السلوك الأساسية في القــضايا الدولــية، وهــو جهل أدّى إلى نــزع الثقة منه بالمطلق وبشكل نهائي كمحــاور يمكــن التعويل عليه. القاعدة الأولى كانت وستبقى، لفترة طويلة من الزمن، أنه يتعيّن على القائد السياسي، أو رئيس الدولة، أو رئيس الوزراء، أو قائد حــركة وطنية، عدم الكذب على رئيس الولايات المتحدة. أي أن كافة أكاذيب عــرفات ومــراوغاته لن تفقده أهليته طالما أنه يحرص على ألاّ يفكّر في تبنّي هذا

السلوك مع الولايات المتحدة ورئيسها. وقد ضُبط بالجرم المشهود عندما أنكر معرفته، ناهيك عن تواطئه، في شراء شحنة من الأسلحة فائقة النوعية من إيران وشحنها على متن سفينة اسمها كارين. استولت البحرية الإسرائيلية على السفينة وهي في أعالي البحار على بُعد خمسمائة ميل بحري تقريباً إلى الجنوب من إيلات وأُحضر طاقمَها إلى ميناء إيلات، وهناك جرى عرض الشحنة لكي يراها الجميع. لقد تمكنت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في وقت مبكّر من جمع المعلومات حول هذه المغامرة التي قامت بها السلطة الفلسطينية وتقديم أدقّ المعلومات إلى البحرية، مما مكّنها من التقاط صيد مثالي. لم تكن إسرائيل قادرة على الاستيلاء على الشحنة في العام 2001 وحسب، بل وعلى تمرير المعلومات الاستخباراتية إلى الولايات المتحدة بطريقة مقنعة بحيث لا تثبت قضية الشحنة التي تم الاستيلاء عليها وحسب، بل وتبرز التشويه المتعمّد للحقائق من جانب عرفات. واعتراف عرفات في وقت لاحق في رسالة بعثها إلى وزير الخارجية كولن باول لم يكن ليصلح الضرر الذي لحق بصورة عرفات وموقفه في واشنطن، فقد تحطم الاثنان بحيث بات يتعذر إصلاحهما.

القاعدة الأساسية الثانية التي يتعيّن على كافة اللاعبين أن يتعلّموها عند تطبيق سياساتهم هي أنه لا يمكن لأحد أن يبقى إذا حاول استغلال رئيس الولايات المتحدة. كان ذلك درساً قاسياً تعلّمه عرفات بعد أن استغلّ رئيس الولايات المتحدة مرّتين من أجل مكاسبه الخاصة. المرّة الأولى كانت في مؤتمر كامب ديفيد في صيف العام 2000، والمرّة الثانية كانت عندما زار الرئيسُ كلينتون منطقة الشرق الأوسط قبيل انتهاء مدّة ولايته في مسعى أخير للتوصل إلى تسوية متبادلة بين إسرائيل والفلسطينيين. فقد كان إرسال الرئيس كلينتون إلى واشنطن وهو خالي الوفاض غباء سياسياً محضاً دفع عرفات نتيجة له ثمناً سياسياً باهظاً قبل وقت طويل من رحيله. فقد وصفه الجميع بعد ذلك –بمن فيهم أقرب زملائه إليه – بأنه عائق أمام تحقيق السلام.

كان لكل من القادة التقليديين في العالم العربي – الرئيس المصري مبارك، والملك حسين عاهل الأردن، والرئيس السوري حافظ الأسد – تجاربه مع عرفات،

قادتـــه إلى الاعـــتقاد بأنـــه يشكل عائقاً أمام تحقيق تقدم من أي نوع في المنطقة. فالـــرئيس الأســـد قطـــع اتصالاته مع عرفات عندما قرّر الأخير أن يمضي وحده ويفاوض إسرائيل، سرّاً وبشكل منفصل. وقطعت دمشق كل علاقة لها بعرفات إلى أن تُـــوفي في بـــاريس، كقائـــد منعزل هجره الجميع تقريباً. وفيما يتعلق بالرئيس مـــبارك، كان عرفات يشكل تهديداً لأمن البلاد ولاستقرار النظام المصري لأنه قاد شعبه إلى طريق العنف، مما حرّك المشاعر القومية لدى عامة الشعب في القاهرة وفي البلاد ككلّ. كما أن الأداء المسرحي لعرفات أحرج الرئيس المصري في العديد من المناسـبات، ولكنه شعر بالرغم من ذلك بالالتزام بالقضية الفلسطينية التي كانت مـــصدراً للتعبـــئة النفسية للشعب المصري ككل. غير أن لحظة الحقيقة جاءت في أبـــريل/نيـــسان 2002 عندما بلغ العنف الموجَّه ضدّ إسرائيل والمدنيين الإسرائيليين مستويات غير مسبوقة. عندها، وافقت الحكومة الإسرائيلية، التي اجتمعت في اليوم الـــتالي لمناقشة نتائج هجوم وحشي استهدف فندقاً في نتانيا – وهو منتج سياحي مرموق على شاطئ البحر – على عملية واسعة النطاق يقوم بها الجيش الإسرائيلي، فدخل على الفور أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وشنّ عدة هجمات قُـــصد مـــنها تفتـــيت الـــشبكة الإرهابية التي تنشط في المنطقة. بلغ الضغط على الفلـــسطينيين مستويات غير مسبوقة، وردّ عليها عرفات بدعوة الجماهير العربية في الـــدول العربية – إضافة إلى جملة من الأمور الأخرى – إلى النهوض والتظاهر في شوارع العواصم العربية من أجل ممارسة الضغوط على القادة العرب وحملهم على تعلـــيق علاقـــاتهم مـــع إسرائيل أو حتى قطعها. شهدت شوارع القاهرة وعمّان وعواصـــم أخرى بالطبع مظاهرات عنيفة، سقط فيها بعض القتلى، وكانت تلك خطـــوة بمـــثابة تجاوز خطير للحدود في نظر الرئيس مبارك. فقد اعتُبرت معاهدة الـــسلام التي أبرمها سلفه، الرئيس الراحل أنور السادات الذي راح ضحية اغتيال، مـــع إسرائيل رصيداً استراتيجياً للدولة المصرية، وأنه بغض النظر عن التوترات التي ميّـــزت العلاقة المصرية الإسرائيلية أثناء التوقيع على المعاهدة في فناء البيت الأبيض في واشـــنطن، مـــا مـــن شخصية مصرية مسؤولة يمكن أن تفكر في هذه المكونة الرئيـــسية في الاستراتيجية الإجمالية لمصر بطريقة أخرى. ومحاولة أي طرف ثالث،

وعلـى وجـه الخـصوص عـرفات، إخضاع المصالح الرئيسية المصرية لرغبات الفلسطينيين لم تكن ستواجَه بالرفض وحسب، بل وكان مقدراً لها أن تلقي بظلال قاتمة وقاتمة جداً على المقاربة التي تتبعها مصر مع الفلسطينيين.

تسبّبت تلك الخطوة، في ذروة الانتفاضة الفلسطينية المسلّحة ضدّ إسرائيل، في ضـربة كادت تكون قاتلة للقضية الوطنية الفلسطينية. فقد فتحت باباً فريداً أمام إسـرائيل لكـي تـدخل مع المصريين في مناقشات هادفة حول مستقبل القضية الفلـسطينية. كما ولّدت بالتدريج مناخاً من التعاون الجدّي بين إسرائيل، ومصر، والأردن، والعديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى حول مبدأ الترويج للفكرة القائلة بأن الفلسطينيين باتوا بحاجة إلى إيجاد قيادة جديدة، والشروع في إصلاحات واسعة النطاق في تركيبة كل من أجهزتهم الأمنية وأجهزتهم المدنية الحكومية.

أمـا القائد الآخر في المنطقة الذي تولّدت لديه ردّة فعل مشابهة تجاه عرفات فكـان الملك حسين عاهل الأردن، والذي سعى عرفات في السابق إلى الإطاحة به في أغسطس – سبتمبر من العام 1970. فهو لم ينسَ الخطوات الواضحة التي قام بها الفلـسطينيون لاغتـياله مع عائلته. وبعد التوقيع على معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، لم يوفـر الفلسطينيون جهداً لمنع تطور علاقات تجارية ثلاثية الأطراف، ناهيك عن ازدهارها. وفي هذه الحالة، بدا واضحاً مرة أخرى بأن الفلسطينيين على اسـتعداد لفعل أي شيء لتخريب المحاولات الأردنية لاكتساب ميزة من الظروف الجديدة. بالطبع، حاول الفلسطينيون في مناسبات عدّة إجبار إسرائيل على الاختيار بينهم وبين الأردنيين، ولم يكن من السهل دائماً الخروج من هذه المآزق.

آن الأوان الآن لكـي نلـتفت إلى الدور المصري في الشرق الأوسط، وإلى شخـصياته الرئيـسية، وكيف كان يُنظر إلى مشاركتها على المسرحين الإقليمي والدولي. لطالما لعبت مصر دور قوة إقليمية. وبفضل موقعها الذي يتوسط القارّتين الأفريقية والآسيوية، توغلت مصالحها في عمق القارّة السوداء في الجنوب والجنوب الغربي. وتطلّعت إلى قيادة العالم العربي وإلى لعب دور محوري في العالم الإسلامي. وبما أنها دولة ساحلية هامة تطلّ على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط، فقد تبوّأت مـوقعاً رئيسياً في تحديد المستقبل السياسي والاقتصادي والثقافي للبلدان والثقافات

المحيطة بالبحر. لقد صاغت هذه القائمة الطويلة من التطلعات على نحو جليّ شكل القيادة الحديثة لمصر ومضمونها. وفيما عدا *الوضعية الفرعونية* لمصر، ارتأت القيادة الجديدة في الأيام التي تلت الملكية أن يكون لمصر، من بين عدة أشياء أخرى، دور على المسرح الدولي. وبناء على ذلك، لعبت مصر، في نظر عبد الناصر، والسادات، ومبارك، دور لاعب دولي كان قادراً على حشد تأييد كبير في المجتمع الدولي للقضايا التي تدافع عنها، من ناحية، ودفعت ثمن نيل العضوية في نادي الدول الصفوة، من ناحية أخرى. بالطبع، كلما كان العضو قريب العهد بالنادي، كلما زادت *الأجرة* التي ينبغي أن يدفعها لمواصلة الاستفادة من مزايا هذه العضوية.

في هذا الصدد، هناك شبه بين إسرائيل ومصر في الطريقة التي تبنّاها الطرفان في مقاربتهما لاستراتيجياتهما الأساسية. بدا ذلك واضحاً بوجه خاص بعد أن تولّى السادات سدّة الرئاسة، وبدأ على الفور بتوجيه مصر بعيداً عن الاعتماد على ما كان يُعرف بالاتحاد السوفياتي والتبعية له. عقب حرب أكتوبر سنة 1973، تحوّلت القيادة المصرية علناً إلى الولايات المتحدة واعتبرتها الوسيط الجدّي الوحيد في الصراع العربي الإسرائيلي، بينما احتل كافة اللاعبين الآخرين – الاتحاد السوفياتي، وكافة الدول الرائدة في العالم، إضافة إلى الأمم المتحدة – مركزاً ثانوياً. ومصر هي الدولة العربية الأولى التي وقّعت على معاهدة سلام مع إسرائيل، وكانت الدولة الأولى التي اختارت واستمتعت بحفل توقيع أقيم في فناء البيت الأبيض.

خطا الرئيس مبارك، الذي خلف الرئيس السادات الذي فقد حياته في سبيل السلام مع إسرائيل، بهذا المفهوم للسياسات المصرية خطوات أخرى إلى الأمام، فقاد مصر إلى الوقوف بجانب الولايات المتحدة في حملتين متتاليتين ضدّ دولة عربية – العراق – ووضع بلاده بثبات في جانب واشنطن والعالم الحرّ في صراعه المرير ضدّ الإرهاب الدولي. كانت تلك خطوات أبعد ما تكون عن الخطوات التقنية أو الاستعراضية. فالنجاحات التي أحرزتها الأوساط الاستخباراتية الدولية في حربها ضدّ الإرهاب لم تكن لتتحقق لولا الدعم الفعال من جانب مصر.

لم يكن ذلك الثمن الوحيد الذي دُفع في سبيل تطبيق هذه الاستراتيجية والسياسات المصاحبة لها. فعلى الرغم من الإعلان عن أن السلام مع إسرائيل

مصلحة أساسية لمصر، لم يسمح النظام بالقدح العلني لإسرائيل بشكل متواصل في الصحافة وفي وسائل الإعلام الإلكترونية وحسب، بل وشجّع على ذلك. فالتهويل بإسرائيل وقادتها، وخصوصاً رئيس الوزراء أرييل شارون، أخذ أبعاداً هائلة، و لم تتم تلبية كافة الالتماسات، وفي بعض الأحيان، المطالب الإسرائيلية بوقف هذه الحملة. شخصياً شعرت بهذا التناقض الصارخ بين العلاقة العلنية والخفية، كما شعر به آخرون قريبون منّي ممن نفّذوا مهمات مشابهة. في حين يظهر الكثير من التفاهم والمصالح المشتركة خلف الأبواب الموصدة حيث يمكن بل ويتم إنجاز الكثير من الأشياء، غالباً ما كان الجوّ العدائي في الخارج يصل إلى درجة الغليان.

أعتقد بأن نقطة التحول جاءت في ذروة التوتر الذي تسبب به الفلسطينيون بعد دخول الجيش الإسرائيلي إلى مدن وأراضي الضفة الغربية في ربيع العام 2002. كانت المظاهرات التي اندلعت في شوارع القاهرة، والتي حرّض عليها الفلسطينيون كحركة وحرّض عليها عرفات، بمثابة رسالة تحذير تنذر بالشؤم في أروقة السلطة على ضفاف النيل. طالب الفلسطينيون بأن تتخذ مصر إجراءً ملموساً ضدّ إسرائيل على مستوى العلاقات الثنائية، بأن يُطلب إلى السفير الإسرائيلي لدى القاهرة الرحيل، ويصار إلى إقفال السفارة أو الحدّ من عدد العاملين فيها. كانت مصر في السنوات السابقة قد سحبت سفيرها من إسرائيل احتجاجاً على النشاطات الإسرائيلية في المنطقة، غير أن السفارة ظلت تعمل بإدارة القائم بالأعمال وفريق ضخم ونشط من الموظفين. والآن، جاءت لحظة الحقيقة. فهل ستعمد مصر إلى اتخاذ هذا الإجراء؟ أذكر جيداً تلك الأيام وأني فكرت حينها بأنه في حال خضع المصريون لمطالب عرفات، فلن تكون هناك نهاية للمطالب الأخرى، وأن الأمر سيكون من الناحية العملية ابتزازاً سياسياً. وبعد بضعة أيام من المشاورات، صدر تصريح من القاهرة صيغ بعبارات استوجبت الكثير من التمعّن والتفسير. فضّل المصريون الجلوس مكتوفي الأيدي وعدم اتخاذ إجراء من أي نوع. وأعتقد بأن ذلك كان الحدّ الفاصل في المعادلة برمّتها، إذ إن الرئيس مبارك رفض الطلب الفلسطيني الوقح بتقديم تضحيات - تضحيات مصرية - في سبيل القضية الفلسطينية. فقد رأى خطراً على مصر وعلى المصالح المصرية في الخطوات التي استهلّها عرفات. منذ

تلك اللحظة، قبل بالمقدمة الأساسية التي تقول إن مستقبل الفلسطينيين يعتمد على إحداث تغيير قيادي وعلى مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تدفع المنطقة ككل والفلسطينيين نحو عصر جديد وواعد.

احتاج الأمر إلى ثلاث سنوات أخرى وإلى رحيل عرفات للحصول على توضيح علني لهذا التغيّر الجذري في السياسة المصرية. خلال تلك الفترة، استمرّ الرئيس مبارك في الامتناع عن إرسال سفير جديد إلى إسرائيل، واستمرّت صحافته في السخرية من إسرائيل بشكل لم يُعهَد من قبل. كما قاوم الاقتراحات بأن يجتمع برئيس الوزراء شارون، للمرّة الأولى، ورفض إطلاق سراح مواطن إسرائيلي من طائفة الدروز، واسمه عزّام عزّام، ملقى في أحد السجون المصرية بعد أن حُكم عليه بتهمة التجسس لإسرائيل، وهي تهمة مجرّدة من أي أساس. (لم يتم إطلاق سراح عزام إلاّ في العام 2005 عقب توقف الانتفاضة الفلسطينية، ومع تولّي مصر دوراً متنامياً في تنفيذ خطة فكّ الارتباط الإسرائيلية). لكن وكما ذكرنا سابقاً، اتخذ القرار الحاسم في ربيع العام 2002 عندما قبل الرئيس مبارك بأن عرفات بات عائقاً أمام إحراز أي تقدم. وبالرغم من اختلافه مع إسرائيل بشأن المنهجية التي ينبغي استخدامها من أجل التوصل إلى النتيجة الملموسة على الأرض، فقد تحرّك مساعدوه المقرّبون - وبشكل خاص اللواء عمر سليمان، رئيس الاستخبارات المصرية - بهدف التوصل إلى النتيجة المرجوّة. لقد عاد عرفات، الذي وُلد في مصر وترعرع فيها (وليس كما قال في أسطورته بأنه وُلد في القدس) إلى حيث بدأ. فقد تنصل منه الآن حلفاؤه التقليديون.

كما كان الملك حسين شخصية أخرى بارزة في أحجية الشرق الأوسط. استمرّ حكمه زهاء ست وأربعين سنة، وشهد كافة الحروب التي اندلعت بين إسرائيل والعالم العربي، باستثناء حرب سنة 1948. خلال تلك الفترة الزمنية الطويلة، دخل في تحالفات مع كافة الدول التي تحيط به، وشهد التقلّبات التي عصفت بعلاقته مع كل واحدة منها. وأصبح بمرور السنين، لاعباً كامل البراعة وطوّر قدرة على الاستشعار بالوقت المناسب لتغيير المسار ومتى ينبغي استبدال تحالف بآخر. لقد وقف هذا الإحساس الفريد بجانبه، إلاّ في مناسبة واحدة، عندما

مـــال في حرب الخليج الأولى إلى العراق بقيادة صدام حسين. وكان تفاهمه السرّي مـــع رئيس الوزراء شامير حاسماً حينها في إنقاذ المملكة والعائلة الحاكمة. واعترافه بـــذلك جعلــه محل تقدير وامتنان إلى الأبد. والوصف المفصل لحلّ عقدة السلام الأردنية مع إسرائيل يبرز بجلاء صفات الملك وقدراته. ولا أعتقد بأن هناك حاجة إلى قول المزيد.

بالـــتفكير على الصعيد الإقليمي، أتذكّر الرئيس السوري حافظ الأسد. فعلى غـــرار الرئيس مبارك، وصل إلى القمّة عبر الترقّي في مناصب الجيش إلى أن أصبح قائـــد ســـلاح الجوّ. كلا الرجلين تلقّى تدريباته في الاتحاد السوفياتي، لكن على العكـــس مـــن عـــرفات، لم يـــتملّك القائـــدين هوس بالاستخبارات والتلاعب بالمعلـــومات. لقـــد عمـــد الرئيس الأسد إلى تطوير علاقة استراتيجية مع الاتحاد الـــسوفياتي، وحـــصل على ما يوازي مليارات الدولارات من المعدات المتطورة، والطائـــرات، والـــصواريخ المـــضادّة للطائرات، والدبابات، ومنظومات الحرب الإلكترونية. وعندما ابتعد السادات عن موسكو في منتصف السبعينيات، سافر إلى دمـــشق، قـــبل أن يقـــوم بزيارته الدراماتيكية والتاريخية للقدس عاصمة إسرائيل، وعـــرض على زميله السوري مصاحبته وإبرام صفقة مع إسرائيل معاً. لكن الأسد رفـــض العـــرض وفـــضّل البقاء مع حلفائه السوفيات وتحقيق ما وصفه بالتوازن الاســـتراتيجي مع إسرائيل من خلالهم. وجمع تركيبة مدهشة من الدعم من أجل اســـتكمال المساعدة السوفياتية الضخمة التي كان يتلقّاها، فأبرم صفقة مع كوريا الـــشمالية لشراء صواريخ أرض - أرض من طراز سكود - سي وسكود - دي، وحصل من بيونغ يانغ على خط إنتاج لهذه المعدات الحديثة. واستضاف أفراداً من باكـــستان ومـــن جنسيات أخرى ممن لديهم خبرة في الأسلحة النووية وقام أيضاً بتطويـــر قدرات محلّية في ميدان الحرب الكيميائية. وعقب انتصار ثورة الخميني في إيران، رعى الأسد علاقة استراتيجية مع النظام في طهران وسمح له باستخدام سوريا كمـــنطقة عـــبور لإيصال المساعدات والأسلحة إلى حليفه في لبنان، الذي ينتشر عناصـــره في الجـــزء الجنوبي من لبنان القريب من إسرائيل. كما وافق الأسد على نشاطات حليف إيران اللبناني الموجّهة ضدّ إسرائيل وتعاون معه ضمناً عبر السماح

له ببناء شبكة دولية شملت القارّات الخمس ومتابعتها. وكان الأسد يأمل بأن الثقل المشترك لكافة جهوده سيوفر له الرافعة الضرورية التي يحتاج إليها في علاقته مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

لعب الأسد أوراقه على المسرح الدولي بدهاء ملفت. وعندما بات الأمر يتعلّق بدعم الإرهاب، عمل بذكاء على إبعاد نفسه عن هذه الممارسة العملية لهذا النوع من *الحرب*. وفي السبعينيات والثمانينيات، كان لا يزال يحتفظ بقدرة مستقلة في هذا المجال. أدار ضباط كبار، ولم يكن مفاجئاً أنهم من سلاح الجوّ، هذا الفرع من النشاط، لكن بدا أن صورته على المسرح الكبير تبخّرت. وفي التسعينيات، بدا أنه حصر انشغاله بالإرهاب ضمن المسرح اللبناني وعبر توفير ملاذ آمن ومنشآت لطائفة من الفلسطينيين الأكثر تطرّفاً، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي. وبعد أن امتلك هذه الاستراتيجيات التي أُعدّت بعناية، كرّس الأسد الجزء الأعظم من التسعينيات للتفاوض مع إسرائيل بأشكال وطرق متنوّعة تحت إشراف الولايات المتحدة. ونفّذ وزراء الخارجية الأميركيون (وأبرزهم بيكر وكريستوفر) مهمات دبلوماسية مكّوكية مطوّلة بين القدس ودمشق، وشارك الرئيس كلينتون بنفسه في محاولة على أعلى مستوى لإتمام صفقة بين إسرائيل وبينه وهو الذي يُعتبر أشد خصومها عداوة. لم تكن *الجائزة* التي أفلتت من يد المفاوضين سلاماً سوريا إسرائيلياً محضاً، فالاعتقاد الذي كان سائداً في كل من القدس وواشنطن حينها هو أنه في حال قبلت سوريا بالعرض، فسوف يلحق في إثرها العالم العربي بأكمله. والأسد، الذي كان على دراية بوجهة النظر هذه التي يؤمن بها محاوروه، استغلّها إلى الحدّ الأقصى وأثبت أنه مفاوض صعب وعنيد. الشيء الذي غالباً ما كان يغذّي اعتقادي في هذه المسألة هو كيفية نجاحه - لأنه كان كذلك فعلاً - في استخدام الاتحاد السوفياتي ومساعداته الضخمة في تعزيز موقعه في تعاملاته مع الولايات المتحدة. كان ذلك شاهداً على قدرته الفريدة على التلاعب بالدعم الدولي بما يصبّ في صالحه. وحقيقة أن موسكو حافظت على وجود عدد كبير من المستشارين العسكريين في دمشق طوال تلك السنوات والقرار الذي اتخذته القيادة الروسية بمواصلة دعمها لدمشق، وإن يكن بحجم أقلّ، تثبت بأن تقييم الأسد

لحلفائــه الــسوفيات كان صحيحاً. وفي ظل غياب بدائل أفضل، كان عليهم أن يرضوا بما هو متوفر، وإلى حدٍّ ما، بالشروط التي وضعها العميل بدلاً من الشروط التي يضعها المورّد.

كمـــا كانت القدس تدرك منذ وقت طويل، كان الأسد الاستراتيجي الأبرع في المـــنطقة. فقد كان قادراً على القيام بأداء، لم يكن في مستطاع أي من نظرائه مـــضاهاته فيه. ولكنه عندما تُوفي، ترك شعبه، وبلاده، وطائفته العلوية التي تشكّل أقلّـــية، بـــدون الجائزة المنشودة - إعادة مرتفعات الجولان إلى السيادة السورية - والتي كانت أعظم هدف وضعه لنفسه. لكن كيف حدث ذلك ولماذا، وهل هو في التحليل النهائي قائد فاشل؟

يكمـــن الكثير من عناصر الإجابة عن هذا السؤال في الجانب الإسرائيلي من المعادلـــة، والـــذي سنتطرّق إليه بعد قليل، لكن توجد عناصر ترتبط بطريقة تنفيذ الأســـد لـــسياسته. لا يمكـــن للمرء أن يتجنّب إجراء مقارنة بين المقاربة المصرية والمقاربـــة الـــسورية في مسألة إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل لأن لكلا الطرفين مكـــوّنات دولية وإقليمية. عندما لعبت مصر ورقتها الدولية، تقرّبت من الولايات المـــتحدة، ذلـــك الـــبلد الـــذي كان لا يزال في غمرة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، وعادت بهدية ثمينة: قرار استراتيجي بقطع الصلات التي رعتها على مرّ الـــسنين مع موسكو. انفصلت مصر عن الاتحاد السوفياتي، ثم اقترحت بناء علاقة جديـــدة مـــع واشنطن بناء على استراتيجية مشتركة في المنطقة. واستكملت هذه الخطـــوة بالقـــرار التاريخي المتمثل بالسعي إلى معاهدة سلام مع إسرائيل وإبرامها، مـــتحدّية بذلك انتقادات لاذعة من جهات كثيرة في العالم العربي، والتي تبلورت وأخـــذت شـــكل مقاطعـــة عربية لمصر دامت زهاء عشر سنين. لكنّ السياسات والتكتيكات السورية كانت ذات طابع مختلف.

حافظـــت سوريا على علاقتها مع موسكو، ورعت كذلك صلاتها مع إيران، مما أعطى السياسة الدفاعية والخارجية لإيران أهمية خاصة، كما أنها قاومت المطالب الأميركـــية والإسرائيلية المتكرّرة بلجم المجموعات الفلسطينية والمجموعات الإرهابية الأخـــرى التي تنشط على أراضيها. وعلى الرغم من انضمامها إلى التحالف الذي

قادته الولايات المتحدة ضدّ العراق في الجولة الأولى لحرب الخليج سنة 1991، فهي لم تمتنع عن تكرار ذلك الأداء في الجولة الثانية من الحرب سنة 2003 وحسب، بل فتحت حدودها مع العراق أمام المتمرّدين والقوات العراقية التي تحارب الولايات المتحدة. ربما يكون من الصواب القول إن بشّار الأسد، الذي خلف أباه في الحكم، قدّم دعماً محدوداً للولايات المتحدة في صراعها ضدّ القاعدة، غير أن هذا الدعم المعطى كان مركّزاً، ومحدوداً وأقل بالتأكيد من الجهود المطلقة التي ساهمت بها مصر خلال الفترة الزمنية نفسها.

أثمرت الاستراتيجيات المتضاربة عن نتائج متباينة كلّياً. فقد احتفظت سوريا بكافة أرصدتها التقليدية، وساومت على التخلّي عن العديد منها في مقابل التوصل إلى سلام مع إسرائيل وحصولها على اعتراف من الولايات المتحدة. مصر أيضاً انفصلت عن ماضيها، بدون شروط تقريباً، ومُنحت السلام مع إسرائيل وعلاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة، والتي تشتمل على إعادة تجديد كافة قواتها المسلّحة والحصول على أحدث أنواع الأسلحة، إضافة إلى حصولها على مساعدات اقتصادية بشكل سنوي. يبدو أن المقاربة المصرية تحمل في طيّاتها عنصر مجازفة. ففي الظاهر، يمكن للمرء أن يتخيّل وضعاً ينشأ لو أن مبادرة السادات انتهت بالفشل، وهو وضع ليس في عالم الخيال. لكن مع رمي حجر النرد، كان من الواقعي الافتراض بأنه لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل يمكنهما تحمّل ترك مصر بدون مساعدة.

بالتالي، سيكون من الصواب القول، في التحليل النهائي، بأن استراتيجية حافظ الأسد، التي تتمثل في الالتزام بالجانب الآمن والتمسك بكل رصيد إلى أن يتم التوصل إلى صفقة، عملت في غير صالح سوريا. فإذا كان الهدف النهائي للأسد تحقيق حلمه بإعادة مرتفعات الجولان إلى السيادة السورية، فإن المسار الذي اختاره لتحقيق هذا الحلم كان عديم الجدوى. لكن إذا كان الهدف المستتر لزعيم سوريا المحافظة أولاً وقبل كل شيء على نظامه، فإن المسار الذي اختاره كان صحيحاً بالضرورة. وبتمسّكه بأوراقه التفاوضية حتى النهاية، كان قادراً على بناء تحالفات تكتيكية مع إيران من ناحية، ومع حزب الله، من ناحية أخرى. باتباع

هـذه الاستراتيجية، وجد حليفين على استعداد لتأييد سوريا، وتوفير الدعم للجماهير داخل البلاد من أجل تبنّي موقف متشدّد تجاه إسرائيل، وبالتالي ضمان بقاء النظام. في التحليل النهائي، وحدهم القادة السياسيون، مثل الرئيس السادات، والملك حسين، وإسحاق رابين، وأرييل شارون، الذين تنبّهوا إلى مسؤولياتهم التاريخية وكانوا على استعداد لتحدّي قواعدهم الجماهيرية المحلّية، نجحوا في القفز فوق الهاوية وبعث فجر جديد لشعوبهم.

كان هناك ممثلون إضافيون لعبوا أدوارهم على المسرحين الدولي والمحلّي، وينتمي العديد منهم إلى المنطقة. أحد هؤلاء الأشخاص كان الملك الحسن الثاني عاهل المغرب، والذي حكم بلاده بيد من حديد على مدى عدّة عقود. أدرك الملك الحسن، في مرحلة مبكّرة جداً من حكمه بأن بقاءه لا يمكن ضمانه ببساطة باستخدام القوة الصرفة داخل مملكته. وكما قلت سابقاً، بنى عن قصد علاقة مع إسرائيل ورعاها، وكان قادراً بالتالي على وضع نفسه في موضع المضيف الآمن والراسخ للاتصالات التمهيدية الدقيقة والمثمرة بين إسرائيل والعالم العربي، وعلى وجه الخصوص مصر. فبصيرته واستيعابه الحاذق للطبيعة البشرية مكّناه من امتصاص التوغّل الجزائري في بلاده خلال الستينيات، وهو توغّل تضمن مشاركة عسكرية مصرية مباشرة في الجانب الجزائري، وفي السبعينيات استضاف مبعوثين خاصّين سرّيين من مصر قدموا إلى الرباط للالتقاء بمحاوريهم الإسرائيليين. لكنّ الملك الحسن كان ينظر إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، فقد أعطى لنفسه دور إحدى أرفع الشخصيات وأكثرها هيبة في العالم الإسلامي، كسليل للنبي محمّد (ص)، وهو بهذه الصفة تطلّع إلى لعب دور رئيسي في حلّ قضية القدس. في سبيل هذا الهدف، ترأس المغرب لجنة القدس المنبثقة عن جامعة الدول العربية ووفّر فرصة رفضتها إسرائيل لبحث وضعية الجزء المقدس من القدس على الأجندة الدولية بدلاً من أن تكون جزءاً من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

لا تزال قضية القدس، التي يُرجَّح بأنها واحدة من أشدّ القضايا عصياناً على الحلّ في الصراع الإسرائيلي العربي، خاضعة لمجادلات عاطفية لا نهاية لها في إسرائيل

وفي العالم العربي. عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، وافقت أيضاً على خطة لتدويل المدينة، مما يضعها تحت وصاية خاصة. ومن المهم التذكير بأن العالم العربي رفض القرار ودخل في حرب مع دولة إسرائيل المولودة حديثاً. من جانبها، رفضت إسرائيل فكرة *تدويل* القدس، وعندما انتهت حرب العام 1948 وتم الإعلان عن وقف لإطلاق النار، كان خط وقف إطلاق النار يمرّ في المدينة ويؤكد على وضعية المدينة المقسمة بين إسرائيل والأردن، ووضعت حرب العام 1967 نهاية لهذه الوضعية الشاذّة وأضحت القدس "مدينة موحَّدة، وعاصمة إسرائيل والتي لن تُقسَّم من جديد" كما كان يردّد رؤساء الوزارة الإسرائيليون المتعاقبون من الفريقين السياسيَّين. تم هدم الجدران وأزيلت العوائق التي كانت تفصل بين الأحياء المختلفة. وبناء على توجيهات رئيس البلدية الأسطوري تيدي كوليك، تم بذل جهود هائلة لتوحيد المدينة مع سكانها المتباينين. وبمرور السنين، ومع مجيء السلطة الفلسطينية وإصرار الفلسطينيين على أن أية تسوية دائمة ينبغي أن تتضمن اعترافاً بالسيادة الفلسطينية على أقدس الأقداس - جبل الهيكل - الذي يقع في قلب مدينة القدس القديمة، جرى التلميح بالمزيد والمزيد من الخطط كبالونات اختبار يُعاد بموجبها تقسيم المدينة إلى قسمين، قسم إسرائيلي وآخر فلسطيني.

كيف ينبغي تحديد مصير "الحوض المقدس" الواقع في قلب المدينة القديمة؟ من وجهة نظر إسرائيل، سيكون الأمر أشبه بالإمساك بالمنطقة كلها وفقاً لتقليد السياسة الحديدية التي أعلن عنها كافة رؤساء وزارة إسرائيل منذ انتهاء حرب الأيام الستة. لكن إذا تبيّن أن هذه السياسة لن تكون قابلة للتطبيق في النهاية، ألن يكون في مصلحة إسرائيل الدعوة إلى تسوية بين إسرائيل والعالم الإسلامي بدلاً من محاولة التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين فقط؟ ألن يحيّد ذلك ناحية السيادة الزمنية من القضية؟ ألن تصبّ النتيجة في مصلحة إسرائيل؟ كنت أفكر في هذه الأسئلة في السنوات التي كان فيها الملك الحسن الثاني رئيساً للجنة القدس المنبثقة عن جامعة الدول العربية. ربما كانت هذه الأفكار سابقة لأوانها، وربما سنحتاج إلى اللجوء إلى هذه المقاربة عندما يحين الوقت المناسب.

في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لعب المغرب دور *القبلة السياسية* للساسة الإسرائيليين من مختلف مشارب الحياة. كان الناس يفتخرون بأنهم مدعوون إلى القصور الملكية ويتنافسون في عدد المرّات التي قابلوا فيها جلالته. وهو حافظ على حواراته مع كل من اليمين واليسار من الطيف السياسي الإسرائيلي واعتبر نفسه شخصية رعوية لمئات الآلاف من المهاجرين اليهود الذين غادروا البلاد إلى إسرائيل من أجل الإقامة فيها. في الجانب الآخر من المعادلة، دعا ياسر عرفات مرّات كثيرة للاجتماع به وسعى طوال عدة سنوات إلى إقناعه بالمشاركة في اتصالات سياسية هادفة مع إسرائيل، وبذل جهوداً مضنية لتجنّب الدبلوماسية المؤثرة. وهو وافق على خطوة اقترحها شمعون بيريز في العام 1986 لكي يدعوه إلى المغرب من أجل عقد مباحثات حول إنشاء قناة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وشعر بالإحراج عندما عرف بأمر مكدّر وهو أن الضيف الإسرائيلي وصل على متن طائرة تابعة لسلاح الجوّ الإسرائيلي مع مجموعة من كبار الشخصيات الإعلامية الإسرائيلية. كان بيريز في ذلك الوقت شريكاً في حكومة اتحاد وطني إلى جانب زعيم حزب الليكود، إسحاق شامير، وفي النهاية لم يكن قادراً في رأيي على تقديم ما كان قد وعد به مبعوثوه قبل وصوله. انتهى الحدث بما يشبه الإخفاق التام، فقد بات الجميع على علم بالزيارة قبل اختتامها. وطُلب إلى بيريز وحاشيته المغادرة قبل الموعد المحدد بحيث بدا الأمر أشبه بطردهم من البلاد بسرعة. وظهر الملك الحسن في بث تلفزيوني حيّ لكي يشرح مبادرته ويعترف بفشله في تحقيق ما كان يهدف إليه، ودفع ثمن خطوته الجريئة. فقد قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب احتجاجاً على زيارة بيريز. وإذا أردنا أن نحسب مزايا تلك الخطوة وعيوبها، نجد بأن الملك الحسن أحسّ بأنه دفع ثمناً باهظاً في ما يتعلّق بمكانته في العالم العربي من غير أن يحصل على شيء بالمقابل. وتم تلطيف حدّة رحيل بيريز وحاشيته عندما اكتشفوا قبيل الإقلاع بأن الملك الحسن أمر بملء الطائرة بأفخر أنواع منتجات المطبخ المغربي ذائعة الصيت.

في أعقاب التوقيع على الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية الأولى في واشنطن سنة 1993، أصبح رؤساء الوزارة المتعاقبون من حزب العمل ضيوفاً علنيين للملك

الحسن في قصوره الفخمة الموزعة في مختلف أنحاء البلاد. لكن عندما أُطلقت النار بوحشية على رئيس الوزراء رابين وسقط قتيلاً في العام 1995، لم يستفد الملك من الفرصة لحضور الجنازة إلى جانب عدد كبير من رؤساء الدول والممثلين رفيعي المستوى للعالمين العربي والإسلامي. حتى إن الرئيس مبارك، الذي أصرّ على رفض زيارة إسرائيل لعدة سنوات، قدم إلى القدس. باختياره البقاء بعيداً، أظهر الملك لسوء الحظ محدودية قدراته في المناورة السياسية سواء داخل بلاده أو داخل العالم العربي.

اللاعب الآخر على هامش الصراع كان المملكة العربية السعودية. فقد لعب هذا البلد، الذي توجد فيه أشرف المواقع الإسلامية، في مكة، دوراً مهماً في شؤون المنطقة، سواء بحكم مصادره النفطية الضخمة والتي بدونها لن يتمكن العالم الغربي الصناعي من العمل، أم بسبب دوره في الحياة الدينية لكل فرد مسلم على وجه الأرض.

في العام 1991 أرسلت المملكة مندوباً لحضور مؤتمر مدريد الذي التأم برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل تحديد أطر للمفاوضات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. والشخص الذي اختير للعب هذا الدور كان السفير السعودي الأسطوري لدى الولايات المتحدة، الأمير بندر بن سلطان، وهو شخص معروف على الصعيد الدولي ولديه روابط وثيقة بالدوائر الحاكمة في واشنطن، وقُدِّر للمملكة العربية السعودية أن تلعب سلسلة من الأدوار في السنوات القادمة خلف الكواليس، والمساهمة في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، وخصوصاً على المسار السوري، ولكنّ كافة تلك المساعي كانت بدون جدوى. ولأسباب تقدمت الإشارة إليها، لم يتحوّل المسار السوري إلى واقع ملموس، وبالتالي لم تفضِ محاولات الأفراد والجهات المساعِدة لتسهيل العملية إلى شيء.

بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول أصبح من الواضح بأنه يتعيّن على الرياض الاستثمار بكثافة لا على مسرح الإرهاب المحلّي وحسب، بل وعلى المسرح الدولي. لكن سيكون من الخطأ عزْوُ التغيّر الجذري في المقاربة السعودية في النزاع العربي الإسرائيلي حصراً بضرورة القيام بعمليات ترميم لعلاقاتها العامة.

عـــندما كشفت المملكة عما عُرف لاحقاً بالخطة السعودية أو المبادرة السعودية في مقابلـــة صـــحفية أجراها توم فريدمان من صحيفة ذا نيويورك تايمز مع وليّ العهد الأمـــير عـــبد الله، شـــكل لجوء السعوديين إلى مبادرة من نوع ما مفاجأة. بدت المـــبادرة، في صـــيغتها الأصلية، غامضة في العديد من النواحي وتفتقر إلى الدقّة، واعتقدتُ حينها بأن ذلك كان مفيداً لجميع المعنيين. وكنت واحداً من الذين حثّوا رئـــيس الـــوزراء شارون على عدم رفض الخطوة، والتصريح ببساطة بأنه لن يعلّق على مقابلة صحفية، وسوف ينتظر المزيد من الشرح والتوضيح. كانت قمّة عربية لرؤساء الدول على وشك أن تنعقد في بيروت عاصمة لبنان، واقترحتُ على رئيس الـــوزراء عرض السفر إلى بيروت ومقابلة نظرائه العرب. بعد التشاور مع آخرين، أدلى بالتـــصريح الذي اقترحته عليه. لاقى التصريح سخرية من البعض والإعجاب الـــشديد من البعض الآخر. وعلى أية حال، لم تتلقَّ القدس دعوة من بيروت، وما كـــنت أعـــتقده فرصة تاريخية لوضع المنطقة بأكملها في أجواء المصالحة لم تقابَل بفرصة مماثلة.

كـــان ربيع العام 2002 فترة مليئة بالمبادرات والقرارات المؤلمة. كانت موجة الهجمـــات الانتحارية التي تميزت بها الانتفاضة تأتي بشكل أسبوعي، بل ويومي في بعض الأحيان، وكان عرفات يحضّ الجماهير على التطلّع إلى اليوم الذي يقترب فيه مليون شهيد من القدس، وبدأت إسرائيل بالتفكير في تنفيذ عملية ضخمة في الضفة الغربية من أجل خفض مستوى العنف.

مـــا هـــي قائمة القادة الإسرائيليين الذين واجهوا العالم العربي في فترة الثلاثة عـــشر عاماً الفاصلة بين حربي الخليج والسنوات التي تلت ذلك؟ وكيف كان أداء كـــل من رؤساء الوزارة الستة في فترة الثلاثة عشر عاماً سواء كشخصيات إقليمية أو كلاعـــبين علـــى المسرح الدولي الأوسع نطاقاً؟ سبق أن أشرت إلى العديد من النواحـــي المـــتعلقة ببعضهم في الفصول السابقة. من المناسب الآن جمع المعلومات الخاصة بكل واحد منهم والقيام بدراسة مقارِنة تشمل بعضهم.

أولى هـــذه الشخصيات إسحاق شامير الذين تكلمنا عنه كثيراً. كان يمارس الدبلوماســـية الدولية، ويلعب أوراقه ويداه قريبتان من صدره، وعلى العكس من

الاعتقاد الشائع، كان يعلّق أهمية كبيرة على الصورة التي رسمتها إسرائيل عن نفسها داخل المنطقة وفي العالم ككل. كان قارئاً نهماً للسير الذاتية والتراجم الذاتية للشخصيات السياسية، وأذكر أني كنت في سفر معه إلى بلد أجنبي ووجدته يقرأ في مجلّد ضخم يحكي قصة الجنرال جورج مارشال. استطاع أن يقرأ المؤلّف من الصفحة الأولى وحتى الصفحة الأخيرة. لم يكن يتباهى بشيء، ناهيك عن أن يتباهى بعطشه لقراءة الكتب. وإذا سألت مواطناً إسرائيلياً عادياً عن تقييمه لرئيس الوزراء شامير، فأنا أشك في ما إذا كان أي مواطن سيشير ولو من بعيد إلى ذلك الجانب من شخصيته. وينبغي تذكّر أن شامير كان ذلك الشخص الذي ذهب إلى مدريد، أي أنه هو من أطلق العجلة السياسية في التسعينيات من القرن الماضي. كان لا يثق بالمحاورين العرب، ولكنه كان يتقيّد حرفياً بكل التزام تعهدت به إسرائيل للجانب العربي منذ حرب الاستقلال(*).

إسحاق رابين كان شخصية من نوع آخر. فقد أمضى حياته في الجيش، ولكنه بالرغم من ذلك تعرّف في مرحلة مبكّرة نسبياً من حياته على الواجهة السياسية التي تقف بين القوة المادّية والنواحي الأخرى للقوى المحلّية والإقليمية والدولية. في إحدى المناسبات، قال لي بأنه سيتذكّر دائماً حادثة حصلت معه عندما كان يخدم كقائد للمنطقة الشمالية في منتصف الخمسينيات.

اندلعت أزمة في مرحلة معينة بين إسرائيل وسوريا سببها القضية المتفجرة المرتبطة بالمياه. فقد قرّرت سوريا تحويل مجرى أحد الروافد الثلاثة لنهر الأردن الذي كان يجري في أراضيها، ولو سُمح لسوريا باستكمال هذه الخطوة، لكانت إسرائيل ستعاني من نقص حادّ في المياه، علماً بأن البلاد تعاني من شحّ في المياه أصلاً، وبغرض إحباط المساعي السورية، لجأت إسرائيل إلى القوة ففتحت بطارياتُ مدفعيتها بعيدة المدى نيرانها على الفريق الذي يعمل على تحويل المجرى وعلى المفرزة العسكرية التي تدعمه. نتج عن ذلك وضع شديد التوتر زاد من حدّته حقيقة أن سوريا أصبحت دولة تسير في فلك الاتحاد السوفياتي والذي بدأ بتزويد دمشق بالمعدات العسكرية. كان رابين بالطبع قائد العملية، ولكنه فوجئ عندما

(*) وفقاً للوصف الإسرائيلي.

عـــرف بأن وزير الدفاع ديفيد بن غوريون قد توجّه إلى الشمال لكي يمضي يومه بأكمله إلى جانبه في مركز القيادة الأمامي من أجل مراقبة الأحداث عن قرب. قال لي رابـــين بأن تلك كانت تجربة فريدة بالنسبة إليه. لقد خاف بن غوريون من أن يؤدي التوتر المتصاعد واحتمال تدهور الوضع إلى مواجهة مع دولة عظمى، لذلك رغب في التواجد في الميدان لمعالجة أي تطوّر قد يطرأ.

تعلّـــم رابـــين أنه حتى أصغر الحوادث يمكن أن تتحوّل إلى مواجهة كبيرة، ولـــذلك كـــان شـــديد التدقيق في التفاصيل. وهو لم يبنِ قيادته على ثقته بنفسه وحـــسب، بل وعلى حاجته المستمرّة إلى اكتساب دعم مرؤوسيه والإحساس بهذا الـــدعم. أذكر مناسبة عندما كنت أخدم كنائب لرئيس الموساد. فقد وافق رابين على عملية جريئة جداً ما وراء البحار، وسافر رئيسي لكي يرأس القوة. أصبحت المـــسؤول المـــناوب في مقرّ القيادة. هناك، تلقيت اتصالاً من السكرتير العسكري لرئيس الوزراء قال لي فيه بأن رئيس الوزراء قرّر إلغاء العملية وأن عليَّ تمرير ذلك القـــرار إلى رئيسي. وبما أنني كنت على علم بالجهود المضنية التي بُذلت من أجل هذه العملية، سألت إن كان في استطاعتي الاجتماع برئيس الوزراء لأقنعه بالسماح بمـــتابعة العملـــية، إلا أنه قيل لي إنه من المستحيل تغيير رأيه، ولذلك مضيت قدماً وبعث برسالة إلى الميدان. بعد حوالى الساعة، تلقّيت مكالمة تطلب مني المجيء فوراً للاجـــتماع بـــرئيس الوزراء. سألت إن كان قد غيّر رأيه وجاءني الجواب بالنفي القاطـــع. ســـألت "فلمـــاذا يدعوني إلى المجيء؟" أراد رئيس الوزراء أن يشرح لي شخـــصياً السبب الذي دعاه إلى اتخاذ قراره. أجبته بأنه لا ضرورة لإضاعة وقت رئـــيس الوزراء وأنه عندما يعود رئيسي، يمكننا الاستماع إلى الأسباب معاً. لكن رئيس الوزراء أصرّ على أن يتم اللقاء حيث أمضيت حوالى نصف الساعة معه فيما كـــان يـــشرح بالتفصيل أسباب إلغاء العملية. في لحظة معينة، أراد الحصول على دعمي وتفهّمي، وكان ذلك في نظري صفة فريدة في القيادة، حازت على إعجابي بحيث صرت أسعى إلى محاكاتها.

تميّـــزت قـــيادة رابـــين بتشديده على كل عنصر صغير في المسائل التي تتم معالجـــتها. والمثل المعروف الذي يقول إن الشيطان يكمن في التفاصيل كان قاعدة

التـــزم بهـــا حـــرفياً. وقد تعلّم في حياته العسكرية بأنه حتى أفضل خطة يمكن أن تنحـــرف عـــن مـــسارها. كان على علم بالخطر الكامن في ما كان يطلق عليه كلوزْويتز **الاحتكاك**: احتكاك بين قوتين يجعل كل واحدة منهما تغيّر اتجاهها. علم بأنه ينبغي أخذ الاحتكاك بعين الاعتبار في التخطيط والتطبيق السياسي، بدرجة لا تقـــلّ عـــن الظروف العملياتية. ولا يمكنني أن أنسى تلك اللحظات عندما جرّبت نظـــرية رابـــين عملياً. أذكر أنه جرى استدعائي في إحدى الأمسيات في منتصف التـــسعينيات مـــن القرن الماضي إلى مقرّ القيادة عند الساعة الثانية صباحاً تقريباً لحـــضور تدريب لاثنين من أكثر عملاء الموساد خبرة وشهرة. كان من المقرّر أن يغادرا في غضون بضعة أيام في مهمة خطرة للغاية، وكان رابين يرغب في حضور التدريب النهائي ومراقبة كل مرحلة من النشاط الذي خُطِّط له. في الوقت المحدد، وصـــل رابين بعد يوم مرهق، ولكنّ ذلك لم يمنعه من البقاء حوالى ساعة ونصف أثـــناء تنفـــيذ التجربة خطوة بعد خطوة. وبما أنه كان حاضراً، فقد تولّى بشكل تلقائـــي المسؤولية مقدماً لا عن القرار من حيث المبدأ وحسب، بل وعن التفاصيل الدقـــيقة التي تنطوي عليها العملية نفسها. كان ذلك بالطبع إظهاراً في غاية الندرة للمسؤولية كما تمارَس في قمّة القيادة. كانت تلك صفة نادرة، ولكنها كانت أيضاً اســـتثناءً إذا قارنّـــاه بالأشـــخاص الآخرين الذين شغلوا منصبه الذي يعتبر أرفع المناصب.

في تلـــك الفتـــرة تقريباً، اختطفت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) جندياً إسرائيلياً يُدعى ناشون فاكسمان، واحتجزته كرهينة، وطالبت بإطلاق سراح قائد الحـــركة، الـــشيخ أحمد ياسين، من سجنه في إسرائيل. رفض رابين الإذعان لهذا الطلب، وصرّح بالقيام بعملية تنفّذها القوات الخاصة لتحرير الجندي الأسير بالقوة. لكـــن المحاولة فشلت، بالرغم من المعلومات الاستخباراتية شبه المثالية التي تم جمعها لدعم الهجوم. مات فاكسمان وهو في أيدي آسريه، وعانت الوحدة المهاجمة أيضاً من خسائر في الأرواح. كان ذلك يوماً في غاية السوء بالنسبة إلى إسرائيل، ولكن رابين أصرّ على ترؤس المؤتمر الصحفي العاطفي لكي يعلن عن الأخبار الحزينة. بدأ حديثه بعبارة بسيطة قال فيها: "تقع المسؤولية على عاتقي".

في المسائل المتعلّقة بالسلام كما في المسائل المتعلّقة بالحرب، كان رابين، كما سبق وأشرت، شديد التدقيق في التفاصيل. فقد كانت له آراؤه، وقد اتخذ قرارات تاريخية غيّرت مجرى الأحداث في المنطقة، ووصل تأثيرها إلى العالم الخارجي، غير أنه كرّس الكثير من وقته وطاقته لإعادة تنشيط قيادته من خلال أعمال تبدو صغيرة، وضمن دوائر محدودة وصغيرة. لقد أظهر بذلك سمة نادرة في التواضع، والتي من المؤسف أننا نفتقدها في العديد من الشخصيات الأخرى التي اعتلت المسرح. كان على دراية تامة بأنه في أية لحظة، يمكن أن يعتري خلل ما أمراً في الدقيقة الأخيرة، ولذلك كان حذراً من المبالغة في الثقة والنظر إلى خصومه باحتقار. فهو لم يقلل أبداً من قدراتهم، وكان حريصاً على عدم إضفاء هالة من الرومانسية على الإنجازات التي حققها في مساعيه الدبلوماسية. ولديَّ العديد من الأسباب التي تجعلني أعتقد بأنه حتى اللحظة الأخيرة لم يكن هناك ودّ بينه وبين ياسر عرفات. كان عرفات يعبّر عن مشاعر الأخوّة التي تجمعه برابين بعد حادثة اغتياله. غير أن استخدامه لعبارة "الأخوّة" لم يكن له أساس في الواقع. كما أن رابين لم يكن ينظر إلى عرفات على أنه شريك مقرّب ورفيق في سعيهما المشترك إلى تحقيق السلام. أي أنه لم تكن توجد مشاعر أخوّة كما كان يدّعي عرفات. في الجلسات الخاصة، كان رابين يسخر من طريقة عرفات في التهريج، ومن الغياب الكامل لمصداقيته، ومن الطبيعة الفاسدة لإدارته، وهو في هذه الناحية يختلف عن شريكه الإسرائيلي شمعون بيريز الذي أصبح متيَّماً بالمغامرات التي دافع عنها لدرجة أن كافة العوائق التي على مسار التوصل إلى نتائج والتنفيذ تبدو في نظر الأخير .بمثابة حصيات صغيرة يمكن التغلّب عليها بسهولة على امتداد الطريق السريع الموصل إلى السلام، والأمن، والازدهار الدائم.

لم أحاول أبداً إخفاء إعجابي بإسحاق رابين وطريقته في التعامل مع القضايا لغاية اليوم. هناك أكثر من ناحية واحدة لوصيته السياسية لدرجة أني أعتبرها قاعدة توجيهية. فمتى انشغل في مشروع أو خطوة دبلوماسية، حتى عندما كان يقوم بذلك من صميم قلبه، كان على دراية تامة بالضرورة المطلقة لتطوير استراتيجية للخروج والمحافظة عليها، في حال انتهت جهوده إلى فشل. فهو لم يرغب أبداً في

وضـــع كل بيضه في سلّة واحدة، وكان متلهّفاً طوال الوقت للإبقاء على خيارات إضافية وتعهّدها فيما يقوم بمتابعة الخيار الذي اختاره. ووفقاً لتعريف لرجل مشهور بأفكاره وتاريخه، كان رابين قنفذاً وثعلباً في آن واحد. في الواقع، كان يملك إصرار الأول وحكمة الثاني.

بعـــد وقـــت قصير على اغتياله، وعقب الفترة الانتقالية القصيرة التي امتدت لبضعة شهور والتي أصبح فيها شمعون بيريز رئيساً للوزراء، أُجريت انتخابات عامة في إســـرائيل في صيف العام 1996 وجاءت ببنيامين نتنياهو إلى السلطة في انتصار مـــباغت على شمعون بيريز الخبير والمحنّك. كان التباين بين نتنياهو ورابين واضحاً جداً، فسياساتهما مختلفة تماماً، ولكن ذلك لم يكن العنصر الذي لفت انتباهي. كان نتنياهو شخصية غير معروفة نسبياً بالنسبة لي عندما أصبح رئيساً للوزراء. سبق أن خدمتُ كسفير لدى الاتحاد الأوروبي لمدة ستة شهور ودُفعت إلى الواجهة من أجل الدفاع والترويج للسياسات التي بدأها نتنياهو في علاقاته مع الفلسطينيين ومع العالم العربي ككلّ. كان يوصَف بأنه رجل متشدّد، ومعارض لأية تسوية، وهكذا كان ينظـــر إليه قادة الاتحاد الأوروبي مع كثير من الشكوك المشوبة بالعدائية. في العالم العـــربي، كانت هناك شخصية واحدة رحّبت به، وعبّرت عن ارتياحها البالغ له. كانـــت تلـــك الشخـــصية الملك حسين الذي لم يكن ينتحب على اغتيال رئيس الوزراء رابين وحسب، بل وأسف على خلافة شمعون بيريز له، وهو الشخص الذي كان يرتاب فيه كثيراً. ففي نظر الملك حسين، كانت إعادة انتخاب رئيس للوزراء من حزب الليكود تغييراً مرحَّباً به بالنظر إلى البديل المتوفر.

تحـــرّك نتنياهو بسرعة نحو بناء علاقة فاعلة مع الملك الأردني، وجرت الأمور علـــى مـــا يرام بشكل ملفت إلى أن جاء اليوم الذي أرسل فيه نتنياهو مستشاره الـــسياسي إلى عمّـــان للاجتماع بكبار المسؤولين الأردنيين من أجل التداول في الشؤون الراهنة. وصفت وسائل الإعلام الزيارة بأنها حدث روتيني. لكن بعد مرور بـــضعة أيـــام، وقع اشتباك عنيف بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالقرب من جبل الهـــيكل في القـــدس. فقـــد وافق رئيس بلدية القدس على افتتاح نفق أسفل جبل الهـــيكل، والذي أُقفل بعد ذلك، بالقرب من حائط المبكى الذي يعتبر واحداً من

أقــدس المواقــع في الديانة اليهودية. اعتُبر العمل الذي قام به رئيس البلدية ووافق عليه، قبل موافقة رئيس الوزراء عليه أو بعدها، محاولة صارخة لإثارة الوضع الراهن فائــق الحــساسية الذي يسود منذ أن استولت إسرائيل على كامل مدينة القدس والضفة الغربية في أعقاب حرب الأيام الستة سنة 1967. كانت صيحات الغضب في العــالم العربي حادّة ولا تتناسب بدون شكّ مع خطورة العمل الذي شُرع فيه. بالنسبة إلى الملك حسين، زاد من حدّة الوضع حقيقة أن نتنياهو أرسل مساعده إلى عمّــان قبل أيام قلائل، مما تسبب في انتشار مقولة مفادها أنه جرى إطلاع الملك على النوايا الإسرائيلية وأنه أعطى موافقته على المبادرة. في نظر الملك حسين، كان ذلك من تدبير نتنياهو، وهو ما أحدث شرخاً في العلاقة. نتيجة لذلك، لاقت كافة المحــاولات التي قام بها نتنياهو وأقرب معاونيه لتجديد الاتصال مع العاهل الأردني، رفضاً من الملك. عند ذلك، وُجّه إليّ طلب مباشر من جانب رئيس الوزراء لإجراء اتصال مع عمّان، والسفر إليها إذا تطلب الأمر، من أجل إعادة الأمور إلى نصابها مرّة أخرى. قمت بما طُلب منّي، وفي غضون بضعة أيام، سافرت سرّاً إلى العاصمة الأردنية، وتمكنت من الحصول على موافقة من جلالته لاستقبال مبعوثَين من طرف نتنــياهو، وبالتالي تمكنت من إعادة تنشيط حلقة الوصل الحيوية بين الطرفين على أعلــى مستوى. طلبت إبقاء خبر مهمتي سراً لأنني اعتقدت بأنه لكي أحافظ على قــدرتي علــى التحرّك عندما يتطلب الأمر، من الضروري ألاّ يكون دوري علنياً. لكــنّ المدير العام لوزارة الخارجية أحيط علماً برحلتي، وهو الشخص نفسه الذي شنّ حملة علنية ضدّ ترشّحي لمنصب أول سفير لإسرائيل لدى الأردن. سارع المدير العــام إلى القــول بــأن خبر مهمتي قد تسرّب إلى الصحافة، وفي إثر ذلك جرى توبيخي علناً لأنني قمت برحلة خارج إطار صلاحياتي. قيل لي، عبر الصحافة، أنه سيــصار إلى إنهاء مهمتي في بروكسل بعد السنتين الأوليين، وأنني لن أُمنَح التمديد الطبيعي لسنة ثالثة وهو الأمر الذي جرت عليه العادة في الحالات التي تشبه حالتي عندما تأتي التعيينات من خارج سلك الخارجية العادي.

كانــت طريقة أداء نتنياهو في ذلك الوقت تحمل بعض الدلالات على بعض أكثــر السمات الأساسية لإدارته. فهو شخص يتمتع بذكاء غير عادي، وقد أتقن

فنّ الحكم بسهولة نسبية، وأظهر موهبة استثنائية في الاستفادة من وسائل الإعلام، وخصوصاً الإلكترونية منها، بما يصبّ في مصلحته. وهو موهوب باستيعابه العميق للشؤون الدولية والمحلّية، ومتى كنت أتعامل معه، بما في ذلك الفترة التي خدمت فيها تحت إدارته كمدير لجهاز الموساد، كان يظهر مهارة فائقة في استيعاب التفاصيل التي لا نهاية لها وفي تجميعها على شكل نمط متماسك من الأفكار والحقائق. كانت تلك نقطة قوته بقدر ما كانت نقطة ضعفه، فإجاباته كانت سريعة جداً لدرجة أنه غالباً ما كان يسبق كافة الأشخاص الذين هم حوله. وعندما يحصل ذلك، لم يكن يوجد دائماً من يجرؤ على طلب التريّث، أو التفكير، قبل أن يتم اتخاذ قرار. وبذلك أصبح الرجل الذي لديه حلّ فوري لمشكلة أو ورطة.

لكن عندما كان يواجَه بمسألة حقيقية، مع صفعة في العمليات، كان يبدي دعمه بدون تحفّظ لمرؤوسيه بالرغم من أنهم لم يقدّموا له دائماً الدعم الذي كان يحقّ له أن يتوقّعه منهم. وقبل بضعة شهور من تعيينه لي مديراً لجهاز الموساد، تلقّيتُ صفعة في العمليات؛ فقد تم اعتقال رجلين في جزيرة قبرص وسرعان ما انتشر الخبر. وبما أن الحادث وقع في غضون أقل من عام على استقالة سلفي بسبب حادثين سيّئَين، فقد جرى تلقّي الحادث الثالث بالانتقاد المعتاد والسخرية من عمالقة وسائل الإعلام. قبلت بتحمّل نصيبي من اللوم، وقدّم رئيس القسم الذي اعتُقل رجلاه، استقالته، والتي وافقت عليها بأسف شديد، وتم نشر تفاصيل الحدث مع الاستنكار العلني المتوقَّع. نال رئيس الوزراء حصته من السخط بسبب أدائه. فقد جرى تشويه سمعته لأنه لم يُحكم السيطرة على الموساد بعد كل الهفوات التي تسبب بها الجهاز. كان في مقدور المرء، في ظروف مثل هذه، توقّع أن يقوم رئيس الوزراء بتشديد قبضته على جهاز الاستخبارات الذي أحرجه مراراً، ولكن ذلك لم يحصل. فقد حظيت بالدعم والتأييد الكامل من رئيسي السياسي وكنت قادراً على متابعة كل عملية وجدتُ أنها ضرورية. كان ذلك إجراء قيادياً لم يكن بوسعي سوى الإعجاب به. فقد كان رئيس الوزراء يخاطر بالكثير عبر منحي دعمه المطلق. لو أنه لم يفعل ذلك، لكان سيتعذّر إصلاح الأضرار التي ستنجم عن ذلك، ولكان

طردي أقل الخسائر، ولكان الموساد – الذراع الخارجية السرّية الحيوية لإسرائيل – تعرّض لضربة سيحتاج إلى عدّة سنوات لكي يتعافى منها. إن قدرة بنيامين نتنياهو على إدراك أهمية هذا الخطر واستعداده الشخصي لتحمّل العبء الأكبر، منحه – في رأيي – فضلاً أبدياً.

كان نتنياهو ولا يزال أستاذاً حقيقياً في الإعلام. غالباً ما كان يظهر استخداماً، أو تلاعباً – إن شئت – بهذه الذراع الاجتماعية التي لا يضاهيها شيء، وقد أصبحت ممثلاً في هذه الدراما عندما قرّر تعييني رئيساً للموساد من أجل حلّ الأزمة الحادّة التي نشبت، وحملت سلفي على تقديم استقالته. حدث ذلك في فبراير/شباط سنة 1998، وبدأت أُنهي أعمالي كسفير لدى الاتحاد الأوروبي. كنت في طريقي إلى الديار في فترة ما بعد الظهر على الطريق السريع الذي يصل بين لوكسمبورغ وبروكسل عندما رنّ هاتفي الخليوي. كان على الخط السكرتير العسكري لرئيس الوزراء. قال لي إن رئيس الوزراء سيتصل بي ويعرض عليّ منصب رئيس جهاز الموساد، الذي كنت قد قدمت استقالتي منه قبل بضع سنين، وكنت نائباً لرئيس الجهاز حينها. قيل لي إنه عرض لا يمكنني رفضه. عندما تلقّيت الاتصال الموعود وعرض عليّ نتنياهو المنصب، أجبته بأنه ينبغي عليّ أن أستشير زوجتي أولاً. سألني بتبرّم "وأين هي الآن؟" أجبته بأنها ذهبت إلى أحد المتاحف وهي بمفردها هناك. وعدته بأن اتصل به في المساء، بعد بضع ساعات. وعندما اتصلتُ به أخيراً، قلت لرئيس الوزراء بأن العرض مغرٍ للغاية، ولكنني أرغب في الاجتماع معه قبل أن أتخذ قراري، وبما أنني كنت أعرف بأنه ينوي زيارة ألمانيا المجاورة لمدة يومين، فقد اقترحت مناقشة المسألة وجهاً لوجه. أجابني نتنياهو "هذا مستحيل". كان ذلك تعييناً ملحّاً ينبغي إجراؤه بدون تأخير. ولذلك طلب إليّ العودة إلى القدس في اليوم التالي والاجتماع معه فور وصوله. وافقت بطبيعة الحال، ولكنني طلبت عدم اطلاع وسائل الأعلام على العرض إلى أن نتمكن من الاجتماع. قيل لي بأن رئيس الوزراء سيفعل ما في وسعه ليلبّي طلبي، لكن نجاحه في ذلك غير مضمون. في غضون دقائق، أعلن معلّق معروف في الإذاعة الإسرائيلية التابعة للدولة عن سبق صحفي تحدّث فيه عن ترشيحي الوشيك.

وصلت إلى القدس في اليوم التالي، والتقيت برئيس الوزراء في جلسة مطوّلة. كان قد قرّر تعيين نائب للرئيس اختير بدقّة، القائد السابق للمنطقة الشمالية الجنرال أميرام ليفين، وهو يتوقع منّي ترشيح الرجل كخليفة لي بعد فترة زمنية غير محددة. بات من الضروري أن ألتقي بليفين الذي بالكاد كنت أعرفه على الصعيد الشخصي لكي أتأكد من أننا ستتمكن من العمل معاً كفريق. تم تحديد موعد لهذا اللقاء على الفور، وطلب نتنياهو الحصول على إجابة فورية. كانت الساعة السابعة مساءً، وكان نتنياهو على وشك أن يغادر مكتبه والعودة إلى منزله. طلبت ساعة من أجل التفكير، ولكنه قال "هذا محال". يتعيّن تقديم الردّ هنا والآن! لم استطع أن أفهم السبب الذي يجعل المسألة ملحّة إلى هذه الدرجة. بعد ممارسة المزيد من الضغوط عليَّ، أعطيت إجابة بالموافقة. كان الوقت يفصلنا بضع دقائق عن الساعة الثامنة، موعد النشرة الإخبارية الرئيسية المسائية على محطة التلفزة التابعة للدولة. في غضون دقائق، قوطعت النشرة الإخبارية بإعلان دراماتيكي عن أن رئيس الوزراء على وشك أن يعقد مؤتمراً صحفياً تلفزيونياً لم يكن مقرّراً سابقاً. ظهر رئيس الوزراء على شاشة التلفاز، وخاطب الحضور قائلاً بأنه قام بتعييني رئيساً جديداً لجهاز الموساد، وأعلن أيضاً عن تعيين نائبي. وعُلم على الفور بأنه استشار زعيم المعارضة في الكنيست، إيهود باراك، ووزير الدفاع، بالإضافة إلى العديد من رؤساء الجهاز السابقين وأنهم أيّدوا تعييني بالإجماع.

في صباح اليوم نفسه، كان الكنيست قد اجتمع لانتخاب رئيس للبلاد لفترة خمس سنوات قادمة. عارض شاوول آمور، وهو عضو في حزب الليكود الذي يترأسه رئيس الوزراء، إعادةَ انتخاب الرئيس عازر وايزمان. اشتدّت الحملة وبذل تحالف رئيس الوزراء جهوداً فائقة لضمان انتخاب مرشّحه. جاءت حصيلة الأصوات متقاربة وأعيد انتخاب وايزمان بأغلبية بسيطة. بالطبع، وصفت وسائل الإعلام النتيجة بأنها هزيمة سياسية خطيرة لحزب الليكود الحاكم، ولرئيس الوزراء بالتبعية. من نافل القول إنه بعد دقائق من انتهاء المؤتمر الصحفي، تحوّل الانتباه بالكامل إلى قضية تعييني التي أصبحت محور التعليقات في ما تبقّى من الأمسية

بالـــرغم من التأييد لكل من اختيار رئيس الوزراء والطريقة المنهجية والمسؤولة التي اتّــبعها. في صـــباح اليوم التالي، تصدّر خبر تعييني العناوين الرئيسية، مع الموافقة الرئاسية على المنصب الثاني. كانت تلك المناسبة الوحيدة التي يتم فيها الإعلان على الملأ عن هكذا تعيين من قبل رئيس الوزراء شخصياً وبهذه الطريقة الدراماتيكية. لم أشـــكّ للحظـــة واحـــدة بـــأن هذه الإجراءات هدفت إلى منحي هذا الشرف الاستثنائي!

حـــلّ إيهـــود بـــاراك محلّ نتنياهو كرئيس للوزراء. كنت أعرفه منذ عدة سنوات، و لم أتوقع حدوث أية مشكلة تحت إدارته. كان باراك يُعتبر واحداً من ألمع الشخصيات في البلاد. فقد خدم في الجيش لمدّة خمسة وثلاثين عاماً، وترقّى في المناصب إلى أن أصبح رئيساً لهيئة أركان الحرب المشتركة. كما خدم لبضع سنين في الاستخبارات العسكرية، وعملت معه في العديد من العمليات بنجاح. عندما أصبح رئيساً للوزراء، بات يتصرّف بطريقة مختلفة جداً عما كان يفعل في الماضي. تمتعتُ بثقته الكاملة، و لم يتدخل في أي شكل من الأشكال في قراراتي. لكـــنه أصبح كثير الارتياب بكل الذين يحيطون به لدرجة أنه أبقى على مسافة تفـــصله عـــن كافة مرؤوسيه الحكوميين، ولم يكن يسرّ إليهم بشيء، مما أوجد جوّاً من عدم الثقة بينه وبينهم وبين المرؤوسين أنفسهم. وصل باراك إلى السلطة بعـــد مرور سنة تقريباً على تعييني في منصبي، وشيئاً فشيئاً بدأ صبر نائبي، الذي كـــان يتوقع أن يخلفني، ينفد، وكان متلهفاً للحصول على قرار يضمن خلافته الـــسريعة والمنسقة لي. تحوّل الوضع بطبيعة الحال إلى توتر آخذ بالتصاعد داخل الموساد، وبحكم الطبيعة البشرية، بدأ أشخاص يراهنون على رجل المستقبل. بدا بـــاراك بطيئاً في اتخاذ قراره. عندما تولّى منصب رئاسة الوزراء، عرضت عليه تقـــديم اســـتقالتي لأنني أعتقد بأن له الحقّ في اختيار الشخص الذي يرغب في العمل معه، ويتمتع بثقته الكاملة. رفض باراك العرض على الفور، ولكنني كنت علـــى يقين بأن خلافتي بدأت تلوح بعد مضي أكثر من سنة بقليل على تعييني أثـــناء وضع متأزم. كان هذا الشك يقضم أسس الموساد، واعتقدت بأنه ينبغي علـــى باراك أن يحسم أمره في أسرع وقت ممكن. كان نائبي أكثر عجلة منّي،

وقـد التقـى برئيس الوزراء بناء على طلبه بعد تأجيل هذا اللقاء وتأخيره عدة مرّات. بالطبع، كانت سمعة باراك سيئة في ما يتعلّق بالجداول الزمنية للمواعيد، ونـادراً مـا كـان يرى أحداً في الوقت المحدد، وأذكر أنني في إحدى المرات انتظرت لأكثر من ساعتين في مكتبه قبل أن أدخل إلى غرفته ليرحّب بي بالسؤال التالي، "هـل يوجد شيء عاجل على جدول أعمالك؟" وفي أكثر من مناسبة كانت إجابتي له "كلا" وفي أكثر من مناسبة اقترحت المغادرة بعد سماع سؤاله، ولكـنني علمـت بـأنني في صحبة ممتازة، ولذلك لم آخذ المسألة على محمل شخصي.

مـرّت أسابيع ولم يقل باراك شيئاً. وسرت شائعات صحفية مفادها أني على وشـك الاسـتقالة، إلى أن جاء اليوم الذي دعا فيه بارك نائبي لعقد لقاء شخصي كـان مـن المقرّر عقده في غضون أيام قليلة. لم يحدّثني شيئاً عن ذلك الاجتماع، واستنتجت بأن حجر النرد قد تم رميه، وأنني على وشك الرحيل. استدعيت نائبي، وبـدأت أحدثه عن الانتقال المنظّم، والذي قبله بالطبع، وعندما حان الوقت، مع اقتـراب اجـتماع تقرّر عقده في الساعات الأولى من المساء، عدت إلى منـزلي، وبدأت بكتابة رسالة وداعية إلى رفاقي.

كان الوقت متأخراً في المساء عندما اتصل بي نائبي ليقول لي بأنه ينتظر، وأنه أُخـبر بأن الاجتماع ربما يُعقد عند الساعة الحادية عشرة ليلاً. مرّت الساعات ولم تـصلني كلمـة مـن القدس. عندما صار الوقت قريباً من منتصف الليل، قررت الـذهاب إلى فراشي، وبدأت أحدّث زوجتي عن خططنا المحتملة للمستقبل عندما تلقّيت اتصالاً قرابة الساعة الواحدة من مكتب رئيس الوزراء قيل لي فيه بأن باراك يـرغب بالتحدّث إليّ. حسناً، كانوا يعانون من مشكلات في تحويل الاتصالات، وبعد نصف ساعة، اتصل باراك بي ليقول بأنه أجرى محادثات جدّية للغاية مع نائبي قال له فيها إنه لا يرغب بأن أترك منصبي. وردّ نائبي قائلاً بأنه لا يرى جدوى من الانتظار، وقرّر تقديم استقالته. طلب مني باراك أن أتعامل مع الجنرال المغادر بأقل حساسية ممكنة بالنظر إلى الخدمات الجلّى التي قدّمها للبلاد. كما طلب مني البقاء في منـصبي لمدة غير محدودة، وكان سخياً في الثناء عليّ. يتعيّن عليّ الإقرار بأنني

أجبـــته بطـــريقة باردة جداً، وذلك نظراً إلى الإطار الزمني والظروف التي أحاطت بمحادثتـــنا. فقـــد فاجأني، وهذا أمر مؤكد، لكن لماذا تصرّفَ بهذه الطريقة؟ كان ذلك باراك الكلاسيكي.

كانت هناك مناسبة أخرى لا يمكنني أن أنساها. فقبل وقت قصير من ذهاب بـــاراك إلى كامب ديفيد للاجتماع بياسر عرفات، في محاولة شجاعة للتوصل إلى تـــسوية حقيقية للمشكلة الفلسطينية تحت رعاية الرئيس كلينتون، بعث إليَّ برسالة مكـــتوبة بخـــط اليد أثنى فيها على الاستكمال الناجح لعملية في غاية الجرأة نفّذها جهـــاز الموساد. أعترف بأني شعرت بالفخر الشديد عندما وصلتني الرسالة. باءت اجـــتماعات كامـــب ديفيد بالفشل، وفي غضون شهور قليلة أصبح باراك خارج الـــسلطة، بعد أن قضى مدّة ولاية هي الأقصر في تاريخ رؤساء الوزارة المنتخبين. كـــنت في منـــزلي في تلك الأمسية عندما تلقيت اتصالاً من مكتب رئيس الوزراء قـــيل لي فيه بأن رئيس الوزراء يرغب بالتحدّث إليَّ. لم يسبق أن تحدثت إلى رئيس للـــوزراء وهـــو خارج البلاد في مسائل حساسة لأسباب تتعلّق بأمن الاتصالات، وحاولـــت أن أشرح ذلك للموظفين هناك، ولكن بدون جدوى. فقد أصرّوا على أن تلك هي رغبته، وأنه يتوقع منّي الامتثال لها. سمعت صوت رئيس الوزراء على الهاتـــف بعـــد ذلك، وتحدّث إليَّ لبضع دقائق قبل أن يصعد إلى طائرته عائداً إلى إســـرائيل. دخل إلى صلب الموضوع مباشرة، ووصف بشكل دقيق المناقشات التي دارت في كامب ديفيد. وأثار ذكريات السير قزحيا برلين، الذي كانت تربطني به علاقة، والذي كان شخصية بارزة في السفارات البريطانية لدى واشنطن وموسكو خـــلال الحرب العالمية الثانية، والذي كانت تقاريره التي تشرح ما يجري على المسرح الأميركـــي تخضع لقراءة دقيقة من رئيس الوزراء ونستون تشرتشل وأقرب مساعديه. كـــان برلين بروفيسوراً ذائع الصيت وأستاذاً في جامعة أكسفورد، ورئيساً للأكاديمية البريطانية، وشخصية محترمة جداً في أوساط النخبة في إسرائيل لفترة تقارب الخمسين عامـــاً. كـــان هـــناك العديد ممن ينشدون استشارته، وكان خبيراً بروسيا والشؤون الروســـية، إضافة إلى العديد من الموضوعات الأخرى. كان باراك على علم به وأحد المعجبين بأعماله وكان أحد القلائل الذين كانوا على علم بعلاقتي به.

بدأ باراك بالإشارة إلى اسم برلين وإخلاصه الشديد لقضية إسرائيل والصهيونية، مع التأكيد الشديد على القدس. ثم مضى ليخبرني عن المدى الذي وصل إليه من أجل مراعاة الحساسيات الفلسطينية ليكتشف بأن عرفات لم يرفض الاتفاق معه على حلّ وسط وحسب، بل وأنكر أن يكون لإسرائيل والشعب اليهودي أي ماضٍ تاريخي أو غيره في مدينة القدس وفي جبل الهيكل على وجه الخصوص. حاولت أن أجيب باراك، وأن أدخل في حوار معه حول ما كان يقوله، ولكنه قاطعني وأمرني ببساطة بالاكتفاء بالاستماع إلى ما يودّ قوله. كان حواراً أحادياً طويلاً جداً ومفصلاً، وعندما وصل إلى نهايته، أقفل رئيس الوزراء سمّاعة الهاتف قبل أن يتسنّى لي التفوّه بكلمة. تساءلت عن السبب الذي يقف وراء ذلك كله، واستنتجت بأنه ربما كان الغرض من هذه الممارسة أساساً توفير المزيد من المستمعين، وأنه وقع الاختيار عليَّ ببساطة لكي أكون أداة تقنية لإيصال الرسالة لأشخاص آخرين لم تُذكر أسماؤهم. لم أفكّر في المسألة مرّة أخرى، وفضلت أن أترك أي حلّ لهذا اللغز لمخيّلتي.

علّمتني تلك الواقعة وغيرها من الوقائع التي شملت قادة آخرين، على مدى سنين خدمتي بأنه تأتي أوقات وتبرز حالات تُسنَد فيها للمسؤولين وشاغلي المناصب العامّة أدوار في سيناريوهات ومناورات معقدة من غير أن ينبّههم أحد إلى الطبيعة الحقيقية لمهماتهم. أعترف بأن ذلك كان امتيازاً مشروعاً للقادة السياسيين، وأنه كان في بعض المناسبات أداة ضرورية في أيديهم. وفيما كنت أتسلّق السلّم البيروقراطي، شهدتُ المزيد والمزيد من هذا الاستخدام وغالباً ما شعرت بالضيق حياله. كان من الصعب تحديد الخط الدقيق الذي يفصل بين الاستخدام وسوء الاستخدام. بالنسبة لي شخصياً، لم يسبق لي أن استخدمت هذه الاستراتيجية في الموساد، ولكنني صادفت آخرين ممن لجأوا إلى مثل هذه التلاعبات. شعرت وقتها، كما لا زلت أشعر لغاية الآن، بأنه في التحليل النهائي، يتبيّن أن اللجوء المستمرّ لهذه الطريقة يسيء استخدام النظام الحكومي في حال أصبح ممارسة شائعة مع المخاطر الكثيرة التي تسمّم الآلية الكاملة للخدمة المدنية. تفقد الشخصيات الرئيسية ثقتها برؤسائها عندما تدرك بأنه جرى استخدامها

لأغــراض أخرى، وتلجأ بشكل طبيعي إلى اتخاذ إجراءات واحتياطات لحماية كيانها، أو، كمــا في بعض الحالات، ترحل ببساطة وبالتالي تلحق الضرر بالجهاز عبر حرمانه من فائدة خدماتها المستمرّة.

شرحت لكم كيف أتذكّر بعض اللاعبين الأساسيين في المنطقة. أما رئيس الوزراء السادس، أرييل شارون، فهو شخصية هامة في تاريخ الشرق الأوسط لم أتحــدث عــنه لغاية الآن، ولذلك سأعالجه بمزيد من التفصيل في فصل لاحق. بطــريقة معيــنة، تخدم طريقة تفاعل تلك الشخصيات مع القوى خارج منطقة الــشرق الأوسط في توضيح مدى اعتماد تلك الشخصيات في المنطقة بأكملها علــى طريقة نظر تلك القوى الخارجية إليهم وكيفية تعاملها معهم. أهم تلك القــوى الخارجية هي، بدون شكّ، الولايات المتحدة. ونحن نرى كل يوم أمثلة لا تُحصى على ردّات فعل الولايات المتحدة وتعاملها مع اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط.

# 9

## أزمان متغيّرة - أولويات متغيّرة

بحلول منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بدأ العالم يأخذ شكله الرئيسي الجديد. فقد انهارت الكتلة الشيوعية التي كان يتزعّمها الاتحاد السوفياتي، وبدأت روسيا تصارع من أجل بقائها الاقتصادي، ودخلت في تجربة تغيير النظام المؤلمة والتي تميّزت بحالة من عدم الاستقرار. عانت دول البلقان من حرب مريرة أشعلها تفكك جمهورية يوغوسلافيا بعد مرور بضع سنين على وفاة الرئيس تيتو الذي كان وحده قادراً على لمّ شمل المجموعات الإثنية المتخاصمة التي صاغت كيان البلاد.

من وجهة نظري، وهي وجهة نظر شخص جاء إلى بروكسل لتمثيل بلاده كسفير معتمَد لدى الاتحاد الأوروبي، بدا الوضع غريباً. فمن ناحية، نجح الاتحاد الأوروبي في لملمة جراح حربين عالميتين عمّتا القارّة وخلّفتا ملايين القتلى والجرحى إضافة إلى الدمار الاقتصادي. وأصبح الاتحاد الذي كان يضم خمسين عضواً قوة اقتصادية عظمى فعلاً، وبدأ يتلمّس طريقه نحو إصدار عملة موحّدة وتشكيل اتحاد سياسي أكثر تضامناً يمكن أن يصوغ مقاربة لسياسة خارجية ودفاعية مشتركة تتحول بالتدريج إلى رأي واحد تتفق عليه كافة الدول الأعضاء. لكنّ الإمكانات الاقتصادية الهائلة لم تترجِم نفسها إلى قوة سياسية واستراتيجية حقيقية. وذلك لعدة أسباب، أولها وأهمها هو أن الأوروبيين فضّلوا التعامل مع القضايا التي تشغل الساحات التي هي خارج إطارهم والامتناع عن تركيز جهودهم داخله. كانوا فقط متشوّقين جداً للإعلان عن بيانهم المتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني

وإصدار الأحكام على الطرفين المشاركَين فيه، وعلى إسرائيل بشكل خاص. لكن عندما تعلّق الأمر بموضوع مثل الصراع في إيرلندا الشمالية الذي امتدّ على مدى جيل بأكمله، على سبيل المثال، أعرضوا عن التدخل لأنها قضية يشترك فيها عضو في الاتحاد.

شكّل الشرق الأوسط ساحة مفضلة لدى الاتحاد، وخدم كقضية ملائمة لصياغة سياسة خارجية مشتركة يتبنّاها أعضاء الاتحاد الخمسون. أذكر جيداً كيف كان يُطلب مني شهراً بعد شهر جمع معلومات حول المناقشات التمهيدية التي كانت تجري في بروكسل على مستوى اللجنة الفرعية بغرض التوصل إلى مسودّة قرار وشيك لكي يُعرض في اجتماع وزراء الخارجية الذي يُعقد في كل شهر. عقب تسلّم المعلومات الاستخباراتية الضرورية في بروكسل أو في عواصم الدول الأعضاء، كنا نمارس الضغوط بشكل روتيني على الدول الأعضاء الرئيسية من أجل تلطيف مسودّة القرار، لكن بدون جدوى في أغلب الأحوال. وجد المسؤولون في الاتحاد متعة في هذه التمارين، لأنهم شعروا بالأهمية التي نعلّقها على هذه الجولات الدبلوماسية الشهرية، وشعروا كما لو أنهم قضاة يصدرون الأحكام على الأطراف الفاعلة في المنطقة، معتقدين بأن تصريحاتهم النهائية تشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى مستقبل البشرية. لكن لم يكن هناك شيء أبعد عن الحقيقة من ذلك. لو عدنا إلى تلك السنوات، لوجدنا صعوبة في فهم السبب الذي دعا إلى بذل هذا القدر من الجهد في هذه الجولات الشهرية شبه الدبلوماسية.

تحتل القارّة الأوروبية أهمية بالغة بالنسبة إلى إسرائيل، فهي أكبر شركائها التجاريين، باعتبار أن حجم التجارة معها يزيد على 50 في المئة من مجمل التجارة الخارجية السنوية لإسرائيل. كما أن لأوروبا حدوداً قريبة جداً من الشرق الأوسط، وهي متلهّفة للتأكد من أن الصراعات في المنطقة، مثل الصراع العربي الإسرائيلي والصراعات الأخرى، لن تطال القارّة الأوروبية. بالنظر إلى أهميتها التجارية بالنسبة إلى بلدان حوض البحر المتوسط، تكافح أوروبا من أجل تحقيق مصالحها السياسية الخارجية عبر الاستخدام الحاذق لمفاوضاتها التجارية. الدول في المنطقة بأكملها تسعى وراء عقد اتفاقات تجارية معها – ونيل وضعية الأعضاء

المنتسبين – حيث إنه ازدادت أهمية هذه الاتفاقات بعد أن بات الاقتصاد يلعب دوراً متزايد الأهمية في تحقيق رفاهية كافة الدول في المنطقة. دخل الأوروبيون في مساومات صعبة في محادثاتهم التجارية، ولكنهم استخدموها أيضاً في التأكيد على الالتزام بحقوق الإنسان، إلخ، من جانب الشركاء المحتملين. كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات مع كافة البلدان الواقعة في حوض البحر المتوسط وفي جواره المباشر، بهدف إيجاد منطقة تجارية شاسعة لأوروبا والشرق الأوسط الموسَّع بحلول العام 2010.

في هذه المرحلة، أُطلقت مبادرة في منتصف التسعينيات عُرفت بعملية برشلونة، والتي ولّدت سلسلة معقدة من اللقاءات على مستويات مختلفة تعالج القضايا الاقتصادية، والثقافية، وذات الطابع السياسي. المستوى الأبرز لهذه المبادرة كان الاجتماع الدوري لوزراء خارجية الدول الشريكة في عملية برشلونة، حيث التقى الخصوم مثل إسرائيل وسوريا حول طاولة واحدة للتباحث في الشؤون المتعلّقة بالمصالح المشتركة. كان ذلك المنتدى الدولي الوحيد، إذا استثنينا الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كانت الدول المتصارعة في المنطقة تلتقي حول طاولة واحدة في مناخ شبه منعزل، وكان الاتحاد يفتخر، عن حقّ، بهذا الإنجاز. غير أن الاتحاد قام بالقليل – بل إنه لم يقم بشيء في الواقع- لاستغلال هذه الفرصة الفريدة في الشروع في خطوات خاصة، أو شبه خاصة، أو سرّية. وبالمثل، لم يستثمر الاتحاد أي دعم مالي حقيقي في نشاطات تلك العملية. كان من الممكن استخدامها "كسلّة" ثقافية، كما كان يُطلق عليها، لجمع الباحثين بغرض مناقشة مجموعة من المواضيع الأكاديمية والثقافية، وبالتالي كان من الممكن أن تولّد أرضيات مشتركة ومتزايدة للحوار بين الأعداء الألدّاء. ما من شك في أن ذلك تطلّب لمسة دبلوماسية غير ملتزمة بأية قواعد، وموازنة متواضعة لتغطية تكاليف السفر والإقامة. بدلاً من القيام بذلك، اكتفى الاتحاد بتنظيم هذه اللقاءات الدورية والمحافظة عليها بغرض الاجتماع وحسب، معتقداً بأن هذه الممارسات تخدم في تلميع صورة الاتحاد بكلفة متدنّية. أذكر أنني دُعيت للمشاركة في الجلسات التحضيرية في بروكسل إلى جانب عدد من رؤساء بعثات الدول المتوسطية حيث جلستُ قبالة

القائم بالأعمال الدبلوماسي السوري في بروكسل. وسعيت بدون طائل إلى إشراكه في محادثة خاصة أو مناقشة رسمية حول هذا البند التقني أو ذاك مما هو مدرَج على جدول الأعمال. لو أن الدول الأوروبية المضيفة أظهرت القليل من المخيّلة، لربما كان في استطاعتنا الخروج بشيء من العملية، ولكن الأمور لم تسر على هذا النحو.

إحدى القضايا التي توجّب عليَّ التعامل معها كانت قضية إيران. فانخراط هذه الدولة في ممارسات الدول الداعمة للإرهاب أمر معروف ليس في الشرق الأوسط وحسب، بل وفي عواصم أوروبا الغربية. فالعملاء الإيرانيون ينشطون في شوارع لندن وباريس ويغتالون أعداء نظام الملالي في طهران. كنا، في إسرائيل، على خط المواجهة مع العدوان الإيراني ودخلنا في مواجهة مع منظمة حزب الله، التي تدعمها إيران وتزوّدها بالأسلحة، لفترة طويلة من الزمن. وقد وقعت حادثتان رئيسيتان في التسعينيات عندما تم تفجير السفارة الإسرائيلية في بيونس آيرس في العام 1994، ونفّذت عملية أخرى استهدفت المركز الثقافي اليهودي في تلك المدينة، مما أدّى إلى مقتل عشرات الأشخاص، علماً بأن المبنيين متجاوران.

كان واضحاً في تلك الأيام أن الخطر الإيراني خطر عالمي، وأنه ليس موجَّهاً ضدّ إسرائيل والشعب اليهودي بوجه عام وحسب، بل وضدّ القانون والنظام الدوليَّين. لقد تبنّى الاتحاد الأوروبي مقاربة حذرة وسعى إلى الدخول في حوار بنّاء مع القوى الفاعلة في طهران. أصبح البرلمان الأوروبي الذي كنت أزوره بشكل منتظم في ستراسبورغ وبروكسل حيث تُعقد جلساته فيهما بالتناوب، مكاناً لبذل الجهود المتواصلة من أجل فتح قنوات اتصال وإجراء المباحثات. في مرحلة معينة، اتخذ الأوروبيون خطوة دراماتيكية وشجاعة قضت بتعليق الحوار وسحب الدول الأعضاء رؤساءَ بعثاتها من طهران. كنت أخدم في بروكسل حينها، واعتقدت بأن هذا القرار يبشّر بعصر جديد، لا من حيث المواجهة مع إيران وحسب، بل ومن حيث الطريقة والاستراتيجية اللتين ربما يتبنّاهما الاتحاد في التعامل مع الأخطار الملموسة التي تهدد أمن دوله الأعضاء

ورفاهيتها، ولكنني كنت مخطئاً. ففي غضون فترة زمنية قصيرة جداً، نجح الإيرانيون في اختراق الجبهة المشتركة التي شكّلها الاتحاد، وبدا أن الدول الأعضاء تتنافس في ما بينها لكي تكون السبّاقة إلى العودة إلى طهران. فازت إيطاليا بذلك السباق غير المشرّف، واستنتج الإيرانيون حينها بأن الاتحاد الأوروبي ليس أكثر من نمر من ورق. احتاج الاتحاد الأوروبي إلى سبع سنوات أخرى قبل أن يتمكن من التوافق مجدداً، لكن في هذه المرّة، بعد أن بدأت بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، تنشط معاً خارج أُطر الاتحاد. في هذه الجولة، في العام 2004 و2005، كان التحدّي النووي الإيراني الذي دفع أوروبا، أو قسماً منها، إلى الدخول مع الإيرانيين في مواجهة دبلوماسية عنيفة يدعمها تهديد ضمني باتخاذ إجراءات تتجاوز بكثير سحب السفراء من طهران.

من بين التجارب التي عايشتها خلال مدّة إقامتي في بروكسل، كانت الحادثة التي راحت ضحيتها فتاة من أصل مغربي على يد مواطن بلجيكي مصاب بالولع الجنسي بالأطفال هي الأبرز. شكّلت الحادثة صدمة للمجتمع البلجيكي، وأشرف على التحقيق فيها، إلى جانب جهات أخرى، لجنة برلمانية، وكانت قنوات التلفزة المحلّية تنقل وقائع جلسات الاستماع بشكل يومي. أحد الجوانب الهامشية لهذه الحادثة الشنيعة كان الكشف عن القليل من الظروف الصعبة التي تعيش فيها الجالية المغربية المقيمة في بلجيكا في ذلك الوقت. فقد تبيّن بأنه لا توجد مقابر لهذه الجالية في البلاد وأن الموتى يُرسَلون إلى بلدهم الأصلي لكي يوارَوا الثرى هناك. وفي هكذا ظروف، تمتعت الجالية بالقليل من الحقوق، ولم يحصل مئات الآلاف ممن قدموا من شمال أفريقيا واستوطنوا في بلجيكا على تمثيل متناسب في الأجهزة الحكومية وفي البرلمان. كلما عرفتُ المزيد عن أوضاع المسلمين الذين يقيمون في دول أوروبا الغربية، كلما زاد إدراكي، في ما يتعلّق بهذه القضية الجوهرية، بأن الحكومات الأوروبية بوجه عام تفضل أن تتجاهل الطبيعة الحقيقية للمشكلات التي يتعيّن عليها مواجهتها عاجلاً وليس آجلاً. أذكر أنني تحدثت إلى زميل لي، وكان سفير المغرب حينها لدى بروكسل، حول هذا الموضوع والذي كان في مركز العاصفة التي أحدثتها

مقتل الفتاة الصغيرة، وبدا واضحاً لنا بأن انفجاراً سيحدث في مكان ما في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً.

كنت ألتقي بين الحين والآخر برؤساء الأجهزة الأمنية في البلاد. لم يكن ذلك جزءاً من مسؤولياتي، عندما كنت نائباً لرئيس جهاز الموساد. ذهبت بصحبة السفير الإسرائيلي لدى بلجيكا، وكنت من بين رؤساء البعثات الأجنبية القلائل الذين تمتعوا بحماية شخصية وفرها الجهاز الأمني المحلّي. لذلك، كانت توجَّه إليّ دعوات للاجتماع برئيس جهاز الأمن بين الحين والآخر، لتوبيخي بشكل أساسي، بأسلوب ودّي للغاية وإن يكن بلهجة قوية، لأني كنت أتهرّب من الحماية عندما أكون لوحدي، وخصوصاً في أيام عطلة نهاية الأسبوع. استفدت من تلك اللقاءات المتباعدة في الحصول على نظرة عامة على المشكلات الحالية، وكلما أثرتُ قضية السكان المسلمين المحلّيين، كان يقال لي بأدب بأنه لا توجد مشكلة على الإطلاق وأنه لا توجد امتدادات للصراع العربي الإسرائيلي في الساحة المحلّية في بلجيكا. عندما شرحت بأن ذلك لم يكن الموضوع الذي أردت الحديث بشأنه، وأنني أرغب في التساؤل عما إذا كانت توجد أية توترات متصاعدة في أوساط المسلمين بسبب أوضاعهم المتردّية في البلاد، كنت أواجه الصدّ المباشر والقول بعبارات لا لَبْس فيها بأن المسلمين يقدّرون التسهيلات الممنوحة لهم من جانب الحكومة المضيفة، وأنه يستحسن بي ألاّ أتطفّل على المشكلات المحلّية أو التخيّلية، وأنه ينبغي عليَّ بدلاً من ذلك بذل ما أستطيع لإقناع حكومتي بالتخفيف من محنة الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل ظروف الاحتلال المأساوية.

في تلك الفترة بالذات، صرت أعتقد بأن مشكلة المسلمين في أوروبا لم تأخذ أبعاداً جديدة وحسب، بل وطابعاً مختلفاً تماماً عما كان مقبولاً ومفهوماً من قبل. حتى قبل هجمات 11 سبتمبر/أيلول أو هجمات مدريد، كانت الكتابات منتشرة على الجدران. كانت المشكلات معقدة. فمن ناحية، باتت أوروبا تعتمد أكثر وأكثر على العمال الأجانب في أداء الأعمال الوضيعة، والغالبية العظمى من الملايين الذين يشكّلون عمالة رخيصة كانوا من المسلمين

القادمين من البلدان المتخلّفة اقتصادياً في أفريقيا الشمالية، ومن يوغوسلافيا السابقة وتركيا. شكّل هؤلاء القادمون الجدد والذين يعدّون بالملايين تحدّياً ثقافياً وإثنياً لأوروبا الغربية التقليدية. في الواقع، إن استعدادات الأوروبيين للتعامل مع هذه القضايا لم تكن سيّئة وحسب، بل إن العديد منهم فضلوا تجاهل هذه القضايا في البدء. فلم تكن تجري مناقشات جدّية لها في أي من منتديات الاتحاد. وحتى المسألة الدقيقة المتعلقة بسياسة الهجرة لم تعالَج على المستوى الأوروبي لأنها كانت تعتبر فائقة الحساسية ومثيرة للخلاف. الجواب العام الذي كنت أحصل عليه كلما تطرّقت إلى الموضوع هو أنها مسألة أوروبية داخلية من ناحية، وأن المشكلة غير مرتبطة بشكل مباشر بالصراع العربي الإسرائيلي أو الفلسطيني الإسرائيلي من ناحية أخرى، وأنه في حال حدوث أعمال عنف واضطرابات في أوروبا، سيكون مردّ ذلك أساساً التشدّد الإسرائيلي في هذه القضايا. أي أن أوروبا كانت *تدفع ثمن* خطايا إسرائيل وأن الأمر سيكون على ما يرام عندما تغيّر إسرائيل سياستها تجاه هذه القضايا، وتلبّى المطالب المشروعة للفلسطينيين. ظل الترابط البيني بين التحدّي الإسلامي في أوروبا بما في ذلك المكوّنة الإرهابية فيه، والسياسات التي تتّبعها إسرائيل تجاه العالم العربي يؤدي خدمة على مدى أجيال كعذر مناسب لعدم تركيز دول أوروبا على النواحي المباشرة للمواجهة بين الميول الدينية العربية الإسلامية وأوروبا اليهودية المسيحية والعلمانية. متى تحدثت إلى نظرائي الأوروبيين في بروكسل أو ستراسبورغ حول هذه القضايا، ومتى حذّرت من المواقف الأكثر عنفاً للمسلمين، كنت أُتّهم بأنني ألجأ إلى الدعاية الإسرائيلية.

غالباً ما كنت أواجَه في المناقشات والمجادلات التي شاركت فيها خلال الفترة التي عملت فيها كدبلوماسي بحجج تقول إن المواقف الأوروبية من النزاع في الشرق الأوسط تدفعها أساساً المصلحة الذاتية، وأن إضفاء مسحة أخلاقية على السياسات الإسرائيلية **الدراكولية** ليس أكثر من تحويل مناسب للانتباه. في مراحل معينة من المجادلات الحادّة التي كانت تحدث، قلت لنظرائي بأنه إذا أراد المرء الوصول بحججهم إلى نتيجتها المنطقية، وحده اختفاء دولة

إســـرائيل ســـينجح في إشباع الرغبات الجامحة للعالم العربي، وأن خطوة واحدة أخرى وسيبشر *الحل النهائي* للتواجد اليهودي بنهاية العداء للسامية. فلا يوجد أشـــبه من جلب حجة إلى المسرح عبر إثبات نقيضها من أجل اذهال الجمهور وإعادته إلى رشده. لكنني غالباً ما شعرت بالتردد في اللجوء إلى هذه الطريقة في الحوار لأن طبيعتها المتطرّفة تفسح المجال أمام تسميتها بالديماغوجية سيئة الذكر. لم يكـــن صـــحيحاً من الناحية السياسية التعبير عن النفس بمثل هذه العبارات. فالحـــضارة تـــتطلب من المسؤول الإسرائيلي الامتناع عن الظهور في مظهر من يتلمّس الظروف التخفيفية بناء على الجرائم الشنيعة التي ارتُكبت في حق الشعب الـــيهودي في الحرب العالمية الثانية، عندما تعرّض ثلث الجالية اليهودية بأكملها للإبادة على يد ألمانيا النازية.

كما أنه ليس من الدقة القول إن مسألة التواجد الإسلامي في أوروبا عانت مـــن الـــتجاهل التام. فتحت الغشاء الرقيق للإنكار المعقد، أدرك الأوروبيون المتبـــصرون بـــأن الـــتحدّي الذي يمثله السكان المسلمون الذين يعيشون بينهم يتطلب سياسة مصممة لنـــزع فتيل هذه القنبلة الاجتماعية والسياسية الموقوتة. جـــاء معظـــم الضغط من الجماهير المحرومة التي قدمت من أفريقيا الشمالية من أجـــل العمل في أوروبا بدلاً من أن يأتي من بلاد الفقر والبطالة التي وُلدوا فيها وترعرعوا. في العام 1995، قرّر القادة في قمة الاتحاد الأوروبي التي انعقدت في برشلونة إنشاء عملية برشلونة والتي صُممت من أجل إيجاد نظام من التعاون بين أعـــضاء الاتحـــاد وكافة الدول التي تحيط بالبحر الأبيض المتوسط. كما ذكرنا سابقاً، كانت هيكلية العملية مصممة في الظاهر لإنشاء سوق اقتصادية مشتركة بحلـــول العـــام 2010، ومواكبة هذا الجهد المبذول في التعاون الاقتصادي مع نـــشاطات موازية في الميادين السياسية والثقافية. في الواقع، جرى اختيار هذه الاستراتيجية من أجل تحويل التوترات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المطلّة على الـــشاطئ الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط. لكنّ الاتحاد لم يكن قد هيّأ لاستثمار الأموال أو الرأسمال السياسي الضروري لإحداث تأثير حقيقي في المشكلة. كما هـــو الحـــال مـــع مقاربة الاتحاد في حالة النـــزاع العربي الإسرائيلي، لم تصل

الأمـــوال التي خُصصت لتحقيق نتيجة ملموسة بحال من الأحوال إلى المستوى المطلـــوب لتحقـــيق هذا الغرض. بالمقارنة مع المليارات التي أُنفقت على شكل معونات زراعية والتي كان المزارعون في الدول الأعضاء الرئيسية يتسلّمونها على أســـاس ســـنوي لضمان استمرارهم في أعمالهم، نجد أن الأموال التي خُصصت للتخفـــيف من معاناة المسلمين كانت مثيرة للشفقة وغير ذات شأن. فالضغوط والاحتـــياجات المحلّية احتلّت الأولوية على حساب مواجهة الأخطار الخارجية، و*جماعات الضغط المؤيدة للمزارعين* كانت صاحبة الرأي الفصل في تحديد قائمة الأولـــويات السياسية للدول الأعضاء. في ظل هذه الظروف، كان من المحتّم أن *تتقيّح* جروح المسلمين، مع كل ما يصاحب ذلك من عواقب.

بوصـــفي مسؤولاً في الاستخبارات، كنت على دراية دائماً بجدول الأعمال المحدود الذي يمكن لأية طبقة سياسية أن تتقيّد به، وأنه يتوجب على الطبقة المحترفة أن تـــتخذ قراراتها بناء على جدول الأعمال الذي يضعه أسيادها السياسيون. حتى القـــوة العظمـــى الوحيدة المتبقية، أي الولايات المتحدة، لم يسبق لها أن امتلكت مصادر وإمكانات غير محدودة للتنافس على عدد غير محدود من القضايا الخارجية في وقـــت واحد. إسرائيل، على سبيل المثال، لا تزال حتى الساعة غير قادرة على دعـــم مـــبادرات الـــسلام الموجّهة إلى جيرانها في وقت واحد، وحتى عندما تتابع المفاوضـــات مـــع أكثـــر من دولة واحدة، لم تكن ترى بأنه من المناسب اختتام المفاوضات في وقت واحد.

في هذا السياق، كانت أوروبا في أواخر التسعينيات مشغولة أساساً بالانفتاح علـــى الـــشرق. فانـــضمام عشرة أعضاء آخرين كان مهمة كبيرة تعمل عليها، والموظفـــون المترمّتون في بروكسل لم يرغبوا في تشتيت تركيزهم عبر العمل على المعالجـــة الجدّيـــة لـــمشكلات المسلمين التي بدأت تلوح في قسمي القارّة الجنوبي والجـــنوبي الشرقي. من نافل القول إنهم سيبذلون جهدهم في إنكار ذلك، ورفض تلـــك المزاعم باعتبارها نفعية ولا أساس لها من الصحة. لكن في نظري، ما وصفتُه الآن كـــان، ولا يـــزال إلى حـــدٍّ ما، دقيقاً. وبالتالي، حتى في حال تقبّل التحدّي الإســـلامي الأبرز في عواصم الاتحاد، لن تتوفر الإرادة السياسية الكافية لترجمة أي

قرار سياسي إلى أفعال. سيكون من الصواب القول، بعبارات لا لَبْس فيها، بأنه تم التعـرّف علـى التحدّي الإسلامي في أوروبا في نهايات القرن العشرين. لكن بدا واضـحاً أن الـشكل الدقـيق الذي سيأخذه هذا التحدّي في نهاية الأمر لم يكن معـروفاً. ولأسـباب حاولت أن أشرحها، لم تكن هناك رغبة في التعامل مع هذه القضية بطريقة هادفة وفعالة. وحتى اليوم، مع بدء القرن الجديد، وما تلا ذلك من هجمـات مميتة، بما في ذلك تلك التي ارتُكبت على أراضٍ أوروبية، لا يزال هناك تـردّد في مـواجهة الخطر بكلّيته وفي التفكير في حلول ربما تكون مزعجة ومثيرة للخـلاف. فكما هو الحال في العديد من القضايا الأخرى، لا تزال أوروبا متخلّفة عن الولايات المتحدة.

# 10

# قضية مشعل

تمرّ العلاقات بين الدول، كما العلاقات بين الأفراد، بلحظات حاسمة. وقضية مـــشعل كانت واحدة من هذه اللحظات. ومع أن القرار كان في ظاهره ناجحاً، فقد شكل في التحليل النهائي فرصة ضائعة.

حـــدث ذلـــك في سبتمبر/أيلول 1997. ففي الثلاثاء من بعد الظهر، كنت مـــسافراً من بروكسل إلى أنتفيرب (Antwerp)، حيث كان قد مضى على عملي ســـفيراً لإسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي قرابة العامين. كان الأوان قد حان لشراء بعض المفروشات لشقّة جديدة عزمت وزوجتي على الانتقال إليها لدى عودتنا إلى ديارنـــا بعـــد بضعة شهور. كانت أنتفيرب - المركز التجاري لبلجيكا - المكان المناســـب لتبضّع حاجيات المنـــزل. تلقيت اتصالاً غير متوقّع على هاتفي الخليوي قطـــع عليَّ تفكيري بالكراسي وطاولات المائدة. كان السكرتير العسكري لرئيس الوزراء على الخط، حيث طلب مني العودة إلى إسرائيل على الفور. فقد حصل أمر وبات وجودي ضرورياً. لم يكن في الإمكان تقديم تفسيرات بسبب الحساسية التي تميّزت بها الحادثة. طلبتُ إحاطة وزير الخارجية علماً والحصول على موافقته لأنه في مناســـبة أخرى، سافرت نـــزولاً عند رغبة رئيس الوزراء إلى الأردن بدون إخبار الـــوزارة، وتعرّضـــتُ من جرّاء ذلك للانتقاد والتوبيخ في وسائل الإعلام. لذلك عـــزمت على عدم السماح بحصول ذلك مجدداً. لكن قيل لي بأن ذلك مستحيل، فوزيـــر الخارجية موجود في نيويورك لحضور الجلسة السنوية للجمعية العامة للأمم

المتحدة، ولا توجد وسيلة للاتصال به بطريقة آمنة. أجبته بأنني لن أن أتزحزح من مكـــاني بـــدون إخبار الوزير. لاقت رغباتي تجاوباً وتم إخبار الوزير وباتت مهمتي الحجز في رحلة تنقلني مباشرة إلى إسرائيل.

مـــع حلول الليل، عدت إلى بروكسل، وأجريت مراجعة سريعة تبيّن لي من خلالهـــا أنه لا توجد أية طريقة ممكنة لكي أسافر مباشرة إلى تل أبيب إلاّ في اليوم الـــتالي. في هذه الأثناء، عرفت سبب استدعائي، فقد كانت هناك فرقة من ضباط الموساد في مهمة في عمّان عاصمة الأردن، حيث حاولوا، بدون نجاح، التخلّص من قائـــد بـــارز في حمـــاس، اسمه خالد مشعل. علق ستة من أفراد الفرقة في الأردن، وتمكـــنت الـــسلطات الأردنية من القبض على اثنين، و لم يُعرف شيء عن مكان الـــباقين أو مـــاذا حلّ بهم. لقد اختبأ أربعة منهم في السفارة الإسرائيلية في عمّان، وهي المكان الذي لجأوا إليه بعد أن فشلت مهمتهم. وعلى إثر ذلك، سافر رئيس جهـــاز الموساد إلى الأردن لرؤية الملك وتصويب الأمر. هناك، اجتمع بالملك لمدة قـــصيرة، ولكـــنه لم يستطع الحصول على تنازل منه بشأن النساء والرجال الستة، وعُلّقت كافة الاتصالات بين الأردنيين وإسرائيل، ورُفضت كافة المحاولات لإرسال شخـــصيات رفيعة المستوى لرؤية الملك، مثل المدّعي العام إلْياكيم روبنشتاين الذي ســـبق أن ترأس الوفد الرسمي الإسرائيلي في مفاوضات السلام مع الأردن، والذي يحظـــى بإعجـــاب واحتـــرام الملك. بكل بساطة، لم يكن الملك يرغب برؤية أي إســـرائيلي، لأنه شعر بخيانة من أشخاص تصادق معهم وتعامل معهم، في جوٍّ من الـــثقة والأمانة. كان رئيس الموساد، وهو سكرتير عسكري سابق لرئيس الوزراء الراحل رابين، قد أمضى عطلة نهاية الأسبوع مع عائلته في مدينة العقبة الأردنية قبل أيـــام من ترؤسه العملية الفاشلة على الأراضي الأردنية. بالنسبة إلى الملك، تجاوز الوضع القدرة على الفهم.

وقعـــت حادثة أخرى عمّقت من شعور الملك بالخيانة. فقبل بضعة أيام على وقـــوع الحادثة، التقى بضابط كبير في الموساد، وهو ضابط أكنّ له إعجاباً خاصاً. جـــرى تمرير اقتراح عبر هذا الضابط يدعو إلى التوصل إلى هدنة مدتها ثلاثون عاماً بين إسرائيل والفلسطينيين، بمن فيهم حركة حماس الراديكالية. لم يتلقَّ الملك أي ردّ

مـــن أي نوع على الاقتراح، والمحاولة الفاشلة التي قام بها جهاز الموساد هزّت الثقة صـبـاح ذلـــك الثلاثاء. عرفت بهذا الأمر لاحقاً من الملك نفسه. ففي رأيه، بدت عملـــية الموساد في غاية الغرابة على ضوء الاقتراح السالف الذكر. وتبيّن لاحقاً أن الرســـالة لم تُعـــطَ أية أولوية، ونتج عن المعالجة الروتينية للرسالة عدم تمكن رئيس الوزراء من الإطلاع عليها إلاّ بعد تنفيذ العملية.

لم تكـــن هـــناك أية طريقة تتيح لي التأكد مما إذا كان العرض الذي تقدم به الفلسطينيون به جدّياً وما إذا كان سيسفر عن وقف لإطلاق النار لمدّة ثلاثين عاماً أو حـــتى ثلاثين يوماً. في أعقاب تلك الحادثة، ساد اعتقاد في إسرائيل بأن المبادرة بأكملـــها بالون اختبار تكتيكي في أحسن الأحوال من أجل اختبار قدرة إسرائيل علـــى الـــصمود في لحظة معينة وأنه لا فائدة على الإطلاق من إعطاء هذا العرض حـــتى أدنى قدر من الشرعية. في ذلك الوقت، كان هناك إجماع عارم بأن حماس مجمـــوعة فتّاكة، يتعين أن تواجَه بالقوة وبالقوة وحدها. ربما كان الحال كذلك، لكنـــنا لن نتمكن أبداً من معرفة إن كانت الطريقة التي تعاملنا فيها مع الحركة هي الطريقة الوحيدة الصحيحة لأنه لم تجرِ مناقشة للعرض بعقد هدنة في وقت كان من الممكن أن تدخل حيّز التنفيذ.

بقـــيت علـــى اتصال طوال الليل بالمسؤولين في إسرائيل. وقيل لي إن رئيس الـــوزراء أمـــضى اللـــيلة بأكملها في مقرّ الموساد، وأنه كان يشرف بنفسه على خطـــوات وتحـــرّكات أفراد الموساد في أعقاب الحادثة. كان برفقته رؤساء أجهزة الاســـتخبارات إضـــافة إلى رئيس أركان حرب الجيش وآخرين. لقد كانت أزمة حقيقية.

أراد رئـــيس الـــوزراء منّـــي العودة إلى إسرائيل على الفور، ونصحوني باستئجار طائرة من مطار بروكسل. وبعد مراجعة سريعة وجدت أن كلفة هذه الـــرحلة تـــساوي ثمانين ألف دولار وهذه كلفة باهظة وفقاً لكافة المعايير. في محاولـــة أخـــرى، سعيت إلى تعديل مسار طائرة بوينغ إسرائيلية من طراز 747 لكي تقلّني إلى إسرائيل، لكن المطار كان مقفلاً في منتصف الليل لأسباب تتعلق بالبيـــئة. كانت تردني اتصالات باستمرار تذكّرني بأن الوقت في غاية الأهمية.

جـــرى إخـــضاع القـــصة بأكملها لرقابة مشدّدة، لكن كان هناك خوف من افتـــضاح القـــصة في أية لحظة مما سيتسبب بكارثة. لم أستطع السفر حتى اليوم التالي. بكل صدق أقول بأنه كلما عرفتُ المزيد من التفاصيل عن الأزمة، كلما أصـــبحت أقـــل اندفاعاً للذهاب إلى تل أبيب بدون أن يتوفر لي الوقت الكافي للتفكير والتحضير.

في اليوم التالي، الذي كان يصادف يوم الجمعة، سافرت إلى إسرائيل ووصلت في وقـــت مبكّر من بعد الظهر. كان من المقرّر استقبالي في المطار والانتقال على جـــناح الـــسرعة إلى مقرّ الموساد. ساورني إحساس غريب، فقد كان الأمر أشبه بالعـــودة إلى ســـاحة الجـــريمة. فأنا لم أعد عضواً في هذه المجموعة المشهورة من المحاربين، لكن بدا أن مصير رفاقهم والمستقبل السياسي للمسؤولين في كلا الجانبين بات معلّقاً بي.

اســـتقبلني زملائي السابقون وخليفتي في منصبي بحفاوة بالغة، وأكّدوا لي بأن الجميع ينتظرون الآن حلّي لهذه المشكلة. أرادوا في البداية إيجاز تفاصيل العملية لي، وكم كانت مفاجأتهم عندما لم أطلب سماع ملخص عن العملية. شرحت لزملائي الـــسابقين بأنه كلما كانت معرفتي بتفاصيل العملية أقل، كلما كان ذلك أفضل، لأنـــني رغبت عندما ألتقي بأصدقائي الأردنيين بأن أكون غير ملمّ بالتفاصيل بقدر الإمكـــان، فأنا لم أعد عضواً في الموساد. وإذا كانت ثمة فرصة للنجاح، فستتوفر فقط في حال اقتنعوا بأنه لا علاقة لي بما حدث.

أدرك كـــل الحاضرين بأنه لن يمكن حلّ الأزمة بدون مساهمة في تعزيز وضع الأردن. مـــن حيث الجوهر، بدأ التداول بأفكار حول هذه المسألة قبل وقت طويل من وصولي، وقد تراوحت بين إمداد القوات المسلّحة الأردنية بكميات من معدات رؤية لَيلية تعمل بالأشعة دون الحمراء خاصة بالدبابات. عُرضت عليَّ هذه الأفكار كما لو جرى التباحث بها والإعراض عنها على اعتبار أنها لن تجدي نفعاً في رأب هـــذا الجـــرح العميق. منذ اللحظة التي وصلت فيها، أصبحت المشكلة مشكلتي واتضح لي سبب استدعائي على عجل. وعلى حدّ تعبير أحد زملائي، "إنه عرضك الآن، وسنتفرّج عليك من الشرفة".

بعـــد أن استمعتُ بصبر وعطف لما قيل لي، قلت للعديد ممن كانوا يجلسون حول الطاولة بأنني لا زلت منكبّاً على التفكير في المشكلة، وفي الحلّ الممكن لها منذ أن غـــادرتُ إلى تـــل أبيب. وفيما كان جميع الحاضرين يركّزون على الورطة التي وقعت فيها إسرائيل، كنت أركّز بالمقابل على الإحراج الشديد للملك حسين. فقد خطا خطوة شجاعة بقيادة بلاده إلى التوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل بالرغم من المعارضة الشديدة لغالبية مواطنيه، وبلاده تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين الفلـــسطينيين، ومـــشاعر هؤلاء تجاه إسرائيل تتّسم بالعدائية الشديدة. كما يوجد داخل الأردن عناصر إسلامية متطرّفة وقوية تجاهر بآرائها - الإخوان المسلمون - وهم متحالفون مع حركة حماس التي تنشط في الأراضي الفلسطينية وتشنّ عمليات ضدّ إسرائيل، وعلاقة النظام الملكي بالإخوان المسلمين تتّسم بالتعقيد الشديد. فقد كانت هناك أوقات سُمح للحركة فيها بخوض الانتخابات البرلمانية، وكانت هناك أوقـــات مُنعت من شَغل وظائف عامّة. كانت مسرحية قوى معقدة جرى أداؤها على المسرح السياسي الأردني. من وجهة نظر الملك، لم يكن في الإمكان أن تحدث عملية الاغتيال الفاشلة التي استهدفت خالد مشعل في وقت أسوأ من الوقت الذي حدثت فيه.

في نفس الوقت، كان التفاهم والتعاون السائد بين إسرائيل والأردن عند أعلى مـــستوياته، والطرفان يتمتعان بفوائد علاقتهما الفريدة. الآن، يعتقد الملك حسين بـــأن إســـرائيل خانت ثقته، ووضعتْه في موقف لا يمكن الدفاع عنه. فقد حاول عمـــلاء إسرائيليون اغتيال مواطن أردني هو مسؤول حركة حماس في الأردن، في قلب العاصمة عمّان، في مكان لا يبعد كثيراً عن مقرّ الحكومة. والآن، يواجه الملك مشكلة عويصة، وفي حال تمكنّا من حلّها، فسوف تُحلّ مشكلتنا على الفور.

كان يتعين أن يأخذ الحل بعين الاعتبار كافة عناصر هذا الوضع المعقد. وأي اقتراح من قِبلنا ينبغي أن يمكّن الملك من الدفاع عن قراره بإطلاق سراح المحتجَزين الـــستة علـــناً إذا تطلب الأمر. في هذا السياق، اقترحتُ أن تقوم إسرائيل بإطلاق ســـراح مؤســـس حركة حماس السجين الشيخ أحمد ياسين، وتسليمه إلى الأردن. وعلـــى الأرجـــح، سيتم نقله بعد ذلك إلى قطاع غزّة حيث سيلقى الترحاب من

عــرفات والفلــسطينيين، ولكن عندها سيكون الملك حسين هو الذي تمكن من إطلاق سراح الرجل. لاقى اقتراحي صمت مطبق. بعد أن تجاوزوا الصدمة الأولية، انقضّ عليَّ زملائي بلا رحمة. فقد كان من المستحيل أن يتفهم الشعب الإسرائيلي مثل هذه الخطوة، بما أن حماس خطفت جندياً إسرائيلياً قبل ثلاث سنين، وطالبت بـــإطلاق سراح ياسين مقابل إطلاق سراحه. رفض رئيس الوزراء حينها، إسحاق رابين، الرضوخ لهذا الإنذار ووافق على القيام بعملية جريئة أفضت إلى الفشل إذْ إن الجندي، واسمه ناشون فاكسمان، وأحد قادة القوة المحرِّرة دفعا حياتهما ثمناً للعملية. الآن، أنا أقترح تأمين إطلاق سراح الستة (تحتجز السلطات الإسرائيلية اثنين منهم) عبر التطوع بإطلاق سراح الشخص نفسه الذي رفض رابين إطلاق سراحه، وهو أمر مرفوض وغير مقبول من الناحية الأخلاقية. من بين كافة الجهات في إسرائيل، لم يكن في مقدور الموساد التقدم بمثل هذا الاقتراح. حتى أن الملك نفسه لم يطلب شــيئاً مــثل هــذا. كمــا أنــه في حال إطلاق سراح ياسين، ينبغي تسليمه إلى الفلسطينيين، لأن إطلاق سراح ياسين وتسليمه إلى الأردن سيكون صفعة في وجه الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الذي كان في النهاية الشريك الرئيسي لإسرائيل في عملــية السلام المضنية التي نشارك فيها. في النهاية، لا دخل لعرفات في ما حصل. وأدّت هذه الحجج إلى رفض مطلق للاقتراح.

كان ردّي مطوّلاً، وأشرت إلى أن العملية وضعت الملك في موقف صعب. وفي حــال عمد ببساطة إلى إطلاق سراح الرجال، فلن يكون في مقدوره النظر مجدداً في وجه رجال جهازه الأمني الشخصي لأنه لن يعود في نظرهم أكثر من مــتعاون مــع جهاز الموساد وما يمثّله. علاوة على ذلك، لم أفكّر للحظة بأن الأردن سيدعم تعاوناً من أي نوع مع إسرائيل في المجالين الأمني والدفاعي طالما أن الأزمة لم تصل إلى حلّ. في حال تُرك الوضع ليتفاقم، فسوف يتدهور لدرجة قد تؤدّي إلى تعليق معاهدة السلام الموقعة بين إسرائيل والأردن هذا إذا لم تؤدِّ إلى إلغائهــا. بعــبارة سياسية محضة، يمكن أن يوجّه ذلك ضربة شديدة لعملية السلام في المنطقة، ويمكن أن يهدد التأثيرُ السياسي الإجمالي بقاءَ كل من رئيس الوزراء نتنياهو والملك حسين في السلطة. يمكن أن تطال التأثيراتُ الصدمية لهذه

الفوضى بمجمل نسيج اتفاقيات السلام والمفاوضات وهو ما يمثل ضرورة استراتيجية أساسية لإسرائيل.

لم يقتنع الحاضرون، واقترحوا أن أتوصل إلى اقتراح أقلّ إثارة للضجة. قلت لزملائي بأنه لا يمكنني التفكير في شيء آخر، وتوقفت المناقشة فجأة إثر ذلك، وساد الغرفة إحساسٌ عميق بالكآبة. بعد بضع دقائق، لم يتقدم أحد بأي اقتراح آخر، وطُلب مني الاتصال برئيس الوزراء لكي أعرض الفكرة عليه. سألتهم "لماذا أنا؟ إذا كنتم أيها الرفاق ترون أنها فكرة معقولة، ففي إمكانكم أن تتصلوا به". انتهت لعبة إلقاء كل منا المهمة على عاتق الآخر بموافقتي على التحدث إلى رئيس الوزراء. كان ذلك في وقت متأخر من بعد ظهر يوم الجمعة وكان في منزله لأن السبت اليهودي كان على وشك أن يبدأ. شرحت له اقتراحي وتعليلاته المنطقية، وردّ نتنياهو برفض فوري. بدا الاقتراح مستحيلاً لدرجة أنه لم يفكّر فيه للحظة.

طُلب إليّ التفكير في اقتراح آخر، ولكني قلت لأصدقائي بأن الأمر منوط بهم لكي يكونوا مبدعين وخلّاقين. بذلت جهدي في هذه الأثناء في إقامة اتصال مع زملائي الأردنيين وقيل لي بأن جلالته طلب عدم إقحامي في هذه المسألة، فقد كان يقيم اعتباراً كبيراً للعلاقة التي تجمعنا، و لم يشأ أن تفسدها هذه القصة القذرة.

ذهبت في وقت متأخر من ذلك المساء إلى شقة ابني في القدس، وأمضيت ليلتي فيها. وفي صباح اليوم التالي، ذهبت بالسيارة إلى المكتب، وهناك اتصل بي رئيس الوزراء عبر الهاتف. أشار بعبارات عامة إلى المحادثة التي دارت بيننا في اليوم السابق، وقال لي بأنه يصرّح لي بتنفيذ اقتراحي، ومحاولة التوصل إلى حل ضمن الإطار الذي حددتُه. لكن بالنظر إلى حساسية المسألة التي بين أيدينا، طلبتُ إلى رئيس الوزراء أن يكون أكثر تحديداً، وأن يذكر اسم الشخص الذي كنا نتناقش بشأنه، وأن يكون أكثر صراحة في تحديد نطاق صلاحياتي. وافق رئيس الوزراء على اقتراحي، وأدركتُ بأن ما كان قبل يوم فقط أصبح الآن شرعياً ومقبولاً.

طالبت بعدم الكشف عن دوري في المفاوضات أمام العلن، فأنا لم أعد أخدم في الموساد، وبالتالي لم تعد قواعد السرّية العادية السارية في الموساد تطبّق عليَّ، غير أنني أقدّر العلاقة التي رعيتها طوال عدة سنوات مع الأسرة الهاشمية، واعتقدتُ بأن

الإشارة العلنية إلى دوري في أي شكل أو صيغة تربطني بقضية مشعل ربما تضرّ بهذا الرصيد، والذي أعتقد بأنه لم يعد مجرّد أواصر صداقة شخصية. فأنا لم أرغب في تعريض أي دور يمكن أن يُطلب مني لعبه في المستقبل للخطر. لكي أكون أكثر تحديداً، طلبت عدم الإشارة إلى اسمي كأحد الذين اقترحوا إطلاق سراح ياسين، وليس مردّ ذلك أنني كنت أخجل من إثارة ما كان يُحظر الإشارة إليه، بل لأنني اعتقدت بأنه ينبغي احترام سرّية الاقتراحات التي يتقدم بها الموظفون الحكوميون وحمايتها لكي لا يحجموا عن اقتراح أي شيء يرونه مناسباً، مخافة التعرّض لانتقادات الرأي العام التي يمكن أن تقيّد من قدرتهم على الدفاع عن آرائهم، وتتحدّى مستقبلهم المهني. حصلت على تأكيدات بأن رغباتي ستكون موضع تقدير، والقضية كانت لا تزال خاضعة للرقابة الصحفية، و لم يتم نشر أي شيء عنها حتى الساعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية. لذلك كان من الممكن وضع القواعد سلفاً عندما يحين موعد نشر المعلومات وضمان احترام رغباتي إلى جانب عدد من الاعتبارات الأخرى. لكن في غضون ثمانٍ وأربعين ساعة، تم إفشاء السرّ والكشف عن دوري وعن صياغتي للاقتراح في وضح النهار. لكن قبل حدوث ذلك، لم تكن فصول المسرحية قد انتهت بعد.

لم يكن السبت اليومَ الذي أبرز فقط نقطة تحوّل في السياسة التي تبنّتها إسرائيل في هذه المسألة، فقد بات الملك حسين منزعجاً منذ أن رشّ سمّ معيّن على رقبة مشعل ليُعالَج بعد ذلك على الفور بترياق وصفه له طبيب إسرائيلي هرع إلى المستشفى بناء على أوامر من رئيس الوزراء. إن استيعاب رئيس الوزراء السريع للنتائج الكاملة المترتبة على العملية الفاشلة قاده إلى اتخاذ قرار فوري بإنقاذ حياة الشخص الذي كان مستهدَفاً في العملية. كان ذلك، في رأيي، ضربة معلّم أدت إلى تفادي حلول كارثة حقيقية بالعلاقات الإسرائيلية الأردنية. في أوضاع مثل هذه، لم يكن يضاهي رئيسَ الوزراء أحد في براعته الفطرية في اتخاذ قرارات فورية بناء على استيعابه السريع للتفاصيل المتباينة والاعتبارات المعقدة. أعتقد بأنه لو مات مشعل في ذلك الصباح، لزادت صعوبة مهمة تخليص أنفسنا من الورطة التي ستلي ذلك بعشرة أضعاف. كان مشعل يتعافى بسرعة، غير أن الحادثة أثارت أعمق

الشكوك في الملك. فماذا لو ساءت حالة مشعل وتُوفي في مستشفى أردني لأن الترياق لم يؤدِّ الهدف المطلوب منه في النهاية؟ وكيف سينعكس ذلك على كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك الملك نفسه؟ ألن يوجَّه اللوم إليه شخصياً لأنه وثق بالإسرائيليين بعد هذه الخيانة الفظيعة؟

قرّر الملك في ذلك اليوم اللجوء إلى رئيس الولايات المتحدة ووضع القضية بين يديه، واستدعى طبيباً أميركياً مؤتمناً إلى الأردن حيث طلب هذا الأخير المزيد من المعلومات قبل أن يتمكن من تطمين الملك بأن كل شيء يسير على ما يرام. في هذه الأثناء، نقلتُ الاقتراح المتعلّق بياسين إلى الأردن، ودُعيت إلى عمّان في اليوم التالي، شريطة أن يتلقّى الملك التطمينات الضرورية قبل ذلك بيوم. حدث ذلك في وقت متأخر من بعد ظهر يوم السبت، وكان من المقرر أن أذهب إلى عمّان يوم الأحد، إذا سارت الأمور على ما يرام.

اجتمعنا في مكتب رئيس الوزراء، وكانت الاتصالات التي تردنا من الولايات المتحدة تحثّ رئيس الوزراء على تلبية مطالب الملك والتخفيف من هواجسه العميقة. كنت أطمئن عبر الهاتف نظرائي الأردنيين بأننا مخلصون وصادقون في ما نقوله لهم. مع حلول المساء، وردتني معلومات من الأردن تفيد بأن الملك يخطط لعقد مؤتمر صحفي دولي كبير في مساء اليوم نفسه للكشف عن العملية الإسرائيلية الفاشلة والإعلان عن تعليق العمل بمعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية. وكان سيطلب من موظفي السفارة الإسرائيلية مغادرة عمّان في أسرع وقت ممكن، وتسليم ضباط الموساد الأربعة المختبئين داخل السفارة إلى أجهزة الأمن الأردنية. في حال قوبل طلبه بالرفض من جانب إسرائيل، فإن قوات المداهمة الأردنية مستعدة لمداهمة السفارة واعتقال العملاء الأربعة. يتعين عليَّ الاعتراف بأنني شعرت خلال تلك الساعات المتوترة بأن مصير الكثير مما تم إنجازه في السنوات الأخيرة بات على المحكّ وأنه تم إلقائي في وضع غريب حقاً لا يمكنني تحمل الفشل فيه. قلت لرئيس الوزراء إنني لا أعتقد بأن الملك مخادع، فبعد أن أصبحت أعرفه كفاية الآن، اعتقدت بأنه يمكنني تقديم نصيحة مسؤولة إلى رئيس الوزراء بأن يأخذ الأمور على محمل الجدّ. كان الجوّ متوتراً، وعدد الأشخاص الذين لاذوا بالصمت فاق كثيراً

عــدد الأشخاص الذين عبّروا عن آرائهم، ولطالما وجدت أنه في هذه اللحظات، يمكنك التعرّف على حقيقة الأشخاص. ألا توجد بطانة فضية في كل وضع صعب؟

كــان للملك ما أراده، وتراجعت حدّة الأزمة بعض الشيء، ولكن لم تردنا تطميــنات من قبله بأن الصيغة التي اقترحناها ستكون كفيلة بتغلّبنا على المشكلة. عــدت إلى عمّــان في اليوم التالي، وأصرّيت على الذهاب لوحدي، فهذه لم تكن مهمة للموساد، ولم أكن أمثّل فيها الوكالة التي خدمتها قرابة خمسة وثلاثين عاماً، عملت في السنوات الخمس الأخيرة منها كنائب لرئيس المنظمة.

لــدى وصــولي، اســتقبلني وليّ العهــد الأمير حسن ثم نائب رئيس جهاز الاستخبارات. كانت تلك المرّة الأولى التي ألتقي فيها بهذا الأخير حيث لم يسبق لي أن تعاملــت معــه قبل ذلك. كان الأمير حسن، الصديق القديم، في غاية الوقار والــرزانة في ذلــك الــصباح. روى لي بالتفصيل كيف قام عملاء الموساد بتنفيذ عمليــتهم. وكمــا قــال الأمير، كانت عملية افتقرت إلى الكفاءة إلى حدٍّ بعيد، وأظهرت استخفافاً ملحوظاً بالقدرات الأردنية مما أضاف إلى الجرح إهانة. لم أكن أعرف شيئاً عن هذه التفاصيل، إذ إنني حرصت على ألاّ يتم إطلاعي على تفاصيل العملية. في ذلك اللقاء، عرض عليَّ الأمير كافة التفاصيل المثيرة للاهتمام، وكل ما كان في مقدوري فعله هو الإيماء برأسي تعبيراً عن تعاطفي والانتظار بصبر لا ينفد ريثما تصل القصة إلى خاتمتها.

بعــد ذلك، عرضتُ اقتراحاً على الأمير وقلت إنه يستحقّ الدراسة. غير أن نائــب رئــيس جهاز الاستخبارات اتخذ مساراً مختلفاً، وتبيّن لي بأنه يريد انتزاع أقــصى ما يمكنه من معلومات منّي. تحدّث بإسهاب عن الكرامة المجروحة، وكان لاذعــاً في كلامه، ووزّع اتهاماته لنا بالخيانة. أوضحت له أني لا أمثّل الموساد، إلا أنني طلبت منه عرَضاً الاستفسار عن أوضاع الشخصين اللذَين تحتجزهما السلطات الأردنــية، لأنه لم يُعرف عنهما شيء منذ أن تم احتجازهما وهناك الكثير من القلق داخــل إسرائيل على صحتهما. أجابني الأمير على الفور قائلاً إنهما يتمتعان بصحّة جــيدة، وهــو ما أغضب نائب رئيس جهاز الاستخبارات الذي كان يرغب في إبقائــنا على جهل تامّ بأوضاعهما لأطول فترة ممكنة. في أثناء المحادثة، تبيّن لي بأن

الأمــــر سيتطلّب إجراء مزيد من المفاوضات وأن الثمن المقابل لحلّ الأزمة سيكون أغلى مما تصوّرنا وسيشتمل على تحرير مزيد من المعتقلين من السجون الإسرائيلية.

كـــان هــناك طلـــب مهلة للتفكير، وقيل لي إنني سأقابل جلالته في الساعة الواحدة من بعد الظهر. هرعت إلى السفارة، ورفعت تقريري إلى القدس، والتقيت بالرجال الأربعة الذين علقوا لأقول لهم بأنني أبذل قصارى جهدي لإخراجهم. لم يكـــن في مقـــدوري التعهد بشيء، ولكنني طلبت منهم أن يكونوا مستعدّين لدى تلقّي الإشارة. بعد ذلك عدت إلى القصر وما هي إلاّ لحظات حتى وجدت نفسي جالساً قبالة جلالته الذي بالكاد كان يستطيع إخفاء إحساسه بالمرارة من القضية. سمعـــت كلاماً مسهباً عن كيفية إحساسه، ثم ختم كلامه ولّمح إلى قبوله بالعرض بإطلاق سراح الشيخ ياسين مع بعض المعتقلين الآخرين الذين لم تكن قد حُدّدت أسماؤهم بعد. مع تطور المناقشة، أحسست بأنه بات من المناسب اقتراح عقد لقاء عاجـــل علـــى أعلى مستوى من أجل التأكيد على التفاهم الذي تم التوصل إليه. كـــنت قد حصلت على تصريح بتقديم مثل هذا الاقتراح في حال اعتقدت بأنه قد يلقـــى القـــبول. وافق جلالته على الاقتراح، واتفقنا على أن يتم العمل على إنهاء التفاصيل مع رئيس الوزراء شخصياً. هنا، اقترحت بأن يأتي رئيس الوزراء في مساء ذلـــك اليوم من أجل الاجتماع مع الأمير حسن ونائب رئيس الاستخبارات على الأرجـــح، اللـــذَين كانـــا حاضرين كشاهدَين. هرعت مرّة أخرى إلى السفارة، وحـــصلت على موافقة نتنياهو النهائية على القيام بالرحلة. ومع اقتراب لقائي مع الملك من نهايته، وإحساسي بأن الجوّ الذي كان متوتراً حتى ذلك الحين قد خفّت حدّتـــه بعض الشيء، التفتُّ إلى الملك، وقلت بأنه في مقدوري الآن التقدم بطلب شخـــصي إلى جلالـــته. سألني عما يدور في ذهني فأجبته "أن يقوم جلالته بعمل رحيم". وعندما سألني "ما هو الشيء الذي تسأل عنه بالضبط؟" أجبته بأنه بما أنني أنشد عطفاً ملكياً، فأنا لا أشعر بالارتياح لذكر ما يمكن أو ينبغي على جلالته أن يقـــوم بـــه. قال جلالته "اذهب واصطحب الرجال الأربعة الذين في السفارة على الفـــور". حاول نائب رئيس المخابرات منع جلالته من التأكيد على قراره، ولكن بـــدون جدوى، فقد تم إلقاء حجر النرد. بعد ذلك التفتُّ إلى جلالته، وطلبت منه

أن يتم إبلاغ العميلين المحتجَزين بطريقة معينة بأننا على علم بأوضاعهم، وأننا نعمل علـــى إعادهم إلى وطنهما. وافق الملك دون تردد بالرغم من الانـــزعاج الذي بدا واضـــحاً علـــى نائـــب رئيس المخابرات. شكرتُ جلالته على إيماءاته الترحيبية واستأذنته بالانصراف، وسارعت إلى الإمساك بهاتفي الخليوي لطلب إرسال طوافة عـــسكرية بـــدون تأخير من أجل نقل الأشخاص الأربعة ونقلي إلى إسرائيل. في غضون أقلّ من ثلاثين دقيقة، كنا جميعاً على متن الطائرة في طريقنا إلى إسرائيل. لم تـــستغرق الرحلة أكثر من عشرين دقيقة من التحليق المباشر من عمّان إلى القدس حـــيث حطّت الطائرة على منصة الهبوط الخاصة بالطائرات العمودية بالقرب من الكنيست. نـــزلت من الطائرة، وتوجهت إلى مكتب رئيس الوزراء من أجل البدء بالتحضير للقاء الليلي لرئيس الوزراء في عمّان. أكمل الباقون رحلتهم إلى تل أبيب وإلى الحـــرّية، وبذلك اكتملت المرحلة الأولى بنجاح، ولكن كان هناك الكثير مما ينبغـــي عمله. ذاب جبل الجليد، وفي رسالة بعث بها رئيس الوزراء إليّ بعد بضعة شـــهور، اعترف بأنه لولا الاختراق الأولي، لكان التوصل إلى خاتمة سعيدة للقضية موضع شكّ كبير.

بات من الضروري التأكد من اطّلاع كافة المعنيين في الجانب الإسرائيلي على ما تم الاتفاق بشأنه مع القيادة الأردنية قبل السفر إلى عمّان، وبما أن طبيعة الصفقة باتـــت معـــروفة داخل الهرمية الإسرائيلية، فقد عبّر بعض الشخصيات البارزة في الوسط الاستخباراتي والمؤسسة الدفاعية عن معارضتهم. كانت صفقة يتعين القبول بهـــا. انقـــسم المعارضون بين أشخاص رفضوا الاتفاق من حيث المبدأ، وأشخاص رفعـــوا أيـــديهم، كما هو الحال غالباً، ضدّ الصفقة لمجرّد أنهم لم يطلعوا عليها منذ البداية. في النهاية، كان التأييد القوي من جانب وزير الدفاع، إسحاق مردخاي، العنـــصر الحاســـم في توفير الدعم السياسي الحيوي لرئيس الوزراء. وكان أرييل شارون ممن أيدوا الخطوة بعد ذلك حيث قُدّر له بأن يتولّى مسؤولية الإشراف على المفاوضات المعقدة مع الأردنيين بعد أن استُكملت المرحلة الأولية.

عـــند منتـــصف الليل تقريباً، أقلعت طوافة من منصة الطائرات العمودية في القـــدس، وعلـــى متـــنها رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ولفيف من السكرتيرين

العسكريين، ومساعدون وآخرون. كنت أرافقهم بناء على الدور التقليدي الذي لعبته في بناء العلاقات مع الأردنيين عندما كان رئيسا الوزراء شامير ورابين في السلطة. مع اقترابنا من عمّان، لم نتبلّغ أية إشارة إلى أن الأردنيين سيكونون حاضرين لاستقبالنا على الأرض. فقد وقع خطأ في تنسيق الإجراءات، وظلّت الطائرة تحلّق حوالى نصف ساعة فوق المدينة على غير هدى. أحسست بخطر متنامٍ مع انخفاض مستوى التحليق بين الحين والآخر بحثاً عن مكان مناسب للهبوط. كانت تجربة تحطم الأعصاب، اقترحت خلالها أكثر من مرّة على رئيس الوزراء إلغاء المهمة والعودة إلى إسرائيل، وإعادة الأمور إلى نصابها. لكنه لم يكن ليرضى بمثل هذا الاقتراح وأمر الطيارين بمتابعة بحثهم عن مكان للهبوط. وفي الدقيقة الأخيرة، أقلعت طوافة أردنية، وأجرت معنا اتصالاً، وأرشدتنا إلى موقع الهبوط. كان من شأن الوقوع في خطأ واحد أن يحوّل المهمة إلى مأساة وطنية.

في الجانب الأردني، ترأس المفاوضات في تلك الليلة وليّ العهد الأمير حسن والجنرال بطيخسي، حيث شرعا في مساومة صعبة أظهرت بأن إطلاق سراح الرجلين لن يكون وشيكاً. في النهاية، تم التوصل إلى تفاهم على مبادئ الصفقة، لكن بقي الكثير من التفاصيل للاجتماعات اللاحقة التي لم أشارك في أي منها. قاد الجانب الإسرائيلي في المراحل الأولى المدّعي العام روبنشتاين، وتلاه الوزير أرييل شارون ومبعوثه الخاص. طلبتُ إعفائي من مواصلة المشاركة في المباحثات، وما إن تمت الموافقة على طلبي حتى عدت إلى بروكسل على الفور. بعد عدة أيام، استدعيت مرّة أخرى إلى القدس بسبب أزمة بسيطة برزت أثناء المناقشات، ولكنني بذلت قصارى جهدي لجعل مشاركتي في حدودها الدنيا. فقد رغبت بصدق في إبعاد نفسي عن القصة بأكملها لأنني لم أرغب في المبالغة في المشاركة والتعامل ضمناً مع مكتبي السابق الذي تركته بنيّة عدم الرجوع إليه، أو هذا ما اعتقدته.

بالنسبة لي، كانت قضية مشعل تجربة فريدة في التعامل مع شؤون الدولة، حيث أدركت مدى الهشاشة التي يمكن أن تصل إليها مواقف القادة السياسيين والشخصيات التاريخية. ففي إحدى اللحظات، يكونون في القمّة، وما هي إلاّ لحظات ويصبح مستقبلهم السياسي في كفّة الميزان. لو عدنا إلى الماضي، أعتقد بأنه

لو لم تُحلّ المشكلة وفقاً للطريقة التي اقترحتها، لربما كان مسار الأحداث في الشرق الأوسط سيأخذ منحى مختلفاً تماماً. أُطلق سراح ياسين بعد يوم من اللقاء الليلي المصيري وعاد إلى غزّة، بعد توقف قصير في الأردن. وبرز الملك حسين من الأزمة كزعيم حقّق المستحيل، وعجز الجميع عن تخطئته على إطلاقه سراح المعتقلين. وبوجه عام، قبل الرأي العام الإسرائيلي الخطوة على اعتبار أنها كانت ضرورية حتى وإن لم يعبّر عن ابتهاجه السعيد بها.

شهدتُ في الماضي العديد من الأوضاع المتوترة التي طالت الطبقات السياسية الحاكمة، ولكن لم يسبق لي أن شعرت بقوة الناحية الشخصية لتلك المشكلات مثلما شعرت في هذه المناسبة. ربما كان مردّ ذلك في هذه الحالة إلى أنني كنت في مركز الهزّة السياسية والدبلوماسية وشعرت بمسؤولية شخصية ثقيلة تتمثل في إيصال كافة اللاعبين إلى برّ الأمان بسلام. في غضون ستّ وتسعين ساعة، خضعتُ لبرنامج عاجل رفعني إلى مستوى قادة الدول، والسياسيين، والموظفين الحكوميين، والمساعدين الشخصيين، وهو الأمر الذي لم أعهده من قبل. كانت هناك أوقات شعرت فيها بوحشة قاتلة، حيث بدا أن الكل غارق في عزلة في حين أنهم كانوا قبل لحظة حاضرين ويعبّرون عن آرائهم. كان في مقدوري سماع التروس وهي تدور في عقولهم وقلوبهم: "كيف سيؤثر ذلك عليّ؟ وكيف سأبدو في أعين نظرائي، وأتباعي، وخصومي وأعدائي؟" رأيت أصدقاء وزملاء متحفّظين، في انتظار أن يسقط رأس آخر، ومستعدّين للنأي بأنفسهم عن فشلي المحتمل، ومتحفّزين للانضمام إلى جوقة النصر والاحتفالات متى أصبح النجاح مضموناً.

لقد أفادتني هذه الدروس المكثفة في المناورات السياسية كثيراً عندما دخلت في مرحلة تقمّصاتي المستقبلية. لكن يتعين عليَّ الإقرار بأنه بالرغم من أنني قد تعلمت بأن الاستهتار، والتكبّر، والمراوغة التي يتحلّى بها البشر، ربما تكون أدوات ضرورية في أعمال الاستخبارات، فلم أكن لأوافق على القول إنه يتعيّن أن تحتوي كافة العلاقات الإنسانية على بذور لهذه المكونات. خلال تلك الأيام التكوينية، التقيت أيضاً بصديقين مخلصَين وفطريَّين. كانت تلك مزيّة تخلّص من الذنوب، وترياقاً

حـيوياً في عـالم عدائي مفعم بالعواطف الشرّيرة والطموحات الجامحة. إذا كانت هـناك أخطاء وقعت فيها منذ ذلك الحين، فذلك عندما أخطأت باختيار أشخاص لـيكونوا من نخبة أصدقائي المخلصين بدلاً من ضمّهم إلى الفئة الأكثر شيوعاً من الناس والتي لم يكن لخلاصي من إحاطتها بي سبيل في دهاليز السلطة المظلمة. أنا لم أستسلم أبداً لعقدة الاضطهاد.

أسـهمت قـضية مـشعل في صياغة فهمي ومقاربتي للعديد من القضايا المدرَجـة علـى أجـندة الشرق الأوسط والعالم بوجه عام. عندما عدت إلى بروكـسل، سـنحت لي فرصة الالتقاء بحاخام، اسمه مناحيم فرومان، كان من سـكان مستوطنة أقيمت في "الأراضي المتنازَع عليها" وسبق أن أجرى سلسلة من اللقاءات مع الشيخ ياسين في سجنه. ناقش الرجلان قضايا دينية، ولاهوتية، ومجمـوعة كبيرة من الموضوعات الفلسفية الأخرى. في رأيي، لم تساور فرومان أوهام بشأن حقيقة مشاعر ياسين تجاه إسرائيل، فهو عدوّها اللدود، لكن بدا أن فـرومان يؤمن بأن الحوار بين الأعداء الألدّاء يمكن أن يعود – في حال أُجري على الوجه اللائق – بنتائج إيجابية. حافظت على اتصال مستمرّ مع فرومان بعد أن عـدت إلى إسـرائيل وأصبحت رئيساً للموساد، اعتقاداً منّي بأنه لا يمكن للمـرء أن يعرف متى يمكن أن تصبح علاقة معينة فجأة عاملاً أساسياً في إحراز تقدم أو التوصل إلى حلّ لمشكلة معينة.

أصبح ياسين المرتكز المحوري للحملة التي تشنّها حماس ضدّ إسرائيل. ومن كرسـيّه المدولب، كان يُنظر إليه على أنه المحرّك والمدافع الرئيسي عن الأعمال التي تقوم بها حماس، والتي كان بعضها شنيعاً ودموياً بشكل ملفت. بذلك تحوّل إلى هدف لعمليات متتالية هدفت إلى التخلّص منه إلى أن اغتيل في العام 2003. اعتُبر التخلّص منه بمثابة ميدالية على صدر وكالة الأمن الإسرائيلية وسلاح الجوّ الإسـرائيلي. وقد سئلت مرّات كثيرة في السنوات التي تلت قضية مشعل إن لم أشعر بندم لأني اقترحت إطلاق سراح ياسين، وأشرفت على الترتيبات اللازمة لـذلك، لتسببه بمقتل الكثيرين بعد عودته إلى غزّة. سأعترف بأن هذه الأفكار كانـت تـؤرقني بين الحين والآخر، ولكنني كنت أعود دائماً إلى اعتقادي بأنه

كانت وستبقى هناك نتيجة وحيدة للتاريخ. فأنا لا أعتقد بإمكانية المجادلة بأنه لو تم الإبقاء على ياسين في سجن إسرائيلي طوال السنوات التي تلت ذلك، لكنا أنقذنا بالتأكيد الكثير من الأرواح. فمن ناحية، ثبت أن السجون الإسرائيلية التي يُحتجَز فيها فلسطينيون أصبحت أعشاشاً للتخطيط والإلهام الإرهابي. لم يسبق أن كانت إسرائيل قادرة على منع تدفق المعلومات، وإصدار الأوامر والتعليمات من مراكز الاعتقال الإسرائيلية بصرف النظر عن مناعتها في الحؤول دون حدوث عمليات فرار جماعي. بالتالي لم يكن إبقاء ياسين في السجن سيمنعه من مواصلة العمل كمحرّض. وبالمثل، لو لم يتم التوصل إلى حلّ للأزمة التي اندلعت بين الأردن وإسرائيل بناء على تلك الطريقة، لأدّى ذلك إلى قطع العلاقات بين البلدين، وبين قادتهما السياسيين، وإلى تعليق تطبيق معاهدة السلام بين الدولتين، ولربما كان الأردن سيتبنّى موقفاً جديداً توفر فيه حدودُه مع إسرائيل إمكانية سهلة وسريعة للوصول إلى قلب إسرائيل. ولذلك، لا أحد يستطيع حساب عدد الأرواح التي أنقذها الحلّ السريع للأزمة الخطيرة التي اندلعت بين الأردن وإسرائيل.

# 11

## أولويات رئيس جديد

في أعقـاب عودتي من بروكسل وتعييني المفاجئ وغير المتوقع رئيساً للموساد في أبـريل/نيسان 1998، وجدت نفسي مرّة أخرى في عالم كنت قد غادرته قبل أقل من ثلاث سنوات، ولكن في ظروف تغيّرت بما يفوق الوصف. فالوقت الذي أمـضيته في بروكسل لم يوفّر، بطريقة غريبة، لي راحة وحسب، بل ومنحني نظرة غير متحيّزة للحياة خدمتني جيداً في الأيام المضنية التي كانت لا تزال في انتظاري.

في العـام 1998، جرت مجموعتان من الأحداث التي دفعت العالم نحو إدخال تعديلات جذرية في برامجه الوطنية والدولية. تمثّلت المجموعة الأولى في ظهور تنظيم القاعدة الإرهابي بقيادة أسامة بن لادن وردّة فعل قوات التحالف بقيادة أميركا التي تمـثلت في شـنّ هجوم بصواريخ الكروز على أهداف في أفغانستان والسودان. المجمـوعة الأخـرى من الأحداث كانت على علاقة بتسارع الخطوات الهادفة إلى تشجيع انتشار أسلحة وقدرات الدمار الشامل. واجه العالم مشكلة تمثلت بضرورة جمع المعلومات المتعلقة بهذه المواضيع الحساسة، وإحدى نتائج هذه الحاجة كانت في أن الاسـتخبارات، برأسمال قدره "س"، أصبحت فجأة عنصراً أساسياً في معادلة العلاقـات الدولية. لكن لماذا اختلفت الظروف بشكل جذري عن الظروف التي سادت أثناء الحرب الباردة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية؟

في تلـك الفتـرة، نجحت الحرب الباردة، إذا جاز التعبير، في صياغة قواعد خاصـة بها والعمل بموجبها. كان هناك حوار بين الأمم المتحاربة؛ وكانت هناك

إمكانية وصول متوفرة، وإن تكن بقدر محدود، لكافة الأطراف بما يتعدّى عالم الاستخبارات. فالسفارات في كل من موسكو وواشنطن لم تكن تأوي مجموعات كبيرة من ضبّاط الاستخبارات وحسب، بل ودبلوماسيين وموظفين رسميين. كان المسافرون الشرعيون الذين ينتمون إلى عالم الاقتصاد، والتجارة يتنقّلون جيئة وذهاباً بين الدول القوية في العالم، ووفرت الأمم المتحدة والمجموعات شبه الرسمية وغير الحكومية والمؤتمرات سبلاً للتآخي وتبادل الأفكار على امتداد جبهة واسعة من النشاطات. كان الوصول إلى بكين محكوماً بالكثير من القيود، ولكنها لم تكن بالرغم من ذلك هدفاً استخباراتياً حصرياً، بل كانت هناك قنوات إضافية للتواصل.

في أواخر التسعينيات، باتت الظروف المحيطة بالقضايا الرئيسية مختلفة تماماً. فالوسيلة الوحيدة للنفاذ إلى اللاعبين الأساسيين كانت، ولا تزال إلى حدٍّ ما، من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية وعمليات الاختراق. غير أن الخلايا الإرهابية التابعة للمجموعات المختلفة التي تمارس الإرهاب الدولي تحاشت الاتصال مع العالم الخارجي إلاّ بواسطة عملياتها الإرهابية والدعاية التي تمنّت أن تنجذب نحوها. لم تعمد هذه المجموعات إلى إنشاء قنوات دبلوماسية، أو تجارية، أو أكاديمية، ونتيجة لذلك، بات هناك اعتماد مطلق على الشبكات الاستخباراتية. وبالمثل، أبقت الدول التي تسعى إلى تطوير أسلحة غير تقليدية قيوداً على فرص دخول تلك المجموعات إليها عند الحدّ الأدنى. من بين دول *محور الشرّ* الذي أعلن عنه الرئيس جورج دبليو بوش بعد وصوله إلى البيت الأبيض، كان العراق وكوريا الشمالية دولتين منبوذتين تقريباً تعيشان في حالة عزلة كاملة، في حين ظلّت إيران؛ التي لم تسمح أو تحافظ على قنوات متنوعة مع العالم ككل، تراقب وتتحكم بهذه المجموعات.

فيما كان العالم يندفع نحو ما قد يوصف في يوم من الأيام بأنه أعظم تجاربه في التاريخ المعاصر - حيث واجه خطرين فتّاكين شكّلا تهديداً لوجوده- باتت الوسائل التي يمكنه استخدامها في جمع البيانات الحساسة الدقيقة المطلوبة لتقييم الأخطار مقيدة أكثر من أي وقت مضى. فالصعوبات التي تعترض جمع المعلومات الموثوقة هائلة، وبات من الضروري تمديد الفترة الزمنية المخصصة لأداء هذا النوع

مـــن المهـــام مـــن أجل الحصول على نتائج، غير أن الوقت اللازم لإحباط النوايا الشرّيرة للعدو بدأ يتضاءل.

في الـــبداية، كانت الخبرة والمعرفة اللتان تتمتع بهما الشخصيات السياسية في هـــذه النواحـــي المتخصصة محدودتين، فهذا ليس ميدان حرب وسلم تقليدي تمت دراســته والتبحّـــر فيه. بالطبع، لا يوجد في العالم الأكاديمي أي تقليد حقيقي في التحقـــيق في هـــذه الظواهر الجديدة، سواء أكانت ثقافية، أم دينية، أم تفسيرات جهنّمـــية شيطانية لكارثة إرهابية، لكن لم يسبق أن لُوحظت ظواهر مشابهة لها أو جرى التكهّن بها. ولم يكن يوجد لدى الطبقات السياسية من تلجأ إليه غير الوسط الاســـتخباراتي، وذلـــك الوسط لم يكن يتمتع بالقدرة على القول لقادته بأنه غير جاهـــز لمعالجة المشكلة وتقييم الأخطار، وأنه يتوجب عليهم الرحيل ثم العودة في وقت لاحق.

لـــذلك، تولّى رؤساء أجهزة الاستخبارات في البلدان الرئيسية في العالم الحرّ أدواراً لم يـــسبق أن تولّـــوها سابقاً دون أن تتوفر لهم في البداية الوسائل المناسبة لـــذلك. فعندما طُلب منهم جمع معلومات حيوية بدون تأخير، انساقوا إلى الأدوار السياسية أو الدخول في شراكات مع الطبقات السياسية لأن هذه الطبقات كانت في غاية الضعف من حيث القدرات والإمكانات.

وســـرعان ما تحوّل التعامل مع هذه العناصر عديمة الشكل إلى واحد من أكثر المهام التي عرفها عالم الاستخبارات إغراء ومدعاة للإحباط. كانت تجربة باعثة على الألم لأنهـــا أوجبت بذل جهود سريعة لدراسة اللغات التي يتكلمها هؤلاء الأفراد وتلك المجموعات، ودراسة عاداتها وعقلياتها، والتي كانت غير محددة بدرجة كبيرة وبالـــتالي غير معروفة. هذا ليس اعتذاراً عن فشل استخباراتي، بل هو إفادة بسيطة توضـــح جملـــة من العوامل المتراكمة التي جعلت هذا التحدّي فريداً في سجلات الدوائـــر الاستخباراتية. وبالمثل، كان استثنائياً من حيث الأخطار غير المسبوقة التي أوجـــدها للقادة السياسيين في العالم الحرّ. بالنظر إلى الورطة التي وجدوا أنفسهم فـــيها، التفتوا إلى قادة الأجهزة الاستخباراتية لا من أجل الحصول على المعلومات وحسب، بل ومن أجل الحصول على التوجيه، والتشجيع، والدعم.

نتـــيجة لهذه الظروف، أعتقد بأنني لا أجانب الصواب عندما أؤكد بأنه لم يـــسبق أن اعـــتمدت الطـــبقات الـــسياسية بهذا القدر على رؤساء الأجهزة الاســـتخباراتية مـــثلما اعتمدت في النواحي المهلكة للإرهاب الدولي ولانتشار أســـلحة الـــدمار الـــشامل. كـــان العـــبء الذي يرزح تحته رؤساء الأجهزة الاســـتخباراتية عظـــيماً. في التحلـــيل النهائي، قُدّر لهم بأن يصبحوا شركاء متـــساوين أو شـــبه متـــساوين لقادتهم السياسيين في صناعة القرارات وصياغة السياسات. نتيجة لذلك، بات رؤساء الأجهزة الاستخباراتية بمثابة أكباش محرقة في حال لم تسر الأمور كما كان مرسوماً لها.

كـــان مـــن الصعوبة بمكان التحقق من الطبيعة الحقيقية لهذه الأخطار. فقد شـــكلت ندرة المعلومات الاستخباراتية الدقيقة والمؤكدة عائقاً ظل يتعقب المجتمع الـــدولي طوال أكثر من عقد. وكانت الشبكة الداعمة للإرهاب ولانتشار أسلحة الدمار الشامل معقدة على نحو جهنّمي. وثقافتها وطريقة عملها لم تكونا تتماشيان مع الطرق التقليدية لجمع المعلومات الاستخباراتية. بالتالي، ما إن جاء الوقت الذي بلغـــت فيه قيادة الاستخبارات مستويات غير مسبوقة من التأثير على الشخصيات السياسية داخل الحكومة، حتى أظهرت أجهزة الاستخبارات قصوراً منقطع النظير في إنجازاتها المهنية في هذا الميدان.

أضحت هذه المشاركة الدقيقة بين الطبقتين السياسية والمهنية الاستخباراتية – كمـــا سبق أن أشرنا في موضع سابق – مزيّة دائمة في المشهد الإسرائيلي منذ أن نالـــت إســـرائيل اســـتقلالها في العـــام 1948. وقد لامست هذه الحقيقة في عدة مناسبات، ولكنني لم أشعر بعبئها إلاّ بعد أن أصبحت رئيساً لجهاز الموساد.

ربمـــا يعـــتقد المـــرء أنه لا يوجد شيء جديد أتعلمه بعد أن أصبحت رئيس الجهـــاز، على اعتبار أنني كنت نائب الرئيس لمدة خمس سنوات، وهي فترة طويلة ولا سابق لها. في العادة، يكون تعيين نائب للرئيس بشيراً بالترقية النهائية للمنصب الأول. لكـــن في حالتي، سارت الأمور على نحو مختلف تماماً. فعندما عُرض عليَّ منـــصب الـــرجل الثاني، قال لي الرئيس الجديد نسبياً، شابتاي شافيت، بعبارات واضـــحة جداً بأنه لا يراني مرشحاً محتملاً للحلول محله عندما يحين الوقت. على

ضـــوء ذلـــك، كنت سأخدم لمدة سنتين كنائب للرئيس ثم أتقاعد بعد ذلك، مما يـــسمح لـــه بتعيين شخص في هذا المنصب والذي سيقوم شافيت بتهيئته ليكون خليفـــته. بعد سنة، طرأ تغيير جزئي على موقفه. كنت أكبره بخمس سنين، ومن الناحـــية التقلـــيدية، لم يـــسبق أن تم تعيين شخص تجاوز الستين من العمر رئيساً للموســـاد، علمـــاً بأنها وظيفة صعبة على المرء مهما كان عمره. بذلك، لم أكن أشـــكل خطراً على الرئيس طالما أنني أخدم كنائب له، كما أنه لم يجد حاجة إلى تعيين خليفة مفترَض كنائب للرئيس بدلاً منّي. هكذا، خدمت مدّة خمس سنوات كاملـــة كنائب للرئيس وعملت في أكثر من مناسبة كرئيس بالوكالة خلال فترات غيابه المتكرّر. في أكثر من مناسبة، أشرفت على معالجة أزمات حادّة. وربما يفترض المـــرء بأنـــه عـــندما استدعيت لكي أخدم كرئيس للجهاز، وأنا في سنّ الرابعة والـــستين، كنت سأستأنف ببساطة تولّي المهام التي تركتها. لكن لا يوجد شيء يمكن أن يكون أبعد من ذلك عن الحقيقة.

لا يـــوجد للمسؤولية الشخصية النهائية التي لا يمكن أن تتجزأ والتي تقع علـــى رئـــيس جهـــاز استخباراتي مثيل في أية مهنة أخرى. فلا مجال لمقارنتها بمسؤولية نائب الرئيس أو أي شاغل منصب آخر. في الأشهر الأولى لشغلي هذا المنصب، كانت بين يدي مهمة ثقيلة عليَّ إنجازها، فلم يسبق أن تمّ تعيين رئيس في مـــثل هـــذه الظروف الصعبة. فقد استقال شاغل المنصب قبلي بعد حدوث هـــزتين متتاليتين في الموساد، وكلتاهما كانتا من طبيعة عملياتية. الأولى كانت قـــضية مـــشعل، التي تقدم الحديث عنها، والثانية كانت عملية فاشلة جرت في سويسرا عندما اعتُقل ضابط في الموساد أثناء محاولته إلصاق جهاز تنصت بالخط الهاتفي لشخص يُعتقَد بأنه إرهابي. كلا الفشلين أحدث ضجة إعلامية بحيث لم يفـــصل بيـــنهما سوى أشهر معدودة، وسبّبا حرجاً لبنيامين نتنياهو الذي كان رئيس الوزراء حينها.

كان عليَّ أن أتصدّى بنفسي لثلاث أزمات مترابطة: الأولى كانت أزمة بين الطبقة السياسية وجهاز الموساد طُلب مني العمل على حلّها. فقد كان لدى رئيس الـــوزراء تحفظات تجاه الحِرَفيّة التي يتمتع بها الموساد، مما تسبب في إيجاد وضع بالغ

الصعوبة. والثانية كانت أزمة في الأوساط العامّة بين الموساد والرأي العام. فقد انهالت عبارات الاحتقار والاستهزاء على الموساد وعلى ضبّاطه المجهولين والمتجاهَلين. والثالثة كانت أزمة لم يكن هناك بدّ من مواجهتها بين صفوف الموساد نفسه لقد كان سبب الأزمتان الأولتان الضرر الفادح الذي لحق بالثقة والاعتداد بالنفس لدى العاملين في تلك الصفوف. كانت غالبية المهمات الموكلة إلى الموساد محفوفة بالمخاطر العظيمة، والخدش الذي أصاب ثقة العملاء الميدانيين منهم بأنفسهم زاد من الأخطار بدرجة كبيرة. بدا واضحاً بالنسبة لي أنه بالكاد تستطيع الطبقة السياسية أن تتحمل أية حوادث سيئة أخرى في المستقبل القريب وأنها تتوقع منّي التأكد من أننا نقوم بأعمالنا على الوجه الأمثل. لم يتم التعبير عن هذا التوقع بالكلمات، لكن لغة الجسد لدى قادتي السياسيين لم تدع لي أي مجال للشك. لكن في الجانب الآخر من المعادلة، كنت على يقين بأنه إذا لم أُعِد الموساد إلى قمّة نشاطه في غضون أسابيع، فقد يتحول الخلل إلى كارثة تصيب المنظمة بأكملها.

في غضون بضعة أشهر، عادت النشاطات إلى سابق عهدها، وصار في مقدوري رفع تقارير تفيد بأننا نجحنا في التوصل إلى نتائج ذات نوعية، وتعتبر جوهرية بالنسبة إلى بقاء دولة إسرائيل، وصلاح الأوضاع فيها. لكن حصلت حادثتان ذات طبيعتين مختلفتين تماماً شكلتا اختباراً لقيادتي في الشهور الأولى من شغلي للمنصب، إلى جانب ضرورة تحمّل المسؤولية عن القرارات التي تأمر بتنفيذ عمليات خطرة في ميادين وأماكن متنوعة. هاتان الحادثتان توضحان مسؤوليات رئيس جهاز الاستخبارات ومشكلاته في الأزمنة الحديثة.

الحادثة الأولى كانت اعتقال عميلين من الموساد في قبرص، في قرية اسمها زيغي تقع في الجنوب، في الشطر اليوناني من قبرص. خضع العميلان للمحاكمة، وصدرت أحكام بالسجن في حقّهما، وتناولت وسائل الإعلام القصة بكثير من التفصيل وبكلمات غير منمّقة فيها تعنيف للموساد على ما وصفته بالمعايير السيئة للأداء. نتيجة لذلك، عرض رئيس القسم الذي وقع الخطأ في ظل قيادته استقالته، فقبلتها. كان يُعتبر قائداً ممتازاً وشعرت بالأسف لاضطراري إلى إحالته إلى التقاعد.

وبما أن الحادثة وقعت في وقت قريب جداً من الضربات السابقة التي طالت هيبة الموساد وأدّت إلى تعييني، فقد أثير تساؤل عما إذا كان قد تمّ التخلص من أسباب حالات الفشل المتكرر، وبالتالي أثير تساؤل عما إذا كان ينبغي عليَّ تقديم استقالتي أيضاً.

يتعيّن عليَّ القول بأن الدعم الذي حصلت عليه من رئيس الوزراء نتنياهو ومن وزراء آخرين، بمن فيهم أرييل شارون الذي كان حينها وزيراً للخارجية، كان مطمئناً لي وعاملاً هاماً في إقناعي بأنه لا يمكنني البقاء في منصبي وحسب، بل ومن واجبي أن أبقى فيه. كانت درجة معرفتي ومشاركتي في تلك الحادثة حاسمة – في نظري – في اتخاذ قراري الشخصي. كما اعتقدت حينها، ولا زلت أعتقد لغاية الآن، بأنه إذا كان يتعين على الرئيس أن يستقيل كلما أخفقت عملية، فقد يؤدي ذلك إلى شلّ قدرة القيادة على اتخاذ قرارات خطيرة مخافة الطرد الفوري بسبب الفشل، وتكوّن لديَّ اعتقاد بأنه يتعيّن عدم توبيخ القيادة على حكم خاطئ، ما لم يكن ذلك الحكم غير عقلاني ومتهوّر على نحو صارخ. لكن إذا كان الأمر بخلاف ذلك، فقد يصبح إهمال بسيط سبباً لإلقاء اللوم.

ما أن اتخذت القرار بالبقاء في منصبي حتى عرفت بأن أعين أتباعي ستكون متجهة نحوي للتأكد مما إذا كنت سأقلل من وتيرة العمليات وأتحلّى بمزيد من الحذر. كان ذلك سيتسبب بكارثة للمنظمة، ولذلك أكدت لهم بأننا سنثابر على ما كنّا عليه بالرغم من أنني كنت على دراية تامة بأنني لا أتمتع برصيد غير محدود لدى قادتي، وأن حسابي، وإن كان فيه رصيد، فقد تضاءل بعض الشيء.

كما مررت بتجربة ثانية في بداية عهدي بمنصبي كانت بمثابة اختبار لعزيمتي وتقييمي الرصين. ففي صباح يوم 19 شباط من العام 1999، تصدر عناوين الصحف التركية خبر مفاده أن زعيم الأكراد الأتراك، عبد الله أوجلان، اعتقل في العاصمة الكينية نيروبي، وأنه نُقل بعد ذلك إلى تركيا لكي يقدَّم إلى المحاكمة هناك. ادّعت الحكومة التركية في أنقرة بأن نجاح عملية الاعتقال يرجع إلى المعلومات التي قدّمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية والموساد الإسرائيلي. بعد ذلك بعدة أيام، نظّم الأكراد الأتراك مظاهرات عنيفة في العواصم الأوروبية بلغت ذروتها في

عملية هدفت إلى اقتحام القنصلية العامة الإسرائيلية في برلين. في المعركة التي تلت ذلــك، جــرى تــبادل لإطلاق النار بين المهاجمين والحرّاس الأمنيين الذين صدّوا المتظاهرين بالرغم من نجاحهم في دخول القنصلية. وأسفرت تلك المحاولة عن مقتل ثلاثة من المتظاهرين الأكراد.

لقد ظهر بشكل جلي بالنسبة لي أن عدم صحة التقارير الصحفية التركية ليس له تأثير في ظل الأوضاع الآخذة في التطور بسرعة، وساورني القلق من أنه في حال تمـسّك الأكراد في أوروبا باعتقادهم بأن القصة صحيحة فعلاً، فسوف نواجه في أوروبا عدواً لن يسعى إلى الانتقام بسبب ما يعتقده - وإن يكن خطأ - بأنه خيانة عظمى وحسب، بل وعدواً يمكن أن يصبح عقبة دائمة تجعل مهماتنا الصعبة أكثر خطــورة. في ظــل تلك الظروف، بات من الملحّ إرسال إشارة قوية وواضحة إلى الأكــراد بأنــه لا علاقة للموساد بأسر زعيمهم. ففي الظاهر، أي شيء يمكن أن يكون أفضل من إنكار رسمي صادر عن الطبقة السياسية؟ ولكن التصريح سيكون محــلّ ريبة وفي التحليل النهائي سيفتقر إلى المصداقية، وسيُنظر إليه على أنه إنكار تقليدي باعتباره ردّة فعل تلقائية. أدركت بأنه في حال أثرت المسألة أمام رئيسي، فــسيقرر إصــدار بيان استنكاري على الفور، ولن يمكنني مجادلته بأنه سيُنظر إلى تصريحه بعين الشكّ.

اخترت طريقة لم يسبق لأحد استخدامها، فبعثت برسالة شخصية إلى كل عمــيل في الموساد أوضحت فيها بأنه لا علاقة للموساد بهذه القضية، ومن نافل القــول إن الرسالة وصلت إلى وسائل الإعلام. على حسب علمي، كان ذلك عمــلاً غير مسبوق، وحرصت على عدم الإفصاح عن حقيقة نواياي. كان من نتائج ذلك أن صحافياً إسرائيلياً بارزاً ويتمتع بسمعة لا شائبة فيها كتب مقالة كرّسها لانتقاد دفاعي الضمني عن رئيس الوزراء عبر رسالتي إلى الجنود. ادّعى بأنني أسيء استخدام مصداقيتي الشخصية لكي أخرج رئيس الوزراء من ورطته، وأنني مذنب بجرم الخداع السياسي الرخيص. من الواضح أنه لم يفهم المغزى من الرسالة، ولأسباب جلية فضّلت أن أتلقّى العقاب، وعدم الإفصاح عن دوافعي الحقيقــية. بالنسبة إليّ، مسؤوليتي الرئيسية تكمن في حمل الأكراد على القبول

بأننا خارج المسألة. فقد كان من الضروري ألاّ يشرعوا في حملة ضدّ عملاء الموساد في أوروبا يمكن أن تتسبب في إعادهم في أكياس من النايلون. كان ذلك واجبي الأسمى وهو يتجاوز الجميع. كان ذلك من نوع القرارات التي يمكنني اتخاذها بمفردي. فبناء على التسلسل القيادي، تنتهي تلك المسؤولية عندي، وبالتالي فإن رئيسي خارج الحلقة، ويتعيّن إبقاؤه كذلك. في المحصلة النهائية، تمكّنت من بلوغ هدفي، فالأكراد الأتراك لم يلاحقونا و لم يعرّضوا رجالنا الميدانيين للخطر. وهذا في رأيي، مسؤوليتي الأسمى تجاه رجالي الذين يعملون في البلدان الأجنبية، المعرّضين للأخطار المحلّية المتمثلة برجال الشرطة وأجهزة الاستخبارات، والفريسة الطبيعية للخصوم في العالمين العربي والإسلامي. كل شيء يمكنني أن أقوم به للتخفيف من أعبائهم وجعل حياهم أكثر أمناً يحتل الأولوية عندي. هذا المثال الأخير، يبرز المسؤولية الفريدة والشخصية التي يتحمّلها رئيس جهاز استخباراتي تجاه كل واحد من عملائه. كانت، وستبقى، مسؤولية مباشرة وشخصية، وهي أبرزت نفسها بشكل حادّ بعض الشيء عندما تعاملت مع قضية الضابط الذي اعتقلته السلطات السويسرية.

عندما تولّيت منصب رئيس الموساد، كان هناك ضابط من الموساد قيد الاعتقال لدى السلطات السويسرية بعد أن أُلقي القبض عليه وهو في الطابق السفلي لمبنى فيما كان يحاول تثبيت جهاز تنصّت بالخط الهاتفي لأحد المشتبه في ارتباطهم بالإرهاب الفلسطيني. و لم تفلح كافة الجهود التي بُذلت لتأمين إطلاق سراحه ولو بكفالة، وبدا أن ذلك الرجل سيبقى في السجن لمدة غير محددة يمكن أن تصل إلى عدة أشهر إلى حين تقديمه للمحاكمة. و لم يكن الإدّعاء قد حدّد بعد التهم التي ستوجَّه إليه، وبدا مستقبل هذه القضية قاتماً. وبالنظر إلى المعنويات المهزوزة لدى العاملين في الجهاز، وجدت بأنه يتعيّن علينا تأمين إطلاق سراح الرجل من السجن، ولو بكفالة، في أسرع وقت ممكن. وأصبح من الضروري إقحام المدّعي العام في إسرائيل، إلياكيم روبنشتاين الصديق والزميل القديم، في القضية. بات يتعين الشروع في حوار بينه والمستشارة لدى الدولة إدنا أربيل من الجانب الإسرائيلي والسلطات المناظرة في

الجانب السويسري. وكما هو الحال غالباً، تؤدي مشاركة أذرع خارجية عادة، في مسائل من هذا النوع، إلى تعقيد المسألة حتى وإن كانت تتمتع بأفضل النوايا الطيّبة في العالم لكي تكون أدوات مساعدة. كانت المفاوضات حول إطلاق سراح الرجل بكفالة مطوّلة ومتشعبة. كان عيد الفصح اليهودي يقترب، وكنت آمل بأن الإجراءات وشروط إطلاق سراح الضابط ستمكّنه من الاحتفال بالعيد في بلاده، لكن الأمر كان بخلاف ذلك. فقد كان عليه أن يحتفل بحرّية الشعب اليهودي من الرّق في زنزانة سويسرية حيث سُمح للقنصلية الإسرائيلية بأن تأتي له بخبز الفطير التقليدي. لكن سويسرا لم تسمح له حتى بالخروج لبضع ساعات في تلك الأمسية علماً بأنه شخص لم توجّه له تهمة، ناهيك عن الحكم عليه بالإدانة.

في النهاية، وافقت سويسرا على إطلاق سراح الرجل مقابل كفالة بناء على الشرطين التاليين: تقديم رهن بمبلغ يوازي عدة ملايين من الفرنكات السويسرية، وأن يتعهّد المدّعي العام الإسرائيلي شخصياً بأن الرجل الذي أُطلق سراحه سيعود ليمثل أمام المحكمة عندما يحين الوقت. وافق المدّعي العام على الالتزام بهذين الشرطين، ولكنه أصرّ على أن يوقّع الرجل نفسه على التزام شخصي بالعودة حال استدعائه، وأن يتم التوقيع على هذا الالتزام في السجن وفي حضور القنصل الإسرائيلي. بذلك تحوّلت المشكلة إلى قضية داخلية خطيرة في الموساد. اعتقدت بأن التزاماً من قِبلي بإخراج الرجل سيكون كافياً بالنسبة إلى المدّعي العام، فقد كان من مسؤولياتي ضمان مثول الرجل أمام المحكمة وليست مسؤولية فردية من جانبه. لكنّ صديقي المدّعي العام رأى خلاف ذلك، وهذا في نظري يتناقض مع قواعد السلوك الأساسية في هذه المهنة. اعتقدت خطأً بأنه ينبغي إعادة الشخص المعني إلى وضعية شخص عادي في نظر النظام القضائي الإسرائيلي في حال حدوث ظرف طارئ. كانت تلك لحظة توجّب على النظام فيها *احتضان* الفرد وتحمّل المسؤولية عنه بدلاً من فصله الواضح عن مجموعته ومعاملته كشخص وحيد. هل كنت أبلغ في الشفقة على نحو غير مبرّر؟ هل يمكن اعتبار كل هذه الإجراءات غير مثمرة؟ إدّعى صديقي المدّعي العام بأنه في حال

حـــدث خطأ ما و لم يعد ذلك الرجل إلى سويسرا، فإن سمعته المهنية هي التي سوف تــتلطّخ، وبالتالي فإنه الشخص الوحيد الذي يمكنه أن يضع الشروط، ولا يمكن لأحد في الحكـــومة أن يأمـــره بالتصرف بخلاف ذلك. ولذلك لم يكن أمامي خيار سوى القبول بشروطه والكزّ على أسناني.

أُطلق سراح الرجل وعاد إلى بلاده. وبعد مرور أكثر من عام، وجّهت المدّعية العامة مدام كارلا ديل بونتي الادعاء في آخر يوم لها في هذا المنصب قبل انتقالها إلى منصب رئيسة الإدعاء في المحكمة الدولية الخاصة التابعة للأمم المتحدة (التي شُكّلت من أجل محاكمة أشخاص من يوغوسلافيا السابقة متهمين بارتكاب جرائم حرب وجـــرائم ضدّ الإنسانية). وتم تحديد يوم المحاكمة في تاريخ لاحق، وهّيأتُ لإعادة الـــضابط الذي أُطلق سراحه بموجب كفالة ليمثل أمام المحكمة السويسرية. غير أن ضـــبّاطاً ســـابقين من الموساد شنّوا حملة لإقناعي وإقناع الرجل بعدم الذهاب إلى سويـــسرا، حـــيث قيل لي بأن إرسال ذلك الشخص ليمثل أمام المحكمة سيشكل ســـابقة. فقـــد كـــنت على استعداد لتعريض الرجل للخطر وهو ما يتعارض مع الأخلاقـــيات الأساسية في المنظمة وفي صناعة الاستخبارات. كان من واجبي، أو هـــذا مـــا قـــيل لي، إبقاء الرجل في إسرائيل ومعالجة الأزمة الناتجة عن ذلك مع الـــسلطات السويسرية من ناحية، ومع المدّعي العام من ناحية أخرى بأفضل السبل الممكنة. واتُّهمت بأنني أهّيأ **لتسليم** عميل في الموساد **للعدو**. وجرى تجنيد عدد ممن سبقوني في منصبي لكي يتبنّوا هذا الموقف. كنت إلى حدٍّ ما وحيداً في هذه المسألة ولم يكـــن في مقدوري الاعتماد على دعم كافة أسلافي الذي يُعتبر حيوياً جداً في مثل هذه الظروف.

شـــرعت في جهد شخصي لكي أقنع أولاً الشخص المعني بالتطوع والموافقة علـــى الـــسفر والمثول أمام المحكمة. قلت له بأنه بناء على ما أعرفه، هناك احتمال كـــبير في ألاّ يدخل السجن مرّة أخرى، ولكنني لا أستطيع ضمان ذلك. وبعد أن عقـــدت عدة لقاءات معه وافق على التعليل المنطقي لحججي ووافق على الذهاب بـــناء علـــى طلبي. وبعد ذلك، أمضيت عدة ساعات في التباحث مع القسم المعني حول الحادثة المؤسفة وشرحت له بإسهاب اعتباراتي في المسألة.

كنت أحضر حفلة في منزل السفير الأميركي لدى إسرائيل قبل ثلاثة أيام من بدء المحاكمة عندما تلقّيت مكالمة هاتفية تقول بأن المراسل العسكري لدى شبكة الإذاعة الوطنية أذاع للتو خبراً مفاده أن مجموعة من ضباط النخبة المحنكين في الموساد رفعوا رسالة إلى رئيس الوزراء شرحوا له فيها ما أنا على وشك القيام به، وناشدوه التدخل وأعلنوا عن تسليم شاراتهم احتجاجاً وأنهم لن يعودوا إلى الخدمة في وحدة النخبة كما كانوا يفعلون حتى ذلك الحين. وأضاف المراسل بأن القسم المعني أصبح في حالة أزمة وأنه جرى تعليق عملياته لأن *الجنود يرفضون الذهاب إلى الميدان*. واتُّهمت علناً بأنني مذنب بجرم يوازي الخيانة.

تحرّكت بسرعة لاحتواء الضرر، وتبيّن لي أن التقرير الذي يتحدث عن إضراب الجنود غير صحيح بالمرّة، في حين أن القصة التي تحدثت عن رسالة رُفعت إلى رئيس الوزراء كانت صحيحة. كنت قد حصلت على نسخة منها قبل ساعات من الكشف عنها عبر الإذاعة، ولكنها لم تكن قد وصلت إلى مكتب رئيس الوزراء بعد عندما جرى إطلاع الرأي العام على هذه الفضيحة. أكثر ما أقلقني هو التأثير الذي يمكن أن يكون لهذه الدعاية على المحاكمة ونتيجتها. ففي النهاية، إذا كان المراد أن توجّه السلطات السويسرية ضربة إلى الموساد ومحاولة شلّ قدراته لفترة قادمة، فأي خطوة ستكون أسهل من إصدار حكم على الرجل بقضاء فترة في السجن مما سيزيد من السخط والجدال داخل الموساد؟ فإذا كان هناك تصرف ينمّ عن الخيانة من جانب الموساد، فهذا أوضح مثال عليه. لقد أغمد فرسان الطهارة والأخلاق سيوفهم في ظهر زميلهم والجهاز الذي ادّعوا زوراً بأنهم سيخدمونه بكل بسالة.

أعترف بأنني كنت شديد التوتر والقلق يوم بدء المحاكمة. كنت خارج إسرائيل في مهمة لم يكن في استطاعتي تأجيلها. والضابط الكبير الذي راجع القضية بأكملها نيابة عنّي كان يقوم بعمله ويبلي بلاء حسناً. كانت لي ثقة فيه، وكنت قد قطعت شوطاً طويلاً في جهودي الهادفة إلى ضمان أن تكون النتيجة مقبولة، في أسوأ الأحوال، لكن لم تكن توجد طريقة لضمان النتيجة سلفاً. وعندما رنّ الهاتف

الخليوي، كنت لوحدي في الفندق، في مكان ما في أوروبا وتلقّيت الأخبار السعيدة بارتياح كبير. فقد حصل المتهم على حكم بالسجن مع وقف التنفيذ وأصبح الآن رجلاً حرّاً.

ما إن عدت إلى إسرائيل حتى بعثت برسالة شخصية إلى كل عميل في الموساد، ذكرت فيها بالتفصيل تسلسل الأحداث وشرحت قراري لكل موظف في المنظمة. وكتبت في عنوان الرسالة الكلمات التالية: "بدون مصداقية، سينحلّ الموساد". كان ذلك تلاعباً على كلمات مفكّر صهيوني يهودي شهير كان قد كتب مقالة أدبية قبل حوالى مئة عام بعنوان "بدون رؤية؛ سينحلّ الناس". قلت للجميع ما قلته للرجل نفسه وإلى نظرائه في قسمه. إننا نعتمد على المصداقية، وإذا لم نلتزم بوعدنا، وإذا فشلنا في التصرف وفقاً لما تمليه واجباتنا علينا، فلن يثق بنا أحد مجدداً وسنكون لوحدنا إلى الأبد. وإذا فشلنا، فلن نجد مسؤولاً إسرائيلياً خارج الموساد يقبل بوعودنا في المستقبل، ولن نجد من يساعدنا عندما نحتاج إلى مساعدة. وعلاوة على ذلك، لو أننا فشلنا في المثول في سويسرا، لما كنا سنتمكن من إبرام صفقات والتوصل إلى تفاهمات في المستقبل مع البلدان، أو الأجهزة الاستخباراتية، أو السلطات الأجنبية. ولن نجد من يثق بوعودنا. ولكن قراري اعتمد على شيء أكبر من المنافع الذاتية. فإسرائيل دولة، وحكومتها ارتبطت بالتزام جدّي. وشرف النظام القضائي الإسرائيلي كما تجسده هذه القضية في شخص المدّعي العام كان على المحكّ. والموساد ليس عضواً تابعاً للحكومة وخارجاً عن النظام، أي أننا نشكل جزءاً من آلية الدولة، ونحن ملزمون بالتصرف بطريقة تصون نزاهة مؤسساتنا وسمعتها. وقد مررنا بأوقات دُعينا فيها إلى دفع ثمن مؤلم مقابل ذلك، ولو أننا اخترنا عدم القيام بذلك، لما كنّا سنلحق ببلادنا أضراراً أكثر فداحة وحسب، بل كنا سنضع أنفسنا خارج النظام في الوقت نفسه. وهذا أمر لا يجدر بنا أن نقوم به، بل هو أمر لا يمكننا أن نقوم به.

حظيت بدعم قوي من أتباعي المباشرين لما عزمت عليه وفعلته. ففي جلسة لوحدة النخبة التي ينتمي إليها *الثائران* المتحفظان، حظيت باستقبال حار وقال

قائـــدهم للحاضـــرين بأنه قرّر طردهما من الوحدة. أحدهما كان صديقاً مقرّباً ومحاربـــاً رفـــيقاً لـــه. اقتنعت حينها، بقدر ما أنا مقتنع اليوم، بأن الخطوة التي اتخـــذها وضـــعت معايير للتصرف لم تكن موضع فخر لأولئك المعنيين مباشرة وحـــسب، بل وخدمة للقضية ككلّ. لم يتوفر لي سبيل لمعرفة ما كان سيحصل لـــو أن المحكمـــة السويـــسرية أصدرت حكماً مختلفاً. فهل كان سيبشّر ذلك بنـــزاع داخلي يقسم الموساد إلى نصفين؟ أقول بصدق إنني لا أعرف. غير أن هـــذا القرار، على غرار الكثير من القرارات التي اتخذها على الصعيد العملياتي المحـــض، يـــدلّ على فنّ الاستخبارات، وأعني أن اتخاذ كل قرار يتم دائماً في ظروف من عدم اليقين. فلم يسبق أن وُجدت، كما أنه لن توجد في المستقبل، طريقة مضمونة لتصحيح عملية صناعة القرار في عالم الاستخبارات، وعليك أن تـــركب المخاطـــر دائمـــاً، وتستعدّ لتحمّل المسؤولية عن الفشل بقدر ما أنت مستعدّ للاستمتاع بالنجاح.

الـــشيء الذي كان متبقياً ولا يزال هو الترابط بين التحدّيات الهائلة التي تواجهها أجهزة الاستخبارات في هذا العصر، والأولويات التي كان يتعيّن عليّ - كـــرئيس جديد، التصدّي لها - والحالات التي تبدو تافهة والتي تحدثت فيها عن الحوادث السيئة ومقاربتي في معالجتها. إن الطبيعة والمخاطر الفردية الفريدة الـــتي تواجه الضباط المنفردين الذين ينفذون مهماتهم في مناطق بعيدة في العالم جعلـــت مـــن الـــضروري تأسيس علاقة وطيدة بين الرئيس، بوصفه الشخص النهائي المسؤول عن سلامة رجاله، والحالة اليتيمة والمقيتة المتعلقة بالضابط الذي تقـــدم الحديث عنه. ونتيجة لذلك، أخذت على عاتقي مهمة الالتقاء بالأفراد والفـــرق الـــتي تذهب لتنفيذ مهمات، من أجل إطلاع أفرادها على المعلومات المـــتعلقة بالمهمات الموكَلة إليهم والنظر إليهم وجهاً لوجه والإفصاح لهم مقدماً عـــن الإمكانات المتوفرة لديَّ، في حال وقعوا في مشكلة، وما الذي سأقوم به شخـــصياً في حال وقوع مثل هذا الاحتمال. وهذا لم يوجِدْ رابطاً شخصياً أنا ملتزم نحوه وحسب، بل وخدم في إرساء قواعد أخلاقية صلبة وكأساس لجهاز لا يتمتع بإطار عمل قانوني يدعم مهماته ونشاطاته الكثيرة. ولو أنني فشلت في

الجهد الذي بذلته، لما كان يوجد شيء آخر يمكن أن يبقيني في منصبي لأنه سينتج عن الفشل تدهور حتمي لصحة الجهاز، ومرونته، ونوعيته وسيؤدي حتماً إلى انهيار المؤسسة ككلّ.

لقد صاغت أولويات الإرهاب - بفروعه المحلّية والإقليمية والدولية - وخطر إنتاج أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، والذي احتلّ محل الصدارة في الاهتمامات الإسرائيلية والأوساط الاستخباراتية الدولية طوال أكثر من عقد، شكل عملي ومضمونه. فعندما تسلّمت منصبي، وجدت أن العديد من المبادرات التي اتخذها أسلافي مثمرة وتستحق أن تُبذل الجهود فيها. ولذلك لم أكن أتردّد بالاستمرار في السير في بعض تلك المسارات والاستفادة من النتائج الممتازة المترتبة على ذلك. من حيث الجوهر، اعتبرت أنه من جملة مهماتي إطلاق مشاريع قصيرة المدى وكذلك مشاريع متوسطة المدى، بل وخطط بعيدة المدى في حالات نادرة، مع إدراكي التام بأن خليفتي يمكن أن يلغي أي واحدة منها. هذه هي الحياة بشكل عام، لكن في ميدان الاستخبارات - المتواري عن أعين الناس - يتمتع الرئيس بمرونة وسلطات أكبر من مرونة وسلطات القيّمين على النواحي الظاهرة في الحياة.

هناك عبارة يكثر ترددها في الموساد منذ زمن بعيد تقول بأن الموارد البشرية هي الكنز الأغلى ثمناً في المهنة. بدت هذه العبارة رائعة، وستظل كذلك إلى الأبد. لكن كانت لها أهمية خاصة في العقود الأولى لوجودنا عندما كان الناس ينضمون إلى الموساد من أجل أداء مهمة مدى الحياة. وفي نظري، أدخلت تغييراً جوهرياً في المقاربة الهادفة إلى ضمان أعلى درجات التفوق التي كنا نتطلّع إليها. وفي الأزمنة الحديثة، لم يعد ممكناً تجاهل قواعد سوق العمل. فالشباب والأفراد المقتدرون ما عادوا يرغبون في التوقيع على عقد مع مؤسسة للعمل لديها مدى حياتهم المهنية، وباتوا يفضلون الآن خدمة وطنهم أو شعبهم لفترات محددة من الزمن وعلى أساس تعاقدي. وبات من الضروري إحداث تغيير في ثقافة المهنة، وإطلاق عملية تبلغ ذروتها في وقت ما في المستقبل، بحيث يخدم غالبية الأفراد، إن لم يكن كلهم، لفترات قصيرة أو متوسطة. لكن كيف

ســـنتمكن من تجنيد الأفضل والألمع؟ في الماضي، كان يجري اختيار المجنّدين من خـــلال معـــارفهم الذين يخدمون في الجهاز، وبين الحين والآخر، كانت تُنشر إعلانـــات في الـــصحافة تسعى إلى جذب مرشحين لصالح جهاز رسمي وطني ومجهـــول. لكنني قررت بأننا سنبدأ التجنيد تحت شعار الموساد، ولهذا الغرض، اســـتعنت بخدمات إحدى المؤسسات الرائدة في العلاقات العامة، وهي المؤسسة الـــتي روّجت للحملات السياسية لأكثر من رئيس وزراء وأدارتها. كما قرّرت إنشاء موقع وب لهذا الغرض. وقد أثارت الخطوة معارضة قوية داخل المؤسسة، وولّـــدت نقاشات حامية الوطيس حول أخلاقيات *الظهور على العلن*. فالبعض نظـــر إلى هـــذه الخطوة على أنها قريبة من انتهاك المحرّمات. في حين أن قلّة من المحـــنّكين رأوا أنـــنا نعيش في أوقات صعبة، لكن في النهاية، النتائج تبرر هذا الابتعاد عن العادة القديمة.

من نافل القول إن هذه النواحي من مدّة ولايتي شكلت السمات البارزة لفترة الأربـــع ســـنوات ونصف التي قضيتها في المنصب. كانت هناك عمليات وقرارات تـــتعلق بالمهام الحيوية للمؤسسة توجب عليَّ اتخاذها، لكن بالنسبة للجميع، كانت هـــناك حاجة إلى البقاء بعيداً عن الأنظار. فالمطلب والمبدأ الأساسي لأية مؤسسة اســـتخباراتية هـــو واجب حماية المصادر والطرق، فيتعيّن الإبقاء على القداسة التي تكتـــنفها لا لأســـباب أخلاقية وحسب، بل ولأن انتهاكها سيتسبب لا محالة في توقـــف النشاطات. فلا يوجد أحد على استعداد لوضع ثقته ومصيره الشخصي في أيـــدي مؤسسة أثبتت أنها غير مستعدة أو غير قادرة على حماية هويات مصادرها والطرق التي تُدار بواسطتها هذه المصادر.

هـــناك عـــدة نواحٍ من خبرتي أرغب في التحدث عنها بإسهاب، لأنها في نظري تكتسي أهمية تتجاوز حالتي الخاصة. فقد أصبحت رئيساً في ظل ظروف فـــريدة وغير متوقعة، وعدت إلى الوطن - إذا جاز التعبير - والأشخاص الذين أحاطوا بي كانوا جميعاً من معارفي باستثناء شخص واحد. طُلب إليَّ العودة من أجل إعادة الاستقرار إلى المؤسسة وتمّ تعيين نائب جديد إلى جانب تعييني، وهو جنرال مميّز خدم في الجيش الإسرائيلي ويكنّ له رئيس الوزراء احتراماً شخصياً.

نصّ التفاهم والتوقّع الضمني على أنني سأكون رئيساً مؤقتاً، وأن عليَّ تهيئة نائبي ليكون خليفتي في غضون سنتين تقريباً. وبما أن ذلك كان واضحاً بالنسبة لي منذ البداية، فقد أصرّيت على وجوب عدم تحديد مدّة زمنية لولايتي. كما طلبت أن يشار علناً، وبعبارات لا لَبْس فيها، إلى أنني أملك مطلق الصلاحية في إدارة الوكالة واتخاذ أي قرار سواء أكان قصير المدى أم بعيد المدى، مهما تكن الظروف. ولو لم تتمّ تلبية هذه الشروط/المطالب، لكان من المستحيل بالنسبة إليَّ القبول بالعرض الذي قُدّم إليَّ من قِبل رئيس الوزراء. ففي أي جهاز، مثل الموساد، سيكون من المدمّر إيجاد مناخ يحمل الجنود على الاعتقاد بأن رئيسهم ركيزة مؤقتة، يمارس عمله اليوم وسيرحل في الغد، وأن أي قرار أتخذه يمكن أن يُلغى في غضون فترة قصيرة جداً من الزمن. تمّ تعيين نائبي الجديد بعد حوالى ستة أشهر من تعييني في منصبي. في تلك الفترة، قرّرت القيام بعملية إعادة تنظيم كبيرة لبعض الأقسام، فقمت بتعيين رؤساء جدد للأقسام في بعض الوحدات العملياتية الرئيسية، وذلك بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء. وتم إنجاز كل ذلك مع تحديد كافة نشاطات الوحدات العملياتية، بما في ذلك النشاطات الجارية في أماكن لم يسبق أن زارها عملاء الموساد. ولو أنني لم أتصرّف على هذا النحو، لكنت بعثت برسالة أقول فيها بأنني لست أكثر من هدف سهل منذ البداية، ولكنت وضعت خاتمة لحياتي المهنية الجديدة أو القديمة منذ البداية. بعد أن تم تحديد الاتجاه وتعيين معظم أعضاء الإدارة، صار في مقدورنا مواجهة التحدّيات الجديدة بدرجة من الثقة بالنفس والأمل. لكن بالرغم من الخطوات التي قمت باتخاذها، كان من المحتم أنه ما إن يتولّى نائبي منصبه حتى يبدأ البعض العدّ التنازلي لانتهاء ولايتي. في غضون فترة قصيرة جداً، بدا من الطبيعي أن يتكوّن لدى الرجل الجديد آراء خاصة حول مجموعة من القضايا، وأن يعبّر عنها بوضوح أمام الأشخاص الذين ينشدون نصيحته. وهذا يعني أن الصيغة التي طبّقها رئيس الوزراء والتي تمثلت بتعيين قيادة برأسين لن تخدم غرضاً نافعاً، وأن التوترات التي تلت ذلك ساهمت في تعقيد وضع مثقل بالتعقيدات أصلاً بالنظر إلى الظروف التي تسببت في استقالة سلفي. باتت وسائل الإعلام على علم

بالوضع، وظلّت تصبّ الزيت على النار إلى أن عبّر رئيس الوزراء عن رغبته في بقائي بمنصبي لضمان استقرار الجهاز ومواصلته لأعماله. استقال نائبي وبقيت لأكثر من عامين، وبالتالي كنت قادراً على توجيه الوكالة في الاتجاه الذي اخترته مع درجة متنامية من الرضى عن النتائج التي يتم تحقيقها.

غالباً ما كنت أعود بالذاكرة إلى تلك الأيام، وكنت أعتقد بأن الطبيعة الدقيقة للنشاطات التي يقوم بها الموساد ينبغي أن تمنع الطبقة السياسية في الحكومة من تجربة التعيينات وسلاسل القيادات. فهناك الكثير جداً من أعمال الموساد التي تنفّذ في ظل ظروف ذات درجات متفاوتة من عدم اليقين، وهناك القليل مما يمكن للقائد السياسي أن يفعله للتقليل من هوامش عدم القابلية للتكهن، وهناك مناسبات لا تُحصى، وجد الرئيس نفسه والعديد من أتباعه أيضاً في مشكلات عصية على الحلّ. وفي بحار الشكّ والغموض، حيث يجد ضابط الاستخبارات نفسه مضطراً إلى العمل غالباً، ينبغي عليه أن يشعر بأنه قوي كالصخر، وأنه أهل لكي يعتمد عليه رؤساؤه. أذكر جيداً أنني كنت ألتقي بأفراد وفرق كانت على وشك الانطلاق في مهمات خطرة من أجل مراجعة التحضيرات معهم وتشجيعهم. أما الجزء الأخير من ذلك الإيجاز فكنت أكرّسه لدراسة أوجه الضعف في عملية معينة وما قد يخرج عن المسار المرسوم في سياق التنفيذ. كان من عادتي أن أترك الطاولة أو المنصة حيث كنت أجلس، أو أقف من أجل الاقتراب من الحضور والنظر إليهم مباشرة. وكنت أعتبر أن واجبي المقدس هو التأثير على أولئك الذين يصغون إليّ وتحمّل المسؤولية الشخصية والمباشرة عن أمنهم وسلامتهم في حال وقعوا ضحايا حادث عارض، وكنت أشارك شخصياً في الجهود الهادفة إلى التعامل مع أي وضع يمكن أن يطرأ. لم أكن أتحدث بعبارات غامضة بل كنت أشير إلى حالات ملموسة يمكن أن تنشأ وإلى إمكاناتي الخاصة في العمل فيها. فما الذي سأقوم به في حال تم اعتقال عميل أو احتجازه؟ وما الذي سأقوم به في أوضاع يتعرّض فيها العملاء لخطر جسدي؟ لم يكن في مقدوري، بالطبع، تقديم ضمانات أكيدة بالنجاح، ولكن كان في مقدوري التأثير على المستمعين بأنني أعني ما أقول، وأنني أملك القدرة على التصرّف في هكذا ورطات، وأنني لا أتفوّه بعبارات فارغة.

كـــان مـــن الأهمية بمكان توفير إحساس بالثقة والأمن للضابط الوحيد أو الفريق. ففي النهاية، ما هو *السلاح* الذي يحمله ضابط الاستخبارات في حقيبته عندما يحتاج إلى الدفاع عن نفسه؟ إنه لا يملك - بخلاف أي جندي في الميدان - سلاحاً شخصياً يوفر له أدنى قدر من الحماية. وبالتالي، يتعيّن عليه الاعتماد على عقله، وعلى تدريبه، وعلى عبقريته، وعلى ثقته بأن رئيس الجهاز لن يوفر جهداً في إنقاذه من أي وضع، وأن الرئيس، ولا أحد سواه، سيشارك شخصياً في القـــيام بكـــل ما ينبغي القيام به. ومن بين كافة تجاربي طوال حياتي المهنية، كانـــت تلك الجلسات الأكثر دراماتيكية وأهمية بالنسبة إليّ، وحتى بعد وقت طـــويل من تركي لمنصبي، كنت محظوظاً بالالتقاء بأشخاص لم أعرفهم ولكنهم كانـــوا يذكّـــرونني بهذا اللقاء أو ذاك عندما كنت ألتقي بهم لمناقشة مثل تلك القـــضايا، وكـــيف أن تلك اللقاءات تركت فيهم انطباعات لا تُمحى. وهذه *الاجـــتماعات الخاصة* الفريدة يمكن أن تكون ناجحة فقط في حال تم بناء ثقة متـــبادلة، والـــثقة بالرئيس ممكنة فقط في حال أدرك الجنود بأنه ليس شخصية عابرة، وإنما له حظوظ كبيرة بالاستمرار. إنه واجب أولئك المنتمين إلى الطبقة الـــسياسية ضـــمان مـــثل هذه الاستمرارية، للبقاء، وتوفير درجة معقولة من الاســـتقرار. إن الـــضرر الذي سيلحق بالمعنويات وبكفاءة العمل الاستخباراتي نتيجة لارتكاب الأشخاص المنتمين إلى الطبقة السياسية للمحرمات أثناء أدائهم لمهامهم يفوق الوصف. وهذا لا يقتصر بحال على الموساد، بل وينطبق على أي جهاز استخباراتي في العالم.



# 12

## التكبّر، والعجرفة، والثقة بالنفس

بعــد مرور يوم على استلامي منصب رئيس جهاز الموساد، عقدت اجتماعاً مع مجموعة من الضباط الذين كانوا رؤساء أقسامهم لمناقشة عملية سيتم تنفيذها في بلد يصنّف بأنه خطر من عدّة نواح والموافقة عليها. تشتمل العملية على سلسلة من الجلــسات مــع عميل قيّم مضى على عمله في الموساد فترة زمنية طويلة، وكانت رحلاتــه إلى خارج بلده الأصلي قليلة ومتباعدة. وعادة ما كانت رحلاته تخضع لمــراقبة صــارمة من قبل الأجهزة الأمنية المحلّية ومن الطبيعي أن حرّيته في الحركة محــدودة، وبالــتالي فقد كان عاجزاً عن الذهاب إلى مكان يسهل على الآخرين الالــتقاء بــه. وصلت أخبار مفادها بأن فترة زمنية معينة قد انقضت منذ أن عبر ضــباط الموســاد مكان اللقاء الوشيك. في الواقع، لم يكن في استطاعة أحد من الجالــسين تذكّــر آخر مرّة كنا فيها هناك. وسبق أن عُرضت عليَّ خطة العملية بعــبارات عامــة ورددت على العرض بطرح سلسلة من الأسئلة العملية والتي لم أحــصل علــى إجابــات عنها. ومما زاد من تأزّم الوضع أننا لم نكن نعرف متى سيــسافر العميل مجدداً. هل سيسافر بعد سنة، أم بعد سنتين؟ لم يكن هو ولا أحد سواه يعرف الجواب. كان الوضع يُختصَر بعبارة "الآن وإلاّ فلا". وبعد مرور أقل من ساعة على بدء الجلسة، خفّت حدّة النقاش وساد الغرفة صمت مألوف. فكل مــا يمكن قوله قد قيل، وكل ما كان منتظراً هو إرسال إشارة الانطلاق. سبق أن

شاركت في عدد لا يحصى من النقاشات من هذا النوع في الماضي، واعتدت على الإفصاح عن رأيي فيها. لكن في هذه المرّة، كنت الشخص الذي يملك الكلمة الأخيرة وكان القرار قراري؛ وقراري لوحدي. كنت على علم بحقيقة أن ذلك ربما يكون القرار الأول الذي أتخذه كرئيس، وأن كل شيء أقوله وأي تصرّف يبدر عنّي عندما أعبّر عن ذلك القول سيسجّله كافة الحاضرين، وسينتشر بصيغة أو بأخرى ليصل إلى جمهور أوسع بكثير داخل المهنة. وسيتم الحكم عليَّ بناء على ذلك القرار بما يتجاوز أهميته الذاتية دونما اعتبار لما إذا كان الحكم مبرراً أم لا. لخّصت الوضع كما كنت أراه، وقلت إنني لا أعتقد بأنه جرى تقييم المخاطر بشكل مناسب. ولذلك أحجمت عن إعطاء موافقتي، وبدلاً من ذلك، أمرت القسم بإجراء تجربة تتمثّل بالامتناع عن محاولة إجراء أي اتصال مع العميل. وبناء على المعلومات العملياتية التي تم جمعها، ينبغي وضع خطة جديدة على أمل أن يتمكن العميل من الظهور مجدداً وقبل الوقت المتوقع. وهذا ما حصل بالضبط، وبضرب من ضروب الحظ الخارق، عاد مجدداً بعد ثلاثة أشهر وتم إنجاز العملية بنجاح.

عندما همّ الجميع بمغادرة الغرفة في ذلك الصباح، اقترب منّي ضابط رفيع المستوى كان من بين الحاضرين ليقول لي بأنني اتخذت القرار الصائب. وكان قد أُجبر قبل بضع دقائق فقط على الموافقة على المهمة بدون تحفّظ. ذُهلت مما سمعته، وسألته عن السبب الذي منعه من الإفصاح عما في داخله بدلاً من "الانضمام إلى الجمع"، فأجاب "إنها مهمتنا أن نبادر وأن نلحّ من أجل القيام بعمل ما؛ يتعيّن علينا المضي قدماً، ومهمتك هي وزن المخاطر واستخدام المكابح إذا رأيت ذلك مناسباً".

لم أقبل بهذه المقاربة أو الفلسفة في المهنة. ومنذ ذلك الحين، التزمت بمبدأ إطلاع كل رئيس محطة على ملخص قبل سفره، والقول له، من بين عدة أمور أخرى، بأنه عندما يصل إلى مقصده، ينبغي أن يعتبر نفسه رئيساً مصغراً للموساد، وأن يبرز نقاط الضعف في أي اقتراح بقدر ما يبرز نقاط القوة فيه، وأوضحت بأنه في مثل هذا المناخ فقط يصير في مقدوري اتخاذ قرارات جريئة وأنا على يقين بأنه لم يتم إخفاء شيء عني.

كانـــت هـــناك ناحية أخرى للوضع توجّب عليَّ أن أتولّى أمرها فور البدء بالعملية. فقد اتضح لي بأنه نتيجة للهزات التي حصلت والتي أدّت إلى تعييني، أمر رئيس الوزراء بتعليق نشاط قسم بأكمله إلى أن يتمكن من التوصل إلى طريقة عمل جديدة، وأنه وضع بنفسه القواعد الأولى للمقاربة العملياتية الجديدة التي يتوقع أن يـتم إحضارها إليه لكي يعطي موافقته عليها. وبالإضافة إلى ذلك، قرّر بأنه ينبغي رفـــع كافة النشاطات إليه من أجل الحصول على موافقته وهو ما استوجب إجراء لقاءات متكررة مع رئيس الوزراء حيث كان ينظر في الاقتراحات العملياتية، ويعبّر عن آرائه بالتفصيل بشأنها، ومن ثمّ يعطي موافقته أو يمتنع عنها. وبعد مرور بضعة أسابيع على استلامي للمنصب، طلبت رؤية رئيس الوزراء لأشرح له الأسباب التي تدعـــوه إلى إعادة كافة الصلاحيات إليَّ والتي كانت قد سُحبت من الرئيس الذي كـــان قبلـــي. قلت لرئيس الوزراء بأنني أعتقد بأنه لا يجدر به الدخول في الميدان العملـــياتي أو إطلاعه على الأخبار بطريقة لا يُنظر إليها على أنها مؤشر على عدم الـــثقة بـــرئيس الموساد وحسب، بل ومؤشر على وضع يتولّى فيه رئيس الوزراء المسؤولية العملياتية عن النشاطات التي يقوم بها الموساد، وأنه في حال واصل العمل بهـــذه الطريقة، فسوف يكون رئيساً للموساد بحكم الأمر الواقع، ويكون الشخص الذي يتحمل المسؤولية عن الإجراءات العملياتية التي تفرضها المهنة. أنا أقبل بالطبع بـــأن هناك أنواعاً معينة من القرارات التي ينبغي رفعها إلى رئيس الوزراء من أجل الحصول على موافقته عليها، لكن ينبغي أن يكون ذلك في الحدّ الأدنى وألاّ يتضمن الدخول في دقائق هذا المشروع أو ذاك. يتعين عليَّ القول بأن رئيس الوزراء نتنياهو وافـــق على مطالبي، وقدّم لي دعمه وتأييده الكاملين. كما أنه لم ينقض قراره بل وقف بجانبي بدون تحفّظ عندما واجهت مشكلتي الأولى بعد مرور بضعة أشهر على ذلك عندما اعتُقل اثنان من رجالي في قبرص.

كان التفريق بين مسؤوليات الطبقات السياسية والتنفيذية من بين القضايا التي حـــازت علـــى اهتمامي واستهلكت جزءاً من وقتي وتفكيري خلال مدّة عملي كـــرئيس للموســـاد. فلم تكن تمريناً في النظريات أو الفكر السياسي، بل غالباً ما كانـــت ســـبباً لقلق حقيقي ومباشر. أذكر أننا عرضنا في إحدى المناسبات خطة

مفـصلة لعملية وشيكة، وعدّدنا - كما هو ضروري في مثل هذه المسائل - نقاط الـضعف المحتملة في خطة العمل. تطرّق رئيس الوزراء، الذي كان يملك خبرة في هـذا الميدان بالذات، إلى كافة التفاصيل وحاول إصدار تعليمات لنا تتعلق بالنقاط الشكلية مثل تحديد أماكن تمركز العناصر الأمنية، وكيفية استخدامنا للمعدات. هل كانـت هـذه أوامر الطبقة السياسية التي يتوجب الامتثال لها أم أنها، وفقاً لتسمية وزيـر الدفاع السابق موشيه دايان، "نصيحة وزارية"، بمعنى أن الوزير يتولّى دور المستـشار؟ من ناحيتي، كنت سأفضل عدم تقديم النصيحة إليّ أصلاً. فإذا كانت الطبقة السياسية تريد إقحام نفسها في التفاصيل، فعليها أن تتحمّل المسؤولية الكاملة عـن النـتائج. ومن ناحية أخرى، إذا كانت ترغب في إعفاء نفسها من المسؤولية المباشـرة عـن الناحـية المهنية من العملية، فعليها أن تمتنع عن توفير نصائح غير ضرورية من أي نوع كانت. أي أنه لا يوجد حلّ وسط.

كانـت هـناك ناحـية إضافية لهذه الاستراتيجية المصممة بعناية أريد منها التصدّي لهواجس شريكين في المعادلة ولاهتماماتهما وحساسياتهما. لطالما اعتقدت بـأن للطبقة السياسية حقاً أصيلاً في النفي عندما تفشل العمليات، أو تسير الأمور على غير ما نشتهي ويصبح الأمر معروفاً لدى الجميع، وسبباً لأزمات دبلوماسية في بعض الحالات. لكن غالباً ما يكون من الضروري أن تتحمّل الدولة - الحكومة في الـوقت الحاضـر - مسؤولية التنصل العلني التام من الأعمال التي تم ارتكابها أو الأشـخاص الذين جرى اعتقالهم. أذكر أنه بعد تقاعدي من الخدمة في الموساد في العـام 1995 وذهابي إلى بروكسل كسفير لدى الاتحاد الأوروبي، طُلب مني كتابة مقدمـة تحت عنوان **حقّ الإنكار وواجب الولاء** لكتاب يحكي عن الاستخبارات بعنوان Intelligence for Peace. وقد ذكرت فيها فلسفتي الخاصة حول حقّ الدولة في التنـصّل من الأفعال ومن الأفراد الذين يُلقى القبض عليهم في البلدان الأجنبية. إنني أعتـرف بـضرورة توفير الغطاء السياسي للدولة ذات السيادة لكي تتمكن من تجنّب إلحاق ضرر خطير بالمصالح القومية. لكن، وكما ادعيت، يتعيّن إكمال هذا الجزء من المعادلـة بتصرّف الدولة بطريقة مخلصة تجاه الفرد الذي يدفع ثمن الدفاع عن المصلحة القومية. ولسوء الحظ، وكما ذكرت سابقاً، لم تفِ الطبقات السياسية دائماً بالتزاماتها.

أودّ إثـبات صحة ما أقول بالاستشهاد بحادثتين. غير أنني سأركز على ذكر تفاصيل حادثة واحدة لم تحظَ بانتباه كافٍ من وسائل الإعلام لا في إسرائيل ولا في الخارج.

قبل سنة من حرب يوم الغفران (حرب أكتوبر) سنة 1973 والتي فاجأت فيها مصرُ وسوريا دولةَ إسرائيل في أقدس أيامها، أُلقي القبض على أحد عملاء الموساد في اليمن وتم تسليمه إلى مصر بعد استجوابه، حيث أودع السجن طوال فترة تلك الحرب. في نهاية الحرب، أسرت إسرائيل عدة آلاف من السجناء، في حين تمكنت مصر من أسر عدة مئات من الجنود الإسرائيليين. بدأت المفاوضات من أجل تبادل الأسرى، وتم بذل الكثير من الضغوط من أجل إتمام تلك العملية بأسرع ما يمكن. طالـب الجنـرال زامير، رئيس الموساد حينها، بأن يكون باروخ مِزراحي، عميل الموسـاد الموجود في أيدي المصريين، جزءاً من الصفقة، ووافقت غولدا مائير، التي كانـت رئيـسة الوزراء حينها على ذلك الطلب. غير أن المصريين رفضوا الطلب بحجـة أن مرزاحـي *جاسـوس*، ولا يستحقّ بالتالي أن يُدرَج في تبادل للأسرى العـسكريين. لكـن ما لم أشر إليه في مقالتي هو أنه بعد وقت قصير على إعطاء السيدة مائير تأكيداها لزامير بأنها ستبقى ثابتة في موقفها، سافر زامير إلى واشنطن حـيث استقبلتُه ورافقته في اجتماعاته المتعددة. وبعد يوم على وصوله، قيل لزامير بـأن الجنرال موشيه دايان، الذي كان وزير الدفاع حينها، حمل السيدة مائير على الإذعـان والانحناء أمام الضغوط التي تزايدت داخل إسرائيل من أجل متابعة عملية تـبادل الأسرى. كان الشعب في غالبيته يجهل بشكل تام قضية مرزاحي، ولم يكن في مقـدوره فهم سبب عدم متابعة عملية التبادل. والسبب هو أن قصة مرزاحي كانت سرّاً جرى التكتم عليه وظلّت على هذه الحال لفترة طويلة بعد ذلك.

بعـد أن علم بتبدل المواقف، أرسل زامير برقية إلى إسرائيل قدّم فيها استقالته الفـورية. والتفت إليّ وقال "أنا لم أعد رئيسك وبالتالي لا يوجد ما يفرض عليك تمـضية الـوقت معـي... إلخ. ألغِ كافة المواعيد التي حدّدتها لأنني لم أعد رئيساً للموسـاد". توسلت إلى زامير ألاّ يلغي اجتماعاته التي تضمنت اجتماعاً مع وزير الـدفاع جـيمس شليـسنْجر، ومع مدير وكالة الاستخبارات المركزية كولباي،

وآخـــرين. بعـــد ذلك بوقت وجيز، انهالت المكالمات الهاتفية من رئيسة الوزراء، ونائـــبها إيغال آلون، وغيرهما يطلبون التحدث إلى زامير. لكنه رفض تلقّي أيّ من هـــذه المكالمـــات، وقال لي بأن لديَّ مطلق الحرّية في التحدّث إلى أيّ من هؤلاء المتصلين شريطة ألاّ أتحدّث باسمه. في النهاية، انتزع زامير ضمانة بأنه سيتم إطلاق سراح مزراحي بهدوء بعد بضعة أسابيع، وهو ما حصل فعلاً.

في اعـــتقادي، أدّى زامير خدمة وحيدة عبر إصراره على الضرورة الملحّة لإيجاد أعـــراف أخلاقـــية محتـــرمة يمكـــن أن تطبَّق لا على الموظفين الحكوميين والوسط الاستخباراتي وحسب، بل وعلى الطبقة السياسية. وبعد استقالتي من الموساد في العام 1995، رحـــبت بفرصـــة عرضها علناً، غير أن رئيس الموساد حينها خالفني الرأي، وعـــندما كتبت مقالة للحصول على الموافقة قبل نشرها، قام بكل ما يستطيع لإقناعي بعـــدم نشر المقالة. من بين الحجج التي عرضها واحدة أثارت استيائي. فقد ادّعى بأن مقـــالتي ستؤدي إلى إضعاف معنويات الجنود لأنها تشكك الثقة بالطبقة السياسية. لقد كانت وجهة نظري بالطبع مناقضة لحجته تماماً. فأنا أعتقد بأن التحدث علناً سيجعل مـــن الصعب أكثر على السياسيين أن يديروا ظهورهم إلى ضبّاط الاستخبارات الذين يعانون من المحن أو المخاطر. كما أنني أعتقد جازماً بأن الضبّاط الذين يدخلون معركة الاستخبارات يملكون كل الحق في معرفة المواقف التي يتبنّاها رؤساؤهم السياسيون.

في النهاية، فزت بالجولة. وتم نشر مقالتي في كتاب غير معروف بحيث لم تثر انتـــباه أحد. تُوفي مزراحي في العام 2005، وتحدثت إحدى الصحف عن وفاته في إحدى صفحاتها الداخلية. حتى إنه وردت إشارة عابرة إلى استقالة زامير. فقد كان الـــرأي العـــام مشغولاً بمواضيع أخرى، وفحوى المسألة هو أن أحداً لم يعر ذلك الخبر اهتماماً. ولم يحظَ مزراحي، على غرار سيلفيا رافاييل، وهي عميلة أخرى في الموســـاد أُلقـــي القبض عليها في قرية ليلهامر النرويجية بعد عملية فاشلة للموساد أسفرت عن مقتل نادل بريء نتيجة للاشتباه بأنه شخص آخر، بأي اعتراف وطني حتى بعد وفاته. إن حكومات يومنا الحاضر أكثر من قانعة بإدارة ظهورها للأفراد المخلـــصين الـــذين خدمـــوا بلادهم ببسالة وتميّز. وهذه من الأعراف التي أقرّتها الطبقات السياسية في إسرائيل ورعتها على مرّ السنين.

إحـــدى النواحي التي كان عليّ أن أناضل من أجلها كانت تحويل الموساد مـــن *عائلة* إلى مؤسسة عصرية. فعندما التحقت بالجهاز في أوائل الستينيات من القـــرن الماضي، كان الجوّ الذي سعت القيادة إلى المحافظة عليه يتّسم بالمشاعر الحميمـــية والعائلـــية. في تلـــك الأيام الغابرة، كان من المألوف التشجيع على انـــضمام أفراد العائلة والأقارب، وعندما كانت تُثار أزمة داخل الجهاز، كان الأفـــراد يـــتحدون معـــاً ويتصرّفون انطلاقاً من الإخلاص الشديد لا للقضية وحسب، بل وللأشخاص المعرّضين للخطر. وعندما يتقاعد الضبّاط، كان يقال لهم إن الموساد سيبقى منـــزلهم إلى الأبد، وكانوا يُدعَون إلى مناسباته من أجل المحافظـــة على ارتباطاتهم به. كنت أعرف العديد من الشخصيات الهامة معرفة شخـــصية وكـــان الجميع يتوقعون منّي الاستمرار في هذا التقليد بل والتشجيع على فعل المزيد. ولكن ذلك لم يعد ممكناً بعد الآن، كما أنه لم يعد أمراً مرغوباً به في الواقع. فقد عملت على فرض قواعد الخدمة المدنية التي تمنع تجنيد الأقارب في المؤســـسات الحكومـــية تحـــت سقف واحد. ومع أنني استمرّيت في تطمين المـــتقاعدين بـــأن الموساد سيبقى دائماً إلى جانبهم عندما تبرز حاجة شخصية، ولكـــنني عملـــت على تطبيق سياسة قائمة على التخفيف المتدرّج للروابط بين أولئك الذين لا يزالون في الخدمة والأشخاص الذين تقاعدوا منها. لم يكن ذلك ســـهلاً علـــى الإطلاق، فقد استوجب استثمار الكثير من الوقت والجهد لجعل الفـــراق لطيفاً وفيه مراعاة للشعور بقدر الإمكان. غير أن العديدين توقعوا منّي أن أتـــصرف بـــشكل مختلف. ففي النهاية، ألست واحداً منهم؟ لكنّ المصالح الحقيقية للدولة والموساد فرضت عليّ التصرف على نحو مغاير.

في سنتي 1998 و1999، بدأ الشرق الأوسط مسار المواجهة المتجددة التي قُدّر لها أن تندلع على شكل حرب خليج ثانية سنة 2003. وبمراقبة الأحداث من زاوية الموســـاد، بـــدا واضـــحاً أن التحديات الثنائية للعراق وإيران في الناحية الحساسة لأســـلحة الدمار الشامل بدأت تصدر مؤشرات سريعة تنذر بالشؤم. كان تواجد الأمم المتحدة قد توقف في العراق وبدأت مرحلة جديدة. أما إيران، فلطالما استُثني هـــذا الـــبلد وأُعطي عناية خاصة وأصبح مصدر قلق كبير في مجالي أسلحة الدمار

الشامل والإرهاب الدولي. وقد تميّزت تلك الأخطار الواضحة بناحيتين منفصلتين. الأولى هي الخطر الذاتي المستقل الذي شكله هذان البلدان بسبب سعيهما الدؤوب وراء أهدافهما وطموحاتهما في هذين الميدانين، والناحية الأخرى هي ارتباطات كل من بغداد وطهران بالحركات الإرهابية الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية. وعلى خط موازٍ لهذه الهواجس، بذلت الحكومات الإسرائيلية في عهد بنيامين نتنياهو وإيهود باراك الكثير من الجهود للتوصل إلى اتفاقيات مع الفلسطينيين لا على أمل أن تؤدي تلك الاتفاقيات إلى خفض مستوى الإرهاب الموجَّه ضدّ إسرائيل وشدّته وحسب، بل ومن أجل إنشاء جبهة مشتركة ضدّ الأخطار الخارجية لأسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي. كان ذلك التعليل المنطقي لمحاولة التوصل إلى اتفاقيات مع الفلسطينيين والسوريين. قدّر السياسيون بأنه ما إن يتم التوصل إلى حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والصراع الإسرائيلي العربي حتى تشكّل *الدائرة الداخلية* بأكملها لإسرائيل والدول العربية معاً جبهة مشتركة في مواجهة *الدائرة الخارجية*، وأعني إيران وليبيا، وغيرهما، وهما الدولتان اللتان كانتا ترعيان في الوقت نفسه إرهاب الدولة وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كانت تلك مرحلة اكتسب فيها الخطر الاستراتيجي الذي يهدد إسرائيل أبعاداً دولية أجبرتها على التفكير في محدودية قدراتها المستقلة في التعامل معه لوحدها، وصياغة ردّ معتبر إذا تطلب الأمر.

تم التوصل إلى استنتاجين رئيسيين في تلك الأيام. الأول هو أنه حتى في حال تم التوصل إلى حلّ دائم للمشكلة الإسرائيلية العربية (علماً بأن أرجحية حدوث ذلك بدت ضعيفة)، فإن الدائرة الداخلية لن تملك القدرة اللازمة لحشد القوة الكافية لمواجهة *المحيط الخارجي* وإلحاق الهزيمة به بالاعتماد على نفسها. أضف إلى ذلك أنه حتى في حال توصلت سوريا والفلسطينيون إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل، فمن غير المحتمل أن يقطعوا علاقاتهم مع إيران أو كوريا الشمالية. ربما يقلل الطرفان من إبراز هذه الأرصدة الاستراتيجية التي رعياها على مرّ السنين، غير أن النظام الحالي لكل من بشار الأسد وياسر عرفات لن يدير ظهره بالكامل لمناصريه السابقين.

مع مطلع القرن، نجحت كوريا الشمالية في اختراق الشرق الأوسط، فباعت صواريخ سكود سي وسكود دي للسوريين، علماً بأن مدى الصواريخ الأخيرة يبلغ سبعمائة كيلومتر، ولم تقدم للسوريين منصات الإطلاق وحسب، بل وقدمت لهم خطوط الإنتاج للطرازين. تعتبر هذه الصواريخ بمثابة النظم الضرورية لحمل الرؤوس الحربية الكيميائية التي طوّرها السوريون كرادع مقابل لقدرات إسرائيل المعروفة والمزعومة في المجال النووي. وعلى خط موازٍ لهذا المشروع، قدّم الكوريون الشماليون مساعدة فريدة من نوعها لإيران في مجال تطوير الصواريخ، مما مكّن طهران بالتدريج من تصميم منظومات صاروخية متوسطة المدى يمكن أن تطال معظم أنحاء الشرق الأوسط من جهة الشرق، ومسافات لا بأس بها شمالاً وشرقاً. وأخيراً وليس آخراً، نجحت القوى الحاكمة في بيونغ يانغ في المحافظة على موطئ قدم لها في مصر عبر بيع صواريخ من طراز سكود بي للمصريين وصيانتها. فعلى الرغم من العلاقات العسكرية الوطيدة التي نشأت بين القاهرة وواشنطن عقب التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية سنة 1979، لم تفوّت القاهرة فرصة المحافظة على خط إمدادات صغير، ولكنه هام من صواريخ سكود بي، وحافظت على اتصالاتها مع النظام الكوري الشمالي حتى نهاية القرن العشرين.

كيف ينبغي أن يكون الردّ الإسرائيلي على خطر كوري شمالي يحيط بإسرائيل من جميع الجهات، وينذر بالويل؟ سبق أن أشرتُ إلى هذه المسألة عندما أشرت إلى محاولة لإبرام صفقة بين إسرائيل وكوريا الشمالية، في مسعى فُهم على نحو خاطئ، وكان نصيبه الفشل، بأنه لم يكن في مقدور إسرائيل، وما كان ينبغي عليها التفكير في القيام بنشاط اقتصادي ودبلوماسي مستقل خلف ظهر الولايات المتحدة.

مع وصول القرن العشرين إلى نهايته، اتخذت المسألة طابعاً مختلفاً، فقد انتهت أيام الأحلام الخيالية والخطرة بالقيام بنشاط دبلوماسي مبدع وعبقري. لكن ماذا بعد؟ كان هناك من يعتقد بأنه لا بدّ وأن تتصادم إسرائيل مع الكوريين الشماليين وجهاً لوجه. غير أن كيفية حدوث ذلك كانت غير

واضحة على الإطلاق بالنظر إلى المسافة الشاسعة التي تفصل بين البلدين، وإلى السجل المعروف لكوريا الشمالية بردات فعلها العنيفة والدموية على أي تحرّك محسوس يستهدف مصالح بيونغ يانغ. تمسك آخرون ممن هم أكثر رصانة وواقعية، بوجهة النظر التي تقول إنه ينبغي على إسرائيل الاعتراف بأن هناك حدوداً يُحظر عليها القيام بعمل وراءها، وتحديات ينبغي أن تُترَك للقوى العالمية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة.

عكست السياسة العملية التي اتّبعتها إسرائيل في تلك السنين تفهّم الطبقة السياسية لحقيقة أن المقاربة الأخيرة كانت الوحيدة المتيسرة؛ في حين أنه ينبغي التشجيع على جمع المعلومات الاستخباراتية متى أمكن ذلك لكي تتمكن من تقييم الطبيعة الحقيقية للخطر ومداه بدقّة، فقد تعيّن ترك المهمة الرئيسية المتمثلة في ترجمة تلك المعلومات إلى عمل مباشر يستهدف المجرمين لجهات أخرى.

إحدى النتائج الأكثر تعقيداً لتحول إسرائيل إلى هدف للأخطار *العالمية* في نهاية القرن الماضي هي أن من يهددون مصالح الأوساط الاستخباراتية الإسرائيلية باتوا أكثر بعداً عن إسرائيل. ولذلك بات من الضروري معرفة المزيد عن البلدان والأديان المنتشرة في أماكن بعيدة عن إسرائيل، ودراسة الثقافات السياسية والاجتماعية في تلك البلدان بمزيد من التعمّق، وتعلّم كيفية العمل في البحار التي لم يكن لها خرائط حتى ذلك الحين. لكن بينما كان يجري العمل على إنجاز ذلك، بدا الإدراك المتنامي لمحدودية قدرات إسرائيل يلوح في الأفق.

لا يوجد شيء أصعب على ضابط الاستخبارات من أن يتلقّى حقنة حقيقية من الإذلال. فالأمر يتعارض مع فطرة أولئك الذين دُرّبوا على توسيع حدود *ما هو ممكن* إلى ما وراء المنطق والإدراك البشري. فأحد المبادئ الأساسية للموساد في فترة الخمسين سنة التي مضت على وجوده هو أنه في التحليل النهائي، لا توجد مهمة عصيّة على التنفيذ، وأنه من غير المقبول رفع تقارير إلى الطبقة السياسية تقول إنه لا يمكن تحييد خطر واضح بطريقة أو بأخرى، مع أنه لم يكن يُكتب النجاح لكافة المهمات التي نُفذت، إذ عانى بعضها من إخفاقات، وبعضها كان إخفاقات مؤلمة للغاية، لكن حتى أواخر القرن العشرين، لا يمكنني تذكّر وضع جرى فيه

إعطـــاء جـــواب سلبي مقدماً لطلب بالقضاء على خطر محدق. ولم تكن الطبقات الـــسياسية في إســـرائيل تـــرحّب بالتأكيد بمثل هذه الردود، وخصوصاً إذا كانت صادرة عن *السوبرمان* التقليدي.

في نظـــري، تـــوجد أربـــع قضايا في ميدان انتشار أسلحة الدمار الشامل اســـتحوذت علـــى انتباه الدول في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الخمس عشرة الماضية. إحدى هذه القضايا كانت التحدّي العراقي الذي لاح في الأفق مـــع اقتـــرابنا من حرب الخليج الأولى في يناير/كانون الثاني عام 1991. فمنذ اجتـــياح الكويت سنة 1990 والعدّ التنازلي للحرب يجمع الزخم وبات السؤال المـــتعلق بخطط صدام حسين في ميدان الأسلحة النووية أكثر إلحاحاً. إنني أعتقد أن الأوساط الاستخباراتية في إسرائيل كانت قادرة على توفير المؤشرات الكافية لكل من قادتها السياسيين وللمجتمع الدولي والتي تثبت بأن العراق في طريقه إلى الحـــصول على قدرات عملياتية في هذا الميدان الفتّاك. في أعقاب تلك الحرب، ظهر الدليل على أننا كنّا محقّين تماماً. والقضية الثانية كانت نشاطات الإيرانيين ونـــواياهم. في هذا الخصوص، أعتقد بأن إسرائيل حققت نتائج باهرة سواء في تحديـــد الأخطار في مرحلة مبكّرة جداً، أو في اتخاذ خطوات لا تُحصى للتأكد مـــن أنه لا القدس ولا أية عاصمة كبرى أخرى في العالم يمكن أن تؤخذ على حين غرّة. إذا كان في مقدور مدير الاستخبارات العسكرية التصريح في مقابلة أُجـــريت معه في 29 أبريل/نيسان عام 2005 بأن الاحتمال ضئيل في أن تُؤخذ إسرائيل على حين غرّة في هذه القضية الحساسة، فإن الفضل في ذلك يعود إلى تركيـــز الجهـــود علـــى مـــدى أكثـــر من عقد من الزمان من قِبل الأوساط الاســـتخباراتية بأكملـــها وعلى رأسها الموساد. القضية الثالثة التي برزت إلى الـــسطح كانـــت البرنامج الليبي لامتلاك قدرات عسكرية نووية مستقلة. كان رئـــيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الشخص الوحيد الذي اختار كشف هذه القضية للشعب الإسرائيلي في سلسلة من المقابلات مع وسائل الإعلام التي أجـــراها عـــشية السنة اليهودية الجديدة في سبتمبر/أيلول سنة 2002. فلم يكن هـــناك شـــخص بمـــثل هذه الصفة يمكنه المخاطرة بالكشف غير المسبوق لهذه

الحقائــق لــو لم يكن يملك معلومات استخباراتية أكيدة. أما التحدّي الإقليمي الرابع فقد تمثل في تطوير سوريا لقدرات كيميائية هجومية وضمّها إلى منظومة صواريخ حاملة لها. لقد تم اكتشاف هذا الأمر في مرحلة مبكّرة مما أتاح صياغة ردّ استراتيجي مناسب.

إحدى المشكلات التي كان على الأوساط الاستخباراتية مواجهتها في السنين الماضية كانت الضرورة المطلقة لحماية مصادر المعلومات وطرق الحصول عليها، مما جعــل من الممكن في الوقت نفسه إطلاع الرأي العام على الأخطار الأساسية التي تهــدد أمــنه. في هــذا الخصوص، كان هناك تضارب في المصالح، ولا يزال، بين الطــبقات الــسياسية والمحترفة. وفي النهاية، لم يحقق أي من الطرفين مبتغاه بشكل كامل.

# 13

## عصر جديد: ضابط الاستخبارات كوسيط بين الدول

فــيما كانت الأوساط الاستخباراتية في إسرائيل، والولايات المتحدة، وباقي أنحــاء العالم الحرّ تتحرّك نحو مواجهة مشكلات الإرهاب العالمي وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي بدأت تلوح في الأفق، كانت مدفوعة أيضاً نحو زيادة مشاركتها في دعـــم الحلول وتنفيذ الخطط في المنطقة. أول خاطرة بدرت إلى ذهني حول هذه المـــسألة كانت أثناء حديث مع زملائي الأميركيين حول سياسات الحكومات التي خدمـــتها. وجدت نفسي أمثّل تفكير قادتي السياسيين وتطلعاتهم، وبموجب هذه الـــصفة، بـــدا واضـــحاً أنني كنت أكثر من مجرّد ضابط في الاستخبارات يجمع المعلومات لحكومته. فقد أصبحت في الوقت نفسه أقوم بدور مصدر عالي المستوى يوفر المعلومات لنظرائه حول تفكير رئيسه ونواياه، وأعني رئيس الوزراء شخصياً. كـــان علـــيَّ التحلّي بالحذر لجهة عدم البوح بما لا ينبغي الكشف عنه، والتحلّي بالحـــذر الـــشديد مـــن أن يُنقل عنّي معلومات تضلل من أحاورهم. فلم يكن في مقـــدوري تحمّل التحول إلى أداة لنشر المعلومات المضللة على أعلى مستوى، لأنني سأكون حينها مذنباً بجرم خداع الولايات المتحدة والحلفاء، وسأخسر على الفور مـــصداقيتي ومكانتي، وهما صفتان إذا تمكنت من المحافظة عليهما، ستكونان مصدر عون لا يقدّر بثمن في العديد من الأوضاع الحرجة.

لا تـــوجد جدوى من تردادي للتصريحات والتعليقات العلنية التي تصدر عن

بلـــدي، لأنني لن أوفر لها قيمة مضافة، وسأتحول بسرعة إلى شخصية زائدة وغير فاعلـــة، وهـــو أمـــر لا توجد مزيّة فيه. والشيء الذي قمت به هو أنني قسّمت معتقداتي إلى ثلاثة أقسام، خصصت القسم الأول للمعتقدات الاستخباراتية المحترفة، والقـــسم الثاني لتوصيل الرسائل أو الموضوعات التي يحددها رئيس الوزراء الحالي، والقـــسم الثالث كان تقديراً منفصلاً وخاصاً للقضايا الرئيسية كما أراها. والقسم الأخـــير هـــو الأصعب والأخطر بالنسبة لي، لأنه في حال نُقل عنّي كلام بطريقة خاطئة أو خارج سياقه، فقد أتسبب بإلحاق ضرر بالغ، وأصبح عرضة للاتهام بأنني تجاوزت صلاحياتي.

يتعيّن عليَّ القول بأنه من بين كافة الرسائل التي قمت بتمريرها من رئيس الوزراء وإلـــيه، قمت بتمرير الرسالة الأكثر أهمية إلى رئيس الوزراء قبل وقت قصير من وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول والتي تقول إن رئيس الولايات المتحدة لم يفهم الاســـتراتيجية التي يتّبعها رئيس الوزراء في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. فقد كـــان شديد التوق إلى صياغة مقاربة مشتركة يمكن للقائدين اتّباعها ودعمها وتوفر وزنـــاً لموقـــف الولايات المتحدة في العالم العربي. وساورني إحساس مميز بأنه تم تمرير رســـائل مشابهة إلى رئيس الوزراء عبر قنوات إضافية، ولكنني لم أصدّق بأن الجانب الأميركـــي كـــان يحاول من خلالي التأثير على شريكه الإسرائيلي بأن الوقت ينقضي بسرعة، وأنه لم يعد في مقدورنا الانتظار أكثر من ذلك. وما بدا واضحاً بالنسبة لي هو أن الجانب الأميركي لم يكن يعمل في ذلك الوقت بالذات على أفكار خاصة به. فعلى النقـيض من فترة رئاسة كلينتون، لم يكن يوجد تفكير عميق ومستقل في واشنطن في مـــا يـــتعلق بالملف الإسرائيلي العربي في تلك الأيام، وفهمت بأن المراد هو القول إن "المجـــال مفـــتوح أمامك لكي تتوصل إلى أفكار جديدة. فنحن نرحب بذلك، ولكن يتعين عليك التقدم باقتراحات لا تخدم مصالحكم وحسب، بل وتخدم مصالح الولايات المـــتحدة في الـــشرق الأوسط ككلّ. إذا كنتم تريدون أن تكونوا شركاء للولايات المتحدة، يتعين عليكم مراعاة مصالح شريككم بقدر ما ترعون مصالحكم. توصلْ إلى شـــيء يمكن الاعتماد عليه، وسوف نمضي معكم في ذلك". كان ذلك فهمي لما كان يقال لي وعلى هذا الوجه قمت بتمريره إلى قائدي السياسي.

حقيقة المسألة هي أنني لم أتمكن، وأنا أبحث من حولي عن فرد أو هيئة حكومية يمكنها القبول بذلك التحدّي، من العثور على أحد. فقد كان للجيش الإسرائيلي فرع للتخطيط خاص به، وكانَ يعالج القضايا السياسية والاستراتيجية في مجال الدفاع والأمن، والضباط الكبار من الرجال والسيدات فيه كانوا على قدر عظيم من الكفاءة، ولكنهم لم يكونوا مفوّضين ولا مجهزين بالوسائل اللازمة للتعامل مع الاستراتيجية العامة لإسرائيل. كما أن مجلس الدفاع القومي الذي ترأسته لمدة سنة واحدة لم يكن الهيئة التي يفضلها رئيس الوزراء. وهو لم يكن يملك على أية حال الاتساع والعمق اللذين يوفران له قدرة حقيقية على اقتراح خطط شاملة.

كنت في الماضي مبعوثاً شخصياً لرؤساء الوزراء، ولكنني كنت أعمل من داخل الموساد كلاعب رفيع المستوى (ولكنني لم أكن لوحدي أبداً). والآن، أصبحت في قمة المنظمة بدءاً من العام 1998 وصار في مقدوري تشكيلها وفقاً للطريقة التي أراها. لكن دعوني أوضح هذه النقطة: كنت مسؤولاً أمام رئيس الوزراء، وخاضعاً لسلطته، وأرفع تقاريري إليه، وكان عليَّ الحصول على موافقته على أنواع معينة من النشاطات. مع ذلك، كنت أتمتع باستقلالية إلى حدٍّ بعيد. وغالباً ما كنت أرى رئيس الوزراء على نحو منتظم، لكن حتى هذا الجدول المنتظم كان يتغير بتغير الأوقات. فعندما يكون حافلاً بالمواعيد، يمكن أن يتحول اللقاء الأسبوعي بسرعة إلى لقاء نصف شهري يدوم لفترة تتراوح ما بين ستين وتسعين دقيقة. وكان يُطلب منّي تقديم لائحة بالبنود سلفاً من أجل رفع تقارير بشأنها أو مناقشتها، ولكن لم يسبق أن رأى رئيس الوزراء بنفسه الورقة قبل لقائنا، وكان السكرتير العسكري الذي عمل كضابط ارتباط مع الطبقة السياسية يحاول التصرف بين الحين والآخر كرئيس وزراء مصغر ويطلب المزيد من التوسع و/أو التوضيح مقدماً. في ما يتعلق بالتعيينات، كان عليَّ الحصول على الموافقة من أجل تعيين رؤساء الأقسام ونوابهم. في مثل هذه الحالات، كنت أضيف وصفاً مؤلفاً من صفحة واحدة لهذا المركز أو ذاك إضافة إلى صورة فوتوغرافية للمرشح. وعندما كنت ألتقي برئيس الوزراء، كنت أصف له المركز، وأقدّم له السيرة الذاتية

للمرشـــح، وأثـــني علـــى مزاياه. وطوال مدة الخدمة التي استمرّت لأربعة أعوام ونصف، لم يحصل أن امتنع رئيس الوزراء عن الموافقة ولو لمرّة واحدة. كان رئيس الـــوزراء يوافق على التعيينات من غير أن يلتقي مسبقاً بالمرشحين، وبدون عملية فحص أو سماع مسبق. في إحدى المناسبات، اقترحت تعيين نائب للرئيس، فقدمت اقتراحي وقلت لرئيس الوزراء حينها بأن رئيس قسم آخر يتطلع إلى المركز ويرغب في مقابلـــته شخـــصياً. اقترحت بأن يتم ذلك اللقاء مع أنني أشرت بوضوح إلى الـــشخص الذي أفضّله. وافق رئيس الوزراء على الطلب، ولكنه قبل بتوصيتي على الفور وأصبح مرشحي نائباً لرئيس الجهاز.

أردت الـــتعمق في هـــذه الناحية لكي أصف القوة والمكانة التي كان الرئيس يتحلّـــى بها في أيامي. لم يكن هناك أي تدخل خارجي في موضوع التعيينات من داخل الجهاز، وكان لدى ثلاثة رؤساء متعاقبين للوزارة ثقة ضمنية بالقرارات التي يـــتخذها رئيس الجهاز، وبوصفي الرئيس، تمتعت بحرّية في العمل كانت نادرة في العمـــل الرسمي. كان زملائي في المجال الأمني يتمتعون بقوى وصلاحيات مشابهة داخل منظماتهم.

كانت اللجنة الفرعية للدفاع ولجنة العلاقات الخارجية في البرلمان تتلقّى تقارير منـــتظمة منّـــي، وكانت مراقبتهم تتجاوز في بعض النواحي مراقبة رئيس الوزراء. كانت جلساتي معهما تدوم وقتاً أطول – ما بين ثلاث وأربع ساعات – وغالباً ما كانتا تزوران المؤسسة وتطلعان على المرافق والموظفين وكانت أعداد وفد اللجنتين كبيرة نسبياً. لكن في الحقيقة، يتعيّن القول بأن كل رئيس للوزراء تمكن من تطوير إحـــساس تجاه الموساد، وأبقى الجهاز في حالة من الاعتداد الكبير بالنفس، باستثناء شخص واحد اسمه شمعون بيريز الذي لم يحاول إخفاء ازدرائه بالكثير من الأعمال الـــتي كان الجهاز يقوم بها. وأذكر أنني كنت أرافق رؤسائي في لقاءات معه حيث كـــان يوضح بجلاء بأنه لا يأبه كثيراً للأعمال التي يقومون بها، و لم يكن يكنّ حتى أدنى قدر من الاحترام لأولئك العاملين في أجهزة الاستخبارات. أما العزاء الوحيد فهو أن كافة الأجهزة في الوسط الاستخباراتي تمتعت بالموقف نفسه وأنه مع مضي السنين، أصبح احتقاره للاستخبارات حقيقة معروفة.

بالرغم من ذلك، برز الدور العلني للاستخبارات في السنوات الأخيرة، عند مطلع القرن، في الدفاع عن السلام ومراقبته والقيام بخطوات تصالحية بمبادرة من الولايات المتحدة وليس من إسرائيل أو الفلسطينيين أو الدول العربية. مع تنامي دورة الإرهاب، بدءاً من النصف الثاني من العام 2001، أُطلقت مبادرة من أجل محاولة التوصل إلى وقف لإطلاق النار أو خفض مستوى الأعمال العدائية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فقد كُلّف مدير وكالة الاستخبارات المركزية، جورج تينيت، من قبل الرئيس الأميركي بالذهاب إلى إسرائيل والتوصل إلى حلّ لدورة العنف المتنامية. نتيجة هذه المهمة كانت خطة تينيت، وهي عبارة عن تسلسل مفصل للخطوات التي سيقوم بها كل جانب في سبيل خفض العنف. من الناحية التقنية، كانت الخطة عبارة عن مخطط محترف تصدّى للقضايا الأمنية والعسكرية لدى الطرفين، وبما أن المضامين السياسية لكل خطوة مقترَحة لم تكن أقل شأناً من المضامين العملياتية، فقد دخلت وكالة الاستخبارات المركزية في الواقع في عمق التعقيدات السياسية في الشرق الأوسط سلفاً. كان ذلك بمثابة ابتعاد عن الدور السرّي الذي ظلت الوكالة تلعبه طوال السنوات الخمسين الأخيرة، وكانت الطبقة السياسية في الولايات المتحدة من قرّرت العمل وفقاً لهذه الطريقة. أثمر هذا القرار عن نتيجتين أو ثلاث نتائج حتى قبل أن تخضع الخطة الإجرائية للاختبار. فقد أصبحت وكالة الاستخبارات المركزية لاعباً علنياً على مسرح الأحداث، وأصبح اسم ممثلها بين عشية وضحاها اسماً مألوفاً داخل إسرائيل، ونشاطاته المتعلقة بدور الوكالة علنية في معظمها. أما النتيجة الثانية لهذا التطور هي أن وكالة الاستخبارات المركزية لعبت دور الحكم في النزاع، فصار ممثلها يحضر الاجتماعات الثلاثية، وغالباً ما كانت تلك المشاورات أحداثاً مؤثرة وكان الأطراف المباشرون في النزاع يتعاملون معها بوصفها كذلك. أضف إلى ذلك أن الوكالة تولّت دور المنسق في عمليات تدريب قوات الأمن الفلسطينية، وأشرفت على برامج تدريبية بمشاركة مدرّبين مصريين وأردنيين. هكذا، اتضح رهان مباشر للوكالة على تأمين نجاح المشروع بأكمله. لقد احتوت المفاوضات الهادفة إلى ضمان قبول كافة الأطراف بخطة العمل على كافة عناصر الدراما المعتادة في الشرق الأوسط.

قدّم تينيت مسودّة خطته لكلا الطرفين، وطلب الحصول على تعليقات. أذكر أن إسرائيل أجابته باقتراح القليل من التعديلات، في حين اقترح الفلسطينيون مجموعة كبيرة من التغييرات التي رغبوا في إدخالها في الوثيقة. في غضون بضع ساعات، عاد تينيت، وقدّم ورقة راعت القليل من هواجسنا، ولكن ليس كلها. وأضاف بأن الوثيقة عبارة عن اقتراح مبني على مبدأ *اقبله أو اتركه*. تفحصتُ الوثيقة، وهرعت إلى رئيس الوزراء، بعد التشاور مع زملائي، وألّحيت عليه بقبولها كما هي. جادلت بأن غالبية القيود الفلسطينية لم تلقَ قبولاً لدى تينيت، ولذلك يجدر بنا المسارعة إلى الموافقة، وبذلك نحول دون إجراء مزيد من المفاوضات. بعد أن عبّرنا عن الموافقة على الاقتراح الذي يعمل وفقاً لمبدأ *اقبله أو اتركه*، انتقل العبء بكامله إلى الطرف الآخر. هذا ما حصل بالضبط، إذ سافر تينيت إلى رام الله، مقرّ السلطة الفلسطينية التي كان يرأسها ياسر عرفات، وتجادل معه بحدّه لما يقارب الخمس ساعات. كان المتحاوران يجلسان على الأرض أحياناً لأن جورج تينيت كان يعاني من ألم شديد في ظهره. في النهاية، استولى اليأس على تينيت، وما إن غادر رام الله معترفاً بفشله حتى جرى استدعاؤه فيما كان يتوجه إلى مطار اللدّ الدولي ليقال له بأن عرفات أذعن لشروطه.

منذ تلك اللحظة، خضع دور وكالة الاستخبارات المركزية ووضعها في النزاع للتغيير، حيث خدم ممثلوها كأمناء محترفين على تطبيق خطة العمل التي وضعها تينيت، وبذلك دخلوا في صلب المعترك السياسي. وبعد أشهر من الفشل في حمل الفلسطينيين على خفض حدّة العنف والتحريض، أرسلت الولايات المتحدة جنرالاً في قوات المارينز، اسمه أنتوني زيني، كممثل خاص مكلّف بمهمة حمل الطرفين على تطبيق خطة تينيت. لكنه واجه الفشل في مسعاه أيضاً، وقرر الانسحاب في آخر الأمر بعد أن قدّم للطرفين نسخة مخففة نوعاً ما لخطة العمل، وافقت إسرائيل عليها على الفور مجدداً، على الرغم من عدة تحفظات، في حين تردّد الفلسطينيون في إعطاء موافقتهم عليها. لكنّ هجوماً انتحارياً كبيراً وقع في ناتانيا ليلة عيد الفصح في العام 2002 لم يترك أمام إسرائيل أي خيار سوى الدخول عنوة إلى الضفة الغربية ومواجهة الإرهابيين في عمق دارهم.

لم يخـدم التدخل العلني لوكالة الاستخبارات المركزية في العملية أية مصلحة حقيقية للولايات المتحدة. فقد اهتزّت هيبة الوكالة ورئيسها المؤتمن والمحترم، وأبرز الفشل المحدودية الواضحة لواحدة من أكثر أذرع حكومة الولايات المتحدة مهابة. كما أصبحت القدرات المهنية للوكالة معرضة لخطر مماثل، جزئياً على الأقل. ففي النهاية، إذا لم يكن في مقدور حكومة الولايات المتحدة وشركائها المصريين والأردنيين وضع برنامج تدريبي يمكن التعويل عليه ويثمر عن ولادة نظام استخباراتي وأمني محترف ومقتدر، فما هو الشيء الذي يمكن فعله بعد ذلك؟

اعتقدت منذ البداية بأن المضي في هذا المسار لن يخدم أي غرض، وأن الصلات والعلاقات المستمرّة بين الأوساط الاستخباراتية في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل يمكن أن يعتريها الضعف. في النهاية، لم يتحقق هذا الخطر الأخير، ولكن من ناحية أخرى، وكما قلت آنفاً، لم ينتج عن إقحام الوكالة في المعمعة – من أجل أداء دور لا ينسجم مع عملها وأسلوبها المعتاد – خدمة أي غرض مفيد.

بالعودة إلى إسرائيل نفسها، نجد أن التطورات التي وصفتها للتو أدخلت الوسط الاستخباراتي أكثر من أي وقت مضى إلى المنطقة الرمادية التي كانت توجد دائماً بين الطبقتين السياسية والعملياتية. ففي الماضي، غالباً ما كنا نكلّف، في الوسط الاستخباراتي، بأدوار في العملية السياسية الجارية من قبل القائد السياسي في تلك المرحلة من الزمن. وفيما كنت أراقب الوكالة وهي تدخل إلى الحلبة، في ظل غياب كامل للمبادرات المحترفة من جانب الطبقات السياسية، بدأت، وبدرجة أقل إلى جانب اثنين من زملائي في لجنة رؤساء الأجهزة، باقتراح خيارات سياسية، وأصبحنا بالتدريج أكثر جرأة في الترويج للأفكار وإجراءات العمل.

بشّرت عملية *الدرع الواقي* التي نفذها الجيش الإسرائيلي في مارس/آذار عام 2002 بعصر جديد لا في المذهب والدخول في حرب متدنّية الشدّة وحسب، بل وبمقاربة جديدة مختلفة تماماً من جانب المجتمع الدولي في التعامل مع الأنظمة الفاشلة. في هذا الخصوص، أعتقد بأنه سيكون صحيحاً القول بأن السياسة المبتكرة التي اقترحها الجانب الإسرائيلي على المستوى السياسي كانت *الأولى*، بحيث جرت محاكاتها في الأزمات التالية كعنصر مكمل في السياسات الأميركية.

بعـــد أن بدأت العملية التي استهدفت مراكز الإرهاب في الضفة الغربية، بدا واضـــحاً منذ البداية بأنه سيكون للعملية مهلة زمنية محدودة، على اعتبار أن مدى سماح الرأي العام الدولي والاعتبارات السياسية الدولية لإسرائيل بالعمل مع التمتع بالحـــصانة داخـــل أراضي السلطة الفلسطينية لا يمكن تحديده سلفاً. طالب رئيس أركـــان الجيش الإسرائيلي آنذاك، الجنرال شاوول موفاز، ببضعة أشهر على الأقل من حرّية التصرّف، لكن من الواضح أنه لم يكن في الإمكان منح مثل هذا الإطار الـــزمني. لكـــن مهما تكن العملية الوشيكة خاطفة وناجحة، فسوف تنتهي بدون تحقيق الهدف بعيد المدى المتمثل بالاستئصال الكامل للإرهاب. لكن في حال أطلّ الإرهـــاب فـــور انتهاء العملية أو بعد ذلك بوقت قصير برأسه البشع مرّة أخرى، فمـــاذا ســـيكون التأثير الذي ستحدثه العملية على المدى البعيد؟ ألن يتبيّن بأنها لم تكن فعالة على اعتبار أنها ستبرز عجز النظام الدفاعي والأمني الإسرائيلي بدلاً من أن تـــبرز قوته؟ وعلاوة على ذلك، إذا انتهت العملية في يوم محدد و لم يتم التوصل إلى شـــيء، سواء على الصعيد الدفاعي أو السياسي، فسوف يكون الفراغ الناشئ حافـــزاً لإطـــلاق كافة أنواع المبادرات التي يمكن أن تكون كارثية من وجهة نظر إســـرائيل. وبالـــتالي، مهمـــا قلّبنا المسألة، كان من الضروري أخذ زمام المبادرة والتوصل إلى سياسة يمكن إطلاقها غداة العملية الدفاعية. و لم يكن من المفترض أن يكـــون هذا السرد المفصل للأفكار مجال عمل ضابط في الاستخبارات أو الوسط الاستخباراتي، لكن نظراً للفراغ الحاصل في عملية صنع القرار الذي وصفته سابقاً، فقد دخلنا من الباب الخلفي.

بما أنه لم يكن لدى ياسر عرفات أية مصلحة في التوصل إلى تسوية حقيقية مع إســـرائيل، فالإمكانية الوحيدة تكمن في دعم خطوة من شأنها أن تفرز قيادة بديلة للسلطة الفلسطينية. من أجل إحداث مثل هذا التغيير، سيكون من الضروري إنشاء مركـــز قوى جديد داخل النظام البرلماني الفلسطيني. وسيحمل مركزُ القوى هذا البرلمانَ الفلسطيني على استحداث منصب رئيس للوزراء لم يكن موجوداً حتى ذلك الحـــين، على أن يتم منح شاغل المنصب صلاحيات الرئيس **التنفيذي** للسلطة من الناحية العملية. كانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها اقتراح إحداث تغيير في الحكم

في منطقة الشرق الأوسط على المجتمع الدولي. وقد راعى هذا الاقتراح بعين الاعتبار الظروف الخاصة المسيطرة داخل السلطة، وعلى وجه الخصوص المنصب الرئيسي الذي يشغله عرفات والتأييد الشعبي العارم الذي يتمتع به. لذلك، بدلاً من إقصائه عن مسرح الأحداث بشكل نهائي، تمثلت الفكرة في تركه مع لقب الرئيس، لكن مع نقل صلاحياته بطريقة تجعله رئيس دولة صورياً يمكن مقارنته، كما يقول المتهكمون، بملكة إنكلترا.

جرت صياغة خطة كثيرة التفاصيل وتقديمها إلى رئيس الوزراء، نصت الخطة في المقام الأول على ضرورة تعيين رئيس تنفيذي يملك صلاحيات، وعلى ضرورة أن يقوم الفلسطينيون بإعادة تنظيم أجهزتهم الأمنية في المقام الثاني واختزالها إلى ثلاثة أجهزة بدلاً من قرابة ثلاثة عشر جهازاً يرفع كل منها تقاريره إلى الرئيس بشكل منفصل. كما نصت الخطة أيضاً على ضرورة إعادة التفكير في النظام المالي للسلطة الفلسطينية وجعله تحت سلطة وزير للمالية يكون خاضعاً لرئيس الوزراء، بدلاً من أن يكون خاضعاً للرئيس. في حال تحقق ذلك كله، نكون قد عرفنا بأنه سوف يبرز شريك يمكن التعويل عليه وعلى استعداد للعمل والتفاوض بحيث يمكن تصور استمرار هذا الشريك في منصبه إلى أن يصبح حاكماً لدولة فلسطينية مستقلة تعمل جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وبدون حدود مؤقتة. في هذه الحالة، تؤجل مفاوضات الوضع النهائي إلى أجل غير محدود.

تم رفع هذه الأفكار الرئيسية إلى رئيس الوزراء على الرغم من المعارك التي كانت تدور في الضفة الغربية، وعلى حدّ علمي وإذا لم تخنّي الذاكرة، كانت تلك المرّة الأولى التي توضع فيها سياسة *تغيير النظام* على المائدة الدولية. كانت بالتأكيد المرة الأولى التي يتم فيها اقتراح مثل هذا المفهوم على الطبقة السياسية في إسرائيل من قِبل رئيس للاستخبارات، وبعد إجراء مشاورات مستفيضة من قبل رئيس الوزراء ومجموعة مختارة من مساعديه الشخصيين والسياسيين، تمّت الموافقة على هذه الفكرة وعلى الخطة التفصيلية. في فترة لا تتعدى عشرة أسابيع، جرى عرض الخطة على واشنطن، ولندن، والقاهرة، وعمّان، وغيرها من العواصم الفاعلة في

المـــنطقة وخارجها. وكم كانت دهشة العديد داخل إسرائيل من الحماس والتبنّي الـــذي حظـــيت بـــه الخطة. **وفيما كنا نجوب عواصم العالم، شعرت والجنرال كابْلينـــسكي، السكرتير العسكري لرئيس الوزراء، بأننا نصنع التاريخ. وجدنا أنه ما إن تولّينا زمام المبادرة، وملأنا الفراغ السياسي قبل أن يسبقنا طرف آخر إلى ذلـــك، ومـــا إن عرضنا مجموعة من الافتراضات والمقترحات التي تضمنت تنازلات مؤلمة ولكن معقولة من الجانبين، حتى أصبح العالم مستعداً لا للاستماع وحسب، بل ولتبنّي أفكارنا كما لو كانت أفكاره.**

لـــذلك، فيما كان البيت الأبيض يستعدّ لإطلاق مبادرته الخاصة، تملكنا قلق كـــبير عندما تبيّن لنا مقدار النجاح الذي حققناه. ففي 24 يونيو/حزيران، وعند الساعة 3:47 من بعد الظهر، ظهر الرئيس في الروز غاردن، وأعلن عما سمّاه "دعوة مـــن أجل قيادة فلسطينية جديدة". عبّر العنوان عن كل ما جاء في التصريح، وما تبقّى كان عبارة عن تسلسل منطقي لنقطة الانطلاق هذه. ليس في مقدوري تذكر حادثـــة أخرى أبدت فيها الأوساط الاستخباراتية عرضاً بمثل هذه القوة في صياغة المـــيول المنطقـــية في المنطقة. انهالت عبارات الدعم لخطة الرئيس من داخل المنطقة ومن خارجها. حتى إن بلداناً كانت تدافع نفاقاً عن شرعية الرئيس عرفات أيدت الخطـــوة الجديـــدة على الأرض وشجعت العناصر الأكثر اعتدالاً داخل المعسكر الفلسطيني على انتهاز الفرصة.

جـــاءت المبادرة التي وصفتها للتوّ مختلفة بعض الشيء عن المبادرات الأخرى التي تناولت القضايا الأمنية بشكل أساسي، ولكن مع نتائج سياسية. كان للمبادرة الأخيرة في نهاية المطاف، على غرار الضغط الذي بذلته وكالة الأمن الإسرائيلي من أجـــل بناء سياج أمني على امتداد حدود إسرائيل، تأثير مباشر على ترسيم الحدود النهائـــية لإسرائيل، غير أن العبارات الأصلية للصلاحيات التي ينص عليها الاقتراح كانت محصورة بالكامل ضمن المجال الأمني.

على النقيض من ذلك، كانت صياغتي لاقتراح استحداث قيادة فلسطينية منذ الـــبداية محاولـــة مباشـــرة لإحداث تغيير في نظام لاعب رئيسي، وعدو رئيسي لإسرائيل. كانت خطة طموحة جداً ودخيلة على معسكر عدونا الرئيسي. وبينما

أعــود بالذاكرة إلى تلك الأيام، لا يمكنني إلاّ أن أتذكّر بأنه لم تجرِ أية مناقشة من حيث المبدأ بين المشتركين في تنفيذ هذه السياسة. فلم يسأل أحد إن كان جائز لنا رعايــة خطوات وسياسات من هذا النوع علناً. فهذا لم يكن جهداً سرّياً لسحب الخــيوط، بل كان حملة مصممة سلفاً لكسب التأييد الشعبي لا لمجرّد الحصول على تأييد للفكرة، وتضمنت قائمة بجملة من الإجراءات الدقيقة الهادفة إلى التوصل إلى النتيجة المطلوبة.

في الحقــيقة، شعرت بالحيرة بسبب السهولة النسبية التي تميز بها التسلسل العــام الــذي أثمر عن الموافقة على المضي قدماً ومحاولة بلوغ الهدف. كنت قد مهــدت للعرض الذي قدمته إلى رئيس الوزراء بسلسلة من المناقشات الداخلية مــع الخــبراء لديَّ ممن اعتنوا بالجانب التحليلي من المسألة. كان من الصعب علــيهم في الــبداية فهــم ما طلبته منهم. فلم يسبق لهم أن لعبوا دور صنّاع سياســات. كــنت قد سألتهم في مناسبات لا تحصى عن تقييمهم بشأن هذه القــضية أو تلــك، وأشــركتهم في مناقــشة الخــيارات العملياتية في ميدان الاســتخبارات، لكــن لم يسبق لي أن سألتهم عن آرائهم حول خطط إجرائية سياسية هامة لقضايا إقليمية رئيسية. تحولت المسألة إلى تمرين مفيد، وفي منتهى الإثارة لكافة المشاركين فيه، وكانت مكافأتي الحصول على تعليقات ومراجعات طمأنــتني إلى أنــني على المسار الصحيح. وبالتالي، عندما ذهبت لمقابلة رئيس الــوزراء، شعرت بثقة كبيرة بالنفس، وأذكر جيداً أنني كنت قادراً على التقدم بتوصــية قوية لاقت قبولاً حسناً. وصدف أنه في الوقت الذي كنت أضع فيه اللمــسات الأخــيرة على اقتراحاتي، توصل الجنرال غيورا إيلاند، رئيس فرع التخطيط في مقر قيادة الجيش الإسرائيلي ومساعدوه إلى استنتاجات مشابهة. تم اســتدعاء كل منّا على حدة لمشاركة رئيس الوزراء، أريل شارون، على مائدة فطوره. ودُعي كل منّا إلى مائدة فخمة، وقدم كل منّا عرضه المنفصل في غياب الآخر. في ذلك الصباح، تناول رئيس الوزراء وجبة الفطور مرّتين. كنت الزائر الــثاني وبدا أن مضيفي يستمتع كثيراً بوجبته الثانية. بعد ذلك، في اليوم التالي، استدعينا معاً لكي نمضي نصف يوم في مزرعة رئيس الوزراء في جنوب البلاد.

هناك، التقينا بمساعدين إضافيين، وقمنا على مدى عدة ساعات بصياغة الوثيقة النهائية، تحت العين الساهرة لرئيس الوزراء، وكانت عبارة عن قائمة بنقاط للمناقشة أحاطت بالفكرة وخطة العمل. كانت مسودّة اقتراحي هي التي شكلت الأساس للوثيقة النهائية؛ مما جعلني أفتخر بذلك. طلب رئيس الوزراء استبقاء الوثيقة لديه لكي يستشير *دائرته المغلقة* بشأنها في عطلة نهاية الأسبوع، وكان من المقرّر أن أسمع رأيه في بداية الأسبوع التالي.

لم تستغرق الموافقة على الاقتراح أكثر من ثلاثة أيام. كان عدد من اطلع على الوثيقة على المستوى المهني قليلاً، ولكن لم يتسنَّ لي معرفة عدد الأشخاص الذين كانوا على اطلاع بشأنها من المنتمين إلى الطبقة السياسية، كما أنني لم أعرف من هم. وما جرت مناقشته في تلك الطبقة، وحقيقة اعتباراتها بشأن المضي في المشروع، في ما عدا المسائل التي فكرت فيها، ظلت غامضة بالنسبة لي. في غضون أقلّ من أسبوع، جرى عرض خطوة سياسية كبيرة، والموافقة عليها، ووضعها موضع التنفيذ. في هذه الحالة بالذات، وبالنظر إلى الطريقة التي عالجت فيها المسألة، جرى تقديم الاقتراح لكي يخضع لفحص شامل من قبل المختصين وتم تحليله مع قدر كبير من التفصيل. كان انطباعي الخاص هو أن الأمور لن تبقى في مرحلة لاحقة على هذا النحو، ولم يكن ظهور نتائج ذلك سيتأخر كثيراً.

# 14

# التلاعب السياسي بالاستخبارات

كانت ليلة عيد الفصح سنة 2002 عندما وقع هجوم قاتل شنّه انتحاريون(*) فلسطينيون على فندق في ناتانيا، وهو منتجع سياحي مشهور على شاطئ البحر يقع في قلب إسرائيل، وأسفر عن مقتل عدد كبير من الإسرائيليين وجرح أكثر من مئة آخرين. شكل ذلك الهجوم ذروة فترة امتدت ثلاثة أشهر شهدت زيادة حادّة جداً في الهجمات الانتحارية(*) ضدّ المدنيين الإسرائيليين والأفراد العسكريين، حيث أثبتت الأجهزة الأمنية والعسكرية أنها غير قادرة على وقف هذا المدّ المتصاعد. كانت السلطة الفلسطينية تشجع المهاجمين على متابعة نشاطاتهم بحماس، وتبيّن أن المحاولات الأميركية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار عديمة الجدوى. وكان الجنرال أنتوني زيني، الممثل الأميركي الخاص في المنطقة، قد تلقّى للتوّ خبراً مفاده أن الفلسطينيين رفضوا مقترحاته الأخيرة الهادفة إلى خفض وتيرة الهجمات والردّ عليها. غير أن حجم الهجوم في ناتانيا وضع خاتمة نهائية للمحاولات الأميركية للبتّ في الأزمة. فقد سبق السيف العذل، إذ إن إسرائيل شعرت بأنها مضطرّة إلى أن تتولّى الأمور بنفسها والدخول إلى كامل أنحاء الضفة الغربية من أجل إخضاع الفلسطينيين، وتدمير البنى التحتية للمهاجمين، واقتلاع العناصر التي تقوم بالتحريض وتشارك فيه. اجتمعت الحكومة برئاسة رئيس الوزراء أرييل شارون في مساء اليوم التالي فور انتهاء العطلة الدينية، بغرض مناقشة اقتراح توغل الجيش الإسرائيلي في

(*) وفقاً للوصف الإسرائيلي لهذا النوع من العمليات.

الضفة الغربية الفلسطينية والموافقة عليه. جرى تقديم ملخّص عام لخطط الجيش الإسرائيلي إلى الحكومة حيث وافقت عليها على الفور. ففي النهاية، كانت المسألة في غاية الوضوح. فالذي توجب اتخاذ قرار بشأنه هو تحديد إن كان من الضروري إطلاق صفة *العدو* بطريقة رسمية على السلطة الفلسطينية، بناء على ما تقدم، وما سينتج عن ذلك هو أن إسرائيل لن تدخل إلى الأراضي وحسب، بل وستعمل على حلّ السلطة التي قامت بموجب اتفاقيات أوسلو المعترَف بها دولياً. كان هناك ضبّاط عسكريون كبار، بمن فيهم رئيس الأركان الجنرال موفاز، ممن جادلوا بشدّة من أجل السير في هذا المسار. غير أن المضامين والتعقيدات الدولية التي ستعقب السير في هذا المسار كانت واضحة: إسرائيل لن تتحرّك من أجل حماية نفسها على المستوى العملياتي من الهجمات وحسب، بل وستدمّر بطريقة قانونية ورسمية شريكها التفاوضي الاسمي في الجانب الفلسطيني. اعتقد العديد ممن شاركوا في الاجتماع، بمن فيهم أنا شخصياً، بأن هذه الخطوة لن تخدم المصالح العليا لإسرائيل. وما إن بدأ الاجتماع حتى اقترح رئيس الوزراء إجبار رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، على الذهاب إلى المنفى لأنه أصبح شخصية محورية عبر تحريضه لشعبه على القيام بأعمال عنف ضدّ إسرائيل وحثّه الفلسطينيين على الزحف نحو القدس *كالشهداء*. وكلامه الخطابي الذي كثيراً ما كان يردّده هو أنه يريد رؤية مليون شهيد يزحفون نحو القدس.

حضر اجتماع الحكومة رؤساء أجهزة الاستخبارات الثلاثة، آفي ديتشر، رئيس وكالة الأمن الإسرائيلية (والتي كانت تعرف سابقاً بجهاز الأمن العام)، والجنرال أهارون زئيفي فاركاش، مدير الاستخبارات العسكرية، وأنا بوصفي رئيس الموساد. سئل كل واحد منّا عن رأيه فأجبنا بأننا لا نعتقد بأن هذا المسار سوف يخدم مصالح إسرائيل. والسبب الرئيسي الذي عرضناه هو أن عرفات بتنقّله بين العواصم في المنفى سيكون أشدّ خطراً على إسرائيل منه إذا بقي في الأراضي تحت مراقبة مشدّدة مع استخدامنا لقدراتنا في تقييد كل من تحركاته وحريته في العمل إذا تطلب الأمر. لم يجرِ تحذير أي منّا من أن رئيس الوزراء كان على وشك التقدم باقتراحه إلى الحكومة. وبالتالي، لم تتسنَّ لنا فرصة مناقشة المسألة في ما بيننا

كمـــا فعلنا في الكثير من القضايا الأخرى التي برزت على مرّ السنين. فقد شكلنا نحن الثلاثة لجنة رؤساء أجهزة الاستخبارات التي كنت أرأسها بصفة منتظمة، كما كـــنا نلتقـــي بصفة دورية على شكل مجموعة برؤساء الوزارة المتعاقبين من أجل مناقـــشات ذات طبيعة خاصة للغاية. غالباً ما كان رئيس الوزراء يرأس اجتماعات الـــوزارة التي كانت تسبقها جلسات تحضيرية لمؤسسة الأمن والدفاع، لقد أتاحت هـــذه الاجـــتماعات لرئيس الوزراء شرح سياساته الفورية والإجراءات التي ينوي اتخاذهـــا، وكان يُطلب منا التعبير عن وجهات نظرنا في جلسة مفتوحة للحكومة، وكان كل واحد منّا يقول للحكومة بأننا نختلف مع رئيس الوزراء. استمرّ الجدال داخل مجلس الوزراء بشأن اقتراح أرييل شارون حتى وقت متأخر من الليل، وكان يـــضغط مراراً وتكراراً على زملائه الوزراء لكي يوافقوا على الإجراء الذي ينوي اتخاذه في حقّ عرفات، وقد تحدث عن عرفات بكلام فيه الكثير من الحدّة وقال إنه ســتكون غلطـــة فظيعة إذا سمحنا له بالبقاء في قلب الأراضي الفلسطينية، في مقرّ حكومـــته في رام الله، على مشارف القدس. طوال تلك المناقشات، كان الوزراء وغيرهـــم يخـــرجون من غرفة الاجتماعات ويدخلونها من أجل إجراء مشاورات أحاديـــة وطلب مني عدد من الوزراء شرح وجهة نظري لهم بشكل مسهب، وهو أمر لم يسبق أن حصل من قبل كما أذكر.

مـــع انبلاج الفجر، اقترب الاجتماع من نهايته وجرى التقدم باقتراح وسطي وتبنّيه؛ لن يتم طرد عرفات إلى المنفى، وبدلاً من ذلك، سيصار إلى حصر إقامته في مقـــرّه في رام الله، ولـــن يتمـــتع بأي حرّية في الحركة، سواء داخل الأراضي أم خارجهـــا في الـــبلدان الأجنبـــية. وجرى توضيح هذه النقطة الأخيرة بالقول بأنه سيُسمح له بمغادرة مقرّه لكي يسافر إلى خارج البلاد، لكن رحلة العودة لن تكون مضمونة. في الواقع، أدرك عرفات بأنه في حال غادر مقرّه، فلن يُسمح له بالعودة إليه.

عقـــب الجدال الذي استمرّ طوال الليل، بقيت أسأل نفسي عن السبب الذي حـــدا برئيس الوزراء إلى اللجوء إلى هذا الإجراء الذي كان في ظاهره يتعارض مع الأعراف الراسخة التي كانت تُتبع في الماضي. فالسبب لم يكن الافتقار إلى الوقت

أو رغبة رئيس الوزراء في استخدام نفوذه في توجيه كل من المشاورات البرلمانية، وصياغة الاقتراحات التي كانت ستُعرَض على المستويات الوزارية والحكومية. لكن ألم يكن هناك خطر من أننا، رؤساء الأجهزة الاستخباراتية، سنستمع إلى وجهات نظر رئيس الوزراء، ونقرر تأييدها بدلاً من معارضتها؟ وبعد كثير من التفكير، توصلت إلى استنتاج مفاده أن رئيس الوزراء اعتقد بأننا سنعارض اقتراحه وأن ذلك بالضبط ما كان يأمل في حدوثه. فهو لم يكن يرغب في تنفيذ فكرته القاضية بطرد عرفات من مقرّ حكومته، ولكنه كان يرغب في أن الحصيلة النهائية للجدال ستكون *إذعاناً* لوجهات نظر رؤساء أجهزة الاستخبارات، وبذلك يتمكن من تحقيق هدف مزدوج: سيقدم نفسه على أنه الشخص الذي رغب بالتخلّص من الطاغية في رام الله ولكن جرى إقناعه بعدم المضي في قراره لأنه لم يرغب بالتصرف بشكل يتناقض مع آرائه المعلنة. وبالتالي سيمدحه التاريخ؛ إذا تبيّن أن بقاء عرفات داخل الأراضي كان بمثابة كارثة مطلقة، وسيسجّل التاريخ بأن رئيس الوزراء رغب في معالجة هذا الخطر مقدماً، ولكنه لم يتمكن من استمالة وزرائه الذين فضلوا دعم النصيحة التي قدمها المحترفون. من ناحية أخرى، إذا تبيّن أن النصيحة كانت صحيحة وحكيمة، فلن يكن هناك أحد غير رئيس الوزراء الذي أذعن لها وقبل بها، وعلى العكس مما قد يُفترض، لم أفكر في التحليل المتقدم على أن ذلك التصرف كان عملاً ينمّ عن اللامبالاة، بل كان عرضاً لطبيعة العلاقة بين الطبقات المحترفة والسياسية في حقل ألغام الاستخبارات. فمن مهمات رئيس الاستخبارات إعطاء أفضل تقييم للوضع و/أو الخطر أو التحدّي، إضافة إلى توفير خيار لقائده السياسي *للتلاعب* بالنصيحة التي تقدَّم إليه من أجل تعزيز فرصه في البقاء السياسي. كان ذلك الجزء الأكثر أهمية في العملية.

كانت تلك الاستراتيجية التي تبنّاها رئيس الوزراء واستخدمها في العديد من المناسبات الأخرى. فأثناء الانتفاضة المسلّحة، والتي كانت عبارة عن حملة من أعمال العنف أطلقها الفلسطينيون في العام 2001، كان هناك العديد من المناسبات التي حثّ فيها رئيس الوزراء الطبقات المحترفة على أن تكون أكثر إبداعية في محاربة الخطر الذي يشكله المنتفضون، وهو خطر أثّر بدرجة كبيرة على معنويات السكان

في إسرائيل. وجاءت لحظة أدلى فيها مدير وكالة الأمن الإسرائيلية علناً بتصريح في العام 2003 قال فيه إن الأجهزة الأمنية والدفاعية لا تستطيع أن توفر للمواطن حقيبة مناسبة من الأمن الشخصي بالرغم من النجاحات المذهلة التي حققتها وكالته والقوات المسلحة في تعقب المتطرّفين وقادهم والتخلّص منهم، وبشكل يوحي بالتناقض، كلما أحرزت إسرائيل مزيداً من النجاحات في الحرب التي تشنّها، كلما زاد الإدراك بأن التفوق العملياتي لن يوفر درعاً واقياً للطبقة السياسية وسياساها المتعلقة بجوهر النزاع مع الفلسطينيين.

بعد أن تم نشر تفاصيل المواجهة بين رئيس الوزراء ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية لديه، لم يعد ممكناً إرخاء ستار من السرّية حول تلك العلاقة، وخصوصاً عندما تبرز اختلافات في الآراء. فالجفوة بين رئيس الوزراء ورئيس الوكالة الأمنية زادت اتساعاً عندما أطلق رئيس الوزراء سياسته الأحادية المتمثلة في فكّ الارتباط. جرى تصميم هذه السياسة من أجل استكمال انسحاب إسرائيل من قطاع غزّة إضافة إلى نقل كافة المستوطنين الإسرائيليين الذين ناهز عددهم ثمانية آلاف من تلك المنطقة. كما تضمنت الخطة رحيلاً رمزياً موازياً من ثلاث مستوطنات تقع في الجزء الشمالي من السامرة في الضفة الغربية، وهي منطقة ستحاول السلطة الفلسطينية الحصول على أكبر قدر من التنازلات المناطقية فيها من إسرائيل. أما وجهة نظر الوكالة الأمنية حول هذا القرار بالذات فهي أن هذه العملية قد لا تحدث ذلك الخفض الكبير في العنف الذي كان رئيس الوزراء ومساعدوه السياسيون المؤتمنون يعدون به الشعب. لكن في هذه المرّة، انتقل رئيس الوزراء إلى العمل فرفض العرض الذي تقدم به رئيس الجهاز بالبقاء في منصبه لمدة سنة أخرى للمساعدة في الإشراف على تنفيذ عملية فكّ الارتباط. وبالمثل، تعاون مع وزير الدفاع على إنهاء فترة بقاء رئيس الأركان في منصبه بحيث ترك كل منهما منصبه عشية فكّ الارتباط.

كانت هناك حجة دعمت هذين القرارين، وهي أنه كان من امتيازات الطبقة السياسية اختيار المرؤوسين المحترفين الذين يثقون بشكل مطلق بأهم سينفذون سياساهم التي تمت الموافقة عليها بطريقة قانونية بمثابرة وإخلاص. هذا يعني من

الناحـــية العملـــية أنـــه لم يكن من المتوقع من الطبقة المحترفة تنفيذ التعليمات بدقة وإخـــلاص وحـــسب، بل وأنه يتوقع منها المشاركة أيضاً بتقييماتها التي تقول بأن الخطـــوات المختارة سوف تثمر عن النتائج المرغوبة، وإذا كان الحال بخلاف ذلك، يصار إلى تغيير الطبقة المحترفة، وإفساح المجال أمام من يخلفها ممن تعكس تقييماتهم تقيـــيمات الطـــبقة الـــسياسية. ومن نافل القول إن هذا يعتبر مساراً غير مضمون بالنسبة إلى محترف في تعامله مع قائده السياسي.

لم يسبق أن كان التضارب المتأصل في المهمات الذي عانت منه الاستخبارات الإســـرائيلية أو رئـــيس الأجهزة الأمنية بمثل هذا الوضوح عندما يطلب منه قائده الـــسياسي الظهور أمام الملأ والإفصاح عن تقييماته وتقديراته أمام مواطني الدولة. ومرّة بعد أخرى، كان يُطلب من رؤساء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية القيام بمثل هـــذا الواجب، ليس من أجل إبقاء الناس على اطلاع بالأمور وحسب، بل ومن أجـــل توفير الدعم والأساس للقرارات العملياتية التي تتخذها الطبقة السياسية. قد كـــان مصير هذا العمل الفشل في أكثر من مناسبة. وبناء على ذلك، صرّح مدير الاســـتخبارات العـــسكرية في مايو/أيار عام 2005 بأن رئيس السلطة الفلسطينية محمـــود عباس، والذي يعرف بأبو مازن، قد قام بخطوات جدّية، بالرغم من تلكّئه في احتـــرام العديد من التعهدات التي قطعها على نفسه بشأن اتخاذ خطوات حازمة مـــن أجل نـــزع سلاح المسلحين الفلسطينيين، ووفى بقسم من التزاماته، وينبغي بالتالي الثناء عليه وحتى مكافأته سياسياً على خطواته الشجاعة. جرى الإدلاء بهذه التصريحات فيما كان رئيس الوزراء والناطق الرسمي باسمه والذي كان مجهولاً حتى ذلـــك الحـــين يزدري ويحتقر القيادة الفلسطينية، مؤكداً على أنه لم يتم تحقيق أي شيء، أجل أي شيء، في الجانب الآخر من أجل طمأنة إسرائيل بأنّ الإرهاب لن يطلّ برأسه البشع مجدداً.

عندما تتضارب احتياجات السياسيين وضبّاط الاستخبارات، تبرز إلى الواجهة أســـئلة حـــول دور هـــؤلاء الضبّاط لا محالة، وهو ما يثير سيلاً من الأسئلة حول اســـتخدام المعلـــومات الحـــساسة وحمايتها: كيف يمكن لضبّاط الاستخبارات أن يحافظوا على مصداقيتهم؟ ومن هو العميل الحقيقي لضابط الاستخبارات ومن الذي

يحكم في نهاية الأمر في كيفية وضع الاستخبارات في الاستخدام العملياتي والسياسي؟ ومن الذي يتحمّل العبء النهائي ومسؤولية حماية مصادر المعلومات وطرق الحصول عليها؟ وما الذي يمكن أو ينبغي لرئيس جهاز استخباراتي محترف أن يقوم به إذا تبيّن له أن قائده السياسي يتصرف بطريقة قد تعرّض مصدر المعلومات أو الطريقة التي تستخدمها الاستخبارات في جمع المعلومات للخطر؟ هل ينبغي عليه أن يقدّم استقالته أم أن يظهر أمام الصحافة ويشجب الطبقة السياسية؟ وهل عليه أن يبقى في منصبه والإدعاء بأن المسؤولية النهائية تقع على عاتق القائد السياسي، أم يرحل بهدوء ويتقاعد عن طيب خاطر؟ هذه أسئلة لا يمكن التعامل معها بخفّة في عصر الإرهاب الدولي. لكن قبل أن نتصدّى لهذه الأسئلة الثقيلة، من الأفضل أن نتصدّى لناحية إضافية لهذا الموضوع المعقد والشائك. فقد دأب رؤساء الوزراء المتعاقبون منذ مدة لا بأس بها على استخدام ضبّاط الاستخبارات في تقديم المعلومات والتقييمات إلى الشركاء والأجهزة الاستخباراتية الأجنبية، وكان ذلك بالطبع مفيداً ومشروعاً. لكن كان هناك ميل متنامٍ لم يحصر هذه الممارسة بالوسط الاستخباراتي. فلم يقتصر الأمر على إرسال رؤساء الأجهزة الاستخباراتية من أجل إطلاع نظرائهم وكبار المسؤولين في الفروع التنفيذية للحكومة وحسب، بل تعدّى الأمر إلى إرسال ضبّاط من أصحاب الرتب الدنيا في أداء هذه المهمات أيضاً. في العديد من المناسبات، أُطلقت مبادرات من أجل إطلاع الفروع التشريعية أيضاً وتقديم ملخصات مختارة لوسائل الإعلام الأجنبية على أرض إسرائيل، وغالباً ما جاءت تلك الخطوات بنتائج عكسية، على أقل تقدير. في أكثر من مناسبة، وجد رئيس جهاز استخباراتي أميركي نفسه في جلسة سرّية جرى إطلاعه فيها على بعض المعلومات يوم الاثنين، ليجري إطلاع البيت الأبيض عليها صباح يوم الثلاثاء، ثم إطلاع مجلس الكونغرس عليها في فترة ما بعد الظهر من يوم الثلاثاء، ثم يأتي دور ذا واشنطن بوست وذا نيويورك تايمز في اليوم التالي. وبالتالي، تم وضع الطبقة المحترفة في أميركا في وضع لا تُحسد عليه من حيث حاجتها إلى الردّ على أسئلة جهاز استخباراتي تابع لدولة أجنبية، جهاز ربما لا تؤيده. كان ذلك سبباً مبرراً للكثير من المضايقات في بعض الأوقات، مما سمح بالنتيجة لمسؤولين أميركيين

كبار بالتشكيك في المعلومات التي تدلي بها الاستخبارات الإسرائيلية، واصفين إياها بأنها ذات دوافع سياسية. وكنت دائماً من أصحاب الرأي الذي يقول إن تلك طريقة خاطئة لأداء العمل. وخلال مدّة عملي كرئيس للموساد، لم يسبق أن أطلعت الكونغرس على معلومات ما لم يتم ذلك بناء على طلب من زملائي المحترفين في الولايات المتحدة أو بموافقتهم، ولطالما اعتقدت بأن الميزة المؤقتة للتحايل على زميل والتوجه مباشرة إلى قائده السياسي قصيرة الأمد في أحسن الأحوال، وفي التحليل النهائي ستفضي إلى خسارة محتمة. بعد كل ما تقدم، لماذا سيصدق رئيس أميركي الاستخبارات الإسرائيلية ويقدمها على نظامه الاستخباراتي الموثوق؟

مما زاد من أضرار هذه المسرحية الهزلية في السنوات الأخيرة الإنجاز الذي تم الإعلان عنه والتفاخر به والذي تمثل بإنشاء قناة خاصة تربط - بالإضافة إلى القنوات الاستخباراتية الموجودة أصلاً - بين مكتب رئيس الوزراء والبيت الأبيض للتأكد من أن المعلومات ستصل إلى رئيس الولايات المتحدة مباشرة عبر رئيس الوزراء ولن تضيع أو تتعرض للعراقيل أثناء مرورها عبر خطوط الاتصال العادية الموجودة. لم تستطع تصريحات بهذا المعنى إنشاء علاقة ودّية بين القيادة الإسرائيلية والطبقات المحترفة في واشنطن العاصمة. وبالمثل، جرى الإعلان عن مثل خطوط الاتصال النخبوية هذه وتدشينها بين القدس وتِن داونينغ ستريت في لندن. ومن أجل شرح أسباب بناء هذا النوع الجديد من الاتصالات، أعلمت المصادر المطلعة في مكتب رئيس الوزراء في القدس الشعب الإسرائيلي، وتوسعاً الشعب البريطاني، بما يلي: أثناء زيارة إلى لندن في يوليو/تموز عام 2003، اكتشف رئيس وزراء إسرائيل بأن معلومات استخباراتية ثمينة تم تمريرها إلى الاستخبارات البريطانية لم تصل إلى الطبقات العليا، وأن رئيس الوزراء البريطاني لم يكن - بالنتيجة - على دراية بمعلومات في غاية الأهمية. ولم يتم إعطاء أي تفسير آخر. وبالتالي، ظهر رؤساء الاستخبارات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عديمي الكفاءة في نظر *الرجال الحكماء* في مكتب رئيس وزراء إسرائيل. في نظر العالم، تسببت الطبقة السياسية في إسرائيل في تلطيخ سمعة الأوساط الاستخباراتية الإسرائيلية عبر تحويلها إلى أداة سياسية في يد الحكومة الحالية. إذا كان ذلك مجرّد تظاهر فارغ بالشجاعة،

سيكون بالإمكان اعتباره حيلة رخيصة أخرى للجشع الإعلامي الذي يهدف إلى مسايرة الطبقة السياسية. لكن لن تكون هناك مبالغة في تقدير الضرر الحقيقي الذي تسبب به هذا الاستعراض الهاوي. فقد جرى تعريض المصداقية الحرفية التي ظلت موضع رعاية طوال عقود لخطر خدمة الموظفين العابرين والمصالح السياسية لأفراد لم يكن لديهم أدنى فهم لعالم الاستخبارات.

في السنوات الأخيرة، أقحم عنصر ثالث نفسه في الأحجية الداخلية المتعلقة بالعلاقة بين الفروع المختلفة التابعة للحكومة على خلفية دور الاستخبارات ووظيفتها. ففي النظام الإسرائيلي، تجري عملية الإشراف التشريعي على المجتمع الاستخباراتي من قبل لجنة فرعية مختارة تابعة للجنة العلاقات الخارجية والدفاع التابعة للكنيست. تُعتبر هذه اللجنة الأوسع نفوذاً والأكثر استقلالاً في الهيئة التشريعية، وعادة ما تتألف عضويتها من الأعضاء الأكبر سنّاً في الكنيست من غير الوزراء. من المعتاد أن ترسل أحزاب المعارضة كبار قادتها إلى اللجنة، وبالتالي يكون هناك على الدوام أعضاء سابقون في الوزارة في المجموعة المؤلفة من ستة أعضاء. خلال فترة عملي رئيساً ونائباً لرئيس للموساد، وهي فترة امتدت قرابة العشرة أعوام، كان أرييل شارون وموشي أرينز، وكلاهما وزير سابق للدفاع، عضوين في اللجنة الفرعية. بالمناسبة، كلاهما كان مساعداً وداعماً للمجتمع الاستخباراتي ككل، وعادة ما تعقد اللجنة جلسات خاصة ونادراً ما كانت تصدر تصريحات من أي نوع. كان من المفترض دائماً المحافظة على سرّية كل ما يجري إطلاع اللجنة عليه، وهو ما مكّن رؤساء أجهزة الاستخبارات من تقديم المعلومات إلى أعضائها بكل حرّية، وهذا ما كانوا يقومون به باستمرار. في مناسبات نادرة، حوّلت اللجنة نفسها إلى لجنة تحقيق برلمانية. فعندما انتهت المحاولة التي قام بها الموساد لاغتيال المسؤول الأردني في حماس، خالد مشعل، إلى فشل ذريع، أجرت اللجنة تحقيقاً سار بموازاة تحقيق أجرته لجنة خاصة قام بتعيينها رئيس الوزراء نتنياهو. لم تتوصل اللجنة البرلمانية إلى نتائج ذات قيمة أو مصداقية. فلم يتم التوصل إلى استنتاجاتها بالإجماع ودبّ الخلاف بين أعضائها تبعاً لانتماءاتهم السياسية. على سبيل المثال، اعتقد إيهود باراك، الذي كان عضواً في اللجنة في ذلك الوقت، بأن

الحادثة تشكل فرصة مناسبة للإلقاء باللائمة على رئيس الوزراء نتنياهو بسبب هذا الفشل، وبالتالي تبرئة ساحة رئيس الموساد حينها، سلفي في المنصب الجنرال داني ياتوم الذي كان صديقاً مقرّباً من باراك وأحد مساعديه. أما اللجنة التي عيّنها نتنياهو فقد توصلت إلى استنتاج معاكس، وبدت في أعين الشعب أكثر مصداقية إلى حدٍّ بعيد من منافستها البرلمانية.

اتخذت اللجنة الفرعية طابعاً مختلفاً عندما تولّى رئاستها عضو صغير في السنّ نسبياً في الكنيست ولا يملك الخبرة اللازمة، وهو الدكتور يوفال ستينيتز. في غضون فترة قصيرة جداً تورّط في خلاف مع المؤسسة العسكرية حول مجموعة متنوعة من القضايا. بلغت الأمور ذروتها عندما قرّر تشكيل لجنة لاستكشاف مواطن الضعف في الوسط الاستخباراتي أثناء حرب الخليج الثانية. فقد اعترض الجيش الإسرائيلي ومدير الاستخبارات العسكرية على عبارة *مواطن الضعف* على اعتبار أن العنوان يشير إلى وجود ثغرات في الاستخبارات قبل أن يتم التحقق من أن ذلك صحيح فعلاً. تم التغلّب على هذه المشكلة، وبدأت اللجنة الفرعية بدراسة أداء الوسط الاستخباراتي إبّان الحرب العراقية. استُدعيت، إلى جانب آخرين، من أجل المثول أمام اللجنة، وأجبت عن الأسئلة وأدليت بإفادات على الوجه المطلوب، علماً بأنني كنت أعمل أثناء الحرب رئيساً لمجلس الأمن القومي ومستشاراً للأمن القومي لدى رئيس الوزراء، على اعتبار أني تركت الموساد قبل ستة أشهر من اندلاع الحرب.

من نافل القول إني أُصبت بالذهول عندما نشرت اللجنة الفرعية ما توصلت إليه من حقائق حيث أشارت إلى أن إسرائيل، والوسط الاستخباراتي كان مقصّراً بعد أن بدا واضحاً بأنه كان على جهل تام بالجهود التي تبذلها ليبيا للحصول على و/أو تطوير قدرات عسكرية نووية. فهذا الموضوع لا يدخل ضمن التفويض الممنوح للجنة التحقيق. فقد كُلفت اللجنة بالتصدّي لموضوع العراق مع عدم التطرق إلى أي شيء آخر. لقد كنت رئيساً للموساد خلال السنوات التي سبقت الحرب العراقية، ولم يوجَّه إليّ حتى سؤال واحد عن ليبيا. نشرت اللجنة النسخة العلنية لتقريرها، وقدمته إلى جمهور الناس كنسخة معدّلة عن السرّ الكامل،

وكتقرير مفصل قبل أن تتم كتابة التقرير الكامل. على العكس مما هو شائع، لم يجرِ تحذيري بأن التقرير على وشك أن يُنشر، ولم أحصل على الامتياز الخاص بالتعليق على الوثيقة قبل أن تُطرح على العامة. لذلك، كتبت رسالة شديدة اللهجة للاعتراض على رئيس اللجنة وعلى كل عضو فيها وتساءلت إن كان ما جاء في الوثيقة صحيحاً لأن ما ذُكر بشأن المسألة الليبية كان خاطئاً بالكامل. فما من شخصية غير رئيس الوزراء نفسه الذي تحدث علانية عن الخطر الليبي قبل ستة أشهر من اندلاع الحرب العراقية وهو فعل ذلك استناداً إلى معلومات استخباراتية موثوقة. ولكنني لم أتلقَّ أي ردٍّ على رسالتي.

بعد بضعة أشهر، صدف أن التقيت برئيس اللجنة الذي تفاخر بالقول لي بأن الموساد شرع - بناء على طلبه - بالتحقيق في الملف الليبي وقدّم تقريره إلى اللجنة. وقد دعم هذا التقريرُ الحجج الأساسية للجنة. قيل لي، بالطبع، إن اللجنة لم تكن تملك الحرّية المطلقة لكي تبوح لي بما قاله الموساد بشأن إشرافي على هذا الموضوع. نصحوني بأنه إذا كنت مهتماً بالأمر، فعليَّ أن أتوجه إلى الموساد الذي ربما يقرر عرض ما توصل إليه عليَّ. من الطبيعي أنني اخترت عدم القيام بذلك، لأنني لم أستطع تذكّر أية حالة طُلب إلى الموساد فيها إجراء تحقيق في أعمال رئيس سابق أو أخطائه بدون الرجوع إليه ثم رفع تقريره إلى لجنة برلمانية. كان ذلك في نظري خطوة أخرى في اتجاه تسييس عمليات التدقيق الخارجية في الوسط الاستخباراتي.

تبرز الحوادث والوقائع التي ذكرتها هنا التغيّر الكبير الذي طرأ على إسرائيل في السنين الأخيرة في ما يتعلّق بدور الاستخبارات في المجتمع الحرّ. سيقول المجرّبون من أمثالي بأن البقرة المقدسة قد ذُبحت وصار في وسع أي شخص الآن الأكل منها في أي وقت.

توضح الواقعة الأخيرة التي تضمنت الفرع التشريعي للحكومة طريقة تشويه البرامج السياسية الخاصة بالسياسيين من طبقات أدنى بكثير من طبقة القادة السياسيين لإسرائيل، للعلاقة المعقدة أصلاً بين الطبقات العليا والمحترفة. لقد أشرت إلى هذا الأمر بطريقة غير مباشرة عندما مُنحت جائزة حاييم هيرتزوغ لإسهام وحيد في مصلحة البلاد في مجال الدبلوماسية السرّية والاستخبارات. جرى تسليمي

الجائـزة الـتي منحـتها لي الجامعـة العبرية في القدس ومؤسسة حاييم هيرتزوغ (هيرتـزوغ هو الرئيس السادس لإسرائيل، ومدير الاستخبارات العسكرية مرّتين، وسفير إسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة، ومعلّق عسكري وسياسي مشهور لعب أدواراً رئيسية في تهدئة الأعصاب الثائرة للشعب الإسرائيلي عند اندلاع الحروب)، في احتفال أقيم في المقر الرسمي لرئيس إسرائيل في القدس يوم 13 أبريل/نيسان عام 2005، وفي حـضور الـرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف. في تعليقي على قبولي بالجائـزة، ركّزت على العلاقة بين الطبقتين الحكوميتين، وعبّرت عن اعتقادي بأنه لا يجـدر بـأي مـنهما محاولة الاستيلاء على السلطة عبر إقحام نفسها في نطاق صلاحيات الأخرى، واعترفت بسيادة رئيس الوزراء، ولكنني جادلت بأن السلوك المـنظم يفرض على الطبقة السياسية إبعاد يديها عن عملية التنفيذ. من نافل القول إنـني تحدثت عن نفسي ببعض العبارات اللطيفة، بما يتناسب مع مناسبة مثل هذه. خـرج الـرئيس - الذي كان آخر المتكلمين - عن النص والتفت إليّ وقال "أنا أوافقـك الرأي، لكن هناك وجه آخر لقطعة النقود المعدنية. يتعين عليك تذكر أن الطبقة السياسية تُستهلَك يومياً في الصراع من أجل البقاء". فحوى هذا الكلام هو أنـه في ظروف مثل تلك التي أشار إليها الرئيس، تم إلقاء قواعد السلوك في مهبّ الريح أثناء *مكافحة* السياسيين من أجل بقائهم.

يعتبر تمرير المعلومات واستخدامها من قبل السياسيين المتنافسين في مواجهاتهم أحد أكثر البنود حساسية في الأجندة المثقلة لرئيس الاستخبارات الإسرائيلية. غالباً مـا أثمـرت المـراقبة المستمرّة لأعداء إسرائيل عن الحصول على معلومات تتعلق باتـصالات يجـريها أعضاء في البرلمان مع أعداء الدولة. يتعين القول إنها حالات نـادرة، ولكنها حصلت فعلاً. وفي إحدى هذه الحوادث، التقى وزير إسرائيلي هو عـازر وايـزمان (والذي أصبح في ما بعد رئيساً لإسرائيل) بممثل منظمة التحرير الفلـسطينية في وقت كان ذلك عملاً يحظره القانون. وصلت هذه المعلومات إلى الطـبقة السياسية من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية، وعندما جرى استخدام هـذه المعلومات علناً من أجل إقصاء وايزمان عن الاجتماعات الوزارية، اعتقدت بـأن ذلك سوء استخدام للمعلومات. صحيح أنني لم أكن رئيس الموساد حينها،

ولكنني غالباً ما كنت أتساءل عما كان سيتوجبّ عليَّ عمله لو كنت الشخص المسؤول.

كانت هناك مناسبات أخرى ضُبط وزراء بجرم إهمال مستندات سرّية. كما ضُبط مساعدون كبار لرئيس الوزراء في ظروف مشابهة، ولكن لم يجرِ القيام بشيء لتوبيخهم. أنا لا أستطيع أن أتذكر حادثة تم فيها إلغاء تصريح أمني أو تعليقه رداً على مثل هذا التصرّف. لكنني أذكر العديد من الحالات التي عوقب فيها بشدّة ضبّاط كبار في الأجهزة الاستخباراتية، حتى إنه تم تسريح بعضهم أو طردهم، لارتكابهم أخطاء مشابهة. في الحقيقة، يتعين القول بأنه لا أنا ولا زملائي رفعنا الصوت عالياً عندما كنا في الخدمة، في الماضي أم في الحاضر، ضدّ هذه الممارسة التي تتّبع معايير مزدوجة، بل كنا نحني رؤوسنا تعبيراً عن الطاعة والقبول، وهو أمر لا ينبغي أن نفتخر به.

كانت سنوات عملي الأخيرة كرئيس للموساد ورئيس لمجلس الأمن القومي مربكة على وجه الخصوص في ما يتعلق بالعلاقة بين الطبقتين السياسية والمحترفة. كان رئيس الوزراء أرييل شارون محنّكاً ويتمتع بخبرة واسعة. فقد خدم لمدة طويلة في صفوف الفريقين وكان على علم بكل هفوة. وبوصفه القائد الأعلى، فقد كان يتمتع بامتياز خاص يتيح له استخدام المعلومات الاستخباراتية كما يراه مناسباً، ولقد مارس هذه الصلاحية بمهارة بالغة. ولسوء الحظ، كان يوجد أشخاص مقرّبون منه يتصرّفون كما لو كانوا يملكون صلاحيات مشابهة، وغالباً ما قاموا بتسريب أخبار ومعلومات كلما رأوا ذلك مناسباً. لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء في حقّهم، ومع مرور الوقت، صاروا أكثر جرأة في تصرّفاتهم.

تؤدّي المغالاة في رفع الكلفة إلى الازدراء، كان هناك بالطبع أشخاص لم يسبق أن رأوا الأعمال التي تقوم بها الاستخبارات، ولكنهم مارسوا العجرفة في استغلال قدرتهم في الحصول على المعلومات من أجل خدمة غاياتهم الشخصية. كما لجأوا إلى الاحتقار المنهجي لرؤساء الاستخبارات كلما راق لهم ذلك. فقد كنت أُلقَّب *بالمتوفّى*، ووُصف زميلي رئيس الوكالة الأمنية *بصانع الساعات*، ووُصف رئيس الاستخبارات العسكرية على نحو يراد منه الذمّ *بالرجل القادم من*

*الشتات* (في العامّية التقليدية الإسرائيلية، يُعتبر يهود الشتات قليلي الشأن، وضعفاء، ويفتقــرون إلى الكفاءة). أُقيل رئيس الأركان بفظاظة بوصفه *راعي بقر*، وبالتالي أضــحى جوهــر المسألة كيل عبارات الاحتقار للموظفين الرسميين الذين يتقلّدون مناصــب حساسة، ونقل الأخبار إلى أشخاص مختارين في وسائل الإعلام بأن تلك الشخصيات أصبحت جزءاً من الماضي، وكانوا يستمتعون بالحديث عن ذلك كلما سنحت لهم الفرصة.

فيما أحاول أن أركّز أفكاري على هذه العلاقة الحرجة بين الطبقتين السياسية والعملياتية، يتعين عليَّ الاعتراف بأنه بالنظر إلى العناصر الضرورية التي يتألف منها المجــتمع الديموقراطي حيث يتسلّم السلطة ممثلون جرى انتخابهم من قبل الشعب، فهؤلاء الأشخاص المنتخَبون يملكون السلطات النهائية في البلاد. وبالتالي فإن الطبقة الــسياسية وليس الطبقة المحترفة، هي من يتحمّل المسؤولية النهائية عن وضع قواعد الــسلوك وإيجــاد هذا الجوّ السائد الذي تعمل فيه اللجان الاستخباراتية والأمنية والدفاعــية. لكن في حال تحوّلت الأمور نحو الأسوأ، أو إذا حصل فشل ما، فمن المحتم أن تتحمل الطبقتان التنفيذية والعملياتية العبء الأكبر وتنالا عقوبة شخصية، بغــض النظر عن شكل هذه العقوبة. على ضوء التاريخ المعاصر، أعتقد بأنه يتعين تغيير قواعد اللعبة.

دعــنا نــتحوّل الآن إلى الأحداث التي جرت في الولايات المتحدة وفي العالم ككل منذ 11 سبتمبر/أيلول عام 2001. فما الذي حصل داخل الولايات المتحدة خلال السنوات الممتدّة بين عامي 1988 و2003 عندما اجتاحت الولايات المتحدة وحلفاؤهــا العــراق؟ هل ركّزت الأوساط الاستخباراتية على القضايا الحقيقية، وكرّســت القسم الأعظم من مواردها لجمع المعلومات عن هذه القضايا، وإحباط محاولات الجهات التي كانت تدعم الإرهاب الدولي، وتنشر أسلحة الدمار الشامل؟ أنــا لست في موقع يمكّنني من تقديم برهان قاطع بشأن هذه المسائل. كما أنني لا أملــك وسيلة للإطلاع على المناقشات الداخلية التي كانت تدور داخل الأوساط الاســتخباراتية الأميركية في تلك السنوات، غير أنه كان لديَّ اتصالات شخصية منــتظمة، ومتكــررة في بعض الأحيان مع الطبقات الرفيعة المستوى في الولايات

المـــتحدة، سواء من خلال الزيارات التي قمت بها لواشنطن العاصمة أو من خلال زيـــارات الشخـــصيات المنتمية إليها لإسرائيل. إذا كنت سأحكم بالاعتماد على المـــسائل الـــتي تـــثار معي ومع زملائي، فما من شك في أنني سأجزم بأن هذين الموضـــوعين - محاربة الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل - كانا على رأس جدول الأعمال. كانت هناك أهداف صعبة يتعين التعامل معها، ومتى تم اتخاذ قـــرار بإيلائهـــا الأولوية القصوى، كان الوقت اللازم لتطوير أرصدة استخباراتية طويلاً جداً. لكن ما من شك في نظري في أن معظم القيادات الاستخباراتية كانت على دراية بالطبيعة الحقيقية لهذه الأخطار، لكن لم يكن في مقدورها إحداث تغيير عارم في المواقف الأساسية للشعب الأميركي تجاه المسائل التي يجري بحثها.

بالنظـــر إلى الافتقار الشديد إلى معلومات موثوقة حول هذه القضايا التي تثير الخـــوف، هـــل كان رؤساء الأجهزة الاستخباراتية ملزَمين بعرض تقييماتهم على الطـــبقة الـــسياسية بغض النظر عن مدى دقّة المعلومات التي في حوزتهم؟ يتعين أن يكـــون الجـــواب عن هذا السؤال قوياً وبسيطاً: أجل. فالحقيقة هي أنه لا يمكن لضابط الاستخبارات أن يقول لقائده السياسي بأنه عاجز عن تقييم خطر ما. مهما يكن من أمر، يتعين على ضابط الاستخبارات إعطاء تقييمه، حتى وإن كان يعتمد علـــى الـــتخمين بدرجة كبيرة. في المسائل التي تتعلّق بالحياة أو الموت، يتعين على ضـــابط الاســـتخبارات دائماً المغالاة في تقدير الخطر لا الميل إلى التفاؤل. حتى لو جـــرى تـــصنيف الخطر على أنه بعيد الاحتمال، يتعين النظر إليه على أنه حقيقي ووشيك. وهذا يصح على وجه الخصوص إذا كان الخطأ سيتسبب بوفاة الآلاف، أو حدوث كوارث اقتصادية كبيرة، أو مشكلات ملازمة لذلك تنال من معنويات الشعب، تثير قلاقل اجتماعية مثل تلك التي عانت منها الدول التي تواجه مثل هذه الفظاعات والمشكلات.

بالتالي، ما هو دور الطبقة السياسية في مسائل من هذا النوع؟ أولاً وقبل كل شـــيء، يتعين على الطبقة السياسية أن تحصل على المعلومات، وأن تستوعبها، وأن تحدد سير المناقشات والتداولات المستقبلية في المواضيع المطروحة. فليس من مهمات أو أدوار ضـــابط الاســـتخبارات بـــوجه عام إجراء التقييم السياسي العام وتحمّل

مسؤولية التخطيط للعمليات البديلة. فضابط الاستخبارات يتعامل أساساً مع الخطر، أي مع العدو. لذلك يتعين عليه جمع المعلومات المطلوبة عن قدرات العدو، وتقييم قدراته ونواياه، على الصعيدين السياسي والعملياتي. لكن ليس من مهامه تقييم قدرة بلده على التعامل مع الخطر. فهذا يقع بالتأكيد خارج نطاق صلاحيات ضابط الاستخبارات. بالطبع، في المجتمع الديموقراطي، هذا الذي يميّز الفارق بينه وبين النظام غير الديموقراطي. ففي النظام الأخير، يعتبر جهاز الاستخبارات ذراعاً أساسية داخل النظام الحاكم، وأداة أساسية تحسّن من فرص بقاء القيادة السياسية في السلطة. لكن في النظام الديموقراطي، متى تم التعرّف على الخطر بطريقة صحيحة وموثوقة من قبل الأوساط الاستخباراتية، تكون مهمة الأذرع التنفيذية الأخرى التابعة للحكومة - التي لا علاقة لها بجمع المعلومات - التحقق من القدرات الدفاعية والعملياتية القومية لكي تحدد ما إذا كان من المناسب التصدّي للأخطار. مع أنها تعتبر إجراءات لا علاقة للاستخبارات بها، إلاّ أنه يتعين على الوسط الاستخباراتي المشاركة في مناقشة تلك الإجراءات عبر توفير آخر المعلومات الاستخباراتية بشكل مستمرّ، وتقدير تأثير مسارات العمل المتنوعة على العدو وعلى المسرح الدولي بوجه عام.

ليس من مهمات الذراع الاستخباراتية بالتأكيد تقييم قدرات الولايات المتحدة. وفي حال جرى توضيح هذا الفرق في الوقت المناسب، لا بدّ وأن يولّد سلسلة من التدابير الكاملة التي ستوفر لرئيس الولايات المتحدة دراسات ومعطيات إضافية من أجل التصدي للأخطار التي تواجهه. إن حالة الجهوزية هذه تقع خارج إطار الوسط الاستخباراتي، لأن حالة الجهوزية لا تغطي النواحي التقنية للاستعدادات القتالية للقوات المسلّحة لوحدها، ولكنها تتضمن تهيئة البلاد لمقارعة الأخطار القادمة في الحياة اليومية. يتعيّن عليها التعامل مع القضايا الدقيقة متى بدأت أعمال العنف - مثل معنويات الشعب - بالاستعداد القانوني، والمدني، وكل ما يشمله ذلك. لا علاقة لأي من هذه القضايا، كما سبق أن أشرنا، بمسؤوليات ضبّاط الاستخبارات. لكن كيف يمكن لحكومة ديموقراطية أن تتعامل مع هذه المهمات والمتطلبات؟ فهل تملك الآلية، والتنظيم، والوسائل الضرورية لتوفير هذه

المقتضيات الوطنية؟ من الواضح أن الجواب هو "لا". وإذا كان الحال كذلك، من الذي يتوجب إلقاء اللوم عليه؟ وهل ينبغي إلقاء اللوم على أحد أصلاً لأنه لغاية 11 سبتمبر/أيلول، لم يطالب أحد ولو من بعيد بالتفكير في هذه المسائل؟

من الصواب القول أيضاً بأنه في أوقات الأزمات، لا تعود الخطوط التي تفصل بين الأذرع المتنوعة سواء داخل الفرع التنفيذي أو بين الفرع التنفيذي والفرع التشريعي للحكومة، واضحة. إنها الطبيعة البشرية بنقائها وبساطتها. ففي تلك الحالات، يتولّد جوّ من الوحدة الوطنية، والتماسك القومي، لدى الأمة وفي البلاد، ويدفعها في اتجاه مصيرها النهائي. فالقائد السياسي هو الذي يهيّئ المسرح، وهو الذي يصوغ الرؤية، ويرفع معنويات القوات التي من المحتم أن تدخل في الصراع - المعركة - وتتحمّل العواقب المؤلمة والمرّة للهزيمة، أو تتمتّع بأفراح وتعويضات النصر. لا تمثل الاستخبارات سوى جزء واحد، وشريحة واحدة، من هذه القصة البطولية.

مع توجّه الطبقة السياسية نحو التلاعب بالاستخبارات بطرق ذكية بما يلبّي احتياجاتها، انساقت الأوساط الاستخباراتية في إسرائيل نحو توسيع مسؤولياتها الخاصة بحيث تتضمن إيجاد خيارات عملياتية سياسية والترويج لها. في حين أنها كانت تُستبعد في الماضي البعيد من الترويج للخيارات، وغالباً ما كانت تُترك عن قصد في حالة من الجهل التام عندما تتوجه الطبقة السياسية نحو مواجهة العدو في الميدان السياسي، فقد أصبحت الأوساط الاستخباراتية الإسرائيلية في أواخر التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الجديد نشطة جداً في اقتراح المبادرات ومحاولة تهيئة الظروف التي تجعل إمكانية توفير بعض الخيارات أكثر واقعية من الخيارات الأخرى. تحت ستار تقديم التقييمات والتقديرات المحترفة، وصفت غالبية التقييمات السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات بأنها مجرّدة من أية رغبة في التوصل إلى تسوية من أي نوع مع إسرائيل، ومضى مسؤول التقييمات الرئيسي في الاستخبارات العسكرية، الجنرال آموس جلعاد، إلى حدّ الزعم سواء في الاجتماعات الوزارية المغلقة أو في المقالات العلنية بأنه حتى بعد وفاة عرفات، وبصرف النظر عن طريقة حصولها، لا يوجد خليفة قادر على تحرير نفسه من

التـــركة الثقيلة التي لا بدّ وأن يخلّفها عرفات وراءه. ما يعنيه ذلك هو أن الطريقة الوحـــيدة المتوفرة لإسرائيل، في حال أرادت التوصل إلى تسوية من نوع معين مع الفلـــسطينيين، هي بالقبول الكامل بمطالب الفلسطينيين الأساسية الثلاثة: المطلب الأول هـــو انسحاب إسرائيل الكامل إلى خطوط الهدنة للعام 1949، والتي مثلت ميزان القوى بين إسرائيل والدول العربية والوحدات الفلسطينية المحلّية التي شاركت في القتال أثناء حرب استقلال إسرائيل سنة 1948.

أمـــا المطلـــب الثاني فهو تقسيم القدس، والمطلب الثالث هو إعطاء حق العودة، بشكل أو بآخر، للاجئين الفلسطينيين الذين فرّوا من مناطق القتال أثناء حرب العام 1948. وبما أن هذه الشروط محكوم عليها بالرفض سلفاً من جانب إســـرائيل، فالاســـتنتاج الوحيد الممكن هو أنه لن يتم التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين في المستقبل المنظور. جرى الاستدلال بكميات كبيرة من المعلـــومات الاستخباراتية في إثبات وجهة النظر هذه، كما لم يجرِ طرح وجهة نظـــر معاكـــسة مـــن جانب الطبقة المحترفة على القادة السياسيين. خلال مدة ولايـــتي، عندما كان إيهود باراك رئيساً للوزراء سنة 2000، جادلت بأن هناك خطأً رئيسياً ما في القول للطبقة السياسية بأن الفلسطينيين لن يقبلوا أبداً بشيء أقـــلّ مـــن تنفيذ مطالبهم الرئيسية. فهذه المقاربة افترضت بأنه لا يوجد لدى إســـرائيل *خطوط حمراء*، كما كان يقال، مما يعني أنه لا توجد قيود على قدرة إســـرائيل علـــى التوصل إلى تسوية، وهذه طريقة خاطئة في النظر إلى مسرح الأحـــداث. ووجهة نظري هي أنه في حال أدرك الفلسطينيون بأنه يوجد لدينا خطـــوط حمراء حقيقية، فسوف يواجَهون، للمرة الأولى، بحقيقة مفادها أنه في حـــال رفضوا ببساطة كل عرض إسرائيلي للتسوية أو رفضوا كل تنازل بوصفه غير كاف، فإنهم يخاطرون باحتمال ضياع فرصتهم في نيل الاستقلال واحتمال تفجّر حركتهم الوطنية من الداخل.

فـــيما كـــنت أحضر تلك الجلسات الوزارية الطويلة، وأراقب اللاعبين وهم يقولـــون ما عندهم، غالباً ما كنت أغمض عينيّ (البعض كان يعتقد بأنني أنام بين الحـــين والآخر، ولكن ذلك لم يكن صحيحاً)، وأحاول النظر إلى ما هو أبعد من

الحاضر. بالتأكيد لم تكن تلك مهمتي، فلست أنا من ينبغي عليه التوصل إلى أفكار وحلول، أم هل ينبغي عليَّ القيام بذلك؟

في العــام 2001 وفي مطلع العام 2002، قمت بزيارة واشنطن العاصمة في عدة مناسبات، وهناك التقيت بنظرائي المحترفين. كما التقيت بشخصيات تنتمي إلى طبقة صنّاع القرار، وأحسست بأني أتولّى دور مبعوث، شبيه بالدور الذي كــنت أؤدّيه في التسعينيات، ولكن ليس بالشكل الذي كنت أقوم به بالسابق، عندما كنت المبعوث المؤتمن لرئيسي الوزراء شامير ورابين والملك حسين. كانت القــناة الاستخباراتية تعمل حينها بطريقة مختلفة. فلم يكن ذلك تلاعباً في المعنى الأساسي للكلمة، بل كان شيئاً مختلفاً تماماً. في ذلك الوقت، كان الدور يحظى بالــدعم، وصاحبه مخولاً بصياغة خطة عمل مفصلة تراعي المصالح الاستراتيجية المشتركة للولايات المتحدة وإسرائيل في ما يختص بالصراع الفلسطيني. أي أنني لم أكن ألعب دور مبعوث وحسب، بل وألعب دور من يتعين عليه التوصل إلى الأفكــار والمفاهــيم التي – في حال وافق عليها قادة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل – يمكن أن تخدم لعدة سنوات كإرشادات أساسية في تنفيذ السياسات في المنطقة.



# 15

# إنجاز شارون

مــا مــن شــكّ في أن التصريح الذي أدلى به الرئيس جورج دبليو بوش في يونيو/حزيران عام 2002 كان إنجازاً ملفتاً لرئيس الوزراء أرييل شارون. فلم يكن رئــيس الــولايات المــتحدة وحــده الذي تبنّى فكرة إيجاد قيادة بديلة للسلطة الفلسطينية، بل تبنّاها قادة العالم أجمع، وذلك من غير أن يحتاج رئيس الوزراء إلى أن يجوب العالم من أجل كسب التأييد لها. فقد أصبحت مسألة تصبّ في المصلحة الدولية، لا في المصلحة الضيّقة لإسرائيل وحسب. لذلك لم تبرز حاجة إلى أن تدفع إســرائيل ثمناً سياسياً أو استراتيجياً. والمناقشات التي أحاطت بهذا التفاهم تصورت جهداً تبذله إسرائيل لدعم القيادة البديلة الجديدة التي سوف تظهر، في الوقت الذي يــنجح فــيه الضغط الدولي في حمل غالبية المجلس التشريعي الفلسطيني على تبنّي الخطــة. كانت إسرائيل قد تعهدت في الماضي بالتزامات تجاه الفلسطينيين، وهي التزامات صُممت من أجل إنشاء دولة فلسطينية، وأعاد الرئيس التأكيد في تصريحه على تلك الالتزامات، ولكن لم يتم عرض شيء أو طلب شيء في مقابل تبنّي فكرة قيادة بديلة.

لكن ماذا سيكون الهدف السياسي الأول لتلك القيادة البديلة عندما تبرز؟ لا يوجد شيء يمكن مقارنته باقتباس مباشر من أجل إيضاح هذه المسألة:

"عندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قادة جدد، ومؤسسات جديدة وترتيبات أمنــية جديدة مع جيرانه، سوف تدعم الولايات المتحدة إنشاء دولة فلسطينية

تكـــون حدودها ونواحٍ معينة من سيادتها مؤقتة إلى أن يتم التوصل إلى حل لها كجزء من تسوية نهائية في الشرق الأوسط...".

في نهاية التصريح، ذكر الرئيس ما يلي:

"في الـــنهاية، يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين التصدّي للقضايا الجوهرية التي تزرع الخلاف بينهم، وهذا يعني أنه يتعين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بـــدأ في العـــام 1967 عـــبر تسوية يتم التفاوض بشأنها بين الطرفين، وذلك بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 مع انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة ومعترَف بها.
يـــتعين علينـــا أيضاً حل المسائل المتعلقة بالقدس، ومحنة اللاجئين الفلسطينيين ومـــستقبلهم، والتوصـــل إلى ســـلام نهائي بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا، يدعم السلام ويحارب الإرهاب...".

لم يتطرّق إلى ذكر أية إرشادات إضافية في ما يختص بالعملية السلمية. كما لم يحـــدد جـــداول زمنية للمفاوضات، أو مدة محددة للانتقال من هدف إنشاء دولة فلـــسطينية "تكون حدودها ونواحٍ معينة من سيادتها مؤقتة..." إلى المرحلة النهائية لمفاوضات الوضع النهائي.

اكتسبت هذه المقاربة أهمية بالغة لأنها انسجمت مع وجهة نظر رئيس الوزراء الإســـرائيلي الـــتي تقول إن الظروف لم تنضج بعد للدخول في مفاوضات الوضع النهائـــي لفتـــرة طويل من الزمن. لماذا؟ أولاً وقبل كل شيء، لم يكن في الإمكان وضـــع جدول زمني لأن شدّة الكراهية وانعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين جعلت الشعبين أبعد ما يكونا عن السماح بالتوصل إلى حلّ نهائي لكافة القضايا. ثانـــياً، لم يتمكن الفلسطينيون بعد من تنظيم أنفسهم بفاعلية، وقائدهم الذي عمّر طـــويلاً كان يوقد نيران العنف منذ وقت طويل لكي يجعل نفسه غير قادر على أن يكـــون محاوراً ذا مصداقية في المفاوضات التي يمكن أن تسير بالنـــزاع في اتجاه أي شكل من أشكال التسوية. كانت قيادته *قيادة فاشلة*، وهي عبارة راجت في ذلك الـــوقت، وســـرعان مـــا أصبحت مصطلحاً شائعاً غالباً ما يجري ترداده، بحيث اســـتوعبته غالبية الأطراف والأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في النـــزاع.

والدفـع الـذي حظيت به حجة رئيس الوزراء هي أنه بالنظر إلى كافة الأغراض العملية، بات المطلوب في الوقت الحالي فترة مؤقتة تسمح للفلسطينيين بتذوّق طعم الاستقلال، في ظل ظروف مؤقتة جزئياً. مع مرور الوقت ومع إثبات القيادة الجديدة نفسها على الصعيد الداخلي فيما تقوم بفرض القانون والنظام وتنفيذ إجراءات فعالة لمنع العمليات الإرهابية، ستبرز الظروف التي تجعل الدخول في مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى تسوية دائمة أمراً ممكناً مع توفر فرص جيدة لنجاحها.

عقب تصريح الرئيس، برزت تطورات جدّية في السلطة الفلسطينية. فاليأس الكامن والمزمن من الطرق والسياسات التي يتبعها ياسر عرفات برزت إلى العلن ومما زاد من هذه الخلافات جهد متواصل بذلته شخصيات بارزة في العالم العربي من أجل انتزاع الموافقة من الرئيس الفلسطيني على استحداث منصب لرئيس وزراء لديه صلاحيات، ويمكن أن يخدم تحت سلطته بشكل رسمي، ولكنه سيزاول من الناحية العملية الصلاحيات التنفيذية للحكومة في الأراضي الواقعة تحت حكم السلطة الفلسطينية. إحدى الشخصيات البارزة التي شاركت في هذا المسعى كانت الجنرال عمر سليمان، مدير الاستخبارات المصرية، وهو رجل قريب من الرئيس مبارك، ويعتبر الرئيس الأعلى لكافة الأجهزة الاستخباراتية والأمنية في مصر. بدأ سليمان مهمة تحولت إلى زيارات مكوكية بين القاهرة، ورام الله، والقدس، مما دفع بمصر إلى الواجهة كلاعب أساسي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. غير أن نطاق الكتاب لا يسمح بذكر وصف مفصل للنواحي العديدة للتدخلات التي قام بها سليمان وإسهاماته في النزاع على مدى السنين التي يغطيها هذا الكتاب. لكن يكفينا القول إنه عندما يحين وقت استعراض الأحداث في النصف الأخير من العام 2002، سيكون من المستحيل فعل ذلك بدون الإشارة إلى الدور الفريد الذي لعبه الجنرال سليمان.

لم يكن سليمان اللاعب الوحيد، فالسعوديون كانوا مشغولين في إرسال رسائل مباشرة وغير مباشرة لعرفات يقولون له فيها إنه يتعيّن عليه أن يتنازل عن السلطة. الدول الخليجية، وعلى وجه الخصوص قطر في شخص رئيس وزرائها

النابض بالحيوية وصاحب الشخصية المؤثرة جاسم آل ثاني، كانت تلعب دوراً فاعلاً جداً في التأثير على عرفات بالقول له بأن عليه الإذعان. على المسرح الدولي، أرسلت روسيا، الحليف والداعم التقليدي للقضية الفلسطينية وقائدها، ممثلاً ماهراً في الإقناع إلى المنطقة، وبإتقانه للغة العربية، مارس ضغطاً متواصلاً على عرفات في لقاءاتهما الأحادية لكي يفسح المجال أمام التغيير من غير أن يكون ذلك بمثابة التنازل عن كامل صلاحياته. بالتالي يمكن القول بدرجة عالية من الصحة بأن رئيس الوزراء وافق على المبادرة في مارس/آذار عام 2002، وتبنّاها رئيس الولايات المتحدة بعد ذلك، مما أطلق سيلاً من الأفعال وردود الأفعال دفعت بالأحداث في الاتجاه الإيجابي.

في ذلك الوقت تقريباً قال لي رئيس الوزراء مباشرة وعبر أحد مساعديه المؤتمنين بأنه وبعد أربع سنوات ونصف من خدمتي كرئيس للموساد، فإنه يفكر في إحداث تغيير في القيادة. في الحقيقة، كنت أتوقع ذلك منذ بعض الوقت. فقد تولّيت سدّة القيادة في أوقات الأزمات، وأعدت الأمور إلى مسارها الصحيح، فقد كان لي شرف القيادة أثناء فترة حرجة من تاريخ البلاد عندما كانت الحملة الفلسطينية ضدّ إسرائيل، **أي الانتفاضة**، في ذروتها. لقد أحرز الموساد العديد من النجاحات العملياتية، ولم تتم استعادة سمعته الدولية وحسب، بل وأصبحت أكثر قوة. لقد خدمتُ لدى ثلاثة رؤساء متعاقبين للوزارة، وخدمت وأنا في سنّ متقدمة جداً بالمقارنة مع من سبقوني. فلم يسبق أن وصل أحد إلى رئاسة الموساد وهو في أواسط أو أواخر العقد السادس من عمره، والإجهاد والأعباء كانت هائلة بالتأكيد. غير أن رئيس الوزراء قرر إعفائي من الخدمة مع طلب ترأسي لمجلس الأمن القومي والعمل كمستشار للأمن القومي لدى رئيس الوزراء.

كان المنصب مثاراً لبعض الإشكاليات. فقد أنشأ رئيس الوزراء نتنياهو المجلس سنة 1999 في مواجهة معارضة قوية من المؤسستين الدفاعية والاستخباراتية. والذين تعاقبوا على شغلِ هذا المنصب خدموا لفترات قصيرة جداً، كما أن رؤساء الوزارة لم يقدموا للمجلس ذلك الدعم القوي الذي يمكن أن يمنح المولود الجديد المكانة الضرورية اللازمة لكي يمارس صلاحيات هامة. لدى مناقشة أمر المجلس ودوري

فـــيه، كـــان رئـــيس الوزراء في غاية الوضوح بقوله بأنه يريد منّي مواصلة العمل كمبعوث شخصي من قبله في اتصالاته مع الشخصيات الدولية الهامة. هذا يعني أنه سيرســـلني في مهمات في شتى أنحاء العالم، ولكنني لن أقوم بها هذه المرّة تحت عباءة رئـــيس الموســـاد، وإنما بصفتي مستشار الأمن القومي لديه. وقد ألحّ أفراد عائلتي المقـــربون وأعزّ أصدقائي في نصحي بعدم قبول العرض، لأنهم رأوا كافّة الأخطار الكامنة في الوضع، وقالوا لي بأنه لا يجدر بي في هذه المرحلة من حياتي إقحام نفسي في وضـــع سيجبرني على الدخول في معارك متواصلة من المحتم أن أخسر غالبيتها، فلـــدى المجلس الذي من المقرر أن أرأسه عدد من الأشخاص الذين يعملون لديه، ولكنه لا يملك الأدوات الكافية التي تمكّنه من إيجاد مكان له بحيث يمكن أن ينافس مؤسستي الدفاع والاستخبارات القديمتين.

قـــبلت دعـــوة رئيس الوزراء لأنني اعتدت على تلبية الطلبات أو التعليمات الصادرة عن الطبقة السياسية، فرفض مثل هذا العرض الذي تقدم به رئيس الوزراء أمـــر لا يمكن القيام به ببساطة. كما أنني شعرت بالإطراء من فكرة أنني سأكون قـــادراً على مواصلة عملي السياسي والدبلوماسي وفي هذه المرحلة التاريخية. كما اعـــتقدت بـــأن رئيس الوزراء صادق في مسعاه إلى حلّ هذه العقدة العويصة التي ارتبطت بصراع إسرائيل مع جيرانها عقداً بعد آخر. فلماذا أرفض هذه الفرصة؟

كان هناك تحدٍّ إضافي وجدته مغرياً لي ومفصلاً من بعض النواحي بما يناسب مزاجـــي في تلـــك المرحلة من الوقت. فمجلس الأمن القومي الذي أسسه رئيس الـــوزراء نتنـــياهو في العام 1999 لم يقف على رجليه، والأشخاص الذين خدموا كرؤساء للمجلس لم ينجحوا في إعطاء هذه المؤسسة حديثة العهد مكانها الصحيح في آلـــية الحكـــومة. وفكـــرة – مقاربتي – كانت مبنية على أن أكون مختلفاً عن الأشـــخاص الـــذين سبقوني. وبما أن رئيس الوزراء ميّال إلى إعطائي دوراً قوياً في تنفـــيذ سياســـاته ودعمها عبر منحي دور مبعوثه الشخصي على مستويات صنع القرار سواء داخل المنطقة أم خارجها، فقد اعتقدت بأنه في حال نجحت في تحقيق الـــتوقعات في هذا المضمار، فسوف تكون قدرتي على رفع شأن المجلس إلى جانب رفع شأني وإعطائه المهابة التي يحتاج إليها ويستحقها، عظيمة. وباختصار، سينتقل

نجاحـــي إلى المجلس، ويدفعه إلى احتلال مركز محوري كان حتى ذلك الحين بعيد المنال.

وجـــدت نفسي أُكثر من السفر إلى واشنطن، وموسكو، ولندن، والقاهرة، وعمّـــان، وفي هذا إشارة إلى قليل من العواصم الكثيرة التي أوفدني رئيس الوزراء إليها.

كـــنت في موســـكو في سبتمبر/أيلول عام 2002 برفقة رئيس الوزراء أثناء زيـــارة، سبق أن سافرت إلى العاصمة الروسية من أجل التحضير لها، لأكتشف في الدقـــيقة الأخـــيرة بأنه جرى استبعادي من حضور الاجتماع الرئيسي مع الرئيس بوتين. كان ذلك أمراً غريباً لأن رئيس الوزراء كان قد كلّفني بإدارة العلاقات مع روسيا نيابة عنه. قال لي رئيس الوزارة بأن الجانب الروسي طلب منه استبعادي من الاجـــتماع لأنـــني لا زلت رئيساً للموساد ومشاركتي فيه ستسبب الحرج للرئيس الروسي. تمكنت من التحقق من حقيقة القصة في وقت لاحق ووجدت أنها عارية عـــن الصحة تماماً، وقيل لي بأنه بالرغم من غيابي عن ذلك الاجتماع، فقد تم اتخاذ الخطـــوات الـــضرورية لإيجـــاد ترتيبات اتصال من أجلي لكي أتمكن من مواصلة مهمتي. ولكن لم يحدث شيء من ذلك إطلاقاً.

غـــادرت موسكو حالما انتهى الجزء الرسمي من الزيارة وسافرت إلى الغرب، ولدى وصولي، اتصلت بمكتبي وعلمت بأن قصة مثيرة ظهرت في ذلك الصباح في صـــحيفة إســـرائيلية يومية رائدة. جاء في القصة أنني التقيت بالقائد الفلسطيني أبو مـــازن الذي أصبح المرشح الطبيعي لملء مركز رئيس الوزراء الفلسطيني منذ مدة وجيـــزة. مـــضت القـــصة لتتحدث عن الطريق الذي سلكته من أجل عقد ذلك الاجتماع، مشيرة إلى إحدى دول الخليج الكبرى. كان المراسل الذي كتب القصة صـــحفياً يتمتع بمصداقية، وكان في عداد الوفد الصحفي الذي رافق رئيس الوزراء في زيارتـــه. بدا واضحاً أن التسريب حصل في موسكو، فاتصلت بعضو في حاشية رئيس الوزراء لكي أشتكي بمرارة بشأن هذه الزلّة الخطيرة.

في غـــضون دقائق، تلقيت اتصالاً قيل لي فيه بأن التسريب لم يصدر عن أي شـــخص في الوفد الموجود في موسكو، وإنما من سياسي بارز في إسرائيل. كنت

قادراً على التحقق من الخبر، وعلمت بأنه ليس صحيحاً. في تلك الفترة، كنت أمضي أيامي الأخيرة كرئيس للموساد، وأصبحت أعمل كمستشار للأمن القومي بصفة مزدوجة. اعتقدت وآخرون بأنه إذا اكتسبت قصة اجتماعي بأبي مازن زخماً، فقد تُستخدم كذريعة لاغتياله.

بعد وقت قصير من زيارة موسكو، سافر رئيس الوزراء إلى واشنطن، وكنت حينها مستشار الأمن القومي لدى رئيس الوزراء، فتحدثت إليه قبل رحيله، وقلت إنه لا توجد فائدة من مرافقتي له في حال كان سيجرى استبعادي من الاجتماعات الهامة على غرار ما حصل في موسكو. أصغى رئيس الوزراء إلى تعليقي، وحضرت كافة لقاءاته في العاصمة الأميركية بما في ذلك لقاءه الحميم مع الرئيس. في تلك المرحلة، بدأت أدرك بأن شيئاً ما ليس على ما يرام في الطريقة المتاحة لي لأداء مهامي. كانت الصحافة تورد تقارير بين الحين والآخر تتحدث عن بعض اتصالاتي ولقاءاتي الأكثر حساسية. نُشرت تقارير تحدثت عن عدم رضى رئيس الوزراء عن مبادراتي، وبدأت أعتقد بوجود عنصر قوي في مكتب رئيس الوزراء عاقد العزم على إفشال جهودي ومبادراتي. كان أمامي طريقان، إما المقاومة وإما الاستقالة. في الشهور التالية، اتضح لي بأنه لا جدوى من بقائي في منصبي، لكن السُّحب كانت تتجمع في الشرق والأزمة العراقية بلغت ذروتها، وبدت الحرب وشيكة واعتقدت بأنه سيكون تصرفاً غير مسؤول إن استقلت عشية اندلاع الحرب. كنت أشير إلى عدم ارتياحي بين الحين والآخر في لقاءاتي مع رئيس الوزراء، غير أن هذه اللقاءات باتت أكثر تباعداً. بالرغم من أنه كان يقول لي إنه يرغب في الاجتماع بي بشكل منتظم، فقد حال الأشخاص الذين يتحكمون بجدول أعماله دون حصول غالبية هذه اللقاءات، وأذكر أنني التقيت بوزير سابق عظيم الشأن يكنّ له رئيس الوزراء احتراماً كبيراً. قال لي بأن رئيس الوزراء التقى به في مناسبة اجتماعية واستفسر عن سبب عدم مجيئي لزيارته منذ مدة. وطلب شارون إلى صديقه الاتصال بالمكتب على الفور وتحديد موعد، وهذا ما قام به في الحال. على مدى عدة أسابيع، كانت تحدَّد مواعيد من أجل الاجتماع ثم تؤجَّل بعد ذلك. في نهاية المطاف، انعقد الاجتماع عندما كان **البوّابون** خارج البلاد.

في خـــط مغايـــر لهـــذه القصة الدرامية، كانت **خريطة الطريق** على وشك الظهـــور. في نظـــري، كان ذلك أكبر خطأ ارتكبناه منذ نجاحنا الباهر الذي تُوِّج بإعلان الرئيس الأميركي في 24 يونيو/حزيران في البيت الأبيض والذي تحدث عن ضرورة بروز قيادة فلسطينية جديدة.

مـــع اقترابنا من النصف الأخير من صيف العام 2002، بدأت تقارير ترد إلى القدس تتحدث عن أشخاص في أوروبا، وفي الأمم المتحدة، وفي العديد من الدوائر الأميركية، يعبّرون عن عدم رضاهم عن التصريح الذي أدلى به الرئيس الأميركي في يونـــيو/حزيران والذي بدا أنه يميل بدرجة كبيرة لصالح إسرائيل. كانت نتيجة هذا الانـــــزعاج أن برزت فكرة تقول إنه من الضروري دعم تصريح الرئيس بصياغة خـــريطة طريق تكون بمثابة **كتيّب** عملي يوضح بدقّة كيف يمكن أن تُترجم رؤية الـــرئيس إلى خطـــة عمـــل. مع بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول، باتت الخطوط الرئيســـية لهذه الوثيقة معروفة في القدس وجاءت ردّة الفعل الفورية سلبية للغاية. لذلك، عزم رئيس الوزراء على السفر إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس وفي نيّته بذل كل ما في وسعه لتجنب ضرورة مناقشة مسودّة الوثيقة معه. بالطبع، لم يجرِ التطرّق إلى المسودّة بأي شكل من الأشكال في المحادثات التي جرت بين القائدين. والتفاهم الذي ساد حينها هو أن الوثيقة لا تزال مسودة تمهيدية أولى وأنه ينبغي العمل عليها وإدخـــال تعديلات وتغييرات فيها قبل أن يصار إلى تبنّيها. على أية حال، كانت ستعتبر بمثابة وثيقة متممة للتصريح الأساسي الذي أدلى به الرئيس في يونيو/حزيران مـــن ذلـــك العام، وبالتالي في حال ظهر أي تناقض بين الوثيقتين، فسوف تُبطل الوثيقةُ الرئيسية الوثيقةَ الأخرى.

بـــصرف النظـــر عن مدى وضوح ذلك التفاهم، أحسّ رئيس الوزراء بأن خـــريطة الطـــريق كانت ستلحق أضراراً بالمصالح الإسرائيلية مما حدا به إلى إعطاء تعلـــيمات بوجوب عدم إرسال أي تعليق إلى واشنطن، فإسرائيل لن تقبل بالوثيقة ومـــا جـــاء فيها كأساس للنقاش أو التفاوض. جرى تشكيل لجنة توجيهية برئاسة مدير عام مجلس الوزراء، وكانت تلتقي على نحو غير منتظم، وتُجري مراجعة على التغـــييرات الثانوية التي سبق إدخالها في المسودة الأصلية. استمرت مراجعة العيوب

الرئيسية في الوثيقة إلى حدّ الملل، لكن لم يجرِ اتخاذ تدبير عملي بشأنها. فما هو العيب الأساسي في خريطة الطريق؟

يكمن الجواب في عنوان الوثيقة: "خريطة طريق تعتمد على الأداء الهادف للتوصل إلى حلّ قائم على دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني". ففي حين شدّد التصريح الذي أدلى به الرئيس في يونيو/حزيران على بروز قيادة فلسطينية جديدة يمكن أن تدخل في مفاوضات من أجل إنشاء دولة فلسطينية ذات سمات مؤقتة مع إرجاء الحل الدائم إلى وقت لاحق غير محدد، انتقلت هذه الوثيقة الجديدة نحو التشديد على حل دائم للصراع، وتضمنت جداول زمنية تصوّرت إمكانية التوصل إلى حل نهائي بحلول العام 2005. حددت الوثيقة ثلاث مراحل، تفصّل المرحلة الثالثة منها الخطوط التوجيهية الجوهرية للمفاوضات، وجرى التعبير عن ذلك بعبارات لا لَبْس فيها:

> سيتوصل الطرفان إلى اتفاق دائم شامل ونهائي ينهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في العام 2005، من خلال تسوية يتم التفاوض عليها بين الطرفين وتستند إلى قرارات مجلس الأمن 242، و338، و1397، التي تضع حداً للاحتلال الذي بدأ في العام 1967، على أن تتضمن حلاً عادلاً وواقعياً يتم الاتفاق عليه لقضية اللاجئين، وحلاً يتم التفاوض عليه لوضعية القدس يأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات السياسية والدينية لكلا الطرفين ويحمي المصالح الدينية الخاصة باليهود، والمسيحيين، والمسلمين في العالم أجمع، ويحقق رؤية وجود دولتين، إسرائيل، وفلسطين ذات سيادة ومستقلة وديموقراطية وقادرة على البقاء، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان.

من بين كافة العناصر المذكورة في هذه الفقرة، كانت القدس العنصر الأكثر خطورة من وجهة نظر إسرائيل. فمنذ حرب الأيام الستة عندما أصبحت كامل مدينة القدس تحت سيطرة إسرائيل، كان رؤساء الوزارة المتعاقبون يشددون على أن المدينة ستبقى موحدة وغير مقسمة تحت حكم إسرائيل. التزمت إسرائيل بإنكار وجود أية حقوق سياسية للفلسطينيين في القدس، وهو ما كان يعبّر عنه في الخطابات التي كان يكررها كل رئيس للوزراء في إسرائيل بأن القدس ستبقى إلى

الأبـــد العاصمة غير المقسمة لإسرائيل. لقد ساوت صياغة الوثيقة بين الاعتبارات السياسية لكِلا الطرفين في القدس، وهو ما يُعتبر انحرافاً واضحاً عن سياسة إسرائيل في الماضـــي والحاضر، وقبول إسرائيل بخريطة الطريق كان في نظري أشبه بمشاركة إسرائيل في تقسيم القدس.

عـــندما ذهـــب رئيس الوزراء إيهود باراك إلى كامب ديفيد في صيف العام 2000 وســـعى إلى الـــتفاوض على تسوية دائمة مع ياسر عرفات برعاية الرئيس كلينـــتون، أثار قضية القدس بوصفها قضية تفاوضية، وتلاعب في أنواع مختلفة من المخططـــات المتعلقة بمستقبل المدينة. لقد تعرّض لانتقادات قاسية بسبب فعلته تلك مـــن قـــبل المعارضة في البرلمان الإسرائيلي التي كان يقودها في ذلك الوقت أرييل شارون، بعد وقت قصير من عودته من الولايات المتحدة، في أواخر سبتمبر/أيلول 2000، طلـــب السيد شارون زيارة جبل الهيكل في القدس، وصرّح (سمح) رئيس الـــوزراء باراك بتلك الزيارة. كان الغرض الواضح من الزيارة التأكيد على مزاعم إســـرائيل الـــتي لا مجال لإنكارها بالسيطرة على كامل مدينة القدس، بما في ذلك المناطق التي تضم المساجد المقدسة في جبل الهيكل. تلا تلك الزيارة اندلاع أعمال شـــغب كانـــت بمثابة بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وكانت عبارة عن أربع ســـنوات من الصراع الحادّ الذي تسبب في إزهاق آلاف من الأرواح من الجانبين. أي أن خـــريطة الطريق المتعلقة بالقدس تعارضت على نحو دراماتيكي مع السياسة المعلـــنة لإسرائيل، ولذلك لم تكن مقبولة ما لم يتم إدخال تغيير أساسي في سياسة إسرائيل المتعلقة بالقدس.

مرّت الأيام، وجرت انتخابات عامة في إسرائيل في يناير/كانون الثاني 2003، وأحرز أرييل شارون فيها نصراً ساحقاً. مع ذلك، لم يطرأ أي تغيير على السياسة في ما يتعلق بخريطة الطريق. كان لا يزال يُنظر إليها على أنها غير مقبولة، وتشكل خطـــراً حقيقـــياً على المصالح الإسرائيلية وذلك لجملة من الأسباب. فبالإضافة إلى العناصـــر الـــتي تقدم الحديث عنها، لم توفر الخريطة للجنة الرباعية التي أطلقتها – الـــولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة– رعاية المشروع بأكملـــه وحـــسب، بل وأعطتها السلطة النهائية في تحديد مدى التزام كل جانب

بالوفاء بما يتوجب عليه وفقاً للشروط المنصوص عليها في الوثيقة. وبما أن الوثيقة عبارة عن خطة من ثلاث مراحل تتضمن مهام كثيرة مفصلة وتعهدات من كلا الجانبين، فقد سمحت الرباعية ببعض التسامح لكلا الطرفين وفقاً لما تراه مناسباً. وهذا ما فتح الباب أمام ناحية جديدة تماماً في الاتفاقية يمكن لكل طرف أن يحسن استغلالها.

كان من غير الوارد بالنسبة إلى الكثيرين أن تتنازل إسرائيل عن حقها في تحديد ما إذا وفى الفلسطينيون بتعهداتهم المتعلقة بقضايا مثل تعهداتهم المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتفوّض الأمر بكامله إلى اللجنة الرباعية. في نظري، ينبغي على إسرائيل أن تركّز، بعد إحرازها نجاحاً هاماً في يونيو/حزيران 2002، على حمل البلدان العربية المعتدلة على زيادة مشاركتها في العملية السياسية التي تهدف إلى إيجاد حل للصراع. واعتقدت بأنه يمكن لمصر، والأردن، والدول الخليجية الرئيسية أن تلعب دوراً مهماً للغاية في ممارسة ضغوط حقيقية على الفلسطينيين. في الشهور التي تلت التوغلات الإسرائيلية الكبيرة في الضفة الغربية في مارس/آذار 2002، كانت البلدان العربية، مؤثرة للغاية في ليّ ذراع عرفات وإجباره على تقديم تنازلات كان أبرزها بدون شك استحداث منصب رئيس للوزراء، قبل وقت طويل من نيل الفلسطينيين الاستقلال.

لم يوافق رئيس الوزراء على مقاربتي، ولم يسمح لي بالمضي فيها كما اقترحت، ولكن لم يتم فعل أي شيء حيال هذه المسألة، وعانت الأوضاع من شلل لم أتمكن من سبر أغواره. وباتت أخبار العديد من لقاءاتي تُسرَّب إلى الصحافة، وبالمثل، صارت مبادراتي عرضة للكشف والسخرية علناً وكان يقال لي إن أقرب مساعدي رئيس الوزراء يخبرون الصحافيين المؤثرين في إسرائيل بأنني أصبحت خارج دائرة التأثير.

اتضح لي بأنه يتعين عليَّ تقديم استقالتي من منصبي في أقرب فرصة ممكنة، لأنه لم تعد هناك جدوى من بقائي فيه. غير أن نذر الحرب بدأت تلوح بسرعة في الأفق، وكما ذكرت سابقاً، اعتقدت بأنه سيكون من غير اللائق أن أستقيل عشية حدوث عمليات كبيرة في الشرق الأوسط. رأيت أن ذلك سيكون عملاً غير

مسؤول، وخصوصاً أن التقديرات كانت تشير إلى احتمال استهداف إسرائيل من قبل العراق. وإذا كان من المحتمل سقوط صواريخ تحمل رؤوساً غير تقليدية على الأراضي الإسرائيلية، فينبغي في نظري أن يكون كل شخص يخدم إسرائيل في المواجهة.

لقد صادف أنني كنت قبل أسبوع من اندلاع الحرب في مكتب رئيس الوزراء في تل أبيب لحضور اجتماع روتيني سبق أن تم تأجيله عدة مرات. في تلك الفترة، كنت قد عزمت على الاستقالة حالما تتوقف العمليات الحربية في العراق، ولذلك كنت في أجواء الاستقالة وفي سلام مع نفسي بدرجة كبيرة. هذا ما جعلني أتفاجأ من دعوتي إلى مكتب رئيس الوزراء حيث قيل لي إنني سأسافر في تلك الليلة إلى واشنطن برفقة رئيس الموظفين لدى رئيس الوزراء من أجل عقد مباحثات في البيت الأبيض. من الواضح أنه كان يوجد سوء تفاهم في ما يتعلق بطلب إسرائيل الحصول على حرّية التصرّف، في حال تعرضت للهجوم، ورغب البيت الأبيض في التأكد من أن إسرائيل لن تتحرّك بطريقة أحادية ضدّ العراق مما قد يعرّض أرواح الجنود الأميركيين على الأرض للخطر. لم أعرف لماذا جرى اختياري لكي أكون جزءاً من فريق كُلف بهذه المهمة ويضم رجلين. هل كان حضوري مطلباً أميركياً؟ أنا أتساءل لأنه لم يكن في مقدوري تصوّر أن تلك كانت رغبة شريكي في الرحلة.

تبيّن لي بأن تلك الرحلة لم تكن خاتمة حياتي المهنية وحسب، بل وكانت بمثابة نصف يوم رائع في عاصمة الولايات المتحدة. قيل لنا عقب وصولنا بأنه بالإضافة إلى الغرض الأصلي للرحلة، يمكن أن يثار موضوع آخر، وهو خريطة الطريق. شكّل هذا الموضوع الأخير محور المباحثات خلال الساعات التي أمضيناها في البيت الأبيض، وقيل لنا إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في البداية في ربط الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالمسألة العراقية على اعتبار أنه لم يكن مقرراً في الأصل معالجة خريطة الطريق فيما الولايات المتحدة عازمة على الدخول في حرب مع العراق، غير أن ظروفاً قد استجدت وأملت تغييراً سريعاً في السياسة. فقد واجه رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير معارضة قوية من جانب ممثلي حزب العمل في البرلمان، وكانت هناك مجموعة تضم خمسين ثائراً على الأقل

يهـــددون بمعارضـــة مشاركة بريطانيا في الحرب إلى جانب الولايات المتحدة. من أجـــل مقابلة تلك الخطوة، تقدم البريطانيون بطلب صريح إلى الرئيس لكي يؤيد خريطة الطريق بشكل رسمي بأسرع ما يمكن لكي يشير رئيس الوزراء البريطاني إلى ذلـــك علـــى أنه إنجاز وبالتالي يكون في مقدوره الاطمئنان إلى نيله تأييد الغالبية العظمـــى مـــن أعضاء حزبه. كان المطلوب من إسرائيل أن تظهر تفهمها لتركيبة الظـــروف هذه بالنظر إلى احتمالات الحرب الوشيكة والميزة التي ستحصل عليها إســـرائيل نتيجة إزاحة العراق من قائمة أعدائها النشطين والخطرين. في الحقيقة، لم يكـــن أمامنا خيار سوى الموافقة على الطلب الأميركي الذي جرى عرضه عشية الحرب مع كل ما فيها من نتائج غير مضمونة.

في الـــبداية، بدا أن البيت الأبيض يميل إلى إصدار بيان صحفي، واتضح بأن ذلـــك لن يكون كافياً للتوصل إلى النتيجة المرجوة، ولذلك ظهر الرئيس في الروز غاردن، وأيّد خريطة الطريق علناً، وأثنى على مزاياها. فإلى جانب تصريح الرئيس في يونـــيو/حزيـــران 2002 الـــذي كان بمثابة الوثيقة الرئيسية التي تحدد السياسة الأميركـــية، أضـــيفت خريطة الطريق، لا كوثيقة متممة تترجم رؤية الرئيس إلى خطـــوات عملية وحسب، بل كوثيقة رئيسية تبرز كلاً من النسخة المعدلة للرئيس والمراحل التفصيلية الخاصة بتنفيذها. التزمت إسرائيل الصمت، وبذلك كتمت أي انـــتقاد للرئيس لتصرفه على هذا النحو. وبالتالي، فقد اخترنا جميعاً خريطة الطريق بوصـــفها الوثيقة التي تحدد السياسة الأميركية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لـــذلك، لاقى الرابط الذي كان كامناً حتى ذلك الحين بين هذا الصراع والمصالح الأميركية الأوسع في المنطقة، اعترافاً علنياً، وبحركة خاطفة واحدة، تسبب بها تغيّر في الظـــروف، مالت السياسة الأميركية في اتجاه معاكس للاتجاه الذي كانت تسير فيه حتى ذلك الحين. رأيت ذلك يحدث أمام عينيّ، وكانت قصة درامية لم يكن في مقدوري نسيانها.

في إسرائيل، مرّ هذا التغيير الكبير في السياسة الأميركية عشية الحرب العراقية مـــن غير أن يتنبّه له أحد. يمكن تفهم ذلك من خلال انشغال المواطن الإسرائيلي العادي بالحرب الوشيكة في العراق والمخاطر المحتملة لامتدادها نحو إسرائيل. أمرت

الوزارة بتوزيع الأقنعة الواقية من الغازات، وبات كل مواطن مجبراً على حمل قناع أينما ذهب، ولم يكن الوقت مناسباً للمراوغة بشأن الوثائق.

في غضون أسابيع عقب انتهاء الحرب، قدّمت الولايات المتحدة واللجنة الرباعية خريطة الطريق إلى كل من الفلسطينيين والإسرائيليين. حدث ذلك بعد وقت قصير من تنصيب محمود عباس، الملقب بأبو مازن، رسمياً رئيساً للوزراء في الجانب الفلسطيني. كان من المقرر أن يزور رئيس الوزراء أرييل شارون واشنطن في منتصف مايو/أيار 2003 بعد انتهاء الحرب العراقية. وذُكر بأن هجوماً إرهابياً وقع عشية رحيله كان السبب في اتخاذه قراراً في الدقيقة الأخيرة بالبقاء في إسرائيل. لكنني أحسست بأن هناك سبباً إضافياً لتغييره خططه بشأن السفر وهو رغبته في ألاّ يواجَه بطلب تأييد خريطة الطريق علناً والتي كان مصيباً في اعتبارها مضرّة بالسياسات والمصالح الأكثر حيوية لإسرائيل. في غضون أقل من أسبوع، جرى استدعاء مدير عام مجلس الوزراء الإسرائيلي إلى واشنطن، وفي أقل من أربع وعشرين ساعة، أعلن رئيس الوزراء عن تأييده لخريطة الطريق.

في نهاية مايو/أيار، اجتمعت الحكومة الإسرائيلية لمناقشة موقف رئيس الوزراء بقبول خريطة الطريقة والموافقة عليه. أثناء تلك الجلسة الطويلة والمسهبة، حصل الوزراء على تقرير مختصر للمناقشات التي دارت في واشنطن، وقيل لهم إنه تمت إثارة المواضيع التي تحفظت عليها إسرائيل والتي رفضها الأميركيون. قيل لهم بأن "لغة جسد" مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس كانت متفهمة ومتعاطفة. لم يتم البوح بشيء أكثر من ذلك، وفي مرحلة من المناقشات، قيل للوزراء بأنه تم القبول بالتحفظات الإسرائيلية، ولكن مع التعمق في الفحص، جرى تعديل ذلك التصريح. فالتحفظات لم تلقَ قبولاً على الإطلاق، ونُقل عن الولايات المتحدة قولها بأنه "سيصار إلى معالجة" التحفظات الإسرائيلية، وهو ما تُرجم إلى اللغة العبرية بالقول إنه تم القبول بالتحفظات الإسرائيلية. لو أن أحد الوزراء لم يشكك في الترجمة، لتوهم الوزراء بأن كل شيء يسير على ما يرام، واعتبرت بأنه سيكون صعباً جداً القبول بمقاربة **الاحتيال** هذه في التعامل مع الوثائق الرسمية. انقسمت مواقف الوزراء في

الحكـــومة تجاه خريطة الطريق، وبغرض تأمين الغالبية، وافق رئيس الوزراء على مـــسودّة تحفظـــات يجري إلحاقها بالوثيقة. تم إرفاق نقاط البحث الأربع عشرة رسمياً بموافقة مجلس الوزراء، وجرى تمريرها على إثر ذلك إلى الولايات المتحدة. إذا تـــركنا جانباً الإصرار العام في إسرائيل بأن تكون تلك النقاط جزءاً مكملاً للاتفـــاق، لم تكـــن تشكل جزءاً من موافقة إسرائيل على خريطة الطريق. لم تعترض الولايات المتحدة على إعلان إسرائيل عن آرائها بشأن أية قضية محددة طالما أن خريطة الطريق مقبولة رسمياً وبدون شروط. فلم يكن مسموحاً إدخال أي تعـــديل أو تصحيح في صياغة خريطة الطريق. أي أنه كان علينا إما القبول بها أو رفضها، ولذلك لم يكن أمامنا خيار سوى القبول بها كما هي.

مـــا أزعجـــني في ذلك الوقت لم يكن الموقف السطحي تجاه صياغة الوثائق الـــرسمية ومحتوياتها وحسب، بل وطبيعة الملخصات التي أُعطيت لأقرب مساعدي رئـــيس الوزراء، ولوزرائه، وآخرين ممن قيل لهم بأن خريطة الطريق خالية من أية عـــواقب أو مخاطـــر على إسرائيل. فقد تصوّرتْ المرحلة الأولى جهداً منسقاً من جانـــب الفلسطينيين لتفكيك البنيات التحتية للإرهابيين. ولكي يتمكّنوا من القيام بذلك، كانوا بحاجة إلى التصرف كمواطنين فنلنديين، وهو ما يعتبر أمراً مستحيلاً. بالمـــثل، جـــرى الإدعـــاء بأن الجانب الأميركي لم يعلّق أهمية كبيرة على خريطة الطريق. فما إن يتم قبولها حتى يطويها النسيان ببساطة، بموافقة صامتة من الولايات المـــتحدة، وبما أنني كنت أعرف القليل عن طريقة عمل الحكومات والإدارات، لم يكـــن في وســـعي التصديق حقيقةً بأن ذلك أمر ممكن، وأنه يمكن أن تكون هناك درجـــة مـــن التواطؤ على خداع الحكومات والتأثير على الرأي العام. بالنظر إلى خلفـــيتي، عـــرفت بأمر التفاهمات الصامتة في الماضي. فقد شهدتُ وشاركت في العديـــد مـــن الـــتفاهمات التي خدمتْ المصالح الأكثر حساسية لكل من الولايات المـــتحدة وإســـرائيل، غير أن هذه الطريقة في أداء العمل تجاوزت بكثير ما يمكنني تـــصديقه. تبـــيّن لي بأنني كنت داخل دائرة التأثير منذ زمن طويل، ولكنني كنت أشكك في ما إذا كان هؤلاء الذين داخل الدائرة يستوعبون قواعد اللعبة فعلاً. لقد حان بالتأكيد وقت الرحيل.

قبل أن أقوم بهذه الخطوة، حاولت أن أشرح لنفسي الأسباب التي جعلت المسائل تتطور بالشكل الذي تطورت فيه. لماذا عاد رئيس الوزراء إلى حيث بدأ واختار تأييد خطة - خريطة الطريق - كان يصفها بأنها شديدة الخطورة بحيث لا تبرر إصدار تعليمات بعدم التعرض لها ولو من بعيد؟ وما هو سبب الشلل السياسي الذي أصاب الهيئة السياسية بأكملها فور النجاح الذي تحقق في يونيو/حزيران 2002 والتصريح الذي تحدث فيه الرئيس عن قيادة فلسطينية جديدة؟ ولماذا حدثت هذه التسريبات المنهجية حول مهماتي المتتالية التي أنجزتها بمعرفة وتأييد كاملَين من رئيس الوزراء؟ وهل يمكن للضغينة الشخصية التي يكنّها أحد المسؤولين الحكوميين تجاه مسؤول آخر أن تكون كافية لتدمير الأرصدة الدبلوماسية التي لم تكن ملكاً لفرد واحد، وإنما لأمّة بأسرها؟ ولماذا سُمح بحصول ذلك بدون تصريح أو تأنيب؟ لم يكن لديَّ أجوبة مقنعة عن هذه السلسلة من التساؤلات، ومنذ تركي لمنصبي، وأنا أحاول معرفة كيفية حصول كل ذلك.

قدمت استقالتي إلى رئيس الوزراء مرّتين وطلب مني مرتين أن أسحبها، مؤكداً لي بأنني أحظى بثقته، وقال إنه سيتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مطالبي. عارضت تقديري الصحيح، وتابعت عملي لبضعة أسابيع أخرى آملاً - إذا شئت - ومعتقداً بأن الترتيبات التي سيتم إجراؤها ستمكنني من الاستمرار في خدمة رئيس الوزراء والحكومة بطريقة مفيدة. شعرت بأن هناك رغبة صادقة من قِبله في بقائي. كان لديَّ في الأساس ثقة بنواياه في اتخاذ قرارات تاريخية وبقدرته على تنفيذها، ولكنني أدركت بأن الرجل ليس وكيلاً حرّاً، كما رأيت الوضع، وأن تعليقاته الشخصية جداً تجاه الآخرين قد كبّلت يديه ومنعته من ممارسة صلاحياته على الوجه الذي يراه مناسباً. لم يكن أمامي بديل سوى الرحيل، بالرغم من أن الاستقالة لم تكن من صفاتي. في المرّة الثالثة، قُبلَ طلبي، ولكنه أصرّ على بقائي لمدة ثلاثة شهور لأسباب خاصة به لم أتمكن من معرفتها. تركت منصبي رسمياً في نهاية أغسطس/آب 2003، وما لبثت حملة قصيرة لتشويه سمعتي قام بتنظيمها بعض من يعملون في مكتب رئيس الوزراء أن هدأت بعد يوم أو اثنين وكان ذلك نهاية الأمر.

شهد العام 2003 دخول الولايات المتحدة كلاعب أساسي في الشرق الأوسط. فمع انتشار بضع مئات الآلاف من الجنود في العراق وأفغانستان، ومع التواجد العسكري في البلقان، واحتمال المزيد من التدخل على الأرض في حال بدا ذلك ضرورياً من أجل حماية المصالح الأميركية في الخليج، بات من الضروري بالنسبة إلى كل لاعب في المنطقة أن يتعامل مع واشنطن لا بوصفها القوة العظمى الوحيدة على المسرح العالمي وحسب، بل وكجار قريب لديه احتياجات استراتيجية وتكتيكية مباشرة ومصالح في الشرق الأوسط. لقد تحولت إلى قوة تعمل على فرض الحلول على الدول في المنطقة إذا وجدت ذلك ضرورياً من أجل منع الفوضى والخطر الذي يهدد الاقتصاد العالمي أو المصالح الأخرى. في حالة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ستكون خريطة الطريق الأداة التي سيتم بواسطتها التوصل إلى حل. وبتأييدها، تكون الأطراف قد أذعنت، من حيث المبدأ، لمثل هذه النتيجة. أي أن ما بدأ كمبادرة مصممة من أجل تمكين قيادة فلسطينية من الظهور ومن أجل صياغة اتفاقية مؤقتة والتشجيع على إيجاد جوٍّ من المصالحة، تحوّل بين ليلة وضحاها إلى صيغة يجري تطبيقها كحل مفروض بفوهة بندقية. كان إحساسي في ذلك الوقت - ولا يزال لغاية الآن - بأن مثل هذه المقاربة تحتوي على بذور الشقاق بدلاً من أن تحتوي على فجر سلام جديد.

لقد بشرت حرب الخليج الأولى بعقد من المفاوضات التي احتوت على بذور تسويات محتملة. غير أن بعض اللاعبين لم يكونوا على المستوى المطلوب، وقياداتهم الفاشلة جلبت المآسي لشعوبهم. كانت حرب الخليج الثانية أكثر حسماً من الأولى، إذ إن العالم الحرّ، بقيادة الولايات المتحدة، بلغ من النضج ما يكفي لاتخاذ خطوات جريئة لدحر محور الشرّ. غير أن النجاح المبدئي قاد المنتصرين إلى الاعتقاد خطأً بأن في مقدورهم القيام بخطوات خاطفة لقلب الأمور في غضون فترات قصيرة نسبياً من الزمن. إنني أخشى، في هذا الخصوص، من أن يكونوا مخطئين. فمواقف الدول والمجتمعات وعاداتها لا تتغير في ليلة واحدة، والحلول القصيرة تعيش لأمد قصير، وتولّد مؤشرات لحروب الغد وصراعاته.



# 16

## تحمّل المسؤولية وإلقاء اللوم

في زماننا المضطرب والخطر، طغى سؤال واحد على سائر الأسئلة الأخرى في ما يتعلق بأجهزة الاستخبارات: من هو المسؤول النهائي عن إجراء التقييمات الاستخباراتية ومن ينبغي أن يُحكم عليه بسببها؟ للإجابة عن هذا السؤال الهام جداً، يتعين عليَّ العودة أولاً إلى العام 1974. كنت قد عدت إلى إسرائيل حينها بعد أن خدمت لمدة أربع سنوات في واشنطن العاصمة كرئيس لمركز الموساد في أميركا الشمالية. جرى تعييني نائباً لرئيس قسم جديد استُحدث في الموساد في أعقاب حرب يوم الغفران (أكتوبر) الكارثية. كان ذلك قسم التقييمات الذي جرى إنشاؤه بناء على توصية خاصة من لجنة التحقيق القضائية التي تم تشكيلها عشية الكارثة الاستخباراتية والعسكرية التي وقعت في حرب يوم الغفران (أكتوبر). أوصت اللجنة، التي أطلق عليها اسم لجنة أغْرنات - على اسم رئيس الجهاز القضائي الذي ترأسها - بأن تكون هناك **تعددية** في مجال التقييمات، وأن يكون المسؤول عن تقديم هذه التقييمات إلى الطبقة السياسية ثلاث وحدات تقييمية بدلاً من وحدة واحدة. كان ذلك تحدّياً مشوّقاً، وربما، مجزياً. فما هو الأمر الأكثر طموحاً الذي يمكن لضابط في الاستخبارات أن يأمل به من أب مؤسس لمسعى يهدف إلى تصويب فشل كان مسؤولاً، جزئياً، عن مقتل أكثر من ألفي رجل وجرح عدة آلاف آخرين، ناهيك عن تأثير الصدمة الهائل الذي أصاب معنويات الأمّة.

بالإضافة إلى وحدة التقييم المركزية في الاستخبارات العسكرية التي أُلقي اللومُ عليها لتسببها بهذه الكارثة، جرى تشكيل وحدتي تقييم إضافيتين: واحدة في الموساد والثانية في وزارة الشؤون الخارجية. من المفترض أن تقوم الوحدات الثلاث بقراءة الموادّ نفسها على أن يتوصل كل منها إلى استنتاجاته المستقلة. في البداية، منع مدير الاستخبارات العسكرية ضبّاطه من تلقّي تقييمات الوحدتين الجديدتين المنافستين، والمبرّر المنطقي، بالطبع، هو أنه ينبغي أن يكون الضبّاط الذين يخدمون في الاستخبارات العسكرية بعيدين عن أي تأثير خارجي في التوصل إلى استنتاجاتهم. غير أن الحقيقة التي وقفت خلف هذا الأمر كانت أكثر تعقيداً بعض الشيء. فعلى الرغم من الضربة العنيفة التي تلقّتها الاستخبارات العسكرية بعد الحرب، كانت الجهاز الأكثر قوة ومهابة في مجال التقييمات، ولقد رغبت في المحافظة على سيادتها، وإلى حدٍّ ما، على حصريتها، بالرغم من الحقائق التي توصلت إليها اللجنة. بعد الحرب بوقت قصير، استقالت الحكومة التي كانت تترأسها غولدا مائير، وأصبح إسحاق رابين رئيساً للوزراء. وصوته كوزير حديث السنّ في الحكومة الراحلة كان الصوت الوحيد الذي عارض ما توصلت إليه اللجنة القضائية، وذلك لعدة أسباب. فهو لم يرغب بالتأكيد في الانتقاص من شأن الاستخبارات العسكرية، وأصدر توجيهات واضحة تنص على أن الاستخبارات العسكرية تحملت مسؤولية تقييم أخطار الحروب التي تُشنّ ضدّ إسرائيل. سرعان ما أثر ذلك الحكم سلباً على وحدتي التقييم الأخرتين، ولا يزال هذا الوضع على حاله حتى يومنا هذا. فالحياة الحقيقية والمسؤوليات النهائية لكل من الموظفين العسكريين والمدنيين على امتداد التسلسل القيادي تغلّبت، وستتغلب دائماً، على المحاولات الهادفة إلى نقل السلطة في اتجاهات مختلفة عندما يتعلق الأمر بالحياة أو الموت.

بقيت في منصبي لمدة ثلاثة شهور وحسب. في الفترة اللاحقة، غالباً ما كنت أقول لأصدقائي بأنني احتجت إلى ستة شهور للحصول على هذه الوظيفة، وإلى ستة شهور أخرى لتحرير نفسي منها. فقد قفزت بدون تردّد، وأنا القادم من القسم العملياتي من العمل الاستخباراتي، إلى جلبة إنتاج التقييمات. سُحرت

بالفكـــرة القائلـــة إنه بعد أن صدّت إسرائيل أخيراً الهجمة السورية في مرتفعات الجـــولان الـــتي كانت إسرائيل قد استولت عليها في حرب الأيام الستة قبل ذلك بستّ سنين، ربما تبلغ سوريا من النضج ما يكفي لكي تتوصل إلى تسوية سلمية. لم يكـــن يتوفر لديَّ أي دليل قاطع على ذلك. لكن على الرغم من النكسة المؤلمة، حافظت سوريا على درجة مفرطة من العدائية تجاه إسرائيل، وبقيت الأوضاع على امـــتداد الخـــط الفاصل بين القوات المحتشدة على الجانبين خطرة للغاية. في نهاية المطاف، تبنّت موقفاً متشدداً تجاه الدبلوماسية المكّوكية التي قام بها وزير الخارجية الأميركـــي آنذاك، الدكتور هنري كيسنجر، من أجل التوصل إلى تسوية سمحت لكـــلا الطرفين بالتمتع بهدوء نسبي لأكثر من ثلاثين عاماً. لكن قبل تلك الزيارات المكّوكية، وضعت أفكاري على الورق وناقشتها مع رئيس قسمي. وبصراحة، دبّ فيه الرعب بسبب ما قمت به، فقد تجاوزتُ الخط الفاصل بين تقييم النوايا الشرّيرة للأعـــداء علـــى الأرض وبين إطلاق العنان للفرضيات المتعلقة بآفاق التوصل إلى تسوية شاملة، وهو الأمر الذي يتجاوز، كما قيل لي، مقدار راتبي.

بعـــد مرور شهر تقريباً على بدئنا في العمل، سافر رئيسي إلى الخارج إلى بلد بعـــيد جـــداً، ولم تكن هناك وسيلة للاتصال به. أثناء غيابه، وصلتنا سلسلة من المؤشـــرات التي تدلّ إلى احتمال أن السوريين يفكرون في اندفاع خاطف من أجل اســـتعادة رقعة من الأراضي المفقودة. فهل كان ذلك خطراً جدّياً يمكن أن يتسبب في أجيج كبير على امتداد جبهتنا الشمالية في وقت لا يبعد كثيراً عن يوم الغفران؟ دعوت المحلّلين، وناقشت ما وصل إليّ من معلومات معهم بالتفصيل الدقيق. اعتقد الجميع بأن ذلك خطر حقيقي، وتحت تأثير الانهيار الاستخباراتي المفاجئ في السنة الفائتة، لم يرغب أحد بالتأكيد في أن نؤخذ على حين غرّة برسم صورة متفائلة ربما يتـــبين بأنهـــا خاطـــئة. أيدت مجموعة من الضبّاط الصغار وجهة نظري القائلة إن الاحـــتمالات تعارض فكرة اندلاع عمليات عدائية لأن عقوبة الفشل ستهدد بقاء النظام. في النهاية، كتبت تقريراً أعطى تقييماً قاطعاً بأن السوريين لن يهاجمونا. عاد رئـــيس قسمي بعد وقت قصير، وغضب عندما علم بما قمت به. ففي رأيه، كان ينبغي أن أكون أكثر تحسساً لآراء غالبية المحلّلين وأنه في جميع الأحوال، كان ينبغي

عليَّ أن أصوغ استنتاجاتي بعبارات أكثر تحفظاً، على ألاّ تستبعد بالتأكيد حتى الإمكانية الضعيفة لغارة سورية. قيل لي إنه من الآن فصاعداً، لن يُصرّح لي بكتابة تقارير جازمة في غياب الرئيس. فقد كان عليَّ أن أقطع شوطاً كبيراً قبل أن أصبح مؤهلاً لكي أكون محلّلاً بكل معنى الكلمة.

كانت حجتي حينها، كما هي الآن، أن مسؤولية المحلّل شبيهة بمسؤولية الضابط في الميدان. فهناك تسلسل في التحليل كما هو الحال في الميدان العملياتي. وينبغي تشجيع الأفراد على التعبير بصراحة، والتلفظ بما يدور في أذهانهم. في الحالات الحادّة التي تتضمن مجموعة متنوعة من التقييمات، ينبغي على كافة الآراء المتعارضة أن تصل إلى القمّة. لكن لا ينبغي، ولا يمكن، لذلك أن يصرف الانتباه عن المسؤولية الواضحة لرئيس التقييم أو نائبه في إعطاء تقييم واضح وأن يُحكَم عليه بسببه. فعبارة *أيتها المجموعة فكّري* ليست عبارة قذرة، ولكن لا ينبغي أن تؤدي إلى تبنّي عملية ديموقراطية في الحكم على التقييم. أي أنه ينبغي ألاّ يُطرح التقييم الاستخباراتي على التصويت لأنه لا يوجد شيء يسمى المسؤولية الجماعية في الدوائر الاستخباراتية.

كما قلت سابقاً، توجد هيكلية هرمية في الأجهزة الاستخباراتية، كما أنه يوجد نظام متوازٍ في الجيش. في النهاية، تقع المسؤولية في يد شخص وحيد لم يتمكن من الوصول بسهولة إلى قمة سارية زلقة للغاية. وهو الشخصي الوحيد المسؤول عن نجاحات الجهاز بقدر ما هو مسؤول عن نكساته وإخفاقاته. يتعين عليه وحده الخضوع للتقييم، ويتعيّن أن يكون الشخص الوحيد الذي يملك الصلاحية، الصلاحية الكاملة، في تشكيل المنظمة بطريقة تمكّنها من التعامل مع التحدّيات التي تواجهها. ليس المراد من ذلك القول إنه يمكن لرئيس جهاز الاستخبارات أن يعمل خارج حدود القانون، بل يتعين عليه احترام حكم القانون، ويتعين أن تكون معاملته لموظفيه منسجمة مع أعلى المعايير. لكن يتعين امتلاكه امتيازات تسمح له باختيار الأشخاص الذين يأمل بأن يحقق بواسطتهم النتائج المنشودة. غالباً ما يُطلب إلى الأفراد في الفرع التنفيذي من العمليات الاستخباراتية بذل أقصى ما لديهم من جهود بما يتجاوز آفاق المخيلة البشرية العادية. ولكي

يصبح هذا الأمر ممكناً، ينبغي أن يكون الرئيس في النهاية الشخص الذي يمتنع عن استخدام صلاحياته أو يمارسها عند توظيف الأفراد وطردهم. وينبغي أن يكون الأمر موكَلاً إليه في اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالتعيينات، حتى عند المستويات المتدنّية. هذا في تقديري السبب الذي يجعل كافة رؤساء الأجهزة الاستخباراتية في إسرائيل يتمسكون بشدّة في سلطاتهم المتعلقة بناحية الموارد البشرية. أذكر أنني كنت أمضي ساعات طويلة في لقاءات مع ضبّاط من كافة الرتب لا لمجرّد سماع ما يودّون قوله وحسب، بل كنت أسعى إلى الاستفادة من تلك الجلسات من أجل تكوين الآراء والتقييمات بحق الأشخاص الذين يعملون في الجهاز. لهذا السبب كنت أمضي أكثر من ثلث وقتي خارج البلاد، فأزور المراكز، وأمضي الأمسيات مع الموظفين وعائلاتهم في ما يسمى مناسبات *اجتماعية*. فالاستخبارات والأمن كانا، ولا يزالان إلى الآن، شأناً في غاية الخصوصية. فإذا كان فنّ الاستخبارات في منتهى الصعوبة ووظيفة غير مضمونة، هل من الطبيعي، أن يكون للضبّاط في القيادة رأي حاسم، حتى نقطة معينة، في تحديد من يرافقهم في الذهاب إلى ميدان المعركة؟

تم إخضاع بعض قواعد السلوك شبه البديهية للاختبار في الولايات المتحدة عقب أحداث 11 سبتمبر/أيلول والحرب العراقية. من بين هاتين الحادثتين المنفصلتين، كان يراودني شعور دائماً بأن قصة 11 سبتمبر/أيلول هي الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بمناقشة الأهمية الحقيقية لبعض القواعد الاستخباراتية الأساسية، ولجنة 11 سبتمبر/أيلول التي شكّلها رئيس الولايات المتحدة توصلت إلى تقرير مؤثر للغاية، وبدا في ظاهره أنه يقدم حجة مقنعة إلى حدٍّ بعيد. من بين النقاط التي أثيرت، أشار التقرير إلى أن الأوساط الاستخباراتية أظهرت نقصاً في المخيّلة في تقييم الأخطار التي تهدد البلاد. وقد وجدتُ هذه الحجة غريبة عند مقارنتها بالحقائق المناقضة تقريباً التي توصلت إليها لجنة من مجلس الشيوخ جرى تكليفها بدراسة الحرب العراقية. ففي ذلك التقييم، أدينت الأوساط الاستخباراتية، وعلى وجه الخصوص وكالة الاستخبارات المركزية، بسبب الإفراط في المخيلة في معالجة القضية الأساسية المتمثلة فيما إذا كان العراق يسعى بالفعل إلى إنتاج أجهزة نووية

يمكن أن تحدث دماراً شاملاً. فهل المخيلة صفة مرغوبة في ضابط الاستخبارات أم أنه ينبغي عليه أن يتميز بالتزامه الكامل بالمعطيات التي يمتلكها ورفضه أو عدم قدرته على الذهاب مسافة سنتيمتر واحد بعيداً عن الحقائق التي هي في غاية الوضوح؟ بما أنني أعتقد بأن الاستخبارات فنّ وليست علماً، يتعين على من يؤدي دوراً ملفتاً في الميدان امتلاك قدر معين من المخيلة. فالعقول الخلّاقة وحدها التي تستطيع التفكير خارج الإطار الضيّق، إذا جاز التعبير، ووحدهم الأشخاص الذين يتبنّون مقاربات غير تقليدية يمكنهم أن يأملوا في تحديد أنواع الأخطار غير المعروفة. لكن ينبغي أن يكون هناك توازن بالطبع بين شطحات المخيلة والمعطيات الدقيقة. لذلك، لطالما سعيت إلى قيادة مجموعات من الضبّاط الذين هم أبعد من أن يكونوا متشابهين. بالتأكيد، سعيت إلى ضمّ محامٍ واحد على الأقل عن الشيطان في كل مجموعة من أجل بعث النشاط وتجنّب التفكير النمطي.

في التحليل النهائي، يتعين أن تكون السلطة والمسؤولية متلازمتين، ويتعين على التسلسل القيادي ضمان تمتع الشخص الذي يتحمل المسؤولية على الإنتاج، والتقييم، والحصول على المعلومات، بالسيطرة المباشرة على أتباعه، لأنه من المستحيل تحميل رئيس جهاز استخباراتي المسؤولية إذا كان لا يملك سيطرة كاملة على مرؤوسيه. وبالتالي، فأنا على قناعة بأن الهيكلية الاستخباراتية الجديدة التي أُنشئت في الولايات المتحدة غداة 11 سبتمبر/أيلول والحرب العراقية تبشّر بمرحلة صعبة جداً بالنسبة إلى تنفيذ المهام الاستخباراتية في الولايات المتحدة. فاستحداث منصب مدير الاستخبارات القومي يعني التشكيك في سلطات مدير وكالة الاستخبارات المركزية ومسؤولياته. إذا كان ثمة فشل آخر استخباراتي سيحدث في السنين القادمة، من الذي سيتحمل اللوم؟ هل إن مدير وكالة الاستخبارات المركزية خاضع لمدير الاستخبارات القومية، وفي هذه الحالة، هل يترأس مديرُ الاستخبارات القومية الوكالةَ؟ ومن هو الشخص الذي يعيّن رؤساء الأقسام؟ ومن هو صاحب السلطة الأخيرة في إصدار الأوامر في الميدان؟ ومن الذي يدير بكثير من التدقيق نشاط كل وحدة في البلاد؟ إذا كان مدير الاستخبارات القومي يملك صلاحية نقل الموظفين من جهاز إلى آخر، وتحديد عناصر المعلومات الضرورية -أو

بعبارة أخرى، أجندة الوسط الاستخباراتي - فسيكون وحده رئيس الاستخبارات، ولن يتحمل الباقون أية مسؤوليات حقيقية.

هذه ناحية ذات أهمية خاصة في أداء العمل الاستخباراتي. فلكي يتحلّى رئيس الجهـــاز الاستخباراتي بالمصداقية وإمكانية الاعتماد عليه، يتعين عليه الإطلاع على كل شيء، والاتصال بالعاملين على الأرض، والاجتماع بالضبّاط في مختلف المراكز في العـــالم، والتكـــيف مع ظروف العمل وبيئاته، والإبقاء على تواصل مستمرّ مع زملائـــه الأجانـــب، ومقارنة ملاحظاته بملاحظاقم. يتعين عليه طوال مدة خدمته تطويـــر أحاسيس باطنية تعتبر ضرورية بالنسبة إلى الأشخاص من كافة المستويات، والعلـــيا منها بوجه خاص. يتعين أن تكون هناك إلفة تجري رعايتها باستمرار بين القائـــد الاستخباراتي وقائده السياسي. هذا كله بعيد المنال في الهيكلية الجديدة التي أرســـى قـــواعدها الآن الـــرئيس بوش بفعل الضغوط المكثفة التي مارسها الفرع التشريعي ووسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة. يمكن أن يطرأ تحسن على تدفق المعلومات وعلى حجم التنسيق بين كافة المستويات، وبين الوكالات. لكن كان في المقدور التوصل إلى ذلك بدون فرض طبقة كثيفة من الموظفين الحكوميين في القمة والتي من شأنها أن تحول دون حصول المزيد من الاتصالات الأليفة مع الرئيس والتي لا بدّ أن تتوفر للقادة الحقيقيين في الوسط الاستخباراتي. ربما أصبح النظام أفضل، ولكن الروح اختفت.

غالباً ما أتذكر - بنفحة من الحنين إلى الماضي - اللقاءات الأحادية التي كنت أجـــريها مـــع جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، على مدى أربع سنوات ونصف كرئيس للموساد. كنا نعقد تلك اللقاءات دائماً إما قبل الجلسات الكاملة مع موظفينا أو بعدها مباشرة، وكنا نشعرَ بالحرّية في مناقشة أي شيء يخطر ببالنا. كانت توجد علاقة شخصية مكّنتنا من خدمة رئيسَينا وبلدَينا بأكثر الطرق فعالية. عرفت بأن رسائل معينة أرسلتها قد وصلت إلى القمة، وعرف تينيت بأنني سأتصل برئيس الوزراء مباشرة، وأقدم له تقريراً مجرّداً أذكر فيه ما سمعته. كان في مقـــدورنا الـــتحدث في جوّ من الإلفة عن الأوضاع في البلدان المجاورة لإسرائيل وتقديـــر ما قد يحدث بناء على معرفتنا الشخصية باللاعبين الرئيسيين، وأهدافهم،

ونقاط قوتهم ونقاط ضعفهم. لكن في التركيبة الجديدة، من سيمثل نقطة الاتصال المركزية في واشنطن؟ هل سيحلّ مدير الاستخبارات القومية محلّ مدير وكالة الاستخبارات المركزية ويزور شتى العواصم في العالم، ويعمل على تدعيم علاقاته الشخصية مع رؤساء الأجهزة الاستخباراتية ورؤساء الدول؟ إذا كان الحال كذلك، كم سيتوفر له من الوقت والطاقة للإشراف على الوسط الاستخباراتي الشاسع في الولايات المتحدة؟ وإذا كان الحال بخلاف ذلك، من سيقدم للرئيس النصيحة التي لا غنى له عنها بناء على المعرفة المباشرة بالظروف السائدة على الأرض؟ هل سيتم تقسيم المهمة بين المسؤولَين الرسميَّين، وفي هذه الحالة، من سيتحمل المسؤولية النهائية عن الإنتاج والاستخبارات؟ إن تحليلي هذا يتخطّى كونه مجموعة من الفرضيات والتساؤلات. عندما تركت الموساد، أهداني جورج تينيت كتاباً بعنوان The Craft of Intelligence، نُشر في العام 1963. وفيه وجدت هذه الفقرة الصغيرة:

> بناء على خبرتي الخاصة في الوكالة، وفي ظل ثلاثة رؤساء، يمكنني القول بكل ثقة بأن لدى المسؤول التنفيذي الرئيسي اهتماماً عميقاً ومتواصلاً بعملياته. خلال ثماني سنوات من بين السنوات الإحدى عشرة التي عملت فيها نائباً للمدير ومديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، خدمت تحت إدارة الرئيس إيزنهاور. وكنت أجري العديد من اللقاءات معه حول الأعمال اليومية التي تقوم بها الوكالة...

أعتقد بأنه لم يتم الاهتمام بناحية أخرى في الوظائف التي تقوم بها الوكالة، تحمل الكثير من الشبه بمهمة جهاز الموساد. فوكالة الاستخبارات المركزية تعمل بموجب بنود مرسوم الأمن القومي الصادر في العام 1947. وبموجب هذا المرسوم، تُمنح وكالة الاستخبارات المركزية صلاحيات "لكي تؤدي لصالح الوكالات الاستخباراتية القائمة خدمات إضافية ذات مصلحة مشتركة يحددها مجلس الأمن القومي والتي يمكن إنجازها بكفاءة أعلى مركزياً... ولكي تؤدي وظائف ومهمات أخرى ترتبط بالاستخبارات التي تؤثر على الأمن القومي على الوجه الذي يرتئيه مجلس الأمن القومي بين الحين والآخر...". تشير هذه التعريفات الغامضة والمراوغة

لمهمـــات الوكالة إلى السلطات والمسؤوليات الدائمة التي كان يملكها مدير وكالة الاستخبارات المركزية في ما يتعلق بالأمن القومي وفقاً للمعنى الواسع للعبارة.

بعد أن يسأل المرء عن الشخص المسؤول عن وكالة الاستخبارات، لا بدّ وأن يطـــرح في النهاية السؤالين التاليين: "ما هي *الاستخبارات* إذن؟ وما يمكن أن تعنيه عبارة *الاستخبارات التي تؤثر على الأمن القومي*؟" أعتقد بأن هذه العبارة التي تشير إلى معـــاني عديـــدة كانـــت ولا تزال مصممة من أجل إعطاء العاهل، والرئيس، ورئـــيس الوزراء، وغيرهم، السلطة والصلاحيات الدائمة اللازمة لمواجهة الأخطار المـــستقبلية وغير المعروفة في حينها، والتي تهدد البلاد، ولتوجيه الجهود نحو إحباط الـــنوايا العدائـــية عـــبر استخدام طرق ووسائل سرّية، ومن أجل توفير مثل هذه الإمكانية، يتعين وجود جهاز، مثل وكالة الاستخبارات المركزية، يتحمل المسؤولية عـــن هـــذا النوع من المهمات الحساسة، ويتعين أن يقود الوكالة شخص لا يتمتع بالـــثقة الكاملـــة بقائـــده السياسي وحسب، بل وتربطه به علاقة دائمة ووثيقة. واســـتحداث مستوى سلطة وسيطة يقضي على هذه الاحتمالية منذ البداية ويجعل تنفيذ أية مهمة بناء على هذا الشرط أمراً مستحيلاً.

ســـبق أن ألمحـــتُ إلى الناحية الدولية لمسؤوليات رئيس الجهاز الاستخباراتي ونشاطاته. في العصر الحالي، وبالنظر إلى الأخطار التي تهدد الاستقرار الدولي والتي يفرضـــها الخطر التوأم المتمثل في الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بات من الضروري بروز تعاون بين الأجهزة الاستخباراتية. بدون مثل هذا التعاون الوثيق، لن تتوفر فرصة لاحتواء الأخطار وإزالتها في نهاية المطاف. وهذا يستوجب أولاً وقـــبل كل شيء وجود اعتراف واحترام متبادل في قمة الهرم. وهذا يعني بأنه ينبغـــي بـــناء علاقات ورعايتها على أساس صلب من الثقة الشخصية التي يتعين المحافظـــة عليها. فمن سيكون المناظر في الولايات المتحدة لرؤساء الاستخبارات في العـــالم أجمـــع وفقاً للتركيبة الجديدة؟ لقد أبرز جورج تينيت، خلال مدة خدمته الطـــويلة والناجحة غالباً، صفات إنسانية وقدرة مهنية أكسبت الولايات المتحدة أرصـــدة لا تقدَّر بثمن في سعيها إلى تنفيذ أكثر المهمات صعوبة. إن الطريقة التي هددت فيها الهيئة السياسية في الفرع التشريعي جورج تينيت بتعقّبه خلّفت انطباعاً

لا يُمحى في الأوساط الاستخباراتية في العالم أجمع وأحدثت أضراراً تفوق الحصر بمستقبل التعاون المشترك. فمن سيكون الشخص المسؤول عن تجميع كافة مكونات المعلومات؟ هل هم المدراء الجدد لوكالة الاستخبارات المركزية، المجرّدون من النفوذ والصلاحيات، أم مدير الاستخبارات القومي غير القادر من الناحية الفعلية على تحمّل كافة المسؤوليات الملقاة على عاتقه؟

إن تأثير الولايات المتحدة الأميركية وأجهزتها الاستخباراتية يشمل العالم كله. وبالمثل، يوجد لدى أجهزة الاستخبارات الأوروبية الرائدة - أم آي 16 البريطاني ذائع الصيت، وجهاز الاستخبارات السرّية الألماني، وأجهزة الاستخبارات الإيطالية والروسية - مصالح واتصالات دولية. كان لي شرف إجراء اتصالات هادفة مع هذه الأجهزة جميعاً، ولم يحدث مرّة أن احتجت إلى إجراء اتصال عبر أحد الممثلين. لم يحدث مرّة أن جرى الإعراض عنّي عندما كنت أجري اتصالات مباشرة. كما أنني لا أزال أستمتع باتصالاتي الشخصية مع بعض الزملاء، حتى اليوم، بعد أن أصبحنا جميعاً خارج الخدمة. في أوقات معينة، تحولت تلك الاتصالات إلى ارتباطات وثيقة خدمت القادة السياسيين كما ذكرت سابقاً. إنني أخشى من أنه سيكون للطريقة التي اتبعتها حكومة الولايات المتحدة في تفحص أحداث 11 سبتمبر/أيلول والحرب العراقية تأثير سلبي على الشبكة الدولية ككل لفترة طويلة من الزمن.

لم تكن علاقة تينيت بي بالتأكيد العلاقة الوحيدة التي عمل على توطيدها طوال مدة خدمته. عندما كنت أستعد للاستقالة من الموساد، التقينا في واشنطن، وشرّفني بكتاب من تأليف ألين ديولز (كانت نسخة مستعملة ولذلك كان لها قيمة كبيرة عندي) وبمنحي جائزة المدير التي استحدثها الجنرال واشنطن، "... متى تم إنجاز أي عمل فردي جدير بالثناء... ليس فقط في اللحظات التي تميّزت بالبسالة غير العادية، بل وبالوفاء الاستثنائي والخدمة الضرورية بأي طريقة..." وأنا لا أعرف إسرائيلياً آخر حصل على هذه الجائزة من قبل. يمضي الاقتباس فيقول "... واعترافاً بالتزامه وإخلاصه الثابت للعلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية...".

كنت أرغب في ذكر تفاصيل الأسباب التي حدت بمدير لوكالة الاستخبارات المركزية (بوصفه رئيس الأجهزة الاستخباراتية في الولايات المتحدة) إلى إعطاء هذا الاقتباس لرئيس جهاز استخباراتي أجنبي، ولكنني ملتزم بالقواعد الذي وضعها جورج واشنطن نفسه الذي يقول:

> إن ضرورة جمع المعلومات الاستخباراتية الجيدة جلية ولا حاجة إلى مزيد من الجدال بشأنها... وكل ما يتبقى بالنسبة لي أن تبقى المسألة بأكملها سرّاً قدر الإمكان. فالنجاح يعتمد على السرّية في غالبية أنواع المشاريع، وحاجتهم إليها تكون سبباً لهزيمتهم بوجه عام مهما كان حسن التخطيط ومهما كانت القضية واعدة وتبشّر بالنجاح.

يشير الاقتباس إلى حقيقة أن جورج واشنطن كان أول رئيس للاستخبارات في البلاد وكان يوجه شخصياً العملاء نحو جمع معلومات محددة ويأمرهم باستخدام فنون السرّية. إنني لا أفترض بأنه في زماننا هذا يمكن للرئيس أن يعمل بطريقة مشابهة، ولكنه بالتأكيد مثال على أيام خلت تعكس المشاركة الشخصية للقائد السياسي في إدارة ميدان الاجتهاد الواسع الذي يسمى "الاستخبارات".

كنت أشير في هذا الكتاب بين الحين والآخر إلى لحظات لعبت فيها المخيلة دور أفضل أو أسوأ مستشار للوسط الاستخباراتي. أجل، لطالما كان هناك شخص يُلقى اللوم عليه، وإذا كنتَ لا تعرف من الذي ينبغي أن تلومه، فلماذا لا تلقي باللائمة على شخص أو بلد تأمل بأن يكون الملام؟ بعد مضيّ ساعات على هجمات 11 سبتمبر/أيلول، وقبل أن يتم جمع أية معلومات استخباراتية حقيقية حول هذا العمل الإرهابي غير المسبوق، قيل في العالم العربي: هذا عمل استفزازي ارتكبته جهة ليست سوى إسرائيل والأداة التي استُخدمت في هذا العمل المريع كانت الموساد بالطبع. بلغ التحامل على مدى هذه السنين حدّاً جعل الأكاذيب تنتشر في زمن وجيز وتذاع عبر المحطات التلفزيونية وغيرها من وسائل الإعلام القريبة منها والبعيدة. وسرعان ما ذاع دليل على أن الموساد كان حريصاً على تنبيه اليهود الأميركيين إلى ضرورة البقاء بعيداً عن البرجين

التوأم في نيويورك. ومع مرور الوقت، اتضح أن تلك المقولة كاذبة وخاطئة، جرى الترويج لنسخة جديدة تدّعي بأن الموساد كان على علم مسبق بالهجمات الوشيكة، ولكنه اختار الامتناع عن تحذير زملائه الأميركيين. كنت رئيساً للموساد حينها، ويمكنني أن أشهد على أن هذا الكلام باطل وكذب صريح. ولم يصدر زعم من هذا النوع على لسان أي موظف أميركي مسؤول، والحقيقة هي أنه حتى يومنا هذا، تبقى الشائعة شهادة على الأخطار العظيمة المتأصلة في المخيلة الضبابية والمريضة.

ربما تشير انتقاداتي لتقريري اللجنتين اللتين حققتا في الفشلين إلى أنني أعارض التغيير ومولع بالوضع الراهن. لكن لا يمكن لشيء أن يكون أبعد عن الصحة من ذلك. فقد عملت شخصياً على إدخال تغييرات هيكلية كبيرة في الموساد عندما أصبحت رئيساً له، ولكنها اقترنت بالتحديات المباشرة التي كنا نواجهها. فلم تكن لها علاقة بالاعتبارات السياسية لدى الطبقة السياسية، وجرت الموافقة عليها بعد أن قدمت دفاعاً ملائماً عنها. غير أن الهيكلية الجديدة التي جرى اعتمادها في الولايات المتحدة تعزل الرئيس من الناحية العملية عن الممارسات العملية، وبالتالي تعزله عن تولي المسؤولية الحقيقية عن الأوساط الاستخباراتية. إنني لا أعرف إن كان لذلك دوافع سياسية، لأنني لا أدّعي امتلاك معرفة وافية في هذه الناحية من الحياة الأميركية. لكن ما أعرفه فعلاً، وأعرفه جيداً، هو أن هذا العمل يعدّ من الناحية الاحترافية خطأً فادحاً.

هناك تغيير رئيسي واحد كان ينبغي أن تقترحه لجنة 11 سبتمبر/أيلول وهو إنشاء جهاز أمني مكتمل في الولايات المتحدة. فالفشل الرئيسي الذي سمح لهذا العمل الإرهابي بأن يحدث كان عدم وجود جهاز أمني مهمته الأولى والوحيدة منع حدوث عمليات إرهابية وغيرها من النشاطات الهدامة داخل الولايات المتحدة. إن المهمة الرئيسية لمكتب التحقيقات الفيدرالي منذ نشأته والمتمثلة بفرض القانون لا تتماشى مع الأمن، بل إن العكس هو الصحيح. ففي حين يجري تدريب عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ البداية على الاعتقاد بأن الحصيلة النهائية لنشاطاتهم هي جمع أدلّة مقبولة وكافية في المحكمة من أجل

توجيه التهم وإثبات الإدانة، يتم تدريب العملاء الأمنيين أولاً وقبل كل شيء على منع ارتكاب الجرم، والكشف عن البيئة والنظم الداعمة التي تجعل هذا العمل ممكناً أو محتملاً، وجمع أدلة كافية - معلومات استخباراتية كافية - لتمكين الطبقة السياسية من تكوين صورة واضحة عن الأخطار وما قد تلحقه بالفرد. ولا يوجد مكان في العالم، باستثناء الولايات المتحدة، تجتمع فيه هاتان الوظيفتان. عندما شاركت منصة الحديث، في إحدى المناسبات، مع أحد أعضاء لجنة 11 سبتمبر/أيلول، تحدثت عن هذه الفكرة، لكن قيل لي بأنني أدافع عن النظام التوتاليتاري (الاستبدادي) الذي يتناقض مع مبادئ وأفكار الطريقة الأميركية في الحياة. قلت: اسمح لي بأن أخالفك الرأي، فالجهاز الأمني - وأعني جهازاً محلّياً يعمل تحت حكم القانون، ولكن باستخدام المعرفة والثقافة التنظيمية المفصلة بما يتوافق ومهمته - كان سيشرع في عمليات استخباراتية داخل الولايات المتحدة بعد وقت قصير من إدراك حقيقة أنه لا يمكن استبعاد هجوم موجّه ضدّ البلاد. بالطبع، كانت الاستخبارات ستحلل الهجوم المزدوج الذي استهدف سفارتي الولايات المتحدة في أفريقيا في العام 1998 قبل وقت طويل من الهجوم الذي شنّته القاعدة على المدمّرة الأميركية كول بالقرب من عدن، ولم تكن ستحصر عملها في غربلة الأنقاض على أمل العثور على أدلة تؤدي إلى اعتقال الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة، وطالما أنه لا يوجد جهاز أمني في الولايات المتحدة، ستظل هناك فجوة مفتوحة في دفاعات ذلك البلد العظيم. فلا يوجد بديل عن جهاز أمني مستقل ومنفصل تماماً عن مكتب التحقيقات الفيدرالي، وهذا يمكن أن يكون أحد أسباب نجاح أي هجوم يقع في الولايات المتحدة في المستقبل.

إن جوهر الهيكلية الأميركية الجديدة يكاد يضمن أنه في حال سارت الأمور بشكل خاطئ في المستقبل، فسوف يكون من شبه المستحيل تحديد أي فرد معيّن مسؤول عن ذلك الخطأ. ربما يكون ذلك أمراً جيداً، وربما يكون سيئاً جداً، لكن ذلك ليس أسوأ نتائج التركيبة الجديدة. فالخطأ الحقيقي في النظام الجديد هو أنه لا يوجد أحد مسؤول حقيقة. فالرجال الذين يقودون

الجـــنود مـــا عادوا مسؤولين مباشرة أمام قائدهم السياسي، في حين أن القائد الاسمي للاستخبارات يفتقر إلى السيطرة الملموسة على الأجهزة التي تأتمر بإمرته، وهـــذه وصـــفة للكارثـــة. وبما أنه لا يوجد شخص مسؤول الآن، فلن يوجد شخص يمكن أن يوجَّه اللوم إليه. هذا الشعور بعدم تحمل المسؤولية سيتسلل إلى كافـــة المـــستويات، ويولّد انطباعاً لدى الجنود في الميدان بأن لا توجد سلطة حقيقية في المستويات العليا. إن النتائج المترتبة على بيئة ثقافية تفتقر إلى سيطرة تمارســـها أيـــة شخـــصية حقيقـــية لـــديها صلاحية تبرز من داخل الأوساط الاستخباراتية الأميركية، مريعة جداً ومرعبة بما يفوق التصوّر.

# 17

## من موقعي المتميّز الجديد

فيما كنت أكتب كتابي هذا بعد أكثر من سنتين على استقالتي من العمل في الحكـــومة، أصـــبحت أملك الآن كلاً من الامتياز والفرصة لمتابعة الأحداث من الخـــارج ومقارنة ما كنت أعرفه حينها بما أعرفه الآن، وأنا أكتب بعد مرور سبعة أعـــوام علـــى الهجـــوم الذي شنّه تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة، وتدميره سفارتين أميركيتين في وقت واحد. كما قلت سابقاً، أنا أراقب هذه الأحداث منذ الإعـــلان عن الحرب العالمية الثالثة، غير أن الأمر احتاج إلى ثلاث سنوات أخرى وإلى وقوع أحداث 11 سبتمبر/أيلول من أجل بلورة الرأي السياسي والرأي العام ودفع رئيس الولايات المتحدة نحو قيادة العالم في معركة ضدّ عدوّ مراوغ وفتّاك.

في تعاقب سريع، أعقب اجتياح أفغانستان إسقاط نظام صدام حسين. مع أنه مـــضى على بقاء الجنود في مسرحي العمليات بعض الوقت الآن، يبدو أن إحراز النصر على هاتين الجبهتين القتاليتين بات أبعد من أي وقت مضى. وبعبارة واقعية، ربما تدوم الحرب جيلاً أو أكثر قبل أن تصل إلى نهايتها.

لقـــد أحـــدثت الهجمـــات التي وقعت في مدريد ولندن نتائج وردود أفعال متناقـــضة. ففـــي حالة مدريد، كان الشعب قادراً على الردّ فوراً، بما أن الحصيلة الكبيرة للضحايا في الهجوم الذي استهدف محطة مركزية للسكة الحديدية أحدثت صدمة لدى الناخبين عشية الانتخابات العامة. سقط بنتيجة ذلك أحد أنجح رؤساء الـــوزارة الإسبان وأكثرهم كفاءة في عصرنا الحاضر، رئيس الوزراء إسنار، وحلّ

محلـه رئيس الوزراء زباتيرو. تحركت الحكومة الجديدة برئاسة زباتيرو بسرعة من أجـل سـحب المفـرزة الإسبانية التي كانت تخدم في العراق إلى جانب القوات الأميركـية. كان للهجوم دوافع سياسية، ومن الواضح أنه جرى الإعداد له بعناية لكي يؤدي إلى سحب القوات الإسبانية وإضعاف الروابط الأميركية الإسبانية التي كانـت عمـاد الـدعم الـذي حظي به الرئيس بوش في سعيه إلى كسب تأييد الأوروبيين لسياسته في العراق. في البداية، حقق تنظيم القاعدة كافة أهدافه بفضل عملـية معزولة واحدة. وترميم العلاقات الأميركية الإسبانية، الذي شرع فيه كلا الطرفين استهلك الوقت والجهد. بعد مرور سنتين على التفجيرات، لم تتم إعادتها بالكامل إلى ما كانت عليه قبل الانتخابات.

في تـناقض صارخ مع التجربة الإسبانية، أحدثت سلسلة الهجمات الإرهابية الـتي استهدفت عدة أهداف في نظام النقل تحت الأرض في لندن في 7 يوليو/تموز 2005 تـأثيراً معاكـساً على الجسم السياسي، مما أدّى إلى اتخاذ خطوات من قبل الـسلطات المكلفـة بفرض القانون. في البداية، اصطفّت الكتلة الأساسية للقوى السياسية في البلاد، بشقّيها الحزب الحاكم والمعارضة الرئيسية، خلف رئيس الوزراء بلير في دعم ردّ قانوني وعملي في غاية القسوة على هذا الخطر. لكن عندما جرى دفـع تـشريع جديد بشكل عاجل من أجل إعطاء الرجال العاملين على الأرض وسـيلة لمواصلة جهد قتالي مطوّل يهدف إلى التخلّص من الأخطار المحتملة، سواء من خارج البلاد أم من داخلها، بأسرع ما يمكن، أدّى انشقاق في البرلمان إلى إلغاء الـنص الأساسي الذي كان سيجعل مدة الاحتجاز تسعين يوماً قبل توجيه أية تهم بطريقة رسمية. وضع بلير سمعته في الميزان على أمل تمرير القانون في البرلمان، ولكنه فشل في تحقيق ذلك. ويبقى أن نعرف كيف سينظر *العدو* إلى هذه النكسة، وكيف سيحاول الاستفادة من مناخ التردد والحيرة.

بالطبع، من بين العديد من النواحي التي ميّزت النشاطات الإرهابية في الأعوام القلـيلة الماضـية، تبرز النواحي المتعلقة بتفجيرات لندن على أنها الأكثر تهديداً مما يفرض إيلاءها اهتماماً خاصاً. فالذين نفّذوا تلك التفجيرات في الأساس لم يكونوا ناشطين أجانب قدموا من خارج النظام، بل كانوا شباباً ينتمون إلى الجيل الثاني من

المهاجرين الذين انسجموا مع أسلوب الحياة في بريطانيا، والذين كان يفترض بأنهم يكافحون من أجل تبنّي القيم البريطانية وطريقة العيش الإنكليزية. بتنفيذهم أعمال العنف هذه، واختيارهم طريق الانتحار، وضعوا أنفسهم على الصعيدين السياسي والثقافي في خانة المتفجرين الفلسطينيين ومنفذي هجمات القاعدة في نيويورك، وواشنطن، ومدريد. لم يكن هؤلاء *أغرابًا* قدموا من أجل ارتكاب جريمة على أرض أجنبية، بل كانوا مواطنين أصليين من أبناء الجيل الثاني الذين لم يتخلّوا عن مواطنيتهم وإنما كانوا يعملون من خلالها.

لهذا السبب، فإن ظاهرة الإرهاب في بريطانيا مستقلة ومنفصلة عن سائر الظواهر الأخرى. في بحثي عن موازٍ لها، أعتقد بأن وضع الأقلية العربية في إسرائيل يحمل بعض عناصر الشبه بأوضاع الجاليات المسلمة المتنامية في أوروبا بوجه عام، وفي بريطانيا بوجه خاص. يوجد بالطبع فوارق كبيرة، ولكنني ذُهلت من هذا التشابه وخصوصاً عندما نظرت من زاوية الأمن القومي والمهمات التي يتعين على الأجهزة الاستخباراتية والأمنية أن تواجهها في تعاملها مع هذه القضية الحساسة للغاية.

من حق كل مواطن في بريطاني أن يتمتع بالطبع بكافة الحقوق التي يوفرها النظام له بوصفه مواطناً وإنساناً يعيش في البلاد. في خط موازٍ للحكم الأساسي للقانون والمجتمع، من المستهجَن أن يجري تلطيخ سمعة مجتمع بأسره وتحميله مسؤولية جرائم ومواقف عدد صغير لا أهمية له من الأشخاص الذين ترعرعوا في وسطه. هذه هي المبادئ التي تنطوي عليها المسألة، لكن هل يمكن تنفيذها حرفياً بكل صدق وإخلاص؟ ألم تتمتع هذه المجموعة الصغيرة من المذنبين بالدعم والتعاطف العام من جانب دائرة أوسع بكثير من الأشخاص الذين يشاركونهم الدين نفسه وربما يشعرون – بالرغم من أن الوسيلة المستخدَمة ربما تستحق اللوم – بأن القضية التي نذروا أنفسهم لخدمتها تستحقّ بذل كل جهد؟ من الناحية المهنية، هذا يعني أنه يتعين أن يُنظر إلى هذه المجتمعات على أنها أهداف تحتاج إلى تغطية مناسبة بحيث تحدث زيادة كبيرة في القدرة على الحصول على معلومات استخباراتية تسمح بإحباط الهجمات المستقبلية. تشكّل هذه المقاربة، بالرغم من

ضرورتها من الناحية المهنية، بالنسبة إلى الطبقات السياسية في الحكومات في مختلف أنحـــاء أوروبـــا، بمن فيها بريطانيا، مأزقاً عويصاً. فأي قرار ينصّ على استهداف الجاليات المسلمة بناء على ذلك لا يمكن إخفاؤه عن الرأي العام لفترة طويلة، حتى وإن جـــرى اتخـــاذه تحـــت ستار من الكتمان، وسرعان ما سيصبح تجنيد الموارد والعملـــيات المتنوعة الجاري تنفيذها أمراً محسوساً ومعروفاً داخل المجتمع وخارجه وهو ما قد يثير جدالاً حادّاً وتوبيخاً مرّاً.

ممـــا يزيد من تفاقم المشكلة حقيقة أن التواجد المتنامي للجاليات المسلمة في القـــارّة الأوروبية آخذ بالتحوّل بسرعة إلى قضية يتعين أن تواجهها القارّة على أنها ذات أهمـــية قصوى. إن العدد الدقيق للمهاجرين المسلمين الذين يعيشون حالياً في أوروبـــا الوسطى والغربية غير معروف، والأرقام الرسمية لا تمثل حصيلة نهائية لأنه يوجد عدد كبير من الأشخاص الذين دخلوا بطريقة غير شرعية وأعدادهم ليست قليلة على الإطلاق. بالنظر إلى معدل المواليد المرتفع لدى المسلمين، فسوف تتجاوز أعـــدادهم، في تقديـــري، في غضون وقت قصير جداً نسبة 10 في المئة من مجموع السكّان في القارّة.

تقدم لنا قصة هروب أحد المشتبه بتنفيذهم محاولة الهجوم الثانية الفاشلة على نظام النقل تحت الأرض في لندن إلى إيطاليا شرحاً بسيطاً لمشكلة السكان المسلمين الذين تتزايد أعدادهم وتأثيرها على الدول، حيث لم تكتمل إجراءات التسليم بعد مرور أكثر من شهر على الحادثة. كانت القوانين الحالية التي تحكم عمليات التسليم قـــد خضعت للتنقيح منذ وقت قريب من أجل تسهيل محاربة الجريمة بطريقة فعالة، مع التأكيد على الجريمة المنظمة وعلى الحالات الشديدة التي تتضمن عمليات عنف أو عمليات مالية واسعة ذات طابع إجرامي خطير. لكنها لم تُصمم من أجل الوفاء بمتطلبات مواجهة الإرهاب ومقتضيات التحرّك بسرعة. وبما أن المشتبَه به استأنف القرار الذي أصدرته إحدى المحاكم الابتدائية لدى المحكمة العليا في إيطاليا، فلم تعد لديـــه أيـــة مـــشكلة في الإدّعاء بأنه بالنظر إلى المناخ العدائي السائد في بريطانيا، فـــسوف لـــن يحصل على محاكمة عادلة فيها وينبغي بالتالي عدم إرساله رغماً عن إرادتـــه إلـــيها. لقد تم اتخاذ القرار النهائي بالموافقة على تسليمه حين لم تعد هناك

فائـــدة من حصول السلطات البريطانية على معلومات كانت بحاجة إليها من أجل تنفـــيذ عملـــيات استخباراتية والحصول على ما قد يكون معلومات تحذير مبكرة وحيوية.

تـــشبه المشكلات التي تعاني منها بريطانيا المشكلات التي يواجهها عدد كبير من الدول، والتي لم تواجه لغاية الآن أي شكل من أشكال الخطر الإرهابي. مسألة كيفـــية إقناع الشعوب في تلك البلدان بأنه يتعين اتخاذ إجراءات صارمة من أجل مواجهة شيء لم يجرّبوه تشكّل مشكلة عويصة. فقد قيل وكُتب الكثير عن ضرورة إيجـــاد تعاون أمني من أجل مواجهة الخطر القادم، غير أن عقدة الموضوع لا تكمن في اتجـــاه تعزيز التعاون بين البلدان وحسب، بل وفي المقاربات الفردية التي تتّبعها كل دولة على حدة في التعامل مع المشكلات التي تواجهها. فلا يوجد تشريع عالمي بـــشأن هـــذه المسائل، وما هو بسيط وسهل في لندن ربما يكون مرفوضاً تماماً في بـــرلين. إن الإجـــراءات التي ربما تجرى الاستعدادات لإقرارها في المملكة المتحدة، عـــندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الجاليات ذات الأصول الباكستانية، ربما لا تكون فعالـــة بالنـــسبة إلى الحكومة الألمانية في تعاملها مع الجاليات التركية والكردية التي يصل عدد أبنائها إلى عدة ملايين في ألمانيا.

لديَّ شكوك صادقة في إمكانية صياغة مقاربة مشتركة، بمجموعة متطابقة من القـــوانين والتـــشريعات، في السنوات القادمة، إلاّ في حال دفعت عمليات إرهابية ضـــخمة شعوب الحضارة الغربية إلى تبنّي ردّة فعل فورية لا تزال لغاية الآن تحجم عـــنها. إنني لا أدّعي بأنها خيارات سهلة، بل إنها في غاية الصعوبة وتحمل في طيّاتها قضايا سياسية إضافية تحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي.

تـــشكل قضية القبول المحتمل لتركيا في الاتحاد الأوروبي مثالاً على مشكلة ترتبط بعامل شبه مستور يكتسي أهمية قصوى. فالجدال حول هذا الموضع قسم الآراء أصلاً في غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد. فهل يمكن للاتحاد أن يستوعب بلـــداً يضم ثمانين مليون مسلم فتيّ في مجتمع مسيحي أو غير طائفي في غالبيته؟ لقـــد دافعت الولايات المتحدة بقوة عن فكرة ضمّ تركيا إلى الاتحاد، وكذلك فعلت بريطانيا. غير أن ألمانيا وفرنسا منقسمتان حول هذا الموضوع، وقد ألمحتا

إلى وجود ناحية خفية جزئياً على علاقة بمشكلة الإرهاب. إن تركيا ليست بلد الأتراك فقط. فبالإضافة إلى الأقلّية الكردية، هناك الحدود التي تفصل البلاد عن سوريا، والعراق، وإيران. كما أنه توجد أقلّيات قوية في قلب البلاد. ففي إسطنبول وحدها، يوجد أكثر من مليوني مواطن من أصل إيراني، ومن الواضح أنهم يشعرون بصلاتهم ببلدهم الأمّ، وعلى الأرجح أن يصل هذا الشعور إلى النظام المتطرّف فيه. فهل سينتج عن القبول بانضمام تركيا إلى الاتحاد تحسّن في احتمالات التعامل مع الإرهاب الذي نما وترعرع في الشرق أم سيوفر للإرهابيين حصان طروادة الذي سيزيد من شدّة الخطر الذي يواجه العالم الحرّ؟ هذه أسئلة في منتهى الأهمية ولا توجد إجابات بسيطة وواضحة تماماً عن أي منها. بالطبع، لا يزال الجدال العام بشأن هذه الأسئلة محصوراً بدرجة كبيرة لأنه يُنظر إلى الأسئلة نفسها على أنها غير صحيحة من الناحية السياسية وبالتالي من الأفضل أن تُترك وشأنها. ولذلك فنحن نرى بأن قضية الإرهاب الدولي بدأت تلوح كعامل منفصل في عدد متنامٍ من الساحات السياسية، المحلّية منها والدولية، والجدال الدائر حولها هو في حدّ ذاته عامل يضعف العزيمة الوطنية في العديد من الدول والمجتمعات.

في نظري، سيزيد الوضع الذي بالكاد شرحت تفاصيله في هذا الفصل من عزيمة الدول والمجتمعات على التحرّك من أجل حماية نفسها مع تراجع الاعتبارات المتعلقة بالسيادة الوطنية للدول المستقلة. وفي مواجهة هذه الأخطار المميّزة والتحذيرات المبكّرة المنذرة بالسوء، ربما تلجأ الدول إلى المزيد والمزيد مما يمكن أن أسمّيه طرق *المساعدة الذاتية*، عبر مدّ يدها للتعامل مع عدوها بنفسها من غير أن تنتظر بالضرورة البلد الذي يأوي الإرهابيين المحتملين أو المؤكدين. الحرب الأفغانية في العام 2002 تقدم لنا مثالاً واسع النطاق على ذلك؛ لكن في المستقبل، ربما ستبرز أكثر من حالة تحتاج فيها إحدى الدول إلى اتخاذ تدابير وقائية فعالة من جانب واحد.

نتيجة كل ما سبق هو أن أساسيات القانون الدولي التقليدي ستزول أمام الإملاءات التي تفرضها ضرورة البقاء القومي. وستعمد الحكومات والمسؤولون

التنفــيذيون الكـــبار فيها إلى اتخاذ إجراءات من النادر أن أحداً كان يحلم فيها في الماضي. والإجراءات الاستباقية لن تنتظر صدور قرارات من مجلس الأمن الدولي أو تـــشكيل تحالفات دولية تحتاج إلى مدة طويلة من الزمن نسبياً. إنني أتوقع حدوث تركيــز لإجــراءات، متممة في بعض الأحيان ومنفصلة في أحيان أخرى، تكون مفــصَّلة للــتعامل مـــع وضع آخذ بالتطور بسرعة. وستوجد التشريعاتُ مجموعة جديـــدة تمامـــاً من القواعد الأساسية للتعامل مع التحدّيات. وسيتم منح السلطة التنفــيذية مزيداً من الصلاحيات لاتخاذ إجراءات كانت نادرة في السابق. وإما أن تـــستجيب القوانين والأعراف الدولية للتغيير أو يتم التحايل عليها كما تستوجب الظروف.

إذا اســتطاعت التوليفة التي تجمع كافة هذه التدابير أن تحقق الهدف النهائي بإلحاق الهزيمة بالإرهاب وتوجد عالماً أكثر أمناً، فسوف تتبخّر كافة التحفظات التي تنطوي عليها مقاربة محافظة وأضيق نطاقاً. وسينضمّ المشكّكون إلى جملة المبتهجين بخلاص الإنسانية. لكن في حال لم يتم التوصل إلى النتيجة المرجوّة، فسوف يكون المـــستقبل قاتمـــاً بالتأكـــيد وستُضطرّ القوى التي تحظى بمساعدة خيرة العقول إلى التوصل إلى حلول أفضل. بكل أسف، أنا لا أعرف في الوقت الحاضر في أي اتجاه ستسير الأمور.



# 18

## الدبلوماسية - فنّ الممكن؛
## الاستخبارات - حِرفة المستحيل

لا يمكن التقليل من أهمية وقع الإرهاب... الدولي على الساحتين المحلّية والدولية في السنوات السبع أو الثماني الأخيرة، وكما أشرت بوضوح في الفصل السابق، هذه الإنجازات الإرهابية ليست نتائج عشوائية توصل إليها الأشخاص الذين نفّذوا تلك العمليات، بل إنها كانت في العديد من الحالات تحقيقاً لأهداف سياسية، واقتصادية، واجتماعية محددة بشكل واضح. بين الحين والآخر، يجري نشر وثائق، وبيانات، صادرة عن مجموعات إرهابية، مثل القاعدة، عن عمد من أجل تعريف الشعوب بأهداف المجموعة وغاياتها. على سبيل المثال، جرى الإعلان عبر إحدى محطات التلفزة العربية في منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2005 عن أحد الأهداف الذي يوضح الأولويات الحالية لدى الحركة. جاء في الإعلان، بالإضافة إلى ذكر أمور أخرى، بأن إسرائيل في أسفل اللائحة، بدلاً من أن تكون في رأسها، وسيأتي دورها في مرحلة لاحقة من رزنامة الحركة. فتدمير الولايات المتحدة وأسلوب حياتها، إضافة إلى القضاء على الأنظمة العربية المعتدلة (الكافرة)، يحتل الأسبقية على إعادة كامل فلسطين، بما ذلك الجزء الذي بات الآن دولة إسرائيل، إلى أصحابها الحقيقيين؛ الفلسطينيين.

من هذه التصريحات، يمكننا أن نرى بأن القاعدة تركّز أنظارها على العالم بأكمله بهدف إشعال ثورة إسلامية دولية تشمل كامل أنحاء المعمورة. فالأمر يمثل

هذه البساطة، وليس مخططاً سرّياً. إنه هدف تم الإعلان عنه مقدماً لكي يقرأه كل شخص ويستوعبه. إنه بمثابة برهان آخر على أن الأعمال البارعة التي يحكي عنها التاريخ لا تُكتشف فقط من خلال البحث في الأرشيفات والملفات الاستخباراتية السرّية. وبدلاً من ذلك، نجدها في وضح النهار في المستندات العامة، والخطابات، والتصريحات التي يتم نشرها من خلال المكونات المتشابكة لوسائل الإعلام الدولية، ولطالما اعتقدت بأنه ينبغي على المرء القبول بما يقوله القائد السياسي أو بما يبوح به الموجّه الإرهابي لوسائل الإعلام على أنه صدق وحقيقة. بناء على ذلك، ينبغي التعامل مع هذه التصريحات وفقاً لقيمتها الظاهرة ما لم يثبت عكس ذلك، وعلى من يريد تجاهلها أن يفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة.

يمكننا بالتحليل الدقيق رسم صورة منهجية وغاية في الوضوح للعدوّ الذي نواجهه. كما أن الأسلحة التي يستخدمها في سبيل ذلك محددة جيداً على نحو استثنائي. فالحركة يمكن أن تستخدم أي شيء متوفر - وفي أية لحظة معينة - من المتفجرات التي تُزرع في جوانب الطرقات إلى طائرات الركاب المدنية، مثل تلك التي استولت عليها ووجهتها نحو مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك. وفي حال نجح العدو في امتلاك سلاح غير تقليدي -نووي، أو بيولوجي أو كيميائي - فلن يكون لديه أية تحفظات بشأن استخدامها في أي وقت يراه مناسباً وضدّ أي هدف، مدني أو عسكري، في أي مكان في العالم. تتميز استراتيجية الحركة الإرهابية بأنها مزيج يجمع بين الاستراتيجية قصيرة المدى والاستراتيجية بعيدة المدى. فمن ناحية، نجد أن للوقت أهميته، أي أنه في حالة الهجمات المتكررة، كلما بكّرت الحركة في تنفيذها، كلما كان ذلك أفضل. لكن من ناحية أخرى، نجد أن الحركة ليست في عجلة من أمرها، وهي لا تسابق الزمن لأن النصر، النهائي والحاسم، مضمون.

ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للعالم الحرّ استخدامها في بذل الجهود الهادفة إلى إفشال أهداف أعدائه الألدّاء، وهل يمكن أن تكون عرضة لنقاش عام وجادّ؟ اقترحنا في الفصل السابق قائمة طويلة بالأعمال على الجبهتين المحلّية والخارجية، غير أنها لا يمكن أن تدعم في حدّ ذاتها استراتيجية قصيرة المدى أو بعيدة المدى لإلحاق

الهــزيمة بالإرهابيين، وما من شك في وجوب استخدام استراتيجية من أجل إلحاق الهــزيمة بعدو عاقد العزم. لكن ماذا نقصد بعبارة *استراتيجية* التي غالباً ما تُستخدم ولكــن نــادراً مــا تُعرَّف بشكل مناسب؟ إذا عدنا إلى قاموس وبستر، نجد أن الاســـتراتيجية "علــم وفــنّ توظــيف القوى السياسية، والاقتصادية، والنفسية، والعــسكرية للدولـــة أو لمجموعة من الدول في جهد لزيادة الدعم للسياسات التي جــرى تبنّيها في السلم والحرب إلى الحدّ الأقصى". كما يوجد تعريف متمم ثانٍ وهو "علم وفنّ القيادة العسكرية الذي يُستخدم من أجل مواجهة العدو في المعركة في ظل ظروف مُربحة". فالاستراتيجية تستلزم تخطيطاً يعتمد على العلم والفنّ، وهي مــسبوقة بالعــزيمة الــسياسية ومتبوعة بالتحديد الدقيق للهدف الذي يجعل تلك السياسة أمراً واقعاً، وبما أن النشاطات التي يمكن تصوّرها ذات طبيعة متباينة، كما هــو مفصل في التعريفين السابقين، فالسياسة أو التوجيه السياسي لا يمكن تعريفه حــصراً بدلالـــة منع العدو من تحقيق أهدافه. حتى وإن كان العنصر الدفاعي أحد العناصر الحيوية في تحقيق النتيجة المنشودة، يتعين أن تحتل مهمة إلحاق الهزيمة الكاملة بالعــدو – ولــيس مــنعه مــن تحقيق النجاح – المرتبة الأولى في قائمة الأهداف والــسياسات. وبالنظر إلى الطرق التي يستخدمها الإرهابيون وخصائصها، وحده التدمير الشامل لهم يمكنه توفير الحل النهائي.

تعمــدنا تــسليط الضوء غالباً في هذا الكتاب على الصعوبات التي تكتنف التوصــل إلى تعريفات واضحة في الحرب العالمية الثالثة هذه، ولذلك فلا حاجة إلى تكرار الحديث عنها. غير أن إحدى نتائج هذه الخصوصيات الفريدة هي أن العالم الحــرّ وجــد صعوبة بالغة في مناقشة الاستراتيجية، ناهيك عن اختتام المناقشات بالتوصــل إلى اســتراتيجيات في غاية الوضوح لكي تُترجم إلى أفعال، وعلى نحو ثابت، وفي أوضاع مشابهة، نجد أن القوى لجأت إلى سياسة تعداد الأهداف التي لا يمكنها تحقيقها بدلاً من تعداد الأهداف التي يمكنها تحقيقها. هذه الاستراتيجية، التي تعتــبر مــلاذ الناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان الذين يتقنون ذكر سلسلة الخطــوات والأفعــال الــتي يُحظر القيام بها، مستهجنة في العديد من الحالات. الشخص نفسه هو الذي سيتعثر عندما يُطلب منه وضع خطة ذات مكونات إيجابية

ومقبولة والعمل بفاعلية من أجل بلوغ يتعلق ببقاء المجتمع الحرّ الذي هو أعزّ شيء على قلبه.

بعد تعريف السياسة، لا يمكننا تجنب ضرورة تحديد كيفية تنفيذها. فما مدى الحاجة إلى تحديد السياسة والاستراتيجية؟ بالنظر إلى حقيقة أننا نخوض غمار حرب عالمية، ففي وسع المرء الافتراض بأنه لا يوجد على الأرض شيء أكثر إلحاحاً من وضع الخطط الضرورية لإيصال الحرب إلى خاتمتها الظافرة. العبارة الشائعة التي تقول "الوقت من ذهب" لن تجد تطبيقاً أكثر صحة منه في هذه الحالة. فصفة الضغط الملازمة للوقت هي الأكثر حساسية، وأعضاء المجموعات الإرهابية يعملون على المدى الطويل أصلاً وهم قادرون على المحافظة على ما لديهم من زخم إلى أجل غير محدود تقريباً وذلك لجملة من الأسباب، منها إخلاصهم لقضيتهم وحجمهم الصغير بما يكفي لجعلهم متضامّين ومراوغين. من ناحية أخرى، نجد أن الأشخاص الذين يدافعون عن بلدانهم ضدّ الخطر يشكّلون مجموعات كثيرة العدد، وكبيرة، وأهدافاً سهلة، وغالباً ما يكونون منقسمين داخلياً حول القضايا الأساسية المتعلقة بالحرب، كما أن قدرتهم على متابعة أهدافهم حتى النهاية تبقى موضع سؤال دائماً. فالعوامل مثل الرأي العام، والتأييد الشعبي، والعزيمة السياسية، والانتخابات الدورية التي غالباً ما ينتج عنها تغييرات جذرية في المشهد السياسي، تجتمع كلها بما يزيد من حدّة الطبيعة المصيرية للسباق بين الزمن والنجاح.

هذه هي العوامل التي تزيد من الإحساس بانعدام الأمن لدى القادة السياسيين في مجتمع غربي حرّ. فهم في حرب مستمرّة من أجل البقاء السياسي وعادة ما يكونون عاجزين عن التفكير بما يتجاوز مدّة بقائهم في السلطة التي هم فيها حالياً. وحتى عندما يشرحون تطلعاتهم السامية نحو المستقبل بعبارات تخاطب الأجيال، نجد أن "خطة اللعبة"، إذا جاز التعبير، ولأسباب عملية، تقتصر على فترة قصيرة من الزمن نسبياً. وفي حالة الأشخاص الذين يسعون إلى منصب رئيس الولايات المتحدة، الذي يعتبر واحداً من أقوى المناصب على الساحة الدولية، نجد أن تلك الفترة لا تتعدّى الأربع سنوات. ويمكن للمرء أن يتوقع بأنه في ظل هذه الظروف المعاكسة الشديدة وبالنظر إلى الطبيعة الغريبة للمسألة التي بين أيدينا، سيجري

تكـــريس القوى ليل نهار لمناقشة السياسات والاستراتيجيات وتحسينها لكي توضع موضع الاستخدام على الفور من أجل تحقيق النصر في عهدنا.

وبدلاً من أن أقترح مجموعة أفكاري الخاصة، كنت أفضل أن أعرض النتائج الـــتي توصـــل إليها القادة والإدارات وأضيف ملاحظاتي الخاصة على هذا البند أو ذاك. لكـــن يحزنني القول إن ذلك غير ممكن لأنني أعرف بأنه لم يجرِ بذل أي جهد لاستخلاص شيء مما حدث، بالرغم من أنه أمر أساسي للغاية. إنني لا أعرف قائداً تحدث عن أفكاره علناً ولم يسعَ إلى مناشدة شعبه "الالتزام بالمسار الصحيح" بدون أن يـــرفق تلـــك الصيحة بخطة عمل. لقد قيل الكثير وكُتب عن الأحجية العراقية وهناك تصريحات تتحدث عن الحاجة إلى اقتلاع الإرهاب وقتاله في كل مكان في العـــالم، لكـــن هناك القليل مما قيل عن ضرورة اتباع استراتيجية منسقة، إن على صعيد وطني أو دولي، من أجل تأمين النصر المطلق.

لا يساورني شكّ في أن غياب المناقشات والتخطيط الذي لا يمكن تعليله غير مـــرتبط بـــأي نقص في القدرات العقلية في العالم الحرّ. بل على النقيض من ذلك، هـــناك وفرة في هذه السلعة في الغرب بالمقارنة مع ما يمكن للإرهابيين أن يحشدوه. إنـــني أعتقد بأن السبب الرئيسي لغياب التخطيط الهجومي المكثف يعود إلى تردد الـــشعوب بـــوجه عام في التوصل إلى اتفاق حول حقيقة الإرهاب، وتحفظ الطبقة السياسية نتيجة لذلك في الذهاب إلى ما هو أبعد مما ذهبوا إليه مخافة أن يؤدي ذلك إلى خـــسارتهم لمناصـــبهم. وبصرف النظر عن مدى فظاعة الأعمال التي ارتكبها الإرهابـــيون أو مـــستوى الخوف الذي تشعر به الشعوب بوجه عام، لا يبدو أنه تـــوجد أيـــة ردّة فعل حقيقية شعبية، لغاية الآن. فالفرد العادي يفضّل أن يتجنب مـــواجهة الحقـــيقة والاستنتاجات الحتمية مما يتعين عليه أن يراه. هنا يكمن المأزق المعـــروف الذي وقع فيه رجال الدولة الذين يسعون إلى اختيار أهون الشرّين: هل ينبغـــي مـــشاركة الرأي العام والاقتصار على اتخاذ التدابير المضادّة للإرهاب والتي يمكن وصفها بأنها شعبية، والمخاطرة فقط بالتراجع التدريجي لاستعداد الشعوب للبقاء في المسار المرسوم، أم هل ينبغي المضي قدماً وشنّ هجوم شامل على الإرهاب، بدون هوادة، والمخاطرة بتآكل القاعدة السياسية واحتمال خسارة كل شيء؟

هـذه هـي المـتغيرات التي تؤثر في مسيرة التاريخ المعاصر، وبناء على تجربة حديـثة، أقترح بأن تكون هناك فترة زمنية قصيرة جداً تبدأ فور شن عملية إرهابية وتنتهـي بعـد شهرين أو ثلاثة على الأكثر بعد تهيئة الرأي العام لتبنّي إجراءات متطـرّفة لمجابهـة الخطـر. مـع أن هذه المهلة الزمنية قصيرة جداً، غير أنه يمكن اسـتخدامها في الـضغط من أجل الموافقة على بضع خطوات جوهرية على الأقلّ يـتعين اتخاذهـا مـن أجل التعامل مع الخطر. لقد ناقش البرلمان البريطاني التدابير القاسـية الـتي اقترحها رئيس الوزراء بعد أربعة شهور من شنّ آخر عمل إرهابي كـبير، ورفض سياسته. كما ناقش البرلمان الفرنسي تدابير مفزعة بعد أسبوع على اندلاع أعمال الشغب في الشوارع، ووافق على كافة سياسات الحكومة، وأنا أقول بأنه ينبغي إبقاء القوى المحلّية والعسكرية في حالة تأهب تحسباً لاحتمال إرسالها إلى المـواجهة في غضون فترة قصيرة. كما ينبغي تهيئة الأهداف، المحلّية منها والأجنبية، سـلفاً وينبغـي عدم ربطها مباشرة بأي هجوم إرهابي محدد. فكما أن الإرهابيين حددوا الكوكب بأكمله مسرحاً مشروعاً لعملياتهم، ينبغي أن يكون ردّ العالم الحرّ علـى المستوى نفسه، وينظر إلى العالم كله على أنه مسرح لعملياته، بحيث يمكن لأي بلـد يتعرض لهجوم أن يقرر التحرك حيث يعتقد بأن الخطر يترصّده، وبحيث يمكن له الاستفادة من أي هجوم يستهدف أحد حلفائه في الحرب العالمية الثالثة من أجل الأخذ بالثأر عندما يتم ارتكاب عمل إرهابي.

يتعـيّن أن يأخذ التخطيط المتقدم في الحسبان تلك الأماكن الضعيفة في العالم والـتي تشكل في وقت واحد أرضيات متقيحة وملاذات آمنة للإرهابيين، وفكرة ضـمان توفر ملاذ آمن تحت قناع السيادة الفردية للدول لا ينبغي أن تُحترم بعد الآن، وفي حـال وفر بلد مضيف ملاذاً آمناً، فينبغي اعتبار سلامة أراضيه وحقوقه الدبلوماسية العامة معلقة إلى أن تنتهي مدة الحرب.

بغـرض تحقـيق أقصى النتائج في زمن وجيز، ينبغي على تلك الدول التي تشعر بأنها تشكل أهدافاً للإرهاب أو أنها وقعت ضحية له أن تضع خطة رئيسية مـشتركة. ينبغي الاتفاق على إطار زمني محدد وإعلان تلك الدول المعنية عنه، والفكـرة هي أنه ينبغي تركيز خطط واستراتيجيات كافة البلدان على القضية

الـــتي تشكل موضوع الساعة، وينبغي ألاّ تكون الاستراتيجية مفتوحة، وينبغي زيـــادة الضغوط المحلّية والدولية، إلى أعلى مستوى ممكن من أجل زيادة فرص الـــنجاح. وإذا تم الإعلان عن فترة تمتدّ لسنتين أو ثلاث لا يتم توفير أي جهد فيها وتكون فترة لشنّ عمليات ذات طبيعة متنوعة، فسوف يتحول العالم إلى ما يمكنني أن أسميه "نمطاً تنفيذياً"، بمعنى أن الكل سيتحد على تنفيذ خطة عملياتية ذات إطـــار زمـــني محـــدد. مع انتهاء هذا الإطار الزمني، يمكن تقييم المنجزات والإخفاقـــات في حيـــنه والتوصل إلى استنتاجات عملية. بذلك لا يكون وضع قـــواعد اللعبة مقتصراً على الإرهابيين، كما هو الحال الآن، بل تُحدد بدرجة متـــساوية من قبل الدول التي كانت تتخذ موقفاً دفاعياً نسبياً. إن الغرض من هذه الاستراتيجية، بالرغم من تطرفها، هو زيادة الرهان وتسريع وتيرة المواجهة الفعلـــية قـــبل أن تسنح للإرهابيين فرصة تطوير الأسلحة التي في حوزتهم، وفي حال لم يجرِ تبنّي هذه الخطة، فإننا نخاطر بالتساؤل، في المستقبل الذي ربما يكون قاتمـــاً، عن سبب عدم إقدام القوى على أي عمل وعدم تبنّيها بعض الإجراءات المقترحة هنا أو كلها. في هذه المرحلة، لن تكون الأوساط الاستخباراتية المحترفة الجهة التي تنال العقاب، بل قادتها السياسيون أنفسهم، ولن يكونوا قادرين على الإدعاء بأنه لم يتم تحذيرهم سلفاً.

لـــن يتم إحراز النصر ببساطة من خلال الدخول في نمط هجومي. إنما ينبغي الاعتراف بأن خطر الإرهاب الأصولي لن يتبخر في الهواء بفعل الجهود المجتمعة التي يـــبذلها العالم الغربي. لكن بالرغم مما قلناه آنفاً، الحرب علم وفنّ في الوقت نفسه، وداخل الحركة الإرهابية، توجد فوارق دقيقة وهامة. على سبيل المثال، يتعين على المـــرء ألاّ يغفل عن حقيقة أن صفة الإرهاب التي يتصف بها تنظيم القاعدة فئة في حـــدّ ذاتهـــا، وأن الجهات التي تأويه أو تشجعه أو تسمح لناشطيه بالعمل، تشكل مجمـــوعة منفصلة عن الباقين. ما هو السبب؟ لأن القاعدة ومن يدور في فلكها في مخـــتلف أنحاء العالم ليسوا مجرّدين من أي بعد مناطقي وحسب، بل إن أهدافهم لا تـــرتبط بمـــناطق أيضاً. فهم لا يرغبون في احتلال هذا البلد أو ذاك، كما أنهم لا يرغبون في حماية هذه الأرض أو تلك، فأهدافهم وطموحاتهم عالمية.

في الحـــرب والسلام، تمثل الدبلوماسية والمفاوضات علماً وفنّاً في آن واحد. والعـــالم اليوم سيحتاج إلى قوة العلوم وملَكة الفنّ أكثر من أي وقت مضى. لكننا ســـنحتاج قبل كل شيء إلى حرفة الاستخبارات، التي هي فنّ أكثر مما هي علم. معظـــم أهدافـــنا المستقبلية يمكن تحقيقها فقط بطريقة سرّية، مما يستوجب دراسة الكـــثير من المناطق وفهمها من قبل خبراء حقيقيين في العلوم وفنّ المعلومات. من أجـــل تحقيق النصر، سيتعين علينا بلوغ النجوم وما فوقها. في حين أن الدبلوماسية فـــنّ الممكـــن، فإن الاستخبارات حرفة المستحيل. الحياة آخذة في التحوّل بسرعة إلى شيء مستحيل على نحو لم يشهده تاريخ البشرية من قبل.



